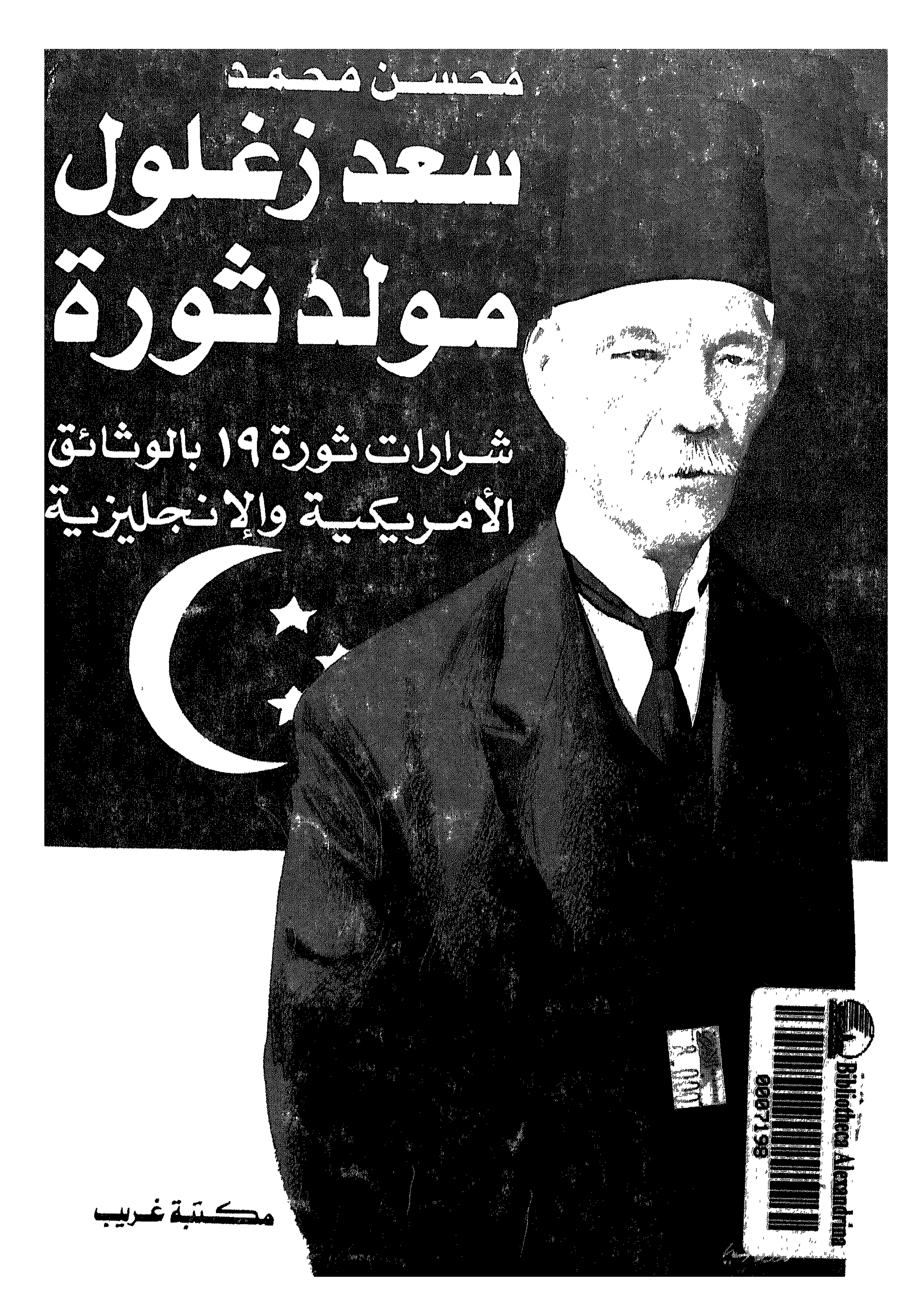

محسن محمد
سعد زغلول
مولد ثورة
شرارات ثورة ١٩ بالوثائق
الأمريكية والإنجليزية
مكتبة غريب



سعد زغلول

مولد ثورة بالوثائق البريطانية والأمريكية

الغلاف بريشة الفنان مصطفى حسين

محسن محمد

سعد زغلول

مولد ثورة بالوثائق البريطانية والأمريكية

الناشر
مكتبة غريب
٢٠١ شارع كامل صدقي (الفجالة)
تليفون ٩٠٢١٠٧



الخديو الصغير ..

كان الأمير عباس حلمى يتأهب للنوم ، فى فيينا ، عندما تلقى برقية من مصطفى فهمى باشا رئيس وزراء مصر تقول :

ـ عد إلى مصر . والدك مريض وفى حالة خطرة .

وفى حلوان ، من ضواحى القاهرة اجتمع الخديو توفيق الحاكم السادس لمصر من أسرة محمد على ، واللورد كرومر المعتمد والقنصل البريطانى وتيجـران باشا وزير الخارجية والسير ألوين بالمر المستشار المالى بعد ماأبلغهم الطبيب الألمانى أن خديو مصر لن يعيش سوى بضع ساعات .

قال اللورد :

ـ سيؤدى الـتردد والتأخير إلى نتائج خطيرة . وفرمان السلطان العثمانى الصادر عام ١٨٧٣ ينص على حق أكبر الأبناء فى وراثة العرش .

قال الحاضرون :

ـ الأمـير لم يبلغ الثامنة عشرة بعد ، وهى السن التى حددها الفرمان للجلوس على العرش ، ولابد من مجلس وصاية .

همس تركى عجـوز يعمل فى خدمة الخديو المريض بأن الأمير ولد فى ١٤ يوليه عام ١٨٧٤ وقد بلغ هذا السن يوم ٢٤ من ديسمبر عام ١٨٩١ إذا حسب عمره بالتاريخ الهجرى .

ارتاح اللورد إلى هذا الحل وطلب الإبراق إلى الأمير ليعود إلى مصر .

وفى اليوم التالى تلقى الأمير برقية أخرى بأن أباه قد مات .

* * *

فى القسطنطينية ، عاصمة الإمبراطورية العثمانية ، التى تتبعها مصر صدر فرمان بتولية الخديو عباس حلمى الثانى ، ولكن الفرمان جاء ناقصا فقد انتزع السلطان من مصر شبه جزيرة سيناء بدعوى أنها تتبع ولاية الحجاز.

وفى لندن أبلغ السفير التركى اللورد سولسبورى وزير الخارجية تعيين الخديو الشاب .

وفى تريستا - يوم ٨ من يناير ١٨٩٢ - قبل أن يستقل عباس حلمى الباخرة تلقى من رئيس وزراء تركيا أن ولاية العرش صارت له فسافر مباشرة إلى الاسكندرية بدلا من المرور بالقسطنطينية فوصل إلى مصر يوم ١٦ من يناير.

جلس الخديو على العرش دون أن يتلى الفرمان بتوليته فى احتفال رسمى حتى صدرت إرادة سلطانية بإسناد إدارة شبه جزيرة سيناء إلى مصر فأقيم ، بعد ثلاثة أشهر ، إستعراض للجيش أمام قصر عابدين فى ٢٤ من أبريل حيث تلى فرمان الإرادة السلطانية باللغة التركية وعزف السلام الوطنى التركى ثم سلام الخديو.

كانت هذه أول أزمة مر بها الخديو الشاب والمواجهة فيها بين تركيا وبريطانيا بشأن حدود مصر . بينت أن مركز القوة بالنسبة له ، ولمصر ، لايكمن فى القسطنطينية ، أو القاهرة ، بل فى لندن ، ومع الإنجليز .

* * *

ولد عباس حلمى الثانى بالإسكندرية وتعلم فى الحريم عام ١٨٨١ ثم فى المدرسة التى انشأها والده بالقصر لتعليم الأمراء حتى سن العاشرة عندما أرسل مع شقيقه محمد على للدراسة فى سويسرا وأخيرا أمضى خمس سنوات فى « الثيريسيانوم » - مدرسة الأمراء - فى النمسا .

وكانت الأسرة المالكة فى فيينا شديدة الحفاوة به ومنها ، ومن مدرسة الأمراء ، أخذ فكرة الحكم المطلق ، والحق الإلهى للملوك .

كتب كرومر إلى لندن ، يوم ١١ من يناير ، قبل وصول الخديو الشاب يقول :

« سيعين عباس حلمى الثانى ، بعد حضوره ، الوزارة ، دون تدخل » .

وبعد خمسة أيام قال كرومر :

ـ تمت التعيينات المطلوبة .

إن الخديو تعاون مع اللوردفبعث إلى رئيس وزرائه « إرادة سنية » يقول فيها :

« افترضت إرادتنا بقاء هيئة النظار الحالية التى تحت رئاستكم كما كانت ، وغاية أملنا إدارة شئون حكومتنا بصورة مرضية » !

ولم يقدم رئيس الوزراء حتى استقالة شكلية للخديو الجديد !

* * *

أراد كرومر أن يكون معلما للخديو ويضعه فى جيبه وكان يسميه « الخديو الصغير » .

* * *

استقال سردار الجيش المصرى ـ قائده ـ السيرفرانسيس جرينفيل .

أحس الخديو بالأسف لنقل هذا المعاون الوفى الذى يحبه وكان لابد من تعيين جنرال إنجليزى سردارا فرجا كتشنر رئيس قلم الضبط والربط بوزارة الدخلية ـ المفتش العام للبوليس المصرى ـ الخديو تعيينه فى هذا المنصب وكان هناك من هم أحق به من الضباط البريطلنيين .

ولكن الخديو وجد فى كتشنر قائدا وافر الحيوية والقوة وشابا نشيطا وعسكريا .

حاول كرومر إقناع الخديو بخطأ اختياره وأن شخصية كتشنر سيئة ولكن الخديو ظن أن كرومر يحرمه حقه فى الاختيار !

* * *

فى مذكراته قال الخديو عباس أن كتشنر مدين له بتعيينه سردارا للجيش المصرى ، فقد كان هناك مرشحون كثيرون لمنصب السردار ، أقدم ، ومؤهلاتهم أفضل .

وقال الخديو :

« كان السردار السير (فرانسيس جرنفيل) موضع تقدير أبى . وقد ظفر ذلك الرجل بثقتى ، وذلك بمظهره الذى ينم عن الشرف والإخلاص . وقد أعلن إلى نبأ تعيينه من قبل الملكة فيكتوريا حاكما عاما لجزيرة مالطة .

دعوت سكرتيرى الإنجليزى فأعد برقية للملكة فيكتوريا أسألها فيها أن تقترح تعيين كتشنر ليخلف السير فرانسيس جرنفيل فى رئاسة الجيش المصرى .

وما من ريب فى أن دهشة صاحبة الجلالة الملكة فيكتوريا كانت عميقة عندما أسألها أن تعين فى منصب السردار رجلا أميل إليه ، دون أن أعبأ بالجنرالات الآخرين الذين كانوا ينتظرون خلو ذلك المنصب بنفاد صبر .

أجابت الملكة على الفور وبصفة شخصية بأن الخطوات الضرورية اتخذت لذلك ، وأن قرار التعيين سيظهر فى العدد الجديد من الجريدة الرسمية .

وكنت آنذاك حديث العهد بالتخرج من المدرسة أخص برعايتى شئون الجيش وحدها .

وكان من واجبى أن أستشير رئيس الوزراء وأسأله ، أو أن أسأل السردار جرنفيل أن يقترح علىّ بنفسه من يراه أجدر الناس بأن يخلفه .

ويضيف الخديو فى مذكراته :

« لمّا زودتنى الحياة بتجاربها وأتمت الأحداث تربيتى السياسية تبدو لى تلك الخطوة عملا من أعمال الاندفاع وأنها لتحتل مكانا بارزا فى سجل أخطاء شبابى . .

ولما تفتحت روحى للمثل العليا والوطنية ، وأوضحت لى مطالب الاستقلال الحقيقى صرت أنحو على نفسى باللوم على أنى سألت الملكة فيكتوريا أن تعين سردارا إنجليزيا على رأس الجيش المصرى وأنى لم أصر على أن يكون ذلك التعيين من حقى كجزء من امتيازاتى بوصفى أميرا للبلاد » .

ولكن كرومر يؤكد أنه المسئول ـ لا الخديو ـ عن تعيين كتشنر سردارا . والدليل على ذلك أن الأمر العالى بتعيينه صدر يوم ١٣ من أبريل ١٨٩٢ ، أى قبل ٢٤ ساعة من تلاوة الفرمان السلطانى بتعيين الخديو عباس حلمى الثانى !

وبصدور الأمر العالى انتقل كتشنر من التفتيش على الشرطة إلى قيادة الجيش المصرى وكان كتشنر يومها فى الثانية والأربعين من عمره .

ولم يندم الخديو على قرار أصدره كما ندم على هذا الاختيار !

فى ٦ من نوفمبر قرر الخديو العفو العام عن المسجونين فى حوادث الثورة العرابية فكتب كرومر فى ١٢ من نوفمبر إلى وزير خارجيته يقول :

« الخديو أحمق فى أشياء كثيرة ، ولكن لا يجب الحكم عليه بقسوة فهو صغير غير مجرب » .

وفى يناير تبدلت نظرة اللورد إلى « الخديو الصغير » !

* * *

تغيرت الوزارة فى إنجلترا فى أغسطس عام ١٨٩٢ .

سقطت حكومة المحافظين فى الانتخابات ، وفاز الأحرار بزعامة جلادستون .

ظن الخديو الصغير أن اختفاء اللورد سولسبورى رئيس الوزراء ووزير الخارجية السابق ، يعنى سياسة جديدة فى بريطانيا إزاء مصر .

ولم يعرف الخديو أن اللورد روزبرى وزير الخارجية الجديد قبل المنصب الوزارى بشرط ألا يتدخل مجلس الوزراء فى سياسته وبصفة خاصة إزاء مصر ، فإنه كان مصمما على عدم الجلاء عنها والاحتفاظ بها لبريطانيا رغم ماأعلنه جلادستون عن نواياه فى الانسحاب .

إعتقد الخديو بصدق وعود جلادستون بالجلاء .

وظن الخديو أن صحيفة « سبكتانور » الإنجليزية تعبر عن حكومة بلادها عندما قالت أن بريطانيا لن تتدخل إذا عزل عباس وزيرا أو اختار وزيرا .

وتصادف أن مرض مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء وتدهورت صحته فى نهاية عام ١٨٩٢ فبدأ كرومر يتشاور مع الخديو فى تعيين رئيس وزراء جديد .

رشح الخديو تيجران باشا وزير الخارجية ولكن كرومر توقع عنادا ومقاومة من تيجران فاقترح أن يتولى المنصب رئيس وزراء مسلم .

اختلف الخديو واللورد على اسم رئيس الوزراء ، وأصر كل على مرشحه فبعث كرومر إلى لندن يسألها القرار .

قال روزبرى فى برقية إلى كرومر إنه « يؤيد اختيار مسلم ويريد أن يتجنب ، ماأمكن تعيين تيجران ولكن إذا أصر عليه الخديو فإنه - أى روزبرى - لن يمضى بعيدا عن الاعتراض » .

ومعنى ذلك أن وزير خارجية بريطانيا لايمانع فى اختيار تيجران .

أجاب كرومر بأن تيجران يعارض السياسة البريطانية ولا يجب السماح لصبى فى التاسعة عشرة من عمره اختيار رئيس وزراء يعترض.عليه الرأى العام المصرى !

أيدت لندن كرومر ، ولكن برقة لاتمنع الخديو من الإصرار على تيجران !

وجـد كرومر أن نفوذه فى مصر الذى استمر عشر سنوات كاملة فى طريقه إلى الانهيار فهدد الخديو بنفى تيجران من مصر على سفينة حربية بريطانية !

وكتب إلى لنـدن يقول : « سيثير الخديو الشاب متاعب كثيرة ، فهو أحمق ومن الصعب التعامل معه ، ولابد من تلقينه درسا عنيفا عاجلا أو آجلا » .

وبدت صورة الخديو من خلال برقيات كرومر كما لو أنه يعرض الوجود البريطانى كله للخطر .

وتصادف ، مرة ثانية ، أن تحسنت صحة مصطفى فهمى .

وظن الخـديو أن اعـتراضـات كرومـر على تيجـران بالـذات ، أو على اختيار وزير مسيحى ، واعتقد أن من حقه اختيار أى مسلم لرئاسة الوزارة .

وكان الخديو على حق فى اعتقاده فإن كرومر قال فى إحدى برقياته « باستثناء تيجران الذى أرفض تعيينه فلا يهم فى شىء من يعينه الخديو » .

* * *

صمم الخديو على عزل السير مصطفى فهمى كما يسميه الوطنيون المصريون ، فهو حاصل على هذا اللقب من بريطانيا .

وكان مصطفى فهمى باشا فى الثالثة والخمسين . تركى ولد فى كريت ، خدم فى الجيش حتى رتبة الفريق .

عين مديرا لبعض المديريات ومحافظا للقاهرة وناظرا للخاصة الخديوية . وتولى عدة وزارات ١٢ سنة منذ عام ١٨٧٩ باستثناء فترة انقطاع لم تدم سوى ١٩ شهرا .

وصفه كرومر بأنه « **أداة طيعة** » فقد كان يسعد بإطاعة الأوامر أكثر مما يسره إصدارها .

اشترك فى الوزارات التى شكلتها الثورة العرابية والوزارات التى شكلت بعد فشل الثورة !

وعنـدمـا أحس بأن رياح التغيير قادمة ، وأن الثورة فى طريقها للفشل ، أبحر إلى أوروبا بدعوى المرض فلما استقرت الأمور لخصوم الثورة عاد إلى مصر ليتولى الوزارة بعد الثورة أيضا كما تولاها قبلها !

قال كرومر :

ـ لابد من احترام الوزراء فالشعب يرى أنهم دُمى . وواجبنا أن نجعل الوزراء يظنون أنهم ليسوا كذلك .

وقد اختار الخديو توفيق ، فى أواخر أيامه مصطفى فهمى باشا ، رئيسا للوزارة فى ١٤ من مايو ١٨٩١ . فسمح بحضور المستشار البريطانى لوزارة الحقانية اجتماعات مجلس الوزراء .

وفى رأى الخديو عباس حلمى أن رئيس الوزراء خائن لبلاده ، يتحرك بأوامر القنصل البريطانى العام . . اللورد كرومر !

ورغب الخديو فى تعيين رئيس وزراء جديد للوزارة ، يدين له ، لا للإنجليز ، بالولاء .

* * *

دخل محمود شكرى باشا رئيس الديوان التركى للخديو يوم ١٥ من يناير ١٨٩٣ غرفة نوم مصطفى فهمى باشا قائلا :

ـ يريد الخديو استقالتك .

قال رئيس الوزراء :

ـ قبل اتخاذ أى قرار لابد أن يستشير الخديو أولا اللورد كرومر .

قالت صحيفة الأهرام أن رئيس الوزراء قال لمبعوث الخديو :

ـ هل ذلك بالاتفاق مع كرومر . إن لم يكن كذلك فأستشير أنا اللورد كرور !!

اتصل محمود باشا شكرى بكرومر قائلا :

ـ عزل الخديو رئيس الوزراء وعين حسين فخرى باشا مكانه .

وكان فخرى باشا وزيرا للعدل ٣ مرات وأقاله كرومر قبل أشهر فى أواخر عهد الخديو

محمد توفيق ، لأنه يعارض الاصلاحات القضائية التى أرادها المستشار القضائى البريطانى جون سكوت .

ولم يكتف الخديو بذلك بل عزل وزير المالية عبدالرحمن رشدى - ٨٠ سنة - ووزير العدل إبراهيم فؤاد باشا . وأبلغت سكرتارية الخديو القرار للوزيرين .

هللت صحيفة « المؤيد » الناطقة باسم الخديو لقرارات التغيير وقالت « الخديو يدافع عن حقوقه الشرعية ولم يعمل غير الواجب عليه »

ولكن كرومر وجد أن القرار يمثل انقلابا ضد الوزراء المؤيدين لبريطانيا وضربة للنفوذ الإنجليزى فى مصر فزار الخديو يوم ١٥ من يناير محذرا وقال :

- لابد من استشارتى قبل عزل رئيس الوزراء ، أو الوزراء .

ورفض كرومر إقالة رئيس الوزراء ولكن الخديو أصر على رأيه وأخيرا انتزع منه كرومر وعدا ، بأن شيئا لن يذاع إلا بعد الاتصال بوزير خارجية بريطانيا .

وكتب كرومر إلى وزير خارجيته يوم ١٦ من يناير يطلب تأييده وقال :

« الموقف خطير . اقترح أن تبعثوا لى ببرقية أطلع عليها الخديو تقول بأنه فى هذه الأمور المهمة ، مثل تغيير رئيس الوزراء فإن الحكومة البريطانية تتوقع استشارتها . . والتغيير غير مرغوب فيه ، وغير ضرورى ، ولاتوافق الحكومة البريطانية على تعيين حسين فخرى باشا رئيسا للوزراء » .

وطالب اللورد منحه السلطة لمنع ذلك . وقال إنه لايعارض تغيير وزيرى المالية والعدل .

وقال كرومر :

« إذا سمحتم للخديو أن يكسب هذه المعركة فمن الصعب استمرار النظام الذى نفذته خلال السنوات العشر الماضية . . وستفرض المسألة المصرية نفسها علينا . أما إذا لقنا الخديو درسا فلن تنشأ متاعب جديدة » .

وطلب اللورد من الموظفين البريطانيين فى القاهرة عدم الاعتراف بالوزراء الجدد .

* * *

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى فى اليوم ذاته وقرر تأييد كرومر ضد الخديو رغم أن وزارة الخارجية لم تتوقع أن يندفع كرومر فى إجراءاته ، بهذا العنف ، ضد الخديو .

ومع ذلك رد روزبرى وزير الخارجية قائلا للقنصل :

« *اتخذ الخطوات التى تمنع التعيين باستثناء زيادة الحامية البريطانية فى مصر* » .

وقال وزير الخارجية البريطانية للخديو :

« لابد من أن تأخذ بنصيحة إنجلترا وإلا ستواجه نتائج خطيرة » .

وعندما أبلغه كرومر نص الرسالة قال الخديو :

ـ سأستقيل إذا عاد مصطفى فهمى .

ولكن كرومر أبرق إلى لندن يشير إلى تدخل الباب العالى التركى فى الأزمة ، وكذلك الخديو المعزول إسماعيل ، وفرنسا وروسيا أيضا . فقد أراد اللورد إقناع حكومته بأن المسألة المصرية ستعود مرة أخرى قضية دولية إذا عزل مصطفى فهمى باشا وجاء فخرى باشا !

تسأل اللورد روزبرى عما سيفعله كرومر إذا أصر الخديو على رفض النصيحة البريطانية فاقترح كرومر أن يتدخل الجنرال ووكر قائد جيش الاحتلال ليمنع الوزراء الجدد من دخول وزاراتهم ويتولى تصريف الأمور فى هذه الوزارات المستشارون البريطانيون !

اعترض روزبرى على ذلك لأنه يعنى تدخل القوى الدولية فى المسألة المصرية وطلب إعطاء الخديو مهلة ٢٤ ساعة لإعادة النظر فى قراره .

ولكن كرومر أرسل بعض الجنود لمنع الصحيفة الرسمية « الوقائع المصرية » من نشر نبأ التغيير الوزارى .

وأخيرا أمكن التوصل ، بعد أزمة استمرت ٣ أيام ، إلى حل وسط باستقالة كل من مصطفى فهمى وحسين فخرى وتولية مصطفى رياض ـ ٥٩ سنة ـ رئاسة الوزارة ، وتعيين وزيرين جديدين للعدل والمالية هما أحمد مظلوم باشا وبطرس غالى باشا .

وكان مصطفى رياض باشا برتبة أميرالاى فى الجيش ، ومديرا للجيزة ، ورئيسا لديوان الخديو ووزيرا ثم تولى رئاسة الوزارة مرتين . وفى وزارته الأخيرة منع المستشارين البريطانيين من حضور اجتماعات مجلس الوزراء واستقال من رئاسة الوزارة فى ١٢ من مايو ١٨٩١ فى عهد الخديو توفيق احتجاجا عليه لأنه لايقاوم كرومر !

وفى مذكراته يعترف الخديو عباس : « كان جهلى مطلقا بنظام الدولة الذى كنت مبعدا عنه بحكم سنى الصغيرة وعدم تهيئى لفهمه » .

وقال إنه « كان يحكم بلا تجربة ، تحت وصاية محتل أجنبى » .

* * *

انتصر كرومر فى الصراع الشخصى ضد الخديو الصغير وأثبت أنه ، وحده ، يحكم مصر ، فإن الصحف المصرية كانت تنشر كل يوم تطورات الأزمة وتفاصيلها وارتفاع وسقوط مرشح الخديو لرئاسة الوزراء !

خسر الخديو الجولة الثانية . واضطر بناء على طلب كرومر إلى أن يعلن فى الصحف « حرصه على تنمية العلاقات مع بريطانيا وإتباع نصائح الحكومة البريطانية فى كل المسائل المهمة فى المستقبل » !

ورغم تراجع الخديو واعتذاره للإنجليز فإن الشعب اعتبره بطلا وتدفقت الوفود على قصر عابدين لتهنئته فخطب فيهم قائلا : « إنه سيدافع على حقوق مصر مهما كلفه ذلك ويفضل الموت على النزول عن أصغر حق من حقوقه » .

وهتف الناس له أثناء صلاة الجمعة فى مسجد الحسين وحل الشباب خيول عربته وجروها بأنفسهم تقديرا وتكريما له .

وهاجم الطلاب جريدة « المقطم » التى انتقدت موقف عباس وظلت جريدة « المؤيد » الناطقة باسم الخديو تروى تفصيلات القضية فى صفحاتها الأولى ، عدة شهور !

* * *

عين الخديو عباس الثانى - أثناء غياب كرومر فى أجازة بلندن - محمد ماهر باشا محافظ الإسكندريةوكيلا لوزارة الحربية ، وكان قد أبعد عن الجيش لعدائه للإنجليز .

أراد الوكيل الجديد تحجيم نفوذهم فى وزارة الحربية المصرية ، وحرص على معرفة حقيقة نفقات جيش الاحتلال ، والفارق الضخم بين مرتبات الإنجليز والمصريين ، وبذلك غرس بذور التمرد بين الجنود المصريين وأدرك الانجليز أن هؤلاء سيقفون مع الخديو ضدهم فى أية مواجهة .

ومن ناحية أخرى حرص الخديو على تذكير الإنجليز بأنه القائد الأعلى للجيش ، ولذلك كان يرتدى الزى العسكرى فى زيارته لوحدات الجيش .

وفى يناير ، الشهر نفسه الذى شهد معركته الأولى الفاصلة ضد القنصل البريطانى قرر الخديو التفتيش على الجيش ومعه عدد من كبار رجال حاشيته .

. وعرف الإنجليز أنه سيبدى عليه ـ أى على الجيش ـ بعض الملاحظات ، فاستعدوا لذلك .

قال رئيس الوزراء مصطفى رياض باشا للخديو :

ـ لاتمس الموضوعات العسكرية . لاتلعب بالنار .

ولكن فى وادى حلفا أخذ الخديو يتفقد كل كتيبة يرأسها ضابط بريطانى . . ويجد فيها عيبا قال :

ـ هذه القوات لاتسير كالآخرين .

والأسلحة ليست مخزونة بطريقة مناسبة .

الضباط الإنجليز لايحسنون عملهم .

وأخذ الخديو يقارن بين الكتائب التى يقودها ضباط بريطانيون وتلك التى يقودها مصريون أنها إفضل .

وفى اليوم الأخير ـ ١٩ من يناير ١٨٩٤ ـ وفى العرض العام قال الخديو :

ـ أقول لك الحقيقة ياكتشنر باشا إنها فضيحة لمصر أن يكون لها هذا الجيش .

أجاب السردار :

ـ فى هذه الحالة فإنى وجميع الضباط الإنجليز مستقيلون .

قال الخديو إنه لاينتقده شخصيا وإنما يعبر عن اهتمامه بالجيش فهو قائده .

وقال إنه هنأ بعضا من الضباط الإنجليز ولايقصد أية إهانة .

قال كتشنر :

ـ لن أستطيع بعد ذلك استخدام ضباط أكفاء .

تراجع الخديو ورجا السردار سحب استقالته .

عدل كتشنر عن الاستقالة ولكنه أبلغ كرومر بما جرى قائلا : « لم أسحب استقالتى تماما »

رأى كرومر أن الملاحظات التى أبداها الخديو تمثل هدما للنظام العسكرى وتحطيما

لجذوره وتشجيعا لعدم الاخلاص والطاعة من الجنود ، وفيها عدم تقدير للضباط البريطانيين ولها نتائج سياسية خطيرة .

وكان كرومر يرى أن تسعة أعشار الموظفين المصريين قد أصبحوا معادين تماما لبريطانيا .

ووجد كرومر أن هذه الضربة للنظام العسكرى ستؤد إلى ثورة أخرى مثل ثورة عرابى ولكن يقودها الخديو هذه المرة .

وقال إن الكل تجمعوا حول الشاب الأحمق وحذر من انطلاق التعصب والهجوم على الأوروبيين والمسيحيين .

ووجد كرومر الفرصة التى ينتظرها لتلقين الخديو درسا .

بعث إلى لندن فى ٢١ من يناير يطالب بضرورة طرد محمد ماهر باشا وأن يصدر الخديو بيانا يمدح فيه الجيش البريطانى وضباطه .

وقال :

« أبدى الخديو كراهيته لكل الضباط البريطانيين وكان نقده ظالما » .

* * *

فى طريق عودة الخديو إلى القاهرة وجد فى مدينة جرجا يوم ٢٥ من يناير كلا من مصطفى رياض باشا رئيس الوزراء وبطرس غالى باشا ومحمود شكرى باشا الذين توسلوا إليه قائلين :

ـ كرومر هدد بعزلك إذا لم تسحب النقد .

وقالوا :

ـ هدد روزبرى بوضع الجيش المصرى كله تحت سلطة الاحتلال .

اتفق على أن يبعث رياض برقية إلى روزبرى يشرح فيها حقيقة ماجرى ولكن بريطانيا لم تهتم بالبرقية والحقيقة فإن مايريده كرومر كان الشىء الأهم بالنسبة للندن .

قال كرومر :

ـ هذه البرقية ليست كافية .

أراد الخديو من القنصل الفرنسى أن يقف معه فى هذه الأزمة ، ولكنه رفض التدخل لصالح عباس ، وكل ماطالب به شروط أفضل للخديو وقال لمبعوث الخديو :

ـ لم تستشيرونا قبل السفر، وقبل إبداء ملاحظاتكم !

فى ٢٦ من يناير تراجع الخديو تماماً وخضع مضطرا وأرسل للسردار معلنا تقديره البالغ للجيش ورضاءه الكامل عن أحواله وهنأ الضباط والجنود الإنجليز وقال أنه يقدر خدماتهم .

وأبعد الخديو محمد ماهر من وزارة الحربية إلى وظيفة إدارية بعدما أدرك الخديو أنه ليس من حقه ـ وحده ـ اختيار معاونيه . وصمم كرومر على إعلان ذلك كله مرة أخرى ، فنشرت الصحف المصرية القصة كاملة لإذلال عباس حلمى الثانى .

وهكذا خسر الخديو الجولة الثالثة وأدرك أنه لايملك تغيير الوزارة ولايقدر على التدخل فى الجيش !

* * *

دعمت بريطانيا حاميتها فى مصر بكتيبة مرت بقناة السويس فى طريقها من الهند إلى إنجلترا .

وبعث الخديو من ناحيته بتقرير شامل عن « أزمة الحدود » ولكن الحكومة البريطانية لم تهتم بالرد عليه .

ورأى الخديو أن رياض باشا خذله وبالغ فى تقدير غضب الإنجليز منه فاستقال رئيس الوزراء فى ٤ من إبريل .

رشح الخديو لرئاسة الوزارة أحمد مظلوم باشا فرفضه كرومر كما رفض تيجران باشا ورشح نوبار فوافق الخديو . ودخل الوزارة مصطفى فهمى باشا وزيرا .

* * *

ظل نوبار رئيسا للوزراء ١٨ شهرا محددا سياسته وهى أنه يدير ، ولايحكم !

وفى ٨ من نوفمبر ١٨٩٥ أبدى للورد كرومر رغبته فى الاستقالة لسوء حالته الصحية فنصحه اللورد بلقاء الخديو وعرض الأمر عليه دون تقديم الاستقالة وأن يقول له :

ـ إذا كان ممكنا اتخاذ الترتيبات لتجنب أى خروج عن الخط السياسى فإنى أرغب فى اعتزال المنصب .

تم اللقاء بعد ثلاثة أيام فأرسل الخديو فى اليوم نفسه ـ ١١ من نوفمبر ـ يستدعى كرومر للتشاور .

رشح كرومر مصطفى فهمى باشا رئيسا للوزراء ، والذى كان سبب أول أزمة ثارت بين الخديو والقنصل العام ، فوافق الخديو مما يقطع باستسلامه تماما للقنصل البريطانى .

قال كرومر فى برقية إلى لندن :

« كان سلوك الخديو خلال المفاوضات حول تشكيل الوزارة متسما بالصداقة ، فهل تسمحون لى إبلاغه انكم تقدرون موقفه تقديرا عاليا » .

فوافق اللورد سولسبورى على كلمة ثناء لخديو مصر !

وجاء مصطفى فهمى باشا رئيسا للوزراء مرة أخرى ليبقى حتى عام ١٩٠٨ ، عندما اضطرته صحته للاعتزال .

وقال عباس مبررا موافقته على اختيار مصطفى فهمى باشا :

ـ أى رئيس للوزراء سيكون أداة للإنجليز .

ويعلن اللورد كرومر :

ـ الخديو ورئيس وزرائه يتعلقان بأذيالى !

* * *

تعمد اللورد مزيدا من إذلال الخديو .

بعث الجنرال مورى الذى كان يخدم فى الجيش المصرى ثم تقاعد ـ بوسيط إلى الخديو يرجو منه وساما . وافق الخديو وأصدر أمرا بذلك .

عرف كرومر بالأمر فلما طلب الجنرال من ملك بريطانيا الموافقة على حمل الوسام قال البلاط الملكى :

ـ هذا الموضوع يجب أن يتم عن طريق المعتمد البريطانى فى القاهرة .

.. إشارة إلى أن كل شىء فى مصر بأمر كرومر وحده .

* * *

قال قاضى المحكمة المختلطة مارشال إن الخديو عباس فكر مرة فى اعتزال العرش فى عهد كرومر فأبلغه اللورد بأنه سيختار له البلد الذى سيقيم فيه بعد اعتزال العرش فعدل الخديو عن التنحى !

عندما تقرر أن يقوم الجيش المصرى بإعادة فتح السودان لم يبلغ كرومر الخديو باى استعداد للحملة وإنما أبلغه بذلك عندما حان موعد سفر القوات المصرية ليصدر الأمر بذلك .

رفض الخديو فجاءه كرومر يعتذر ـ شكليا ـ باسم اللورد روزبرى وزير الخارجية لعدم التشاور معه فأصدر الخديو الأمر للقوات المصرية .

واستسلم تماما بعد انتصار كتشنر على قوات المهدى بتوقيع اتفاقية السودان فى ١٩ من يناير ١٨٩٩ التى جعلت حكمه ثنائيا بين مصر وبريطانيا .

* * *

خضع الخديو علنا للإنجليز وسعى إليهم ليؤيدوه . . ورأى أن يعمل ضدهم بأسلوب ملتو ، عن طريق مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، ومصطفى كامل والحزب الوطنى .

وعندما عقد الاتفاق الودى بين فرنسا وبريطانيا ـ ١٩٠٤ ـ الذى أطلق يد الإنجليز فى مصر أدرك الخديو أنه لن تحميه قوة أجنبية من الإنجليز ، فوقف فى تلك السنة فى ظل العلم البريطانى فى قصر عابدين يستعرض الجيش البريطانى عندما احتفل بعيد ميلاد صاحب الجلالة ملكة بريطانيا العظمى .

وتكتب صحيفة « المؤيد » الناطقة باسم الخديو مطالبة بتبادل الإخلاص بين قصرى عابدين فى مصر وبكنجهام فى لندن .

وتضيف : « مصر سعيدة بالاحتلال فالمصريون نالوا على يديه فى العشرين سنة الماضية ماكان يعز عليهم نيله فى ضعف ذلك الزمان . . ولندع كلمة الاحتلال والجلاء جانبا فإن الاشتغال وراء الخيال عبث ، ومحال ، ولنتفاهم مع الإنجليز » !

* * *

فكرت السيدة أمينة والدة الخديو فى البداية فى زواج ابنها عباس من ابنة السلطان عبدالحميد ثم من ابنة السلطان عبدالعزيز ولكنها لم توفق ، وأحب الخديو جارية اسمها

« إقبال » تكبره بعشر سنوات ومنها أنجب ابنه الأول الذى ولد قبل عقد الزواج رسميا بأسبوع .

وفى باريس رأى الكونتس نوردك عام ١٩٠٢ فأصبحت صديقته وجاءت معه إلى مصر تتنكر فى الاجتماعات والحفلات فى ملابس الرجال . واعتنقت الإسلام وأصبح اسمها الأميرة « جويدان » تزوجها عام ١٩١٠ وطلقها بعد عامين . وقيل إنها - باسرافها - مسئولة عن تحطيمه ماليا .

وصفته « جُويدان » بقولها « فلاح ورجل أعمال لايهتم إلا بالمسائل العملية » .

وقال اللورد كتشنر إن متاعبه المالية سببها الإسراف والنساء وأنه شره للمال .

بعد ٣ سنوات من حكمه كان مدينا بمبلغ ١٨٠ ألف جنيه ، وهو رقم كبير بحساب ذلك العهد رغم أنه كان يملك خمس الأراضى الزراعية فى مصربالإضافا إلى أملاك أخرى فى تركيا . وقد هدد بالإفلاس أكثر من مرة .

قال اللورد إدوارد سيسيل المستشار المالى للحكومة المصرية « فى وقت من الاوقات كان الخديو مدينا بمبلغ ٣٠ ألف جنيه ولم يجد أحدا يقرضه لسداد الديون » .

وقد أخذ ربع مليون جنيه من ميزانية الحكومة المصرية مخصصة لأمراء آخرين .

ومد فى أراضيه غرب الإسكندرية خط سكة حديد ضيقا عرف باسم سكة حديد مريوط طوله ٢٨٠ كيلومترا بموافقة الإنجليز وقد ساعدته الحكومة المصرية فقام المساجين بالعمل . وباعت له أدوات السكة الحديد القديمة المودعة بالمخازن بسعر منخفض ، وسمحت الحكومة « بوصلة » تربط بين هذا الخط وسكة حديد الإسكندرية أى ليصل خط مريوط إلى الاسكندرية .

وقال هارى بويل سكرتير كرومر « لايهتم الخديو إلا بإثراء نفسه بسرقة الناس ولو ترك وحده لكان أكبر طاغية » .

ووصفه بأنه متوحش ، يضرب خدمه بالكرباج أو يكلف من يقوم بهذه المهمة .

وكان يرغم رعاياه على التنازل عن أراضيهم ليشتريها .

أعطاه السلطان براءات الأوسمة والألقاب موقعا عليها بخاتمه ليملأ الاسماء على هواه. فكان يبيع الألقاب والأوسمة ليسدد ديونه . ويتراوح ثمن اللقب أو الوسام بين ٣٠٠ و٥٠٠ جنيه .

قال أحمد شفيق باشا رئيس ديوان الخديو :

« بلغت مسألة الرتب حدا عظيما من الفوضى ، وكانت موضعا للمساعى والمساومات . وأصبحت كالسلع السهلة . ولهذه التجارة وسطاء كثيرون . وكان بعض الوسطاء يعتدى على بعض ، ويختلس البعض ثمرة جهود الآخر ».

ويفاتح أحمد شفيق الخديو فى مسألة الرتب ففوجىء به يقول :

ـ ياشيخ أنا عارف ماأفعله ، فليس لأحد فى المعية ـ الحاشية ـ ولاغيرها دخل ـ وأنا لى فئة خاصة يبحثون عن مستحقى الرتب ويعرضون على بعضا منها وأنا أمنحهم !

* * *

ووقعت حادثة دنشواى يوم ١٣ من يونية عام ١٩٠٦ .

ذهب بعض الجنود البريطانيين إلى القرية التى تقع فى مديرية المنوفية لصيد الحمام فأطلقوا الرصاص وأصابوا سيدة .

حاول الفلاحون انتزاع البنادق منهم وضربوهم ففر البريطانيون هاربين .

مات ضابط بضربة شمس أثناء سيره الطويل بعيدا عن القرية .

عقدت المحكمة المخصوصة برياسة بطرس غالى وزير الدولة بالنيابة فنصبت المشانق أثناء المحاكمة ، ونشرت صحيفة « ديلى كرونيكل » فى لندن أن الأحكام ستكون قاسية ، وأحكام الإعدام للذين تدينهم المحكمة ستنفذ علنا . . مما يدل على صدور الحكم قبل المحاكمة !!

وبالفعل قضت المحكمة باعدام أربعة من الفلاحين والأشغال الشاقة المؤبدة لاثنين و١٥ سنة أشغال شاقة لمتهم واحد . والأشغال الشاقة سبع سنوات لسبعة والحبس مع الشغل والجلد خمسين جلدة لواحد والجلد خمسين جلدة لخمسة .

ونفذت احكام الاعدام والجلد علنا فى قلب القرية أمام أسر المتهمين كما قالت الصحيفة البريطانية .

كانت الأحكام جائرة ، وقد صارت باسم الخديو فلم يحتج ، ولكنه اكتفى برفض حضور العرض العسكرى البريطانى ، كما رفض حضور وداع كرومر فى دار الأوبرا بعد نقله من مصر فى عام ١٩٠٧ وكان هذا هو مظهر مقاومته العلنية الوحيد لكرومر فى السنوات الأخيرة .

اختارت الحكومة البريطانية السير ألدون جورست ليكون معتمدا بريطانيا وقنصلا عاما لبلاده فى مصر .

وكان السير ألدون جورست مراقبا للأموال المقررة ومستشارا لوزارة الداخلية المصرية ووكيلا لوزارة المالية المصرية ومستشارا للحكومة المصرية ، أمضى نحو عشرين عاما فى مصر فهو يعرف أسلوب الحكم والحياة فى مصر .

قال جورست : « أبدى الخديو رغبته فى المهادنة والتعاون بعد إدراكه عدم جدية المقاومة لسلطات الاحتلال » .

وانتهز جورست الفرصة ونجح فى كسب ثقة الخديو والتعامل معه .

اتبع سياسة المصالحة والوفاق وأعطى الخديو بعض السلطات فابتعد عن الحزب الوطنى وتنكر له ، وعين لنفسه ياورا إنجليزيا .

أراد جورست تخفيف الضغط الشعبى عن الإنجليز والخديو معا فاقترح العفو عن مسجونى دنشواى ، ووقع الخديو . . القرار !

وبهذه الطريقة جعل المعتمد البريطانى الخديو أداة طيعة لأغراضه .وخاصة بعد أن شجعه على التصرف فى أراضى الحكومة واحتكار الأوقاف التى توجد تحت إشرافه . وبيع الرتب والأوسمة ليحصل على مزيد من الثروة .

* * *

منذ تعيينه اتفق جورست على أنه ، أى الخديو ، عندما يذهب إلى قصر عابدين فإنه يخصص ساعة كاملة صباحا ، من الحادية عشرة إلى الثانية عشرة ، لمقابلة جورست الذى لم يتخلف يوما عن هذا الموعد !

عرف شعب مصر أن سياسة الوفاق مستمرة وأن شئون مصر تبرم فى هذه الساعة كلما حل الأمير وجورست بقصر الحكم .

ومن هنا قال الخديو فى حديث صحفى إنه « يرى الاحتلال أمرا طبيعيا ويفضله على احتلال أية دولة أخرى . ويرى الشعوب الشرقية ميالة للسلطة المطلقة بدلا من السلطة النيابية وهو ينصح الإنجليز أن يتركوا له هذه السلطة وأن يتفقوا معه فى الأعمال حتى يكون الجميع يدا واحدة » .

وعندما هوجم الخديو لهذا التصريح نفاه . . برفق !

ويوم اعتـزل مصطفى فهمى باشا رئاسة الوزارة لمرضه ترك جورست للخديو مهمة اختيار رئيس الـوزراء الجديد واتفقا على اختيار بطرس غالى رئيس محكمة دنشواى وهذا يقطع بأن الخديو لم يكن ضد المحكمة وأحكامها .

ولم يختلف الخديو والقنصل على اختيار خليفة لبطرس غالى بعد اغتياله واتفقا على محمد سعيد باشا !

* * *

أراد جورست تحقيق عدة أهداف : الوفاق بين دار الوكالة البريطانية والخديو ، وعدم حشد الوظائف الحكومية بالإنجليز وقيام حكم نيابى استشارى محدود ، لكن جورست لم ينجح إلا فى تحقيق الوفاق مع الخديو . . فحسب .

غضب عليه الموظفون الإنجليز ورفضت الجمعية العمومية ، البرلمان الاستشارى ، مد امتياز قناة السويس أربعين سنة ـ واغتيل بطرس غالى رئيس الوزراء ، قتله شاب مصرى ـ إبراهيم الوردانى ـ ولذلك رأى جورست فى أواخر أيامه فى مصر ، أو فى المرحلة الثانية من عمله أن يتعـامـل مع الـوطنيين بقبضة حديدية فأصدر عدة قوانين للاتفاق الجنائى والمطبوعات والنظام فى المدارس واضطهد الصحافة .

فى يناير ١٩١٠ قرر مجلس الوزراء تعطيل صحيفة « القطر المصرى » لأنها نشرت مقالا فيه تحريض على اغتيال الخديو . وكان رئيس تحرير الصحيفة أحمد حلمى قد أدين بتهمة القذف فى حق الخديو وقضى بسجنه عاما .

وحوكم زعيم الحزب الوطنى محمد فريد لأنه كتب مقدمة كتاب على الغاياتى وقضى بحبسـه ستة شهور . ولما علقت صحيفتان تصدران فى لبنان « النصير » و« البرق » على الحكم منع جورست فى فبراير دخولهما إلى مصر لأنهما تطاولتا على مقام الخديو .

وفى ٢٠ من مارس عطل صحيفة « العلم » الناطقة باسم الحزب الوطنى شهرين . وفى أبريل عطل مجلة فكاهية هاجمت بطرس غالى باشا بعد وفاته .

وصدر الحكم بحبس الشيخ عبدالعزيز جاويش ٣ شهور وكان غائبا فى تركيا .

أمضى جورست فى مصر ثلاث سنوات قنصلا عاما ثم مرض بالسرطان فسافر إلى لندن يوم ٨ من أبريل عام ١٩١١ للعلاج .

سمع الخديو أن المرض اشتد على القنصل البريطانى فأسرع إلى لندن . يزوره باكيا ، وهو على فراش الموت ، كما حضر من قبل حفل زفافه فى لندن !

وكان عباس حلمى أكثر المصريين سعادة يوم زفاف جورست وأكثرهم حزنا ساعة وفاته !

* * *

زار مصر تيودور روزفلت رئيس الجمهورية الأمريكى السابق بعد اغتيال بطرس غالى فلاحظ انهيار النفوذ البريطانى ولذلك خطب فى القاهرة ضد الحركة الوطنية وقال مخاطبا الإنجليز :

ـ احكموا أو اخرجوا .

وردد ذلك مرة أخرى فى لندن .

وقال اللورد كرومر بعد وفاة جورست :

ـ لابد من يد حديدية بريطانية فى مصر .

ورشح كرومر اللورد كتشنر ـ عدو الخديو القديم ـ ليكون قنصلا عاما ومعتمد بريطانيا فى مصر باعتباره الرجل الوحيد ـ بلا منافس ـ الكفء القادر على إعادة الحالة إلى ماكانت عليه فعين فى ١٦ من يولية عام ١٩١١ بعد ستة أيام من استقالة جورست ، وأربعة أيام من وفاته !

وكان الخديو فى السابعة والثلاثين من العمر ، لايغفر للورد أنه كان سبب إذلاله فى « حادث الحدود » ولكنه ـ أى الخديو ـ أصبح تحت رحمة خصمه .

وبدأ الشعب المصرى يتساءل :

ـ كيف سيتعامل العدوان القديمان ؟!

المهدى المنتظر !

كان هوارشيو هيربرت كتشنر فى الحادية والستين من العمر ، يتكلم اللغة العربية والفرنسية .

ولد فى جنوب إيرلندا فى ٢٤ من يونيه عام ١٨٥٠ .

ماتت أمه وهو صغير .

تزوج أبوه مرتين ، وطلق مرتين أيضا .

تخرج ضابطا فى الجيش البريطانى . وفى الحرب السبعينية بين فرنسا وألمانيا تطوع محاربا مع الفرنسيين .

وخلال ٨ سنوات بدأت عام ١٨٧٤ حتى عام ١٨٨٢ كان يعمل فى المخابرات البريطانية فى فلسطين وتركيا وقبرص .

وأثناء الغزو البريطانى لمصر فى الثورة العرابية أخذ « الملازم أول » كتشنر أجازة لمدة أسبوع من عمله فى قبرص ، ليسافر إلى الإسكندرية ، وقام بعملية تجسس ضد القوات العرابية .

ويوافق المندوب السامى البريطانى فى قبرص على نقله إلى مصر عام ١٨٨٣ ليكون القائد الثانى لكتيبة الفرسان ، بعد احتلال الإنجليز لمصر ، ويساهم فى تشكيل الكتيبة .

ولم يكن كتشنر فى ذلك الوقت معروفا إلا لعدد قليل لأبحاثه فى فلسطين . ولم يكن فارسا ناجحا ، بل كان فاشلا ، فى تدريب الجنود الجدد ، مما جعله موضع سخرية زملائه .

حارب فى الحملة التى فشلت فى انقاذ الجنرال البريطانى جوردون فى السودان . وكان دائما ضد المراسلين الصحفيين العسكريين .

رقى كتشنرمساعداللسردار ليصبح من اختصاصه التدريب والنظام فى الجيش فطرح كل اللوائح والإجراءات جانبا ورفض أن يقدم تفسيرا لمرءوسيه أو رؤسائه عما يفعله وامتنع عن التوقيع على أية ورقة رسمية .

وكان مكروها لطموحه الذى لايخفيه .

ومن هنا أطلق عليه الضباط البريطانيون لقب « الذى يجب أن يطاع » .

وكتب أحد الضباط منشورا يسخر فيه من كتشنر ويوضح لأى قادم جديد ماينتظره فى هذا المنشور :

١ ـ لاتكتب شيئا .
٢ ـ إذا أردت شيئا . امسك بالعميد فمن المؤكد أنه سيحضر غدا .
٣ ـ إذا أردت إجازة فاطلبها من السردار .

يقصد بذلك الجنرال جرنفيل باعتبار أن كتشنر لايوافق على منح إجازة لأى ضابط .

٤ ـ إذا حصلت على إجازة فلا تعد هنا أبدا .

وقد تسللت نسخة من هذا المنشور إلى كتشنر . وظن البعض أنه سيغضب مما جاء فيه فإذا به يبدى سروره ويوقع على المنشور بإمضائه !

وقد دهش الجنرال جرنفيل لكراهية الضباط لكتشنر فقد وجد الضباط يرددون « نحن نكره مجرد رؤيته » .

وكان كتنشر سعيدا بعدم شعبيته لأنها تحقق نوعا من الاستقرار للقائد فهو يعرف مقدما أن الجميع يكرهونه فلا يسعى لإرضاء أحد .

ومن ناحية أخرى فهو يرى أن الشعبية ضرر وليست مزية فالمرءوسون لايهملون واجبهم إذا ادركوا أن رئيسهم لايرحم ويتقاعسون إذا آمنوا بأنه يملك قلبا من ذهب .

وكان كتشنر غريبا بالنسبة للضباط ، لايمكن الاقتراب منه على المستوى الشخصى ، أى صداقته .

وظن جرنفيل أن كتشنر سيراجع نفسه ، ويصحح اخطاءه وتتحسن شخصيته مع الوقت ، ولكن الحقيقة هى أن عدم شعبيته قد ازدادت .

وقد عرض عليه كرومر أن يتولى منصب المفتش العام للبوليس والشرطة بالاضافة الى منصبه كمساعد للسردار فاستطاع القضاء على العصابات بين أسيوط وأسوان .

وجعل مفتشى البوليس الإنجليز مستقلين عن المديرين - المحافظين - المصريين .

حدث يوما أن شهد إعدام قاتل تركى فى القاهرة . وحضر الإعدام أيضا محافظ العاصمة الذى أقبل على كتشنر مهنئا وهو يقول :

- اقدم إليك ياسيدى الباشا أحر التهانى على هذا الإعدام الرائع !

* * *

كان الجيش المصرى مؤلفا من ١٨ ألف جندى ينتظمون فى ١٤ كتيبة - ٨ من المصريين و٦ من السودانيين - .

وقد حرص كتشنر خلال إجازاته الصيفية فى لندن على اختيار الضباط الإنجليز الشبان للعمل فى الجيش المصرى ، فكان يلقاهم بنفسه ويمنح من يقع عليه الاختيار عقدا لمدة عامين ورتبة الرائد أو رتبة أعلى من تلك التى يستحقها فى جيش بلاده ، ومرتب ٤٥٠ جنيها سنويا وهو ثلاثة أضعاف مايحصلون عليه فى الجيش البريطانى .

وفى كتاب جورج كاسار « كتشنر مهندس النصر » قال إنه كان يرفض تماما تعيين المتزوجين .

وقد أرغم كل ضابط بريطانى على توقيع إقرار بأنه لن يخطب أو يتزوج .

قال القاضى مارشال فى كتابه « اللغز المصرى » إن أى ضابط بريطانى يتقدم إلى كتشنر يطلب السماح له بالخطبة أو الزواج فإن كتشنر كان يمزق الطلب وكل طلب يقدم بعد ذلك !

ويحدث أحيانا أن يناقش الضابط الأمر مع السردار قائلا :

- ولكنك كنت خاطبا فى يوم من الأيام . . ياسيدى .

فيرد كتشنر :

- هذا حقيقى ولكنى تخلصت من الخطيبة .

ويضيف :

ـ كن مثلى ، والآن دعنا نناقش العمل الأهم .

* * *

وقع « حادث الحدود » . . الذى انتهى بانتصار كتشنر على الخديو عباس حلمى الثانى وتراجعه واعتذاره . وقد أنهت الحكومة البريطانية هذا الحادث بمنح كتشنر لقبا !

ووجد كتشنر ، الذى نادرا مايستقيل، أنه يستطيع الآن أن يفعل مايريد ، وقتما يريد ، دون حاجة به إلى أن يفتح عينيه ليرى ماإذا كان قد أساء إلى أحد أو أهان أحدا .

باختصار أصبح يستطيع أن يفعل مايشاء بالجيش ، وهو الإحساس نفسه الذى راوده بعد ان جاء قنصلا عاما . . أن يفعل مايريد . . بمصر !

وظل كتشنر بعد تعيينه فى منصب السردار يفكر فى الانتقام لمصرع جوردون فاختير قائدا لحملة فتح السودان .

يوم دخل مدينة « عطبرة فى ١٤ من أبريل عام ١٨٩٨ استقل حصانا أبيض وترك خصمه القائد الأسير « محمود » مربوطا بحبل يجره فارس بريطانى ، كما كان يفعل الرومان ، وكما نرى فى أفلام السينما الأمريكية .

ولكنه أضاف لقطة أخرى وهى جندى سودانى يضرب بالسوط زعيم الدراويش اثناء هذا المشهد المهين اللا إنسانى فى المعارك ، التى انتهت بقتل الخليفة التعايشى وانتصار كتشنر فى معركة أم درمان .

هز هذا الانتصار الإمبراطورية البريطانية ، التى كانت تحتفل بالعيد الماسى لجلوس الملكة « فيكتوريا » ، فمنحته لقب لورد فى يونية ١٨٩٨ وأعلن البرلمان البريطانى تقديره له ومنحه مكافأة مالية .

رأى كتشنر أن قبر المهدى فى الخرطوم سيكون مركزا تتجمع حوله الحركة الثورية فأمر الرائد « جوردون » ابن شقيق القائد البريطانى الذى قتل أثناء حصار الخرطوم أن يهدم القبر ففجر فيه عبوات ناسفة .

وأمر بحفر القبر وإلقاء كل محتوياته فى النيل عدا الجمجمة التى قدمت لكتشنر كتذكار لانتصاره على المهديين فى الحرب .

اقترح معاونو كتشنر أن تطلى الجمجمة بالفضة وتستعمل كدواة للحبر ، أو كقدح للشراب ، ولكن كتشنر رأى إهداءها إلى كلية الجراحين الملكية فى لندن .

احتج الرأى العام البريطانى ، نفسه ، بشدة على هذه الوحشية وقدمت عدة أسئلة بذلك فى مجلس العموم البريطانى .

وقالت ملكة بريطانيا فيكتوريا : هذه سمة العصور الوسطى ، فاضطر كتشنر إلى أن يكتب رسالة اعتذار للملكة وأمر بدفن الجمجمة فى مقابر المسلمين قرب وادى حلفا !

* * *

بعثت به الحكومة البريطانية قائدا لقواتها فى حرب البوير فكان يحرق المزارع مما اضطر البوير إلى الركوع طلبا للصلح !

عاد لإنجلترا بعد عامين . ثم عين قائدا للقوات البريطانية فى الهند فنظم الجيش ولكنه اختلف مع نائب الملك اللورد كيرزون ، فقد أصر على أن تكون شئون الجيش من اختصاص القائد العام وليس نائب الملك . وأيد مجلس الوزراء البريطانى كتشنر فاستقال كيرزون . وبقى كتشنر فى الهند خمس سنوات حتى عام ١٩٠٩ عاد بعدها إلى بلاده يطمع فى تعيينه سفيرا فى تركيا .

أحب كتشنر ابنة جنرال وكانت فى السادسة عشرة من عمرها عام ١٨٨٣ وكان فى الثالثة والثلاثين تماما كما فعل من قبل ، أبوه .

وكان والده قد تزوج أمه وهو فى التاسعة والثلاثين وأمه فى التاسعة عشرة .

ولكن الفتاة التى أحبها كتشنر ماتت بعد عامين بالتيفود .

وحاول كتشنر الزواج مرة أخرى بعد ١٥ سنة ، فتقدم لإحدى السيدات ولكنها رفضته وتزوجت بشاب يصغر كتشنر بـ ٢٤ سنة !

وعندما ترك كتشنر منصبه فى الهند ، رقى فى اليوم نفسه ـ ١٠ من سبتمبر ١٩٠٩ ـ إلى رتبة فيلد ماريشال وسلمه ملك بريطانيا نفسه عصا الماريشالية . ووافقت الحكومة البريطانية على أن يقوم بجولة على نفقة الدولة فى الصين واليابان وعدة دول أخرى . وكان يرافقه فيها ياوره الكابتن فيتزجيرالد . وعندما اشترى كتشنر وبعض أصدقائه قطعة أرض مشتركة فى كينيا كان هذا الياور أحد الشركاء ، وقد ظل معه ٤ سنوات فى الهند ثم فى كل مكان بعد ذلك .

وقال كثيرون إن كتشنر كسفير سينجح فى إبعاد تركيا عن ألمانيا ويجعلها تقف فى صف إنجلترا أثناء الحرب العالمية الأولى . ولكنه لم يمنح الفرصة لإثبات ذلك . . فإن وزير الخارجية البريطانية السير إدوارد جراى رفض على أساس أن مناصب السفراء يجب أن تكون مقصورة على الدبلوماسيين .

* * *

وكان كتشنر يرغب فى أن يكون نائبا للملك فى الهند ويؤيده فى ذلك الملك إدوار السابع . وشاء الحظ أن يموت الملك فى ٦ من مايو ١٩٠٩ .

وافق إسكويث رئيس وزراء بريطانيا على ترشيح كتشنر للمنصب ولكن جون مورلى وزير الدولة لشئون الهند هدد بالاستقالة إذا عين كتشنر .

وكان الوزير يكره كتشنر شخصيا ولايثق بعقلية العسكريين فقد بدأ سياسة مصالحة فى الهند فإذا عين عسكريا مثل اللورد فإن الهنود سيظنون أن الوزير عدل عن سياسة المصالحة إلى سياسة قمع .

ولذلك تراجع إسكويث عن الترشيح لأنه لم يحتمل استقالة أحد وزرائه الكبار وعرض الأمر على مجلس الوزراء فرفض بدوره ترشيح كتشنر .

* * *

عين كتشنر قائدا للقوات البريطانية فى البحر المتوسط دون أن يكون له حق التدخل فى الشئون المصرية أو السودانية فزار مصر عام ١٩١٠ ونزل ضيفا على جورست وكان يتطلع إلى منصبه ، وقد أراد أن يعرف حقيقة مرضه ليحاول الحصول على منصبه إذا استقال أو مات ، فهو يعرف أن الحكومة البريطانية جرت على تعيين موظفين سابقين فى خدمة الحكومة المصرية قناصل لها مثل جورست نفسه !

وبعد وفاة جورست التقى السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا بكتشنر وسأله :

ـ هل تستطيع تحقيق السلام فى مصر وتهدئتها ، وفى الوقت نفسه تحقق سياسة الأحرار بحذر ؟ .

قال كتشنر بثقة :

ـ نعم .

قال جراى :

ـ وجه طاقة مصر بعيدا عن الهياج الوطنى .

. . يعنى التعامل بعنف مع المتطرفين الوطنيين .

وفى ١٦ من يولية ١٩١١ ، بعد أربعة أيام من وفاة جورست ، أبلغ جراى مجلس العموم بتعيين كتشنر قنصلا عاما ومعتمدا بريطانيا فى مصر . وصرح الوزير بأنه لن يكون هناك تغيير جذرى فى السياسة البريطانية فى مصر .

* * *

رحب بتعيينه أنصار الإمبراطورية البريطانية فى لندن الذين يفضلون معاملة الحركة الوطنية بقبضة حازمة ، وكذلك أيدها الإنجليز وأنصارهم فى مصر الذين يشعرون أن الحكومة البريطانية خانتهم عندما عينت جورست بعد كرومر ليقدم تنازلات للوطنيين المصريين .

ولكن أثار تعيينه ضجة فى بريطانيا .

وجه ماك نيل عضو مجلس العموم خمسة أسئلة إلى السير إدوارد جراى وزير الخارجية يوم ٢٠ من يولية أى بعد أربعة أيام من تعيين اللورد .

قال ماك نيل :

ـ هل تعيين رجل عسكرى قنصلا عاما فى مصر يعتبر إجراء مدنيا مثل القنصل العام السابق السيرألدون جورست . وماهو الإجراء الذى سيتخذ لمنع عودة التوتر فى العلاقات بين الخديو وكتشنر كما حدث عام ١٨٩٤ مما دفعه إلى الاستقالة وانتهى الحادث بإرغام الخديو على الاعتذار .

وقال العضو :

ـ هل سيحتفظ اللورد بمنصب عسكرى بالإضافة إلى منصب القنصل العام وكذلك عضوية مجالس إدارات الشركات .

وقال :

ـ لقد منح اللورد كرومر عند استقالته مبلغ ٥٠ ألف جنيه كما حصل كتشنر على

منحتين الأولى ٣٠ ألف جنيه والثانية ٥٠ ألفا من المال العام فهل هناك نية لتقديم منح أخرى من أموال دافع الضرائب للورد النبيل على خدماته فى هذا المنصب الجديد ؟

نفى وزير الخارجية أن التعيين له طابع عسكرى ، أو أن اللورد سيتولى منصبا عسكريا ، ولن يكون عضوا فى مجالس إدارة شركات تتعارض مع منصبه الدبلوماسى ولن يأخذ منحا أو مرتبا أكثر من سلفه جورست .

ومما يذكر أن مرتب جورست كان سبعة آلاف جنيه إسترلينى سنويا بالإضافة إلى ٣٠٠ جنيه كمصروفات .

عاد العضو يسأل :

ـ ومن يحكم على أن عضوية بعض مجالس إدارات الشركات تتعارض مع منصبه الجديد ؟

قال وزير الخارجية أنه لايعرف ماإذا كان اللورد عضوا فى مجالس إدارة شركات أم لا .

عاد ماك نيل يقول :

ـ ألا يعرف الوزير أن اللورد عضو فى مجلس إدارة شركة خطوط السكة الحديد الجنوبية الشرقية .

تدخل عضوان فى المناقشة .

قال السير وليم بايلز :

ـ ألا يعنى تعيينه نقل وحدات عسكرية من مالطة إلى مصر وتركيز القوات فى مصر ؟

ووجه العضو كنج سؤالا مماثلا فأكد السير إدوارد جراى أن سياسة بريطانيا فى مصر لن تتغير ، ولن يؤدى التعيين إلى صبغ السياسة البريطانية بصبغة عسكرية .

* * *

التقى شارلز مارلنج ممثل بريطانيا فى القسطنطينية بوزير الخارجية رفعت باشا فلم يثر موضوع تعيين كتشنر باعتبار أن بريطانيا لاتتوقع اعتراضا من تركيا .

وطلبت بريطانيا من الحكومة التركية اعتماد تعيين كتشنر فوافقت القسطنطينية .

واكتفت الصحف التركية بالتساؤل عما إذا كان هناك تغيير فى سياسة بريطانيا نحو مصر .

ولكن صحيفة « بورص دوريان » التى اعتادت الهجوم على بريطانيا كتبت مقالا طويلا عنوانه كتشنر .

قالت الصحيفة :

« أوفد اللورد إلى مصر ليصنع ثورة . إنه يحتقر المصريين ويعتبرهم جنسا أدنى .

إنه مغرور وقح ، متوحش . ولن يكون فى مصر بعد الآن سيد آخر . وإهانته للخديو لاتزال فى ذاكرة الجميع .

ستكون سلطاته فى مصر بلا حدود . لإنجلترا منطق فى شئونها الداخلية ومنطق آخر مع الآخرين تتغير فيه فكرة العدالة .

ومايفعله اللورد فى إنجلترا سخيف . وكل ماسيصنعه فى مصر يعتبر منطقيا » .

طلب اللورد دوفرين قوات الجيش البريطانى لتحمى مصالح بريطانيا فى مصر .

وطلب اللورد كرومر خمسة أو ستة آلاف جندى فقط ليسودوا ١١ مليونا من المصريين .

ولكن اللورد كتشنر سيطلب جيشا كبيرا .

إنه ليس إداريا وليس حاكما ولايستطيع إلا أن يأمر فيطاع . ولن يحترم أية مصلحة ولن يعتد بأى قانون . إن بريطانيا ستلقى بكل ثقلها فى مصر » .

* * *

أوحى إعلان تعيينه بالخوف للمصريين .

قالت الصحف المصرية إنه جندى محارب أثبت قدرته فى السودان وجنوب أفريقيا ولكن عمله فى مصر لايحتاج إلى مواهبه العسكرية أو إلى محارب !

قالت الأهرام :

« اللورد كتشنر قادم فارتعدت أقلام وطربت أقلام واصطكت ركب ، وارتجفت أيد . فهذا يذكر سيفه البتار ، وذاك يذكر البطل المغوار » .

وقال محمد فريد :

« هلعت قلوب ، وأخذت جرائد تتكهن بما ستكون عليه سياسته قبل السلطة الشرعية » .

وأسماه سعد زغلول فى مذكراته « الغاشم » !

احتجت اللجنة المصرية فى لندن على تعيين كتشنر . وقد اعتبر بلنت صديق الزعيم المصرى أحمد عرابى ، أن الهدف من ذلك فرض نوع من الحماية على مصر .

وبدأ المصريون يتنبأون بما سيفعله كتشنر .

هل سيكـون مثل كرومر على عداء مع الخديو عباس حلمى الثانى وخاصة أن بين الرجلين خصومة قديمة منذ حادث الحدود .

وقصد عدد من المسئولين المصريين إلى لندن يستكشفون اتجاهاته فقابل البعض ورفض مقابلة البعض الآخر وأعلن أنه سيبدى رأيه فى شئون مصر بعد وصوله إليها ويمضى أياما يطلع خلالها على أحوالها الحاضرة . ثم يكيف سياسته على الوجه الذى يريده !

وأخذت الصحف تتحدث عما سيفعله اللورد فى مصر .

تنبأت صحيفة « الريفورم » التى تصدر فى الإسكندرية باللغة الفرنسية بأن اللورد سيغير وزارة محمد سعيد .

قالت :

« تظهر الوزارة السعيدية اهتماما عظيما بصيانة مركزها ، وهذا الاهتمام معقول لأن أحدا لايرضى بالموت طواعية . ولكل إنسان الحق فى أن يطيل عمره » .

وقالت الريفورم :

« لانصدق أن سعيد باشا هجر مبدأ الحزب للوطن ولكنه يقف الآن إلى جانب الاحتلال » .

ودافعت صحيفة « النوفيل الفرنسية » عن وزارة محمد سعيد فقالت :

« إنها وزارة حرة صادقة ترفعت عن الأحزاب ونظرت إلى المصلحة » .

وقالت الأهرام :

« إذا كانت للمعتمد الجديد سياسة مستقلة عن المعتمد السابق ، يكون الأمر بين اثنين فإما أن يقبل رئيس الوزراء محمد سعيد باشا اتباعها والعمل بها . وفى هذه الحالة لايخشى من الانقلاب ـ أى تغيير الوزارة ـ وإما ألا يريد ، وفى هذه الحالة يترك عطوفته منصب الرئاسة ويكون التغيير قليلا على مانظن » . .

ورجحت الأهرام بقاء الوزارة ولكنها أخذت تتساءل عما سيفعله اللورد « وهل سيتدخل فى انتخابات مجلس الشورى ، وتعيين العمد وعزلهم ، ومساعدة بعض الجرائد دون بعض ، والدخول فى منازعات الأحزاب والجماعات والطوائف أم لا. فذلك من الأمور المجهولة التى لاتقاس على القواعد العامة ، وقد تتوقف على الصورة التى تمثل فى ذهن المعتمد البريطانى الجديد » !

* * *

غادر كتشنر لندن يوم ٢٠ من سبتمبر ١٩١١ فى طريقه إلى مصر .

وليلة وصوله أعلن محمد سعيد باشا رئيس وزراء مصر ترحيبه باللورد .

قال : « إن اللورد كتشنر سيعمل باتفاق تام مع الخديو لترقية مصلحة مصر وخيرها » .
وتنبأ بأن « مصر ستشهد فترة من التقدم والثقة التى كانت بين سمو الخديو والقنصل البريطانى ، والتى تميز بها عهد السير ألدون جورست ستستمر فى عهد اللورد ولاشىء من الأخبار الرسمية يدل على غير ذلك » !

وأعلن محمد سعيد باشا .

« من جهتى فإنى مستعد للعمل مع كل من يعمل لخير مصر »

ولكن أحمد لطفى السيد رئيس تحرير صحيفة الجريدة الناطقة باسم حزب الأمة كان واقعيا تماما .

كتب يقول :

« ليس للأمة ورضاها وغضبها تأثير على مركز الوزارة . وإنما التأثير على مركزها يكون من الاحتلال أو من الخديو .

ومادام الخديو راضيا عن سعيد باشا والمعتمد الإنجليزى متفقا مع الخديو ، فرئيس النظار باق فى منصبه مع تضجر الأمة تضجرا ظاهرا » .

لم يرق هذا الكلام لصحيفة المؤيد الناطقة باسم حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية وهو حزب الخديو ، فهبت تدافع عن شعب مصر .

قالت :

« إذا كانت الأمة لاشىء ، وحقوقها الشرعية ، وحقوق أميرها المعظم لاشىء . وكل مافى البلاد من رأى عام ، أو خاص ، وأحزاب ، وأقلام ، وألسنة لاشىء . . وأن لاشىء فى مصر ، بعد ذلك إلا الأمير والمعتمد ، إن اتفقا سارا معا ، وإن اختلفا تصارعا ، وغلب القوى الضعيف ، فويل لمصر وويل لأهلها وويل لأعيانها وويل لحكامها وألف ويل لأحزابها وخطبائها . وهنيئا لمعتمدها الجديد » !

* * *

وصل اللورد إلى ميناء الإسكندرية يوم ٢٧ من سبتمبر عام ١٩١١ بملابس مدنية يرتدى معطف الفراك الرمادى ويضع على رأسه قبعته الحريرية ومعه كلابه !

وكان هدفه أن يقول للمصرين إنه لم يعد الرجل العسكرى الذى كان .

قال ولفريد بلنت ـ صديق أحمد عرابى ـ فى مذكراته أن الخديو عباس بدأ يردد رغبته فى اعتزال المنصب بعد تعيين كتشنر .

ولكن كتشنر عقب صدور قرار تعيينه بعث برسالة إلى الخديو قال فيها « إنه يأمل أن يعملا معا لإعادة احياء مصر » .

وصل إلى الإسكندرية تقله الطرادة الحربية البريطانية « ديانا » واستقبل استقبالا عسكريا فقد أطلقت سفينته ٢١ طلقة عند دخولها ميناء الإسكندرية تحية الوصول وردت عليها قلعة المدينة بعدد هائل من الطلقات .

واستقبل على ظهر الباخرة كبار الشخصيات الذين جاءوا لتحيته والترحيب بقدومه !

قالت الأهرام :

« لم يصل اللورد كتشنر إلى بلد لم يعرفه وإلى قوم لم يعاشرهم ولم يعرفهم . بل عاد إلى بلد رقى فيه إلى أعلى المناصب . وقاد أبناءه إلى الحرب . وتولى إدارة بوليسه واكتسب الشهرة العظيمة وهو فى خدمته .

غادرنا اللورد كتشنر عسكريا وعاد إلينا سياسيا .

وهاهو اليوم يتولى السيطرة من دار الوكالة على حكومة البلاد » !

وفى صباح اليوم التالى قام محمد سعيد باشا رئيس وزراء مصر بزيارة اللورد زيارة مجاملة بدار القنصلية البريطانية . ثم توجه اللورد إلى قصر الخديو لزيارته ، بصفة شخصية ، قبل تقديم أوراق اعتماده ليبين أنه نسى حادث الحدود ويريد بدء صفحة جديدة فى العلاقات بين قصر الدوبارة ، وقصر عابدين .

استقبله الخديو بود بالغ وكان شديد الحفاوة به .

قال اللورد إنه يريد أن يقدم أوراق اعتماده فى وقت يسمح له بالعودة إلى القاهرة فى وقت مناسب فحدد الخديو الثانية والنصف بعد ظهر اليوم نفسه !

* * *

جاءت العربات المطهمة تجرها الخيول من القاهرة ليستقلها اللورد ورجال القنصلية إلى رأس التين فكان الخديو فى استقباله . وقدم اللورد أوراق اعتماده بحضور مجلس الوزراء المصرى كله . وألقى خطابه باللغة الفرنسية .

قال اللورد :

« يسرنى أن أدعى لصيانة المودة العظيمة التى كان يتحلى بها سلفى فى علاقاته بسموكم .

وإنى ليحدونى الأمل فى أن هذا التعاطف المقرون بصداقتى القديمة لمصر ، سيساعدنى فى الاضطلاع بالمهمة التى أحملها فى أعماقى ، مهمة السهر على رفاهية مصر ، بأقصى مافى استطاعتى ، وبفضل موافقة ومساندة سموكم لى .

ولقد أتيح لى خلال الأعوام الستة عشر التى سبق لى قضاؤها فى هذا البلد أن الحظ بمسرة عميقة المراحل المطّردة نحو التقدم .

وإنى وقد عدت إلى هذا البلد سأوجه دائما تمنياتى وجهودى للمحافظة على هذا النقدم والعمل على رخائه » .

* * *

ويلاحظ الخديو أن اللورد ، وهو يتلو خطابه كان فى حالة من العصبية جعلت نظراته تنزلق وتسقط ، وكان جسمه كله يرتعد حتى بدأ يتلعثم !

* * *

لم يحتج الخديو على ماقاله اللورد بل ألقى خطابا عاديا باللغة الفرنسية رحب فيه باللورد .

وقال فى تخاذل :

« سأعمل على تسهيل أدائكم لمهمتكم ، وأمنحكم فى هذا الصدد كل عونى » !

ولكن شعب مصر أبدى دهشته لخطاب كتشنر ونواياه وتحديده لمهمته .

وقالت الصحف المصرية أنه مثل أى ممثل لدولة أجنبية ، ولكن الواضح أنه جاء ليبدأ سياسة حازمة نحو مصر بالتدخل المباشر فى شئونها .

وقالت الصحف إن هذا الخطاب يحدد العلاقة بين المعتمد البريطانى والخديو !

* * *

ويستقل اللورد قطارا خاصا توقف فى دمنهور وطنطا ليتاح للورد تحية المصريين فى محطات السكة الحديد !

وتعمد اللورد أن يصل قطاره إلى محطة القاهرة قبل الموعد الرسمى المحدد . . بدقيقة واحدة !

وفى محطة القاهرة أصر على أن تفرش له الأبسطة الحمراء من باب عربته حتى سيارته .

وأصر على أن يفتح له باب محطة سكة حديد القاهرة المخصص للملوك .

وفى محطة سكة حديد القاهرة كان قائد الاحتلال البريطانى فى استقبال كتشنر فاستعرض حرس شرف من هذه القوات ، كما استعرض حرس شرف آخر من القوات المصرية رأى الخديو إضافته احتفاء بالمعتمد البريطانى الجديد !

ولكن الصحافة المصرية وصفته بأنه « سفاح وجزار الخرطوم » وأحتجت على خطابه وقالت إنه خطاب عرش لاخطاب معتمد لدولة أجنبية يقدم أوراق اعتماده لملك البلاد .

كتب القنصل الأمريكى فى مصر معلقا على خطاب اللوردأمامالخديو بأنه يختلف تماما عن خطاب السير ألدون جورست المعتمد البريطانى السابق الذى ألقاه عند تقديم أوراق اعتماده .

قال السير جورست للخديو « إنى واثق من إنى سأتلقى من سموكم كل مساعدة وتسهيلات تساعدنى على القيام بواجباتى » .

ولم يحدد جورست هذه الواجبات ، أما كتشنر فقد حددها وهى حكم مصر بعد ١٢ سنة من غيابه عنها ، ورحيله منها !

فى الأسبوع الأول لوصوله إلى القاهرة عرف رونالد ستورز سكرتيره الشرقى أن عددا من الموظفين البريطانيين يزمعون الاستقالة لأنهم يكرهون اللورد أو ليسبقوه إذا قرر إحالتهم إلى المعاش . فلما أبلغه بذلك ، دون أن يذكر اسما ، قال كتشنر وهو يفتح درج مكتبه :

ـ اذهب إلى النادى وقل للجميع إنى وضعت أوراقا مطبوعة بقبول الاستقالات وليس مطلوبا إلا كتابة اسم الموظف المستقيل .

فلما أذاع ستورز النبأ لم يتقدم أحد باستقالته .

نشرت الأهرام فى صفحتها الأولى مقالا بتوقيع مصطفى رشدى رستم قال فيه : « المشهور عن اللورد كتشنر أنه ذو مطامع كبيرة »

وقالت الصحف أنه « المهدى المنتظر » لخلاص مصر .

وقالت انه انتزع قلبه الإنسانى وجعل نفسه آلة ميكانيكية .

وقالت : « يجب علينا أن نكون قلبا واحدا ويدا واحدة ولسانا واحدا فى جميع شئوننا لانضيع الوقت وعدونا يعمل بدون ملل . إن حالة مصر الآن ليست فى حاجة إلى اتباع سياسة الدسائس . ولقد عرف الملأ كله أن مطلبنا هو جلاء الإنجليز من ديارنا » .

* * *

ولكن مصر لم تتوحد ، كانت تضم أحزابا كثيرة . .

١ـ حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية وهو حزب الخديو : صغير ولانفوذ له ، محدود فى قليل من الأشخاص المتصلين بصفة مباشرة بالقصر وأكثر اعضائه نفوذا الشيخ على يوسف ، رئيس تحرير جريدة « المؤيد » التى يطالعها خمسة آلاف قارىء . . والشيخ

على كاتب جيد ، له تأثير كبير على الخديو ، وهو ، وصحيفته ، مستمران بإعانة الخديو لأن أهم مبادىء الحزب تأييد السلطة الخديوية .

٢ـ حزب الحكومة : وهو ليس حزبا بالمعنى المعروف بل هم أعضاء محدودون فى الجمعية العمومية ومجلس الشورى .

وتوجد أيضا فى الإسكندرية مجموعة صغيرة من أصدقاء رئيس الوزراء « السكندرى المولد » وهم يؤيدون صحيفة « الأهالى » (قراؤها حوالى ١٦٠٠) التى يشجعها رئيس الوزراء .

ويضم هذا الحزب الوطنيين المعتدلين الذين ينتمى إليهم أعضاء الحكومة والمسئولون وهم يقبلون الاحتلال آملين أن تستطيع مصر أن تحكم نفسها ذاتيا فى وقت ما .

٣ـ الحزب الوطنى : يتزعمه محمد بك فريد . والشيخ عبدالعزيز جاويش المشهور رئيس تحرير « العلم » وعمر بك لطفى المحامى الماهر هما أكثر الأعضاء نشاطا .

« وعدديا » فهو أهم الأحزاب فى مصر ، لأنه يتكون بصفة رئيسية من الشباب والطلبة وله كثير من الأتباع فى المدن الكبيرة وخاصة فى القاهرة والإسكندرية والزقازيق وطنطا .

والصحيفة المعبرة عنه هى « العلم » أوسع الصحف انتشارا فى مصر « حوالى ستة آلاف قارىء » وصحيفة « اللواء » التى تعبر عن مؤسس الحزب مصطفى كامل « ثلاثة آلاف قارىء » وصحيفة مصر الفتاة « ألف ومائتا قارىء » . ويهاجم هذا الحزب الاحتلال ، والحكومة والخديو فى كل فرصة ممكنة .

كان له نفوذ كبير عند رحيل لورد كرومر ، ومرة أخرى بعد اغتيال بطرس باشا تماما ، وللحزب ممثل واحد بالجمعية العمومية وهو عبداللطيف الصوفانى ويرعى الحزب مشاكل العمال .

٤ـ حزب الأمة : أنشىء بموافقة ضمنية من لورد كرومر للعمل بنفوذ معتدل فى السياسة المصرية أيضا ولمواجهة نفوذ الخديو .

وهو حزب « وجهاء المصريين » يتكون بشكل أساسى من عدد كبير من ملاك الأراضى مثل محمود باشا سليمان بأسيوط ، وشعراوى باشا بالمنيا وله نصف أعضاء مجلس الشورى .

والصحيفة الناطقة باسمه هى « الجريدة » (حوالى أربعة آلاف ومائتا قارىء) ويرأس تحريرها لطفى بك السيد .

وبعد عام من إنشائه تحول هذا الحزب ضد الوكالة البريطانية على الرغم من أنه كان دائما يعتمد عليها لحمايته من الخديو !

ومنذ سياسة « الوفاق » بين جورست وعباس أصبح الحزب عدائيا بشدة تجاه الحكومة وعارض كل الإجراءات فى مجلس الشورى والجمعية العمومية ، مهاجما الحكومة فى كل فرصة مناسبة . ومعظم أعضائه يتحركون بعدائهم الشخصى تجاه الخديو .

٥ـ الحزب الدستورى : ويرأسه إدريس راغب بك وهو يؤيد تركيا والخديو والإنجليز فى وقت واحد ، يطالب بالدستور بعد عشرين سنة ويرى التفرقة بين الأمى والمتعلم عند الاقتراع فللأول صوت واحد وللثانى خمسة أصوات !
وهو حزب بلا أتباع .

٦ـ الحزب التركى القديم ، أو حزب النبلاء : له القليل من النفوذ السياسى ونادرا مايسمع عنه .

٧ـ حزب الأحرار : وهو حزب يتكون من فرد واحد ، محمد بك وحيد .

٨ـ الحزب المصرى أو حزب الأقباط : أسس الحزب اخنوخ فانوس بعدما أصبح للاقباط نشاط ملموس عقب اغتيال بطرس غالى وتوجد صحيفتان تعبران عنه وهما « الوطن » وتوزع ٢٥٠٠ نسخة يوميا وجريدة « مصر » وتوزع مثل هذا العدد .

* * *

قال اللورد كتشنر :

« عدت إلى مصر بعد غياب طويل عنها وقد أثر كثيرا فى نفسى أن الذين فارقتهم وهم معشر متجانس من عقلاء الأهالى المسلمين المعدودين طائفة قائمة على قاعدة سنن اجتماعية ثابتة قد انشقوا وانقسموا إلى فرق وأحزاب سياسية » .

* * *

كتبت صحيفة الأهرام :

« المهم ليس قلب الوزارة ، أو بقاؤها ، بل المهم أن تحكم البلاد حكما صالحا للجمهور وأن تزول المنافسات ، والمناقشات والخلافات ، والخصومات » . ,

ولكن ظلت الدسائس تنتشر والاحزاب تتنافس . وترك الخديو والاحزاب حكم مصر للورد كتشنر المهدى المنتظر !

أسوار الوزارة

كانت مصر تحت حماية بريطانية مقنعة بعد الاحتلال .

وعلى حد تعبير كرومر كان الخديو والحكومة المصرية « واجهة » أو « شاشة مصرية » بين الحكومة البريطانية والموظفين البريطانيين من ناحية والشعب المصرى ، من ناحية أخرى .

وقال :

« لابـد أن تكـون الشـاشة المصرية ذات فاعلية مؤثرة لإخفاء الحقيقة عن الشعب المصرى وهى أن الإنجليز يحكمونه فعلا » !

وخلال ٢٦ سنة من الاحتلال البريطانى ، أى من عام ١٨٨٢ حتى رحيل كرومر عام ١٩٠٧ فإن ٧ وزارات فقط تقلبت على حكم مصر .

بعد هزيمة عرابى أعاد الإنجليز الوزراء الأتراك الجراكسة الذين طردهم عرابى .

وكانت نسبة هؤلاء الوزراء ٨٩ فى المائة من مجموع الوزراء فى مصر عام ١٨٨٢ . وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٥٧ فى المائة عام ١٩٠٧ ، أى أنهم كانوا يمثلون أكثر من نصف وزراء مصر . وسلطة الوزراء جميعا محدودة .

فى رسالة لجرانفيل وزير خارجية بريطانيا لخديو مصر فى ٤ من يناير عام ١٨٨٤ قال :

« فى المسائل الإدارية الهامة والخاصة بتأمين مصر فإن نصيحة الحكومة البريطانية يجب أن تتبع مادام الاحتلال البريطانى قائما » .

وقد اختار كرومر الأتراك الجراكسة كوزراء لأنه يرى أن المصريين لايستطيعون حكم أنفسهم . وخلال توليه منصبه عين ثلاثة وزراء فقط من المصريين المسلمين بين ٢٥ وزيرا تولوا المنصب الوزارى من عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٠٧ .

والوزراء المسلمون هم :

على مبارك باشا الذى ترك القوات العرابية فى الإسكندرية لينضم إلى الخديو محمد توفيق قبـل معركة التل الكبير فاختير وزيرا للأشغال فى ١٠ من يناير عام ١٨٨٤ . وتم الاستغناء عنه لضغوط من مستشار وزارة الأشغال البريطانية سكوت مونكريف الذى كان يغار منه ، فاعتزل فى ١٠ من يناير ١٨٨٤ ثم عاد وزيرا ٣ سنوات من ١٨٨٨ إلى عام ١٨٩١ .

والثانى هو محمد عبانى باشا ياور الخديو الذى اختير وزيرا للحربية فى وزارة مصطفى فهمى باشا من عام ١٨٩٥ حتى عام ١٩٠٨ .

وصفه كرومر ـ بعد تعيينه ـ بأنه رجل ذو طبيعة تميل للمصالحة لايثير المشاكل .

والوزير الثالث هو سعد زغلول باشا أول وزير للمعارف فى مصر .

وقد ظلت وزارة مصطفى فهمى باشا المشكلة من رئيس الوزراء وخمسة من الوزراء دون تغيير نحو ١١ سنة فقد شكلت فى ٢ نوفمبر ١٨٩٥ ، وبقيت على حالتها حتى دخلها سعد !

* * *

ولد سعد زغلول عام ١٨٥٧ . وهو ابن عمدة إبيانة التى تقع فى طريق مدينة دسوق ، شمال فوه ، على فرع النيل برشيد فى مديرية الغربية .

تعلم فى مدرسة القرية وانتقل إلى القاهرة عام ١٨٧١ ليدرس بالأزهر فى السنة التى وصل فيها إلى مصر جمال الدين الأفغانى .

ظل فى الأزهر ثلاث سنوات مع بدء حركة إصلاح تلك الجامعة الإسلامية العتيقة ، وعين فى ٥ أكتوبر عام ١٨٨٠ محررا بصحيفة الوقائع المصرية عندما تولى أمرها الشيخ محمد عبده وذلك بمرتب ثمانية جنيهات شهريا . فترك الأزهر دون الحصول على الدرجة الجامعية .

وفى ٣ من مايو ١٨٨٢ نقل معاونا بنظارة ـ وزارة ـ الداخلية .

وفى ٢٧ من يونية ١٨٨٢ عين ناظرا لقلم القضايا بمديرية الجيزة .

بعد قيام الثورة العرابية طرد من وظيفته فى مديرية الجيزة فى ٢ من أكتوبر ١٨٨٢ ولكنه ظل على اتصال بالشيخ محمد عبده الذى نفى إلى الخارج .

وقبض عليه أثر اكتشاف اشتراكه فى جمعية سرية بالقاهرة تسعى لإجلاء الإنجليز عن مصر ولها فروع فى الإسكندرية وبورسعيد .

وهذه الجمعية تلزم العضو بدفع اشتراك قيمته خمسة جنيهات ، ويجب أن يحوز العضو مسدسا أو بندقية أو خنجرا .

روى أحمد شفيق رئيس ديوان الخديو فى مذكراته أنه لم يكن للجمعية نشاط فى حركة الاغتيالات بل اقتصر عملها على إرسال خطابات بلا توقيع للمسئولين فى الحكومة .

وقد اعتقل سعد فى ٢٠ من يونية وتقرر الإفراج عنه بعد ستة أيام لعدم توافر الأدلة ولكن لم يطلق سراحه إلا فى ٤ من ديسمبر .

وقد نفى اثنان من اعضاء هذه الجمعية إلى الخارج ، وأفرج عن باقى المتهمين .

وفى مذكرات ولفريد بلنت ـ صديق الزعيم أحمد عرابى ـ أنه توسط لدى اللورد كرومر وجلادستون رئيس وزراء بريطانيا للإفراج عن سعد .

* * *

أتيح لسعد زغلول أن يتعلم على يد العالم الشيخ محمد عبده والثائر الشيخ جمال الدين الأفغانى ، وأن ينفتح على أفكار قاسم أمين ، وأحمد لطفى السيد .

والأفغانى هو الذى وضع بذور الثورة فى ٣ دول إسلامية هى إيران وتركيا ومصر .

وتتركز تعاليمه فى أن الشعوب الإسلامية فى الشرق تستطيع إنقاذ نفسها من النفوذ والاستغلال الأوروبى بقلب حكامها الذين توارثوا العرش . وظلت هذه الفكرة فى عقل سعد بعد وفاة الأفغانى .

اشتغل سعد بالمحاماة بعد إنشاء المحاكم الأهلية الوطنية فى يناير عام ١٨٨٤ ولم تكن مهنة المحاماة تشترط لمن يمارسها الحصول على أية مؤهلات .

وقد أتاحت له المحاماة فرصة السمعة الطيبة ، والشهرة ، والثروة أيضا .

وكـان سعد زغلول يحضر الاجتماعات التى تعقد فى صالون إحدى أميرات الأسرة الخديوية وهى الأميرة نازلى فاضل فشجعته على أن يتعلم اللغة الفرنسية .

وفى بيت الأميرة ألتقى باللورد كرومر

انتقل من المحاماة ليكون قاضيا بمحكمة الاستئناف فى يونية عام ١٨٩٢ زميلا ليحيى باشا إبراهيم الذى سبقه إلى منصب رئيس الوزراء عام ١٩٢٣ .

وتزوج صفية ابنة مصطفى فهمى باشا رئيس وزراء مصر عام ١٨٩٦ وهو فى التاسعة والثلاثين وكان عمرها ١٩ سنة وسبعة شهور !

وفى هذا الوقت بدأ يدرس القانون وحصل على ليسانس الحقوق وكان مرتبه كقاضٍ ألف جنيه سنويا .

عاون سعد الشيخ على يوسف ماليا فى إنشاء جريدة المؤيد . وعندما اختلف مع على يوسف مع شريكه عاونه سعد مرة أخرى لتكون ملكية الصحيفة له وحده .

* * *

استمر سعد أثناء عمله القضائى يشتغل بالسياسة ، يكتب مقالات بغير توقيع فحذره السير جون سكوت المستشار القضائى من الاشتغال بالسياسة .

أخذ سعد وقاسم أمين يدعوان لفكرة إنشاء الجامعة المصرية عام ١٩٠٥ وعقدت فى بيته اجتماعات اللجنة التحضيرية التى شكلت لإنشاء الجامعة المصرية ـ جامعة القاهرة ـ واختير وكيلا لهذه اللجنة .

وقد بدأ التفكير فى إنشاء الجامعة المصرية عام ١٨٩٤ ولكن دوجلاس دنلوب ـ مستشار وزارة المعارف ـ كان يعارض قيامها لأنها تفقده نفوذه فالجامعة ستضم مدارس الهندسة والطب والحقوق التى تقع تحت إشرافه وكان يرفض أن يخرج الأشراف على هذه المدارس من سطوته .

وفى خريف عام ١٩٠٦ رفع اللورد كرومر مصلحة التعليم ، التى كانت جزءا من وزارة الأشغال، لتكون وزارة مستقلة ، بعد أربعة شهور من حادث دنشواى لمواجهة حملة أعضاء مجلس العموم البريطانى وبالذات الأعضاء الإيرلنديون والحزب الوطنى ، الذى رأى أن الإنجليز أهملوا سياسة التعليم فى مصر .

* * *

أثناء اشتغال سعد بالمحاماة عام ١٨٩١ ، رشحه ولفريد بلنت وزيرا لكرومر .

قال له :

- لابد من تشكيل وزارة من الفلاحين بدلا من الجراكسة .

ولكن كرومر رأى من خلال متابعة ماضى سعد أن اختياره وزيرا يماثل تعيين أحد رؤساء قبائل الهنود حاكما فى أمريكا الشمالية !

وقال لبلنت :

- لايوجد أمل على الإطلاق فى أن يقبل الخديو وزارة من الفلاحين .

وبعد أربع سنوات من عمل سعد فى القضاء اكتشف كرومر جمعية سرية ذات نزعة إسلامية تضم سعد زغلول .

وبعد ١٥ سنة من رفض كرومر تعيين سعد وزيرا نجد كرومر نفسه يزور الخديو عباس حلمى الثانى يوم ٢٦ من أكتوبر ١٩٠٦ ويطلب منه تعيين سعد وزيرا للمعارف بعد أن أمضى فى سلك القضاء ١٤ سنة !

قال للخديو :

- لقد اتفقت مع اللورد جراى وزير خارجية بريطانيا على توسيع اختصاص الوزراء .

وأضاف :

- سعد زغلول باشا يجب أن يعين وزيرا للمعارف .

لم يظهر الخديو حماسا وطلب التأجيل يوما لإبداء رأيه فإن الخديو لم يكن مرتاحا لتعيين سعد لأنه من رجال الشيخ محمد عبده .

ولكن حاشية الخديو ، أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الأفرنجى ، والدكتور صادق رمضان الطبيب الخاص للمعية أقنعا الخديو بالموافقة على تعيين سعد .

ومن ناحية أخرى فإن الخديو لم يكن يستطيع أن يرفض قرارا اتخذه اللورد . فأصدر ، بعدر ٤٨ ساعة ، المرسوم بتعيين سعد ، فى ٢٨ من أكتوبر ١٩٠٦ ، فى الوزارة التى يرأسها مصطفى فهمى باشا ، ونشر المرسوم ، بالوقائع المصرية فى اليوم التالى .

* * *

كانت هناك أسباب كثيرة دفعت كرومر لاختيار سعد بعد أن ظلت الوزارات المصرية أكثر من ١١ سنة دون أن يدخلها وزير جديد .

فى تقرير له إلى لندن تحدث كرومر عن نشاط الدعاة للوحدة الإسلامية من رجال الخديو .

ورسم صورة للتعصب الإسلامى الذى يهدد الإنجليز والأقباط فى مصر .

وكانت هناك الاتهامات الكثيرة فى مصر ولندن ضد القنصل البريطانى العام لإهماله التعليم . ثم إضرابات الطلبة المصريين ، وبالذات فى مدرسة الحقوق الذين يتبعون مصطفى كامل . ولم يستطع أساتذتهم الإنجليز فرض النظام عليهم ، وكان لابد من تهدئتهم ويد قوية تمسك بزمامهم ومن هنا كان من الأفضل أن تكون هذه اليد مصرية !

. . . . ومذبحة دنشواى ومأساتها وماتركته من آثار فى قلب كل مصرى وعقله ورغبة كرومر فى محو ذكريات ذلك الحادث .

وأخيرا فإن سعد هو المصرى الوحيد الذى قابله اللورد فى صالون الأميرة نازلى فاضل فلم يوافقه على كل ارائه ولم يطلب منه شيئا .

وفى كتاب « مصر فى عهد كرومر » قالت كاتبته عفاف لطفى السيد إن سعد زغلول ربما يكون المصرى الوحيد الذى أعجب به كرومر .

فى ٢٧ من أكتوبر فى رسالة خاصة لجراى قال كرومر :

«الوزراء الحاليون أصفار . والوزير الجديد ، بكل المقاييس لن يكون صفرا » !

وفى ٢ من نوفمبر بعث كرومر برسالة طويلة إلى وزير خارجية بريطانيا يشرح فيها التفاصيل والحقائق الأساسية وراء تعيين سعد زغلول . قال :

« هذا التعيين يشكل انعطافة جديدة . وقد شد الانتباه الشديد فى مصر . . فمنذ عدة سنوات لم تضم الوزارة المصرية وزيرا للمعارف العمومية مسئولا عن شئون هذه الإدارة وحدها ، بل كانت منضمة إلى وزارة الاشغال العمومية تحت إشراف حسين فخرى باشا الذى قدم خدمات قيمة فى المجالين .

وأصبح واضحا من زاوية الاهتمام الشديد المتزايد الذى يبديه الجمهور المصرى بالشئون التعليمية أنه من المستحسن أن يعهد بمهام ، هذه المصلحة الهامة ، لوزير يختار بعناية ويعين لهذا الغرض بالذات .

وبعد البحث والتفكير المناسبين تقدمت للخديو باسم سعد بك زغلول الذى أرى أنه سيد مهذب ومؤهل بصورة جيدة لهذا المنصب الكبير .
وقد اتفق معى الخديو بالفعل فى هذا الاقتراح الذى نفذ فورا .

ولا يملك زغلول بك ، حتى الآن ، أية خبرة عملية فى الشئون التعليمية ، فحياته السابقة كانت بأسرها قانونية وقضائية ، فقد ظل لعدة سنوات نقيبا للمحامين الأهليين ثم نقله السير جون سكوت ليتولى منصب القاضى بمحكمة الاستئناف .

وقد اكتسب زغلول بك سواء كمحام أو فى القضاء ثقة واحترام جميع الذين تعاملوا معه . وأمنت له مواهبه المميزة واستقامته ، التى لاشك فيها ، وشخصيته الرفيعة فى الحياة الخاصة مكانة بارزة فى رأى مواطنيه والمقيمين الأجانب فى مصر .

وزيادة على ذلك أبدى اهتماما كبيرا بالتقدم الثقافى فى البلاد ، وهو على دراية جيدة بالجانب النظرى للمسائل التعليمية المعروضة على الرأى العام فى الوقت الحاضر .

وفى ظل هذه الظروف آمل أن التغيير الذى حدث الآن يبدأ فى ظروف مناسبة فيما يتعلق بشخصية الوزير الجديد .

وفى اقتراحى اسم زغلول بك للخديو كنت متأثرا ، على أية حالة ، باعتبار آخر أوسع نطاقا فحرية الرأى والخطابة التى تتمتع بها هذه البلاد تحت النظام الحالى ، والمرتبط باليقظة الفكرية ، أدت إلى نتيجة طبيعية بأن خلقت فى أذهان المصريين المتعلمين رغبة حارة فى أن يروا ، المناصب العليا فى الإدارة ، وقد شغلت برجال لهم أصول مصرية حقيقية أكثر من اولئك الذين ينحدرون من أصول تركية ، أو تركية ـ مصرية .

وهذه المطامح مشروعة تماما ومن المأمول فيه أن تسمح الظروف بتحقيقها ، بقدر كبير ، مع مرور الوقت .

واللوم الذى توجهه الصحافة الوطنية فى أغلب الاحوال هو أننا احتفظنا لمدة طويلة بنظام لا يكون فيه الوزراء أكثر من دمى أو رؤساء صوريين فى حين يوجد فى البلاد عديد من الموظفين ذوى الكفاءة أو المبادىء الحقيقية .

وإنى لواع تماما بأنه من المرغوب فيه ، من كافة الجوانب ، تخويل الوزراء المصريين السلطة الفعالة الحقيقية فى الإدارة .

غير أنه من أكثر الأمور أهمية أن نولى الاختيار العناية القصوى .

ولا أتردد فى القول بأن الرجال المطلوبين ليسوا موجودين فى صفوف المهمين ، أو بين هؤلاء الذين يزعمون بأعلى أصواتهم أنهم أكثر الرجال ملاءمة للمناصب التى تتطلب الثقة السياسية .

وفى هذه اللحظة فإن عدد الذين يمكن دعوتهم ـ بما يكفل الحفاظ على المصالح العامة الحقيقية ـ لشغل مواقع لها هذه الطبيعة ، محدود للغاية .

وفى رأيى أنهم لا يتعدون كثيرا أعضاء مدرسة الفكر الخاصة التى أنشأها المفتى الراحل الشيخ محمد عبده وهم على علم بالمبادىء الأساسية لهذه المدرسة .

والهدف الذى يتصوره الشيخ محمد عبده وخلفاؤه هو التحسين الأخلاقى والثقافى للشعب المصرى على أن يندمج تدريجيا دون تطرف فى أى اتجاه ، وهو اتجاه عقلى يتعارض فى الواقع تعارضا مباشرا مع مايحث عليه أنصار التهييج والجامعة الإسلامية .

ويعتبر سعد زغلول واحدا من الممثلين الرئيسيين لهذه المدرسة .

والمأمول أن تواجه المذاهب المعتدلة والحكيمة ، التى تعلن عنها هذه المدرسة اختبار الواقع العملى بصورة مرضية .

وقوبل تعيين زغلول بك بالاستحسان وبسعادة عظيمة من قبل جميع طبقات المجتمع المصرى .

وحتى أكثر الصحف المحلية عداء سافرا ، كبحت المشاعر الشعبية جماحها ، لتعرب عن استحسانها لهذا الإجراء .

وقد أظهرت مصادر عديدة تأييدا سياسيا كبيرا .

وكتب إلى أحد أعضاء المجلس التشريعى ، وهو يتميز ببعض المواهب والقدرات وفى موقع يسمح له بتقديم رأى قيم يقول : محا هذا التعيين من

أذهـان المصريـين ذكرى حادث دنشواى . وأعتقد أن هذا القول لا يتضمن مبالغة كبيرة .

وعلى أية حال فإنه فتح مجالا كاملا وجديدا للفكر والمناقشة أمام الجمهور وتم إرضاء مطامحهم وانحيازهم الوطنى بدرجة ما .

وأقروا بإخلاص الرغبة التى أعلنت عنها الحكومة البريطانية والسلطات البريطانية المحلية لدفع العناصر الوطنية كلما أمكن ذلك .

وإنى لعلى ثقة من أن نتائج هذا التعيين ستكون بمثابة تشجيع لمزيد من الخطوات فى نفس الاتجاه » .

وكان كرومر يرى أنه لايوجد رجل واحد بين الوزراء المصريين فكل منهم يخشى الآخر .

ويرجع إلىّ - أى إلى اللورد - الوزراء قبل اتخاذ أى قرار مهما كان تافها » .

وفى تقريره السنوى قال كرومر:

« بجانب أولئك الذين يحملون لقب « وطنى » وجد عدد قليل ، ولكن متزايد ، من المصريين أصحاب الصوت المنخفض نسبيا ولكنهم يستحقون لقب « الوطنى » بنفس الدرجة التى يحمله بها منافسوهم فى التفكير والعمل .

وتقـوم الفكرة الأساسية لهذا القطاع على إصلاح المعتقدات الإسلامية دون هز الدعائم الأساسية التى بنى عليها الإسلام .

ويقوم برنامجهم على عدم مناهضة الأوروبيين بل التعاون معهم فى تقديم الحضارة الغربية للبلاد . ويكمن الأمل الرئيسى للوطنية المصرية فى رأيى فى أولئك المنتمين لذلك الحزب ، ولكنهم لأسباب لا حاجة لى لأن أخوض فيها ، لم يحصلوا على التشجيع الذى يستحقونه .

وعـلى أية حالة تم تعيين أحد أعضائهم البارزين وهو سعد باشا زغلول فى منصب وزير المعارف .

ولم يكن السبب الرئيسى فى تعيينه ، كما يسود الاعتقاد ، عدم الرضا عن الأسلوب العام فى التعليم ، ولا يعكس النية أيضا ، لإجراء تغييرات جذرية فى السياسة التعليمية .

ولكن ذلك يرجع أساسا إلى الرغبة فى ضم رجل قادر ومصرى مستنير من هذا القطاع من المجتمع للعمل فى تحقيق الإصلاح فى مصر .

وستتم متابعة التجربة باهتمام . فإذا حالفها النجاح فسيكون ذلك بمثابة تشجيع لنا على المضى قدما فى نفس الإتجاه.

وإذا أصابها الفشل فستقع مسئولية مواصلة العمل الإصلاحى ، إلى حد كبير ، على الأوروبيين وبصفة خاصة على البريطانيين .

وفى كل الأحوال فلن تكون هناك ردة . فالعمل نحو تقديم الحضارة الغربية إلى مصر مستمر فى دواوين الحكومة بخطوط مرسومة بدقة تقر التطور ولكنها لاتسمح بحدوث أى رجوع للوراء أو إحداث تغييرات جذرية » .

وكان يعقوب أرتين باشا وكيلا لوزارة المعارف يتولى شئونه منذ عام ١٨٨٤ فاستقال ، أو طلب إليه أن يستقيل ، لإتاحة الفرصة لسعد زغلول فبقيت وزارة المعارف دون وكيل !

* * *

قال القاضى مارشال :

« لم يكن سعد زغلول بأقل وطنية من مصطفى كامل ، ولكنه يريد أن يكسب بالوسائل الدستورية » .

كان المصريون يرون فى سعد وطنيا معتدلا . إنه يتردد على دار المعتمد البريطانى ، وليس هذا بالأمر الغريب ، فإن كثيرا من المصريين الذين يترددون على هذه الدار كانوا يطالبون بجلاء الإنجليز عن مصر .

وكان سعد يوافق على محاولات الإصلاح التى يقوم بها الإنجليز ويرى أن خلاص بلاده ، بالاستعداد للجلاء عن طريق التعليم ، وقيام نظام قضائى ، أفضل ويويرى من العبث الاعتماد على الفرنسيين للضغط على الإنجليز لتحقيق الجلاء .

ومن رأيه أيضا أنه من الخطورة بمكان الاعتماد على تركيا .

وقد رفض سعد زغلول الانتماء إلى حزب « الأمة » فهو لايؤمن بفائدة الأحزاب .

* * *

وكان تعيين سعد هو أقصى مايستطيع أن يفعله كرومر فى الاستجابة لمطالب الوطنيين المصريين للمشاركة فى حكم بلادهم .

وكان كثير من الإنجليز يخشون أن يستثمر سعد قدراته فى الدعاية لمصطفى كامل ، والحزب الوطنى ، إلا إذا اختير لمنصب عال .

وفى رأى البعض أن هدف كرومر الأساسى كان إهمال التعليم فأراد أن ينفى عن نفسه ذلك الاتهام ، كما كانت غايته مراجعة العلاقات بين الوزراء المصريين والمستشارين الإنجليز ، وإثبات أن المصريين لايصلحون للمناصب الادارية العليا ذات السلطة ، ولايصلحون لإدارة شئون بلادهم !

وقد نشرت صحيفة « إيجبشيان ستاندراد » ، وهى النسخة الإنجليزية من جريدة اللواء الناطقة باسم الحزب الوطنى ، أن كرومر أراد قتل مشروع الجامعة الأهلية بإبعاد سعد زغلول ونشاطه الجم عن لجنتها التحضيرية .

ومن الصعب الاقتناع بهذه الفكرة لأن كرومر يكون قد استبعد سعد من مشروع جامعة وليدة ليضع فى يده مستقبل التعليم المصرى !

وفى كتاب الكولونيل الجود « تحول مصر » أو « انتقال مصر » قال : ان تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف كان مجرد تجربة إدارية لكرومر لاأكثر » .

* * *

كان سعد واعيا بالهدف من تعيينه كتب فى مذكراته يقول :

« التغيير الذى حصل فى شخص ناظر المعارف لم يكن القصد منه تغيير طريقة التعليم التى تقررت باتفاق مع دنلوب وإنما الغرض منه أن يشترك الوطنى العارف بالتربية الإسلامية المصرية فى إدخال الإصلاح . فإن لم يحسن هذا الاشتراك سرح منه وجرى الإصلاح بدونه » .

كتبت صحيفة « المؤيد » :

« لانفهم لهذا التعديل من معنى إلا أن ولى الأمر ومستشاريه من أصحاب النفوذ رأوا أن يعيدوا للنظار شيئا من سلطتهم .

سعد زغلول يعرفه المصريون بالعلم والفضل وعلو المبادىء واستقلال الرأى .

ومايعرفه الناس من أخلاق وصفات سعد زغلول ، وهو فى المحاماة أولا ، وفى القضاء ثانيا يحملهم على الارتياح لهذا التعيين الذى صادف مصريا مشهورا بالكفاءة والدراية والعلم الغزير وحب الإنصاف والعدل » .

وفى مذكراته قال سعد « إن الناس استقبلوا تعيينه استقبالا حسنا وعدوه علامة على ابتداء عصر جديد فى المعارف » .

وكان مصطفى كامل زعيم الحزب الوطنى قد زار لندن وقدم إلى رئيس وزرائها كامبل بانرمان يوم ٢٦ من يولية عام ١٩٠٦ أسماء ٣٢ مصريا يصحلون لتولى منصب الوزارة .

بين الأسماء التى قدمها . . سعد زغلول .

ولذلك فإن مصطفى كامل كان من أوائل الذين زاروا سعد زغلول بعد تعيينه وزيرا وقد امتدحه أمام الحاضرين .

* * *

قبل أن تصبح المعارف وزارة رفع اللورد، دوجلاس دنلوب الإسكوتلندى ، إلى منصب مستشار للمعارف .

* * *

جاء دنلوب إلى مصر ليكون ناظرا لمدرسة الكنيسة الاسكوتلندية بالاسكندرية . ثم اختير مدرسا للغة الإنجليزية بالمدرسة الخديوية الثانوية عام ١٨٨٩ ، ورقى مفتشا لمدارس وزارة المعارف ثم سكرتيرا عاما للمعارف ، وفى ١١ من مارس ١٩٠٦ اختير مستشارا لها ، وقد رأى كرومر أن فى ذلك نوعا من الموازنة مع سعد زغلول واتجاهه الوطنى واحتمال تطرفه ضد المصالح البريطانية .

ولم يكن سعد مطلق السلطة فى وزارة المعارف بسبب وجود المستشار الإنجليزى دنلوب وكان مطلوبا منه أن ينزل على قرار المستشار البريطانى . وفى الوقت ذاته يتحمل المسئولية أمام الرأى العام المصرى .

قال دنلوب ، الذى لم يتعاطف أبدا مع المصريين ، للأستاذ براون من جامعة كمبردج :

ـ لن أعين مدرسا فى مصر من خريجى كمبردج درس اللغة العربية ، ونجح فى امتحانها ، إذ ستكون له أفكار رومانسية عن المصريين .

وكان دنلوب يرى ضرورة تعليم المصريين اللغة الإنجليزية !

* * *

استقال كرومر من منصبه بعد أن حكم مصر ـ كقنصل عام لبريطانيا ـ من ١١ من سبتمبر عام ١٨٨٣ حتى ٦ من مايو ١٩٠٧ .

وفى خطابه الأخير الذى ألقاه فى حفل وداعه بدار الأوبرا المصرية يوم ٧ من مايو ١٩٠٧ قال كرومر إن ثلاثة رجال فى مصر سيصبحون مسئولين عن شئون البلاد أحدهم سعد زغلول أما الاثنان الآخران فهما مصطفى فهمى باشا وبطرس غالى باشا .

وقال كرومر إن سعد سيمضى بعيداً ، أو سيذهب بعيداً !

ولم يدرك كرومر أو يتخيل إلى أى حد سيمضى سعد زغلول بعيداً ليصبح زعيما لمصر كلها وقائدا لثورتها ضد الاحتلال البريطانى !

* * *

اختلف سعد مع الخديو والمعتمد البريطانى والوزراء فقد كان شديد التمسك بآرائه .

بعد شهر من تعيينه كتب سعد زغلول فى مذكراته يقول :

« الجناب العالى متأثر من جهتى لأنه بلغه قبل تعيينى أنى معاد لأفكاره ، عامل على معاكسته ، مشايع للمغضوب عليهم مصاحب لهم وهو غير واثق بى لأنى من أصدقاء الشيخ محمد عبده الذى يكرهه أشد الكراهية . وجاء تعيينى خلافا لإرادته فهو يريد أن يعاكسنى تشفيا وانتقاما . والظاهر أنى لاأفلح معه » .

قال فارس نمر صاحب جريدة المقطم لسعد :

ـ إذا كان الخديو يتوجس من مصطفى باشا فهمى مرة فهو يتوجس منك مرات .

اجتمع مجلس الوزراء يوم ٢٥ من فبراير عام ١٩٠٧ برئاسة الخديو عباس حلمى الثانى لبحث مشروع مدرسة القضاء الشرعى .

أبدى الخديو معارضته للمشروع ولكن سعد أيده بشدة وضرب بيده على المنضدة فى حضور الخديو وقال :

ـ إذا فصلت مدرسة القضاء الشرعى عن الأزهر ولم تنتسب إليه يقال إن القاضى المتخرج منها كافر .

وافق جميع النظار الوزراء على مشروع القانون عدا ناظر الأشغال حسين فخرى باشا .

رأى الخديو أن يتخلص من هذا المأزق فطلب التأجيل ولكن الوزراء أجمعوا على تأييد المشروع فاضطر الخديو إلى الموافقة عليه مكرها .

ولكن الخديو تأثر من سلوك سعد وحدته تأثرا بالغاوخاصة أن المستشار البريطانى كان يحضر اجتماع الوزراء ، وأعلن الخديو أنه سيمتنع عن حضور اجتماعات المجلس مرة أخرى ، ولكنه تراجع ، واستمر يحضر الاجتماعات !

ويلتقى الخديو باللورد كرومر لبحث عدة مسائل ، من بينها مدرسة القضاء الشرعى فقال الخديو : إن علماء الأزهر يرفضون المشروع .

ولكن اللورد أيد المشروع وامتدح قدرات سعد باشا وذكاءه !

* * *

عند مناقشة إصلاحات الأزهر ، احتد الجدال بين سعد وحسين رشدى وزير الحقانية ـ العدل .

قال سعد :

ـ إنى أعرف منك بأمور الأزهر ومايناسبه .

وعندما أراد الخديو منح وسام لمدير المكتبة الخديوية الألمانى موريس أصر سعد على أن يعتذر إليه موريس أولا لأنه سبق أن وجه إليه إنذارا .

* * *

بدأ سعد يفكر فى الاستقالة ولم يمض على تعيينه سوى ٤ شهور .

فى ٣ من مارس ١٩٠٧ كتب كرومر إلى جراى يقول :

« سعد زغلول هو أقوى الوزراء الذين تعاملت معهم . نصف وقتى الذى أمضيه معه يضيع فى تهدئته وإقناعه بالصبر ، فهو يكاد يجن من معارضة الخديو والجمعية العمومية لمقترحاته الاصلاحية .

ولن أدهش إذا استقال قبل مضى وقت طويل . وقد تحدث معى فى ذلك » .

وكتب كرومر فى رسالة شخصية لوزير خارجيته فى ٣٠ من مارس ١٩٠٧ يقول : « بين جميع الوزراء الحاليين ، يكره الخديو سعد زغلول ، وهو أفضل مصرى رأيته حتى الآن » .

* * *

كانت السلطة الحقيقية فى يد المستشارين البريطانيين فى كل وزارة . وكان المستشار المالى أقواهم سلطة ، فلا يتخذ قرار مالى إلا بعد الرجوع إليه .

وهناك قصة شائعة عن نفوذ المستشارين البريطانيين أشبه بالنكتة ولكنها ليست نكتة بل هى تصور الواقع المؤلم فى ذلك الزمان .

كان وزير مالية مصر ـ لم تذكر القصة اسمه ـ ولكنها تنطبق على أغلب الوزراء ـ جالسا على أريكة فى مكتبه ، يتحدث إلى ضيفه ، عندما دخل عليه سكرتيره يطلب منه التوقيع على قرار .

سأل الوزير سكرتيره :

ـ هل أقره المستشار المالى ووقع عليه ؟

أجاب السكرتير الإيجاب .

أشار الوزير إلى ختم باسمه فوق المكتب وقال للسكرتير :

ـ الوزير هناك . دعه يوقع !

* * *

ولكن سعدا اختلف مع دنلوب ـ مستشار الوزارة ـ منذ اليوم الأول ، ورفض الخضوع له .

وصف همفرى بومان فى كتابه « نافذة الشرق الأوسط » مافعله سعد زغلول بعد توليه الوزارة ، فقال إنه « زار المديريات للتفتيش على مدارس الوزارة وأصر على أن تكون تقارير التفتيش باللغة العربية وتقدم له شخصيا » .

وأصر على أن تعرض عليه ـ وليس على دنلوب ـ كل الأوراق ، وأن يجىء إليه دنلوب للتشاور ولايتوجه سعد إليه .

* * *

نشرت صحيفة « الجازيت » التى تصدر باللغة الإنجليزية ان العلاقات توترت بين الوزير والمستشار بعد شهرين من تولى سعد مهام منصبه .

وبعد ٤ شهور من تعيينه احتد سعد على دنلوب وقال له :

ـ لاتفتكر إنى تعينت هنا للتوقيع على كل مايقدم إلىّ . إنى رجل ذو رأى وإرادة ومن ظن غير ذلك فقد ظن عدوانا مبينا . وإذا كان اللورد افتكر إنى على غير هذه الصفات ، وانتخبنى لهذه الوظيفة فقد أخطأ خطأ عظيما .

إنى لا أبالى فى سبيل الحق بشىء . وإذا لم يكن بد من مخالفة الحق فإنى أعود إلى المحاماة التى تركتها أسفا على فراقها .

* * *

طلب إليهما جورست ـ عام ١٩٠٧ ـ أن يحاولا التفاهم معا وتحسين العلاقات بينهما فاستمر الوزير والمستشار متفاهمين عاما كاملا ثم اصطدما لأن سعدا ضاعف العلاوات للمصريين العاملين فى وزارة المعارف على الأجانب .

وفى مذكرات إدوارد لامبير مدير مدرسة الحقوق السابقة ، وقد نشرتها الصحف المصرية فى ذلك الحين ، اعترف بأن دنلوب أخضع كرامته لامتحان شديد الإيلام إذ أرغمه على القيام بدور فى المناورات التى كان يدبرها ضد سعد زغلول فقد شاء دنلوب أن يرمى سعد زغلول ، الذى يزعجه ، بالعجز وأجبر موظفى وزارة المعارف على أن يكونوا عصابة مهمتها شل نشاط رئيسهم ، أى سعد زغلول .

وكان على ـ أى على لامبير ـ « كى أظل فى مكانى أن أدع نفسى فى كل لحظة عرضة لضبطى متلبسا بخيانة سعد زغلول » .

وكتب السير جورست إلى وزير خارجيته يقول :

« لم يكن سهلا التوفيق بين سعد زغلول وزير المعارف وبين دنلوب المستشار الإنجليزى . الأول ـ سعد ـ يتسم بأفكاره الوحشية عن قدرات أبناء وطنه ، بينما دنلوب يفكر فى أن تؤدى الوزارة عملها بكفاءة فحسب ويضع فى الاعتبار أنه ثبت أن المدرس الإنجليزى أفضل من نظيره المصرى ولذلك فالمسألة تعتبر منتهية .

وعلى أية حالة فقد تمكنت بعد كثير من المحادثات من اقناع الطرفين بالقيام بتغييرات رغم بساطتها ولكنها تمثل خطوة نحو جعل النظام التعليمى هنا أكثر عربية . . أى باللغة العربية » .

وفى فبراير عام ١٩٠٨ قال سعد فى مذكراته :

« أحس أن نفوس الإنجليز على الإطلاق ضاقت منى شخصيا ، وأن عميدهم يتربص بى فى الفرص المناسبة .

ولذلك يلزمنى أولا الحذر ، ثانيا لاأترك فرصة تمر من غير أن أظهر فيها رأيى الحقيقى مهما كانت العاقبة » .

وفى مذكراته بتاريخ ٣ من مارس ١٩٠٨ قال سعد :

« الخديو يسعى ضدى » .

فكر سعد فى الاستقالة احتجاجا على تصرفات دنلوب .

كتب خطاب الاستقالة يوم ٢٤ من نوفمبر عام ١٩٠٩ وفيه يقول :

« مولاى الأكرم

اتشرف بأن أرفع لمقامكم السامى أنه أصبح من المتعذر علىّ القيام بواجباتى فى وظيفتى وأخصها ترقية التعليم وجعله أهليا طبقا لمقاصدكم الكريمة وأمانى رعاياكم المخلصين بسبب المصاعب التى يقيمها فى طريقى مستر دنلوب مستشار النظارة .

ولهذا ألتمس من المراحم الواسعة إقالتى من هذه الوظيفة وأدعو الله تعالى أن يمد فى بقائكم ويديم نعمة رضائكم على المخلص فى ولائكم » .

وطلب سعد إلى وزير الداخلية محمد سعيد إبلاغ الخديو .

عاد محمد سعيد يحمل رأى الخديو الذى قال :

- لايحسن بنا أن نفضل راحتنا على تعب الوظيفة . وإذا تركنى أكون وجدى وأتعب كثيرا .

خفت حدة سعد زغلول وعدل عن الاستقالة وكتب فى مذكراته « شاكرا للخديو حسن رعايته » وأضاف :

« أشعر أنى غير قادر على تحمل صدمة أخرى » .

ويلتقى سعد بالخديو فقال له :

ـ دنلوب أتعبنى جدا وقد كنت صممت على الاستقالة .

ويحاول جورست طرد دنلوب من منصبه ولكنه لم يقدر على ذلك وقال لبطرس غالى وزير الخارجية :

ـ إن ملك بريطانيا واللورد كرومر غير راضين عن سياستى اللينة فى مصر ويريدان منى مساندة الموظفين الإنجليز وشد أزرهم .

قال سعد : ـ لايمكن رفت دنلوب .

* * *

وجاء محمد سعيد باشا وزير الداخلية فجدد سعد طلب الاستقالة وقال :

ـ أرجو أن تعرض الأمر على الخديو وأن تلتمس منه أن يأذن لى بالحضور أمامه لرفع استعفائى إليه .

قال محمد سعيد :

ـ أنصحك ألا تفعل .

ألح عليه سعد بأن يحدث الخديو فتوجه إليه يعرض استقالة سعد .

قال الخديو :

ـ أهذه وطنيته . أهذا إخلاصه . لايصح له أن يتركنى فى مثل هذه الأحوال . . قل له أن يعدل عن رأيه وأن يصبر ويقتدى بنا فى تحمل المصاعب .

ولكن الخديو عباس قال لرئيس ديوانه أحمد شفيق :

ـ يشجع سعد طلبة الحقوق وغيرهم على التدخل فى الأمور السياسية وانضمامهم للأحزاب .

وفى تقرير للمعتمد البريطانى عام ١٩١٨ عن تجربة سعد كوزير للمعارف قال :

« استمر سعد زغلول فى علاقته بالحزب الوطنى ، وأظهر عداء واضحا للمسئولين البريطانيين الذين يعمل معهم .

كان التعليم مهملا فى مصر منذ الاحتلال البريطانى فقد رأى كرومر أن هناك أولويات أهم توجه إليها اعتمادات الحكومة . وكان مستوى التعليم منخفضا ، وهدفه تخريج كتبة يعملون فى وظائف الحكومة .

ولكن سعدا أحدث تغييرا ضخما فى سياسة التعليم .

كانت اعتمادات التعليم ٢٧٦ ألف جنيه عام ١٩٠٦ ويدفع الطلبة مصروفات بلغت ٩٠ ألف جنيه أى نحو ثلث ميزانية وزارة المعارف ، فى حين كانت ميزانية الحكومة المصرية كلها ١٤,٨١٣,٠٠٠ جنيه أى أن اعتمادات التعليم كانت تبلغ ٢ فى المائة من ميزانية الدولة .

وبعد تعيين سعد زيدت ميزانية التعليم من ٢٧٦ ألف إلى ٣٧٤ ألف جنيه دفعة واحدة وتعتبر هذه الزيادة ضخمة إذا عرفنا أن ميزانية التعليم كانت ٨١ ألف جنيه عام ١٨٩٠ .

وفى يناير ١٩٠٧ أنشىء مجلس أعلى للمعارف .

وفى أكتوبر ١٩٠٧ ـ فى عهد جورست ـ أصبحت دراسة الشهادة الابتدائية باللغة العربية لأول مرة .

وصار تدريس الرياضيات فى التعليم الثانوى باللغة العربية لأول مرة أيضا ودعمت مراكز تدريب المدرسين المصريين .

وقامت جامعة أهلية مصرية عام ١٩٠٧ رغم معارضة الإنجليز خوفا من أن تكون منبرا آخر للحركة الوطنية . وأمدت الحكومة المصرية الجامعة عام ١٩١٠ بمساعدة بلغت ٢٠٠٠ جنيه سنويا .

وكانت سياسة كرومر منع إيفاد البعثات المصرية للتعليم فى الخارج لكن سعدا أوفد ـ عام ١٩٠٨ ـ ٢٠ مبعوثا للدراسة فى أوروبا ، أغلبهم لإنجلترا ، تحت أشراف البعثة التعليمية المصرية فى لندن التى تتألف من رجل واحد !

وكان رجال سكوتلاند يارد يراقبون الطلبة المصريين . .

* * *

استمر سعد وزيرا . ورغم ذلك ظل يقول رأيه صريحا فى كل شىء حتى ضاق به جورست فقال له :

ـ من عهد حضورى وأنا ألاقى من جرأتك صعوبات !

وزير الأزمـات

ظل مصطفى فهمى باشا رئيسا للوزراء ١٣ سنة ولكن صحته وسنه لم تعودا تتحملان أعباء المنصب . ومن ناحية أخرى فإن جورست ظل شهورا يدفعه إلى الاستقالة فقدمها إلى الخديو يوم ١٠ من نوفمبر ١٩٠٨ وبدأ الخديو يبحث عن رئيس وزراء جديد لمصر .

ترك جورست مهمة اختيار رئيس الوزراء والوزراء للخديو الذى اقترح تعيين حسين فخرى باشا وزير الأشغال العامة رئيسا للوزراء . ثم عدل عنه فقد تذكر أنه سبب أول أزمة بينه وبين كرومر وأن الإنجليز يقبلونه وزيرا لا رئيسا للوزراء .

واختار بدلا منه بطرس غالى باشا .

كان بطرس غالى فى الثانية والستين . تعلم فى بنى سويف وأوروبا ، واشترك فى تعريب قوانين المحاكم المختلطة عام ١٨٧٤ . واختير سكرتيرا لمجلس النظار عام ١٨٨٢ ثم وزيرا للمالية فالخارجية .

ورأى جورست انتهاز الفرصة للإطاحة بالوزراء الذين لاقيمة لهم ، كما يقول ، وإبدالهم بوزراء ذوى فائدة للإنجليز وليسوا مجرد دمى ويستطيعون التأثير على أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وعلى المواطنين الذين ينتقدون الاحتلال .

كتب السير ألدون جورست إلى لندن يقول :

« استدعانى الخديو على الفور للتشاور معى فيما يتعلق باختيار خليفة لرئيس الوزراء .

وبعد استعراضه مختلف المرشحين توصلنا إلى أن بطرس غالى وزير الخارجية هو أفضل اختيار . فهو بلا جدال أقدر أعضاء مجلس الوزراء . ويتعاون دائما بإخلاص فى تطبيق سياسة الحكومة البريطانية فى مصر .

والمأخذ الوحيد الذى أراه فى هذا الموضوع هو كيف تكون النظرة إلى تعيين مسيحى رئيسا للوزراء فى هذا البلد . ولكن الخديو واثق من أنه لن تكون هناك معارضة بين المسلمين .

وبمجرد أن أبلغته موافقة الحكومة البريطانية على اختياره ، كلف بطرس باشا غالى رسميا بتشكيل الوزارة . وقد أتم هذه المهمة وشكلت الوزارة الجديدة بالشكل الآتى :

بطرس باشا غالى رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للخارجية وأحمد باشا حشمت وزيرا للمالية ومحمد بك سعيد وزيرا للداخلية وحسين باشا رشدى للحقانية وسعد زغلول باشا للمعارف وإسماعيل باشا سرى للأشغال العامة والحربية والبحرية .

والوزراء جميعا يتولون هذه المناصب لأول مرة عدا سعد باشا زغلول وزير المعارف ، الذى أبدى ، رغم الانتقادات الكثيرة له ، نشاطا ومقدرة كبيرين فى إدارة وزارته الصعبة .

ويمكن القول بشكل عام أنهم جميعا من ذوى الخبرة الإدارية الكبيرة ، وتزكيهم أعمالهم السابقة لترقيتهم إلى مرتبة الوزراء .

وكان استقبال الصحافة الوطنية لتشكيل الوزارة مواتيا للغاية فلم يظهر أى اعتراض فى الصحف الإسلامية على اختيار الخديو قبطيا لرئاسة الوزارة .

وأسجل الخدمات الكبرى التى قدمها مصطفى باشا فهمى خلال الثلاثة عشر عاما الماضية منذ تشكيل وزارته الأخيرة ، سواء لبلاده ، أو لبريطانيا العظمى ، بالإخلاص والتعاون القلبى الذى لم يتوقف عن بعثه بين العناصر الإنجليزية والمصرية فى الحكومة .

وله الآن أن يعتزل لينال الراحة التى يستحقها وهو على ثقة من تقدير بلده ومواطنيه » !

وفى تقريره إلى لندن قال ألدون جورست :

« الصحيفة الوحيدة التى انتقدت اختيار بطرس باشا وهى صحيفة « اللواء » لسان حال الحزب الوطنى المتطرف ، فعلت ذلك ، على أساس أن بطرس غالى خاضع للسياسة البريطانية إلى حد كبير . ويبدو أن أسماء باقى الوزراء حظيت بثقة الجمهور الذى قبلها على أساس أنها دليل إضافى لعزم الحكومة البريطانية على منح المصريين أكبر نصيب ممكن فى حكم بلادهم » .

كتب على فهمى كامل شقيق مصطفى كامل فى صحيفة اللواء :

« ألم يكن فى تنصيب بطرس باشا غالى رئيسا للحكومة المصرية ، وهو رئيس محكمة دنشواى ، دليل على أن المحتلين يشجعون خدامهم عن طريق إهانة الأمة » .

ولكن رحبت « المؤيد » ـ الصحيفة التى تعبر عن رأى الخديو ـ بالوزارة الجديدة فقال :

« أخذ غرس سياسة الوفاق يثمر الخير » .

وقالت إن الوزارة « ألفت من رجال فضل وعلم وعمل ونزاهة » !

* * *

فى اختيار الوزراء جاء اسم سعد زغلول . وهو الوزير الوحيد الذى اختلف على تعيينه جورست والخديو الذى رأى أن سعدا يمثل آخر ماورثه من عصر كرومر ومصطفى فهمى باشا !

طلب سعد نقله من وزارة المعارف إلى الداخلية فرفض طلبه . وفكروا فى نقله وزيرا للحربية فرفض جورست قائلا :

ـ الأحسن بقاؤه فى محله ، وإن كان شديد الوطأة على الموظفين الإنجليز .

وهذه شهادة لسعد من خصومه .

ويكتب سعد فى مذكراته :

« إنى مملوء حزنا ، الأمة ضدى !

والخديو ضدى

والجرائد ضدى

والإنجليز ضدى » .

وكان الكل فى الحقيقة يريدون منه أكثر مما يقدر ولذلك كتب :

« سأثابر على الجد والكفاح حتى ينفد جهدى ، وبعد ذلك أستسلم » .

* * *

كان جورست شديد الضيق بسعد ولكنه كان يخشى التخلص منه .

كتب إلى جراى فى ١٥ من نوفمبر ١٩٠٨ يقول :

« إن لسعد زغلول عيوبا كثيرة ولكنه أمين وينتهى فى النهاية بالخضوع إذا بلغت الأمور حد الأزمة . وإن ماجعلنى أقتنع ببقائه فى الوزارة هو أنه سيكون أمرا خطرا جدا إذا ترك زغلول خارج الوزارة . وربما يضع نفسه على رأس العناصر المعادية فى هذه البلاد » .

كتب كرومر إلى جورست يمتدح سعد زغلول فرد عليه جورست قائلا :

« لا أعتقد أنك امتدحته أكثر من اللازم ولكنه على الدوام مرهق كثيرا . ولكنى أعتقد أنه شخص ممتاز . وخطتك فى تعيينه وزيرا للمعارف تمثل ، بالتأكيد ، نجاحا كاملا » .

ولكن الخديو كان غيورا من أى منافس سياسى يبرز ، ومن هنا يظهر سر غضبه على سعد زغلول خاصة وأنه صديق حميم للمفتى الراحل الشيخ محمد عبده ، خصم الخديو .

قال الخديو لميلن شيتهام السكرتير الأول بدار المعتمد البريطانى ، يوم ١٨ من سبتمبر ١٩٠٨ :

« وزراء حكومتى الذين يجب أن أعتمد عليهم لا وزن لهم فى البلاد بل إن بعضهم مثل سعد زغلول يمثلون مصدرا حقيقيا لإحراجى » .

وكان الخديو وبطرس غالى يكرهان استقلال سعد زغلول والأفكار التى يعتنقها .

قال الشيخ على يوسف لسعد :

- بطرس متخوف منك !

ووصف أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الأفرنجى للخديو فى مذكراته ماجرى بين الخديو وجورست .

قال جورست :

- إنى مستاء من سعد باشا جدا لجفاء أخلاقه ، فهو متكبر وكلامه قاس مثل الحجر ولكنه إذا خرج مع الخارجين فربما يحصل منه مايسوءنا . فإذا استصوب الخديو يبقى مدة شهرين أو ثلاثة ثم نعمل على إخراجه .

وقد استطاع جورست إقناع الخديو وبطرس غالى بذلك قائلا :

ـ هذا أمر مهم للاستقرار السياسى فى مصر أن يبقى سعد زغلول فى موقع المسئولية .
ولذلك عين سعد زغلول فى الوزارتين اللتين شكلتا فى عهد جورست .

قال بطرس غالى للخديو :

ـ إذا طلب الإنجليز إبقاء سعد فاتركه لى ، وأنا أعرف ماأفعله لخروجه .
وقال بطرس غالى لسعد زغلول عقب تعيينه كما روى فى مذكراته :

ـ الإنجليز يشكـون منـك لتشـددك عليهم فى المعاملة ، والتداخل بين التلامذة ، ومخالفة القانون المالى .

اجتمع الخديو بالوزراء بعد تعيينهم فلاحظ سعد فى حديث الخديو عنه شيئا من المواربة .

وفى مذكراته قال سعد :

« أشعر أن الإنجليز غير راضين . لأنى شديد الوطأة عليهم مخالف لهم فى ميولهم جار على مبادىء لاتتفق مع مقاصدهم .

ومن وجهة الجناب العالى ـ الخديو ـ فإنه غير واثق بى . . وأنا متضايق من الإنجليز ، ومن الخديو » .

وفى مذكراته قال أيضا :

« مركزى من أصعب المراكز لأن الخديو غير راضٍ عنى . وجورست لاأظنه ممنونا منى » .

* * *

اختلف سعد مع زملائه الوزراء فى حكومة بطرس غالى ، وكان أشد عنفا ، فقد بدأت روح الثائر تتغلب ـ فى نفسه ـ على روح المصلح

رفض عقاب الطلاب المتظاهرين كما أراد دنلوب . وانتقدته صحيفة « الأجيبشيان جازيت » لأنه أسند إلى المصريين عددا من الوظائف المخصصة للإنجليز . وقرر أن يتولى المدرسون المصريون تدريس مواد أكثر .

صرخ فى أحمد حشمت وزير المالية قائلا :

ـ الأمة فى الخارج تعلق علينا آمالا كبارا ، ونحن نتردد هنا فى إبداء آرائنا . صرح برأيك ولاتتردد .

بحث مجلس الوزراء فى اجتماعه برئاسة بطرس غالى يوم ١٧ من مارس ١٩٠٩ إعادة العمل بقانون المطبوعات القديم .

وكان القانون قد صدر فى ٢٦ من نوفمبر عام ١٨٨١ ، وأوقف العمل به عام ١٨٩٤ ، وهو يعطى وزير الداخلية حق إنذار الصحف ، وتعطيلها دون محاكمة .

ظل سعد زغلول وزملاؤه الوزراء يناقشون بطرس غالى طويلا أثناء اجتماع المجلس فى أمر إعادة العمل بالقانون ولكن بطرس غالى أكد للوزراء عدم جدوى المعارضة قائلا :

ـ لاتتعبوا أنفسكم ، هكذا يراد .

وكان الخديو أيضا يريد العمل بذلك القانون وقال للشيخ على يوسف :

ـ لايمكننا الرجوع إلى الوراء .

. . . يقصد أنه تم الاتفاق مع الحكومة البريطانية على ذلك .

عارض ثلاثة من الوزراء مشروع القانون وهم محمد سعيد باشا ، وحسين رشدى باشا ، وسعد زغلول باشا .

كان من رأيهم عدم تعطيل الصحف حتى تعرف نتيجة التحقيق معها . ولكن الخديو بعث إسماعيل أباظة إلى الوزراء قائلا :

ـ أصبح مركزى حرجا فقد حملت جورست على السعى فى المشروع ، كما أن مركز جورست أيضا أصبح حرجا أمام دولته .

وقال لهم :

ـ القانون مؤقت .

طلب سعد إلى الوزراء الاستقالة قائلا :

ـ أولى بنا أن نفارق مراكزنا حفظا لماض مجيد قضيناه فى احترام القانون وتأييد العدالة .

وحاول الوزراء إقناع جورست بإدخال تعديلات فى القانون ، وقدموها إلى بطرس غالى ليعرضها على جورست فعاد إليهم قائلا إن جورست رفضها .

أدرك الوزراء أن رئيسهم يكذب فبعثوا بالتعديلات مرة ثانية عن طريق شيتى المستشار

البريطانى لوزارة الداخلية فوافق عليها جورست وقد « جعلت هذه التعديلات حق تعطيل الصحف لمجلس الوزراء وليس وزير الداخلية » .

ولما عرف الخديو لام الوزراء الثلاثة.

حدثت أزمة وزارية كادت تهدد الوزارة كلها بالسقوط فأوفد الخديو رئيس ديوانه أحمد شفيق إلى سعد بالرسالة ذاتها قائلا :

ـ إذا توقفتم فى إمضاء القانون كان هذا الرفض ضربة قاسية . ولذلك يرجوكم الخديو ألا تتشددوا فى الأمر .

أجاب سعد :

ـ لم نكن نعلم بكل ذلك ، ولانريد أن نضع الخديو فى هذا المأزق . وليس علينا إلا أن نتلقى هذه الضربة عن الخديو ونصبر على مايصيبنا منها .

* * *

أصدر مجلس الوزراء قراره بإعادة العمل بقانون المطبوعات فى **٢٥** من مارس **١٩٠٩** ونشرته الوقائع المصرية فأعطى الحق لمجلس الوزراء فى إنذار الصحف وتعطيلها ومنح وزير الداخلية حق إحالة الصحف إلى النيابة ، ووافق مجلس الشورى على القانون فى ١٣ من أبريل .

والتقى الوزراء بالخديو للنظر فى تطبيق القانون فلم يتردد سعد فى القول :

ـ هذا الأمر غير مريح لضميرى ولايمكننى أن أدافع عن شىء ضد ضميرى .

قال سعد فى مذكراته :

« لم أنم ليلتى » .

ويعرف سعد أن وزارة العدل تعد مشروع قانون للمظاهرات والاجتماعات فيقول لحسين رشدى :

ـ أليس الأنسب أن نعارض فى كل تقييد للحرية ، أو على الأقل نترك العمل فيه لغيرنا .

قال الخديو :

ـ لـم أر وزراء بهذا الشكل خلال ١٧ سنة !!

وقد عدل قانون المطبوعات مرة ثانية لتصبح مـواده متشددة وذلك بعد اغتيال بطرس غالى .

* * *

اجتمع سعد بالوزراء وقال لهم :

ـ يلزمنا أن نحدد خطة نسير عليها فى مجلس النظار إمـا أن نختار لأنفسنا أن نكون جميعا صم بكم ، نصدق على كل مايرفع لنا . وإما أن نعتبر أنفسنا هيئة عاملة . باحثة مقررة .

والخطة الأولى لاتكلفنا شيئا ، ولاتعرضنا لأى خطر بل تضمن لنا الدوام .

أما الطريقة الثانية فهى المحفوفة بالأخطار واختيارها يلزم له استعداد خاص .

* * *

ويقترح السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا زيادة عدد الحامية البريطانية فى مصر خوفا من فتنة وشيكة بعد اغتيال رئيس الوزراء .

ويجتمع جورست والجنرال ماكسويل قائد القوات البريطانية فى مصر ويتفقان على أن هذه الخـطوة ، أى زيادة القـوات ، غير مرغـوب فيها وغير ضرورية لأنها ستزيد مخاوف الأوروبيين والمسيحيين . ويقترح بدلا من ذلك نفى واحد أو اثنين من الزعماء .

ويوافق جراى على ذلك .

ويكتب جورست إلى لندن :

« لم تقـل سلطة بريـطانيـة ، فى مصر ، ولن تقـل طالما بقى جيش الاحتلال . لاأحد فى مصر يحلم بمناقشة أو تحدى حقيقة أن الكلمة الأخيرة فى مصر تبقى لحكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا » !

قال السير رونالدستورز المستشار الشرقى لكتشنر فى مذكراته :

« كانت مرتبـات الوزراء المصريين كبيرة وعملهم قليلاً لايتجاوز التوقيع على بعض الأوراق ومسئوليتهم نادرة ولاتوجد لهم دوائر انتخابية . وكان كل شىء هادئا على الجبهة الوزارية حتى عين سعد زغلول وزيرا للمعارف » !

فى ٧ من ديسمبر عام ١٩٠٩ كتب سعد ، فى مذكراته ، ٩ مسودات أخرى لمشروع خطاب للاستقالة قرر أن يبعث به إلى الخديو ، وكان قد طلب - قبل أسبوعين - وساطة سعيد باشا لإقناع الخديو بقبول استقالته ولكن الخديو رفض .

فى مشروع هذه الخطابات الجديدة قال سعد فيها قال :

« أصبحت عاجزا عن القيام بوظائفى فى مجلس النظار وفى نظارة المعارف » .

« العقبات تقام فى طريقى لمنعى من الوصول إلى تحقيق مقاصدكم السامية بشأن نشر المعارف وترتيبها فى البلاد » .

« فقدان التضامن بين النظار ، وميل عطوفة رئيسهم - بطرس غالى - للاستئثار بالرأى والاستقلال بالأعمال » .

« رأيت أن الاستمرار فى وظيفتى يحملنى مسئولية لادخل لى فيها » .

قال سعد لحميه مصطفى فهمى باشا :

- الحال يسوء يوما عن يوم ، ولاينال الناظر - الوزير - إلا الطعن عليه ولايستفيد إلا السباب .

رد مصطفى فهمى :

- الحال صعبة الاحتمال ، لأن الجناب العالى - الخديو - يظهر سلطته كل يوم ، ويستعملها استعمالا مضرا بالبلاد والحكومة ليست الحكومة الرسمية الظاهرة ، والحكومة الباطنة هى جورست والخديو وماالحكومة الظاهرة إلا منفذة لما يقع الاتفاق عليه بين الاثنتين .

* * *

ويضيف سعد :

- الأمر لايحتمل ولاأسهل عندى من الاستعفاء فإنى ماذقت فى الوزارة لذة إلى الآن ولايصعب علىّ تركها .

وفى ٥ من يناير ١٩١٠ قال فى مذكراته :

« أشعر بقرف من الأحوال ، وأميل إلى اعتزال الأعمال لأنى فى وسط غير ملائم لى . فالجناب العالى لاتؤمن بوادره ، ولايركن إلى ماتبديه ظواهره . والمحتلون يريدون منا فوق

ماتستطيعه ذممنا ، يريدون أن نأخذ على الأمة تقدمها ، وألا يتسرب إليها من المنافع ، إلا ماكان مصحوبا بإضعافها ، وإماتة شعور الوطنية فى صدورها . وأغلب إخوانى قد ضربت الذلة عليهم ، فلا كرامة لهم ، ولايفعلون إلا مايفعل رؤساهم . . ذلك يدفعنى إلى الاستعفاء ، ويخيل إلىّ إنى أخرج من هذا الوسط » !

ويقرر سعد الاستقالة مرة أخيرة بعد صدام مع دنلوب يوم ٢٠ من فبراير ١٩١٠ ولكن يقتل بطرس غالى باشا فى ذلك اليوم برصاص الوردانى فيؤجل الاستقالة .

* * *

انتشرت الإشاعات بأن سعدا سيعين رئيسا للنظار ـ الوزراء ـ ولم تكن لديه رغبة لشغل المنصب كما يقول ـ فى مذكراته ـ « لصعوبة مركز الوزراء فإن الرئيس بين ثلاث قوى متصارعة : الخديو والأمة والاحتلال ، والتوفيق بين هذه القوى المختلفة ضرب من المحال وممالأة إحداها على الباقيتين إما خطر وإما إضرار بالبلاد » .

قابل محمود شكرى باشا ـ رئيس الديوان التركى للخديو ـ سعدا وقال له :

ـ أرجوك إذا عرضت الرئاسة عليك فلا تقبلها رلا أتمناها لك .

فهم سعد أن المقصود بذلك الإيحاء بأن الوزارة لن تعرض عليه فوافقه على رأيه .

عاد محمود شكرى باشا يقول :

ـ هل ترى شيئا فى تعيين أحد زملائك ؟

قال سعد :

ـ لا أرى بأسا فى ذلك إن كان محمد سعيد باشا هو الذى سيعين فمبادئنا واحدة وأعتبره كأخ لى غير أنه إذا كان من الضرورى بقائى فى الوزارة فلابد أن أتولى نظارة أخرى غير المعارف .

وأضاف :

ـ أفضل الخروج من الحكومة على البقاء فى وزارة المعارف .

عاد محمود شكرى باشا إلى سعد وقد كشف عن هدفه الحقيقى من الحوار وهو أنه رسول الخديو .

قال :

ـ قبل الخديو أن تترك وزارة المعارف .

اجتمع الخديو بالسير ألدون جورست المعتمد البريطانى للبحث فيمن يتولى رئاسة الوزارة بعد اغتيال بطرس غالى .

اقترح الخديو تعيين إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال .

فرفض جورست .

عرض الخديو اسم حسين رشدى باشا وزير الخارجية .

فرفض جورست للمرة الثانية .

اقترح الخديو إما محمد سعيد ، أو سعد زغلول ، فأبدى جورست مخاوفه من سعد وشدته ووافق فى النهاية على تعيين محمد سعيد .

* * *

كان محمد سعيد فى السابعة والأربعين من عمره . درس الحقوق فى فرنسا .

يعرف اللغات الفرنسية والتركية وبعض الإيطالية .

عين وكيل نيابة بمحكمة الاستئناف المختلطة ثم رئيسا لنيابة الإسكندرية ثم مستشارا بمحكمة الاستئناف المختلطة وعمره ٣٠ سنة وأخيرا مستشارا بمحكمة الاستئناف الأهلية عام ١٩٠٥ وقد أنشأ بالإسكندرية جمعية العروة الوثقى . وكان صديقا لشيتى مستشار وزارة الخارجية البريطانى .

رأى الإنجليز فيه أنه بطىء التفكير ، ميال للصمت ، لا يوثق به ولا يعترف بالجميل !

ويلتقى به جورست ويقول له :

ـ إن الثقة بك أدت إلى الاتفاق على تعيينك . غير أنك مشهور بالميل للخديو ، وتنفيذ رغائبه ، وقد تكون خارجة عن حد المصلحة فى بعض الأحوال .

فقال محمد سعيد :

ـ سأسير حسب ماتقتضيه المصلحة .

أبرق جورست إلى جراى يوم ٢١ من فبراير قائلا :

« أرجو ابلاغي برقيا ، وبدون أدنى تأخير ، إذا كنتم توافقون على اقتراح الخديو تعيين وزير الداخلية الحالى محمد سعيد باشا رئيسا للوزراء .

إنى والخديو ولانستطيع التفكير فى مرشح آخر . ورغم شهرته بأنه ليس صديقا للاحتلال فإن الاعتراضات على تعيينه أقل منها بالنسبة لغيره .

وإذا أثبتت التجربة أنه لا يستطيع العمل معنا فقد تعهد الخديو بألا يقيم أية صعوبة فى طرده .

وسيفهم بوضوح بوساطة الخديو ، ومنى بأن التعاون القلبى ، شرط أساسى لبقائه فى منصبه » .

وتشاء الصدف أن الكاتب على الآلة الكاتبة فى مقر وزير الخارجية البريطانى السير إدوارد جراى أسقط عند كتابة هذه البرقية كلمة « ليس » وبذلك فإن البرقية بدلا من أن تقول أن محمد سعيد باشا ليس صديقا للاحتلال قالت إنه صديق للاحتلال بعد حذف كلمة ليس .

ولم يفطن جورست لهذا الخطأ إلا يوم ٥ من مارس أى بعد أن أصبح محمد سعيد رئيسا لوزراء مصر فأبرق جورست إلى لندن يقول :

« آمل ألا تكونوا قد ضللتم عندما وافقتم على اقتراحى بتعيين محمد سعيد » .

وهكذا أدى خطأ كاتب على الآلة الكاتبة إلى تعيين رئيس للوزارة المصرية يكره الاحتلال ! ولكن محمد سعيد أثبت أنه عندما جلس فى منصب رئيس الوزراء لم يكن يكره الاحتلال البريطانى

جاء محمد سعيد إلى سعد وقال :

ـ كلفنى الخديو بتشكيل الوزارة وقد علقت القبول على استشارتك وقبولك العمل معى .

قال سعد :

ـ إنى قابل . وأفكر فى أن أتولى وزارة الداخلية تخفيفا للحمل عنك .

وأضاف :

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ـ يمكن نقل شقيقى فتحى زغلول وكيلا لها .

أبدى محمد سعيد ميلا للبقاء رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية أيضا مع إسماعيل صدقى وكيلا .

وهكذا أسندت رئاسة الوزراء يوم ٢٣ من فبراير ١٩١١ إلى محمد سعيد باشا ونقل سعد زغلول وزيرا للعدل .

وكان الإنجليز قد وجدوا أن إضرابات الطلبة لم تتوقف بعد تعيين سعد وزيرا للمعارف . فقد قام الطلبة بعدة إضرابات منذ عام ١٩٠٧ ، فقد أضرب طلبة مدرسة الحقوق الخديوية ومدرسة الهندسة .

واضطر جورست عام ١٩٠٩ إلى إرسال رجال البوليس إلى الأزهر لفض إضراب طلبته .

فى تقرير للسير هنرى مكماهون المعتمد البريطانى الذى خلف كتشنر قال :

« كان الاضطراب السياسى الذى ظهر فترة فى المدارس المصرية ، راجعا ـ إلى حد كبير ـ إلى تأثير زغلول كوزير للمعارف » .

بقى فى الوزارة وزيران فقط هما رئيس الوزراء ووزير العدل ، فقد تخلص جورست من جميع الوزراء الذين عملوا مع اللورد كرومر .

قال القنصل الأمريكى إيدينجز فى برقية إلى واشنطن :

« كان الوزراء المعزولون فى غاية الطاعة للمعتمد البريطانى . نفذوا كل التعليمات التى كانت تصدر لهم منه . وسمح لبعض المصريين البارزين أن يأخذوا مكانهم » .

ويلتقى الخديو بسعد فيطيب خاطره بكلمات مملوءة بالثناء .

* * *

ويقرر مجلس الوزراء يوم ١٩ من مارس ١٩١٠ تعطيل صحيفة « العلم » التى حلت محل صحيفة « اللواء » لأنها نشرت سلسلة مقالات ضد الاحتلال لأن السلطات القضائية توسعت فى الاعتقالات بتهمة الاشتراك فى جريمة اغتيال بطرس غالى مع الوردانى .

فى رسالة شخصية إلى السير ادوارد جراى قال جورست :

« لقد اتخذ المجلس قراره دون الرجوع إلىّ . وفى هذا الوقت الحرج يصعب الرجوع إليكم عندما يحتاج الأمر إلى اتخاذ قرار عاجل . وعندما يتخذ الوزراء القرار المناسب لاأستطيع أن أثبط همتهم بالقول أنه يجب الحصول على موافقة وزارة الخارجية قبل أن يقوموا بالعمل الضرورى . ولذلك آمل أن تسمحوا لى بسلطة فى هذه الأمور .

وكونوا على ثقة من أنه فى المسائل المشكوك فيها أو التى تسبب لكم إحراجا فى مجلس العموم فإنى سأكتب إليكم منتظرا أوامركم » .

وهذه الرسالة تبين أن مجلس الوزراء المصرى لايستطيع مصادرة صحيفة دون الحصول مسبقا على موافقة جورست وأن جورست لايبدى رأيا إلا إذا أقره عليه وزير خارجية بريطانيا العظمى !

ويقف سعد زغلول كوزير للعدل فى الجمعية العمومية مؤيدا سياسة الحكومة فى مد امتياز قناة السويس .

وكان من رأيه أن مصر يجب أن تفيد من الآن بجانب من الأرباح ورسوم عبور قناة السويس بدلا من الانتظار حتى عام ١٩٦٨ لتحصل على الرسوم كلها عند انتهاء الامتياز .

وكانت هناك آراء فى مصر تقول : إن الشركة ، والضغط العالمى ، قد يرغمان مصر ، بعد عام ١٩٦٨ على تخفيض رسوم المرور فى القناة إلى أن تتساوى مع مصاريف إدارتها !

ومن ناحية أخرى فإن الشركة ستقدم لمصر قرضا قدره أربعة ملايين جنيه كانت مصر فى حاجة إليها لتنفيذ مشروعات أرقفها اللورد كرومر .

وقد طالب سعد الشركة بأن تعطى لمصر نصف الأرباح بعد عام ١٩٦٨ إذا كانت الأرباح أقل من مليونى جنيه ، وقد عارضت الشركة فى ذلك ثم وافقت فى النهاية فإن الشركة والحكومة المصرية لم تتوقعا أبدا أن تصل الأرباح إلى هذا المبلغ ،

وقد أيد سعد حق الجمعية العمومية فى أن تكون وحدها صاحبة الحق فى قرار قبول أو رفض مشروع مد امتياز القناة . . أى أنه أيد الرقابة الشعبية على الحكومة .

* * *

ووقف سعد زغلول ضد تعطيل جريدة « البهلول » فى ٢ من يولية ١٩١٠ لرسومها الكاريكاتورية وقد عطلها مجلس الوزراء رغم اعتراضات سعد .

ويستقيل الأمير حسين كامل من رئاسة الجمعية فأبدى سعد رغبته فى أن يعين مكانه فرفض محمد سعيد باشا رئيس الوزراء وهدد بأن يخرج هو الآخر من الوزارة .

وقال الخديو لمحمد سعيد :

ـ خروج سعد من الوزارة يكشفك ويعرضك لمسئولية لايمكنك تحملها فلا تفرط فيه .

ورفض جورست المناقشة فى هذا الموضوع من حيث المبدأ .

* * *

توفى الشيخ عبدالقادر الرافعى بعد أن شغل منصب المفتى يومين فقط ، فرشح الخديو الشيخ حسونة النواوى لتولى المنصب وأوفد بطرس غالى باشا وزير الخارجية فى ٥ من نوفمبر ١٩٠٥ إلى اللورد لإقناعه بتعيينه .

طلب بطرس غالى اسما احتياطيا ، ويترك للورد حرية الاختيار ، فرشح الشيخ بكرى مهدى عاشور الصدفى .

عرض الأمر على اللورد فوافق كما وافق أيضا مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء ولكن المستشار المالى توقف لأن ابراهيم فؤاد باشا وزير العدل أبلغه بأن الشيخ الصدفى هو الذى يصلح للإفتاء وهكذا عين مفتيا للديار المصرية !

كثرت شكاوى الناس عام ١٩١١ من المفتى وتجمعت لدى المستشار ماكليرث المستشار البريطانى لوزارة العدل الشكاوى من أن المفتى ـ الذى يشغل أيضا وظيفة عضو بالمحكمة الشرعية ـ غير نزيه يحابى فى أحكامه وقراراته ذوى القوة وأخصهم الخديو وأصحاب الثروة .

أثار السير ألدون جورست الأمر مع الخديو الذى طلب أن يرفت أيضا الشيخ عبدالكريم سلمان فقيل له أنه لايوجد مايدعو إلا لفصل المفتى وحده .

ورأى سعد تحسين حال الشيخ عبدالكريم ماليا بتعيينه مديرا لقلم المجلس الحسبى وإعطائه آخر مرتب الوظيفة .

وتكلم فتحى زغلول ـ شقيق سعد ـ مع الخديو فى ذلك فقبل ، كما وافق على أن يأخذ المفتى أجازة ويستقيل فى نهايتها من المحكمة .

سر فتحى زغلول من هذ الحل وكتب به إلى ماكليرث ، ولكن الخديو عاد فعدل عن موافقته على استقالة المفتى وقال :

ـ إن كان هناك شىء على المفتى وجب التحقيق معه .

أبلغ شيتى مستشار وزارة الداخلية بذلك فخاطب الخديو الذى أصر على رأيه .

ومن ناحيته طلب المفتى التحقيق معه .

* * *

أثيرت قضية المفتى فى مجلس الوزراء فأشار سعد زغلول إلى فساد المفتى وسوء سمعته وطلب إخراجه .

ولكن الخديو أخذ يدافع عن المفتى ، فانضم إلى الخديو ، محمد سعيد باشا مؤيدا رأيه فى المفتى .

أحس الوزراء بموقف الخديو فتراجعوا عن تأييد سعد ، فغضب الخديو منه ، وسافر السيرألدون جورست إلى لندن دون الوصول إلى حل لمشكلة المفتى وعزله .

طلب سعد لقاء الخديو ليشرح له موقفه ، ولكن الخديو رفض أن يحدد له موعدا قائلا :

ـ الوقت ضيق !

ـ ويقرر الخديو السفر إلى الخارج ويتوجه الوزراء لوداعه فى القصر فيتحدث إلى الجميع كلٌّ على انفراد إلا سعد زغلول .

ويتجمع الوزراء مرة أخرى يوم ٢٤ من مايو فى ميناء الإسكندرية على ظهر الباخرة التى تقل الخديو ، ويسعى سعد عدة مرات للانفراد بالخديو وأخيرا تسنح الفرصة فيقول الخديو :

ـ أعرف ماكنت تريد قوله لى .

يقصد مسألة المفتى .

ويعلن الخديو أن سعدا يتعمد معاكسته .

ولكن الخديو يستمر فى مساندة المفتى .

أوصى الخديو رئيس المحكمة الشرعية بالقيام بإجازة وتولى رئاسة المحكمة الشيخ الصدفى .

اعترض سعد ثم سافر إلى الخارج ليقضى أجازة الصيف فتولى المفتى رئاسة المحكمة ليوافق على صفقات مشبوهة لصالح الخديو وغيره .

تلقت دار المعتمد البريطانية شكاوى أخرى عديدة فاضطرت لإجراء تحقيق سرى أدان المفتى ففصل بعد وصول كتشنر ورفض الموافقة على أن يمنحه الخديو وساما !

قال سعد فى مذكراته :

« أُشاع أباظة - ذنب الخديو - أن فى النية تغييرى »

ونشرت ذلك صحيفة «الأهرام» .

ويكتب سعد فى مذكراته :

« رئيس النظار مخادع مراء ، مفرط فى حب ذاته ، فخور بما يعمل ، ولايعمل . غيور لايود أن يدانيه مدان .

وزملاء منهم الدنىء الأصل الذى لايتعفف عن دنية يأتيها ، ولاسافلة يباشرها إن كان فى ذلك نفع لذاته ، يعبد القوة ، ويثور على الضعف .

ومنهم الخداع الماكر الذى مع احتوائه على صفات متدنية يفوق فى المكر والدهاء .

ومنهم من لايهمه شىء فيما يحوط به من الأشياء .

ومنهم طيب القلب ضعيف الهمة .

وخديو جمع فأوعى .

فماذا أصنع بين كل هذه الأمور التى لاتحتملها الجبال » .

ويقرر سعد الاستقالة قائلا :

« لاخلص من كل هذه الأحزان وأعيش عيشة الأمراء ولكن . . »

* * *

كتب فالنتين شيرول محرر الشئون الخارجية فى جريدة التايمس البريطانية مقالا فى صحيفة الإجيبشان جازيت ألقى فيه باللوم على كرومر لأنه عين سعد زغلول وزيرا .

واعتبر شيرول سعد مسئولا عن تدهور الأحوال فى مصر .

ونشرت الصحيفة مقالا كتبه موظف سابق قال فيه :

« يهدد سعد بأنه سيقود الوطنيين فهو رجل العمل السرى ، يعمل لمصر المستقلة منذ أيام عرابى ، وسيتولى زعامة الحزب الوطنى فهو يفضلها على المنصب الرسمى » .

* * *

كانت مشكلة المفتى آخر الأزمات بين الخديو الذى يحمى اللصوص ، وبين سعد زغلول الذى لم يستقل فى عهد جورست وبقى وزيرا للعدل حين وصل كتشنر إلى مصر .

قبل وصول اللورد كتشنر إلى مصر بأيام قليلة عاد سعد زغلول من مصيف الوزارة بالإسكندرية إلى القاهرة قبل الوزراء جميعا .

قالت الصحف أن السبب فى ذلك خلاف نشأ بين محمد سعيد وسعد زغلول . ولكن رئيس الوزراء نفى وجود خلاف بينه وبين زغلول باشا بل حدد السبب بأنه ازدحام سراى زيزنيا التى انتقلت إليها الوزارات .

وقام الخديو بزيارة مفاجئة إلى رئيس الوزراء فى مقره بالإسكندرية مما يؤكد وجود أزمة وزارية أحد أطرافها الخديو ورئيس الوزراء والطرف الثانى هو سعد زغلول .

ولم تكن الخلافات جديدة بين الخديو ومحمد سعيد من ناحية وسعد زغلول من ناحية أخرى .

ويزور اللورد كتشنر سعد زغلول فى بيته بعد ثلاثة أيام من وصوله يرافقه ملن شيتهام السكرتير الأول ويمضى معه ساعة ، ويرد سعد زغلول الزيارة .

قالت صحيفة الوطن :

« الذى يعرف أن فخامة اللورد كتشنر يضن بثانية واحدة تضيع من وقته بلا عمل جدى منتج يستبعد جدا جدا أن تكون هذه الأوقات الطويلة قد قضيت فى تبادل التحيات والزيارات والمجاملات التى لاتهم اللورد كثيرا !

وإذا جاز لنا أن نتكهن عن الموضوع الذى جعل مدارا للحديث بين ناظر الحقانية وبين العميد الجديد لم نجد أمامنا مايصلح أن يكون سببا لهذه الزيارة الطويلة غير « مركز الوزارة » .

ويعود محمد سعيد باشا رئيس الوزراء إلى القاهرة ويتوجه من القطار مباشرة إلى مقر اللورد ويجتمع به وقتا طويلا فإن اللورد بدأ عمله بالتوفيق بين الخديو ورئيس الوزراء من ناحية ووزير العدل من ناحية أخرى !

* * *

مصر محايدة ... لأول مرة

بدأت الأحداث الساخنة بعد وصول اللورد إلى الإسكندرية بثمان وأربعين ساعة بحرب غير متوقعة بين تركيا وإيطاليا فى ليبيا !

أرادت إيطاليا ضم طرابلس وبرقة ـ ليبيا ـ إليها ، وكانت جزءا من الإمبراطورية العثمانية فأعلنت ـ إيطاليا ـ الحرب على تركيا .

فقد أرادت إيطاليا إحياء الإمبراطورية الرومانية القديمة بالاستيلاء على المناطق الأفريقية المطلة على ساحل البحر المتوسط ، والتى لم تستعمر بعد !

وكانت فرنسا قد احتلت ٣ دول فى شمال أفريقيا :

الجزائر عام ١٨٣٠

تونس عام ١٨٨٣

ومراكش ـ المغرب ـ عام ١٩١١

ولم تسلم من الاحتلال الفرنسى سوى طرابلس وبرقة ـ ليبيا .
ووجدت إيطاليا أن الفرصة قد حانت والظروف الدولية تساعدها على ذلك .

وقد مهدت إيطاليا لهذا الغزو قبل سنين .

* * *

فى أواخر القرن التاسع عشر انقسمت الدول الأوروبية إلى مجموعتين متعارضتين

بسمارك مستشار ألمانيا تحركه المخاوف من فرنسا ، بعد الحرب السبعينية التى انتصرت فيها ألمانيا على فرنسا ، عقد معاهدة تحالف مع دولة النمسا ـ المجر عام ١٨٧٩ ليباعد بينها وبين فرنسا . وانضمت إليها إيطاليا فى ٢٠ من مايو عام ١٨٨٢ وعرف باسم « الحلف الثلاثى » .

وقد تقاربت ضد هذا الحلف كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا فيما عرف باسم دول الوفاق الثلاثى .

وكـان بسـمارك أحـد المحرضين لفرنسا على غزو تونس ، وبريطانيا على غزو مصر ، لترحل الدولتان بطموحاتهما التوسعية بعيدا عن أوروبا !

* * *

رأت إيطاليا عقد سلسلة من الاتفاقيات مع الدول الأوروبية الكبرى تمهد بها لاحتلال طرابلس وبرقـة . . . ليبيا فيما بعد .

الاتفاق الأول فى ٣ من فبراير ١٨٨٧ مع الحكومة البريطانية فى لندن تبعه اتفاق آخـر عام ١٩٠٤ بتـأييد سياسـة بريطانيا فى مصر مقابل تأييد بريطانيا لإيطاليا فى السيطرة على طرابلس وبنغـازى فى حالة استيلاء دولة ثالثة على أى جزء من شمال أفريقيا ، وذلك قبل استيلاء فرنسا على المغرب .

والاتفاق الثانى بين إيطاليا وفرنسا فى ١٤ من ديسمبر عام ١٩٠٠ وفيها اعترفت فرنسا بحق إيطاليا فى « وضع ليبيا تحت نفوذها مقابل إطلاق يد فرنسا فى المغرب » .

وفى أكتوبر عام ١٩٠٩ زار نيقولا الثانى قيصر روسيا إيطاليا وعقد معها اتفاقا اعـترف فيه بحقوق إيطاليا فى ليبيا . واعترف ملك إيطاليا فيكتور عمانويل الثالث بمصالح القيصر فى البلقان !

وكان هدف الدول الثلاث من هذه الاتفاقات إبعاد إيطاليا من الحلف الثلاثى ، وزيادة شقـة الخـلاف بين إيطاليا وحلفائها وتحقيق التقارب بينها وبين دول الوفاق الثلاثى ، وضمها إليه .

- ورأت الدول الثلاث تشجيع آمال إيطاليا فى ليبيا لخلق المشاكل لدول الحلف الثلاثى .

ورغبت إنجلترا فى الـوقت ذاتـه ، فى حصول إيطاليا ، على ولايتى طرابلس وبرقة ، فقد خشيت وقوعهما تحت السيطرة الألمانية مما يهدد نفوذ بريطانيا فى البحر المتوسط .

* * *

بدأ بنك روما عام ١٩٠٥ استثمار أموال ضخمة فى ولاية طرابلس تعطى إيطاليا امتيازات فى الميدان الاقتصادى مما يمهد للضم السياسى .

وكان بنك روما مرتبطا بالحكومة والأوساط الكاثوليكية ، أى النفوذ الدينى .

وكان الحزب الدينى فى إيطاليا يؤيد ابتلاع طرابلس . وهذا الحزب قوى فى جنوب إيطاليا وصقلية ، وهى مناطق شديدة الازدحام بالسكان ، ترى فى ليبيا سوقا لمنتجاتها .

وقد وجه اللوم لحكومات إيطاليا المتعاقبة لإهمالها هذه المناطق مما أدى إلى هجرة ٤ ملايين من السكان إلى أمريكا الشمالية والجنوبية .

دفع البنك أموالا ضخمة للصحافة الإيطالية فشنت حملة تدعو لاحتلال ليبيا ، وتحرض الحكومة على الهجوم على الولايتين بدعوى حماية التجار الإيطاليين هناك من سوء المعاملة ، بعد تدهور أعمال البنك وتدخل بنك إيطاليا لمساعدته .

وكان الاعتقاد السائد فى روما يتلخص فى أمرين :

ـ الآن . . . . فورا .

أو :

ـ لنعدل نهائيا عن الفكرة .

* * *

ظل الماركيز دى سان جوليانو وزير خارجية إيطاليا خلال عام كامل يشرح للسفير البريطانى فى روما السير رينيل رود الموقف المؤلم الذى تعانيه المشروعات الإيطالية فى طرابلس .

وخلال شهرين سابقين على إعلان الحرب أخذ الوزير يتكلم بافاضة عن الإمبراطورية الفرنسية فى شمال أفريقيا مما يخل بالتوازن فى البحر المتوسط ولذلك فإن الغزو الإيطالى يعتبر ضرورة سياسية .

وفى ٣ من يولية قال سان جوليانو وزير خارجية إيطاليا للسير رينيل رود السفير البريطانى فى روما :

ـ بعد احتلال فرنسا للمغرب لابد من تعويض لإيطاليا .

وفى ٣١ من يوليه قال :

ـ قد يفرض تغيير فى السياسة على الحكومة الإيطالية .

وفى ٤ من سبتمبر بعث رينيل رود لوزير خارجيته عن احتمالات الغزو قائلا :

ـ لابد أن نستعد لحركة فى طرابلس .

وهكذا يتضح أن بريطانيا كانت تعلم بنوايا إيطاليا فى غزو ليبيا . وكان السير إدوارد جراى متحيزا تماما لإيطاليا .

وكان بعض المسئولين فى وزارة الخارجية البريطانية يشاركون وزيرهم هذا الرأى لأن إيطاليا تخدم بريطانيا بهجومها على الإمبراطورية التركية .

ويعللون ذلك بأن بريطانيا متفوقة بحريا ولذلك لايهمها ماتفعله إيطاليا فالحرب تضعفها .

بينما كان ونستون تشرشل مثلا يقول :

ـ نحن أكبر دولة مسلمة فى العالم .

يقصد بذلك أن بريطانيا تحتل الهند وفيها ملايين المسلمين الذين يجب الحرص على صداقتهم . وكان يرى أن بريطانيا تكسب بالصداقة التركية أكثر مما تربحه بالصداقة الإيطالية .

ورأت إيطاليا أن قوة أخرى ستسبقها إلى احتلال ليبيا وهى الجزء الوحيد فى شمال أفريقيا الذى لم يقع تحت نفوذ قوة غربية ، كما أنها باحتلالها ليبيا تستطيع إثارة الاضطراب فى المناطق المجاورة ، أى فى تونس ضد فرنسا ، وفى مصر ضد بريطانيا ، بل إن بريطانيا خافت أن تصبح ليبيا ـ الإيطالية ـ قاعدة للوصول إلى مصر والتجارة الكبرى المتجهة إلى الشرق !

وفى ٢٩ من سبتمبر توجه الماركيز إمبريالى السفير الإيطالى فى لندن إلى وزارة الخارجية البريطانية واجتمع بوزيرها السير إدوارد جراى وقدم له بيانا بمتاعب إيطاليا مع تركيا فى طرابلس .

رد السير إدوراد جراى قائلا :

ـ فى عام ١٩٠٢ تم توقيع اتفاقية بين الحكومة البريطانية وبين الحكومة الإيطالية بخصوص طرابلس .

أوضحت هذه الاتفاقية أنه من المستحيل أن تتسامح إيطاليا مع المعاملة الجائرة أو إهمال مصالحها فى طرابلس أو تتنازل عنها .

وبالاضافة إلى ذلك ، فإن المودة التقليدية بين الحكومتين والبلدين شديدة لدرجة تجعل الحكومة البريطانية تتعاطف مع أية خطوة تجد إيطاليا نفسها مضطرة لاتخاذها ، دفاعا عن مصالحها ، أو إصلاحا للأخطاء التى حدثت فى حق الرعايا الإيطاليين فى أى مكان من العالم .

وعلى الرغم من ذلك فإن بريطانيا تعتبر احتلال طرابلس بالقوة خطوة متطرفة ، يمكن أن تؤدى نتائجها ، غير المباشرة ، والشديدة ، إلى حرج للقوى الأخرى وبريطانيا التى لها رعايا كثيرون من المسلمين ، لذلك فإن أملى كبير فى أن تدار الأمور بالشكل الذى يسبب للقوى الأخرى أقل قدر ممكن من الحرج .

سأل المركيز إمبريالى :

ـ ماهو المعنى الدقيق لقولك بأنه يجب على إيطاليا أن تحد من نتائج تصرفها . فمن المستحيل الانسحاب من طرابلس .

قال السير ادوارد جراى :

ـ ومن المستحيل أيضا التنبؤ بنتائج تصرف إيطاليا .

وأضاف :

ـ آمل فى حالة حدوث تطورات أن تتم إدارة الأمور بالشكل الذى ينتج عنه أقل قدر ممكن من الحرج وأن تكون الآثار الجانبية قليلة قدر الإمكان .

قال السفير :

ـ هل من المحتمل أن تتدخل بريطانيا فى حالة الحرب بين تركيا وإيطاليا ؟

أجاب الوزير :

ـ لقد تحدثت من منطلق عدم التدخل .

قال السفير :

ـ كانت الإثارة والتحريض من النوع الذى لاتتسامح معه أية حكومة يمكن أن تستعيد احترامها فخلال الـ١٨ شهرا الماضية ظل وزير الخارجية الإيطالى يعمل كل يوم ، وربما كل ساعة للوصول إلى مصالحة مع تركيا ولتحذيرها من نتائج سياستها .

وأضاف السفير الإيطالى :

ـ لقد تحدثنا فى يوليو ثم فى أغسطس وقلت بعد ذلك أنه يجب تسوية حقوق إيطاليا فى طرابلس .

قال الوزير :

ـ لم أتنبأ فى ذلك الحين بالخطوة شديدة التطرف بضم طرابلس وبرقة بالقوة ، ولكنى توقعت بعض الضغط على تركيا لتأمين المعاملة العادلة للمصالح الإيطالية فى طرابلس .

قال السفير :

ـ ربما تنبأت بمظاهرة بحرية .

قال الوزير :

ـ لاأعرف ولكنه شىء من هذا القبيل .

قال السفير :

ـ بمجرد احتلال طرابلس وتولى إيطاليا إدارتها مباشرة ستمنح تركيا تعويضا مناسبا ماديا ومعنويا .

وضغط بشدة على كلمة « معنوى » .

قال الوزير :

ـ قلنا للأتراك فى يوليو الماضى : « يسرنا أن نرى تأمين مصالح إيطاليا دون حرج للقوى الأخرى » .

وإذا سارت الأمور كما تأمل الحكومة الإيطاية فستكون مسئوليتها خفيفة . ولكن هذه المسئولية ستكون ثقيلة ، إذا حدثت تطورات خطيرة من شأنها تعريض سلام الدول الأخرى للخطر .

ووضح من هذا الحديث أن بريطانيا لم تجد فى غزو ليبيا شيئا غير عادى ، باستثناء الحرج الذى تسببه للقوى الخمس الكبرى فى أوروبا وأن بريطانيا لاتنوى التدخل فى الحرب ، وستقف على الحياد ، رغم أن تجارة بريطانيا مع طرابلس تزيد كثيرا عن تجارة ليبيا معها . . باعتبار أن التجارة هى مبرر الغزو !

وأبلغ السير إدوارد جراى سفراءه فى كل العواصم الأوروبية ـ ومنهم سفيره فى روما ـ أن بريطانيا ستصدر بيانا بإعلان حيادها فى الحرب .

ورأى جراى أن أية دولة تتدخل فى هذه الحرب التركية ـ الإيطالية ستحرق أصابعها . ورفض القيام بضغط على أى من الدولتين . وقال إن التدخل لايكون إلا من الدول الأوروبية الخمس الكبرى مجتمعة : بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا والنمسا ـ المجر .

وكان رد فعل الصحافة البريطانية عنيفا ضد إيطاليا خوفا مما تثيره الحرب من مشاعر معادية لإيطاليا وأوروبا كلها من الدول الإسلامية . ولم يجد جراى وسيلة لوقف هذا التيار الصحفى العدائى سوى الاجتماع برؤساء تحرير الصحف البريطانية يضغط عليهم حتى لاتتدهور العلاقات بين روما ولندن . وحرص على عدم إظهار أى تعاطف مع تركيا !

* * *

لم يكن فى إيطاليا زعيم قوى يستطيع مقاومة هذه الضغوط مجتمعة ويمتنع عن إعلان قرار الحرب التى فرضت على الحكومة بموجة عارمة من الحماس التى اجتاحت البلاد .

قرر رئيس الوزراء غزو طرابلس وبرقة ـ ليبيا ـ ولم يخطر به سوى وزير الخارجية . أما مجلس الوزراء فقد أبلغ بالقرار يوم **٢٤** من سبتمبر .

ولم يدع البرلمان للانعقاد وعندما اجتمع قال زعيم المعارضة بيزولاتى إن مغامرة الحرب غير ضرورية وسابقة لأوانها .

وقال إنه كان يجب توجيه كل طاقات البلاد لتحسين أحوالها الاجتماعية .

وتمت تعبئة الاسطول الإيطالى بدعوى إجراء مناورات عسكرية وبذلك كان الاسطول مستعدا للحرب .

* * *

فى اليوم التالى مباشرة لوصول اللورد كتشنر إلى مصر وجهت إيطاليا إنذارا إلى الحكومة التركية مدته **٢٤** ساعة تطالب فيه بالمحافظة على المصالح الحيوية الإيطالية فى ولايتى طرابلس وبرقة ـ ليبيا .

وقال الإنذار إن الحكومة الإيطالية قررت احتلال الولايتين عسكريا ، وأنها تنتظر من الحكـومـة السلطانية العثمانية أن تصدر أوامرها حتى لاتصادف - إيطاليا - فى الاحتلال أية معارضة أو صعوبة فيما تريد تنفيذه !!

حاولت الحكومة العثمانية تقديم ضمانات ووعود لإيطاليا لتجنب خطر الحرب دون جدوى .

وطلب السفـير التركى فى لندن من الحكومة البريطانية التدخل لتأمين السلام ولكنها رفضت .

وعرضت تركيا أن تكون ليبيا ولاية تتمتع بالاستقلال الذاتى تحت إشراف خديو مصر ، ويفـوض حاكما عاما عليها مع إعطاء كل الضمانات الاقتصادية لإيطاليا . ولكن الإنجليز رفضوا الفكرة وقالوا إن إيطاليا لن توافق على تسليم ليبيا لمصر .

* * *

لم تكن الحـامية الـتركية فى طرابلس وبنغارى تزيد على ١٥ ألف جندى على الساحل ، أما فى داخل البلاد فكان السكان من البدو خاضعين لنفوذ السنوسى الكبير .

وفى طرابلس كانت الأحوال تتدهور والبلاد على شفا مجاعة ومن الصعب على تركيا تعزيز قواتها هناك لانشغالها بولايات أخرى فى الإمبراطورية العثمانية مما جعل إيطاليا تعتقد أن الغزو سيتم بسهولة .

* * *

قالت صحيفة « تانين » التركية « ظلت تركيا محايدة لم تنضم إلى هذا أو ذاك . وكان هدفها إيجابيا ، وهو ألا تغضب أيهما وتحتفظ بصداقة الجميع . ولكن كل القوى الكبرى تركت تركيا فى عزلة بل تعاطفت مع إيطاليا وبذلك حصلت تركيا على عكس ماكانت تتوقعه » .

* * *

فرضت إيطاليا حصارا بحريا على مدينة طرابلس .

وفى ٢٩ من سبتمبر ١٩١١ قصفت مدينة طرابلس بالقنابل ، وأنزلت إيطاليا ،

ليلة ٥ من أكتوبر إلى المدينة قوة مؤلفة من ٥٠٠٠ مقاتل ، احتلت المدينة دون مقاومة فعلية .

وتوالى وصول القوات الإيطالية حتى بلغ عددها ٢٥ ألف رجل احتلت مدينة طبرق يوم ٤ من أكتوبر ودرنة بعد خمسة أيام . واستمر القتال العنيف بين الإيطاليين والأتراك حتى ٢٠ من أكتوبر باحتلال بنغازى . وظلت القوات الإيطالية تزود سفنها بالمياه من نابلى لعدم توفر المياه النقية فى أية مدينة ليبية باستثناء « درنة » !

وأرغمت المقاومة ، التركية والليبية ، العنيفة فى الداخل ، القوات الإيطالية على زيادة عددها إلى ١٠٠ ألف مقاتل أضطروا إلى اتخاذ موقف الدفاع وإعلان الاحكام العرفية والقيام بأقسى ، وأعنف أعمال الارهاب ضد الأهالى وتعذيبهم وإعدامهم دون محاكمة !

ولم تستطع تركيا بسبب الموقف المتدهور فى البلقان ، سوى إرسال تعزيزات محدودة إلى ليبيا بقيادة قائدين شابين قديرين هما أنور بك ومصطفى كمال بك الذى حكم تركيا ، بعد ذلك باسم كمال أتاتورك .

ولكن قبل وصول القوات التركية كانت إيطاليا قد استولت على الساحل الليبى فاتخذ القائدان الممتازان طريقهما إلى الداخل وانضما بقواتهما إلى السنوسيين فى حرب عصابات ضد القوات الإيطالية الغازية .

وفى ٤ من نوفمبر أصدر الملك عمانويل قرارا بضم طرابلس وبرقة تحت التاج الإيطالى ولكن الحقيقية أن القوات الإيطالية بقيت على الساحل تحتل الموانىء الليبية فحسب بينما يقود أنور بك ومصطفى كمال حرب عصابات شرسة ضد الإيطاليين فى الداخل .

ووجدت بريطانيا أن قرار الضم يطيل أمد الحرب ويضعف الآمال فى الصلح والتسوية ، ويرهق إيطاليا عسكريا وماليا !

* * *

كان الموقف العسكرى فى ليبيا مؤلما بالنسبة لإيطاليا .

قال السفير البريطانى فى روما « يعود إلى روما كل أسبوع ألف جندى مريض أو جريح من ليبيا ! » .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقال فيتز موريس القائم بأعمال القنصل البريطانى فى طرابلس :

« تركز النشاط العسكرى الإيطالى فى القيام بطلعات استكشاف من الطيران أو الفرسان وقيام القوات التركية والليبية بالاستيلاء على المدافع الإيطالية البعيدة .

وتخشى القيادة الإيطالية أن تحرك قواتها الضخمة إلى الجنوب فينتهز العرب الفرصة للقيام بغارات على ضواحى طرابلس .

وقد نصح الجنرال روتشى بإقامة سور حول المدينة طوله ٩ كيلومترات وارتفاع ٤,٦٠ متر تتخلله أبراج . ويقوم بذلك ١٥ ألف رجل .

ويتم أيضا مد سور طوله ٦ كيلومترات حول بنغازى .

وهذه الفكرة مضحكة حتى للعسكريين أنفسهم وهى عودة للخطط العسكرية التى طبقها فى العصور الوسطى الإمبراطور هارديان وكذلك بناء سور الصين العظيم .

وقد علق على ذلك أحد العسكريين السابقين بأن السور لحماية طرابلس من الرياح الجنوبية والعواصف الرملية » !

واستدعى الجنرال كارنيفا قائد القوات الإيطالية - ٦٧ سنة - إلى روما للتشاور مع رئيس الوزراء حول التطورات فى ليبيا وأسباب عدم تحقيق النصر الحاسم .

وكتب السير رود إلى لندن يقول :

« العدو - يقصد المقاتلين الليبيين والأتراك - يتركزون فى الجبال . ولن تتقدم القوات الإيطالية حتى يمد خط السكة الحديد من طرابلس . وقد تم مد عدة كيلومترات فقط إلى « عين زاره » ولكن الخط نفسه طوله ٧٥ كيلومترا وسيحتاج إلى عدة شهور . ولذلك فإن تقدم القوات الإيطالية يحتاج إلى وقت طويل » .

وفى الوقت ذاته اشتدت المعارضة فى إيطاليا ضد الحكومة كما طلب الجنرال كارنيفا اعتمادات وقوات ضخمة .

وصل إلى طرابلس يوم ٢٥ من ديسمبر ١٩١١ القنصل البريطانى العام فى طرابلس وكتب التقرير التالى إلى لندن : يوم ٢٩ من يناير ١٩١٢ :

« الجيش الإيطالى يبلغ عدده خمسة وستين ألف جندى قد ظل حتى أواخر يناير فى خنادقه التى تمتد عشرة كيلومترات حول المدينة .

أما الجيش التركى فيضم ١٥٠٠ جندى يعاونهم ٥٠٠٠ من العرب استطاعوا الاستيلاء على مدفعية الميدان الإيطالية فى عين زاره .

وقـد طلبت الحكـومة الإيطالية إلى جنرالاتها تجنب المخاطرة حتى لايتعرضوا لخسائر فادحة وسخط فى إيطاليا فإن ذكريات الكارثة الإيطالية فى مدينة « عدوة » الحبشية ومقتل المساجين الإيطاليين هناك جعلت جيش الاحتلال فى طرابلس عصبياً .

ورغم أن الجيش الإيطالى يفوق كثيرا خصومه عددا وعدة فإنه بقى فى مواقعه داخل الخنادق ينتشر عشرة كيلومترات فقط شرق وجنوب طرابلس .

وفى مدينة بنغازى يوجد ٢٥ ألف جندى إيطالى ، وهو نفس عدد سكـان المـدينـة يقيمـون فى الخنـادق أيضـا وينتشرون على مسـافة ٣ كيلومـترات خارج المـدينـة بينما الاتراك والعرب على بعد ١٤ كيلومترا وعددهم ألف جندى تركى و٨٠٠ من العرب .

تكـررت عمليات هجوم الأتراك والعرب على الدوريات الإيطالية فى بنغازى وقتل وأصيب أعداد منها كما روى الكولونيل جونز قنصل بريطانيا فى بنغازى الذى قال إن العرب يعودون دون إصابة فرد منهم .

وقدرت بعض المصادر عدد القوات التركية والليبية فى داخل ليبيا بـ١٥٠ ألفا بينما رأى القنصل أن الرقم لايتجاوز ٣٠ ألفا والمبالغة هنا تصور رعب الإيطاليين .

وقدرت تكاليف الحملة العسكرية الإيطالية بأربعين ألف جنيه إسترلينى يوميا . وقال بعض النواب والضباط للقنصل البريطانى أن النفقات الحقيقية تصل إلى ١٠٠ ألف جنيه يوميا .

وظلت الخطة الإيطالية تنحصر فى عدم التقدم حتى يتم مد خط سكة حديد

لضمان الانتقال السريع كما حدث فى حرب السودان . وأرغم ١٠٠ ألف إيطالى بمدفعيتهم وطائراتهم بواسطة قوة صغيرة غير مجهزة على البقاء شهورا عديدة فى موقف الدفاع مما أثر على العقلية العربية فى شمال أفريقيا - تونس ، الجزائر ، والمغرب ، ومصر ، وجعلها تثق بقدرتها على مقاومة المحتل الأجنبى .

وصلت الحرب إلى مرحلة الجمود . وقدم الجنرال كارنيفا تقريرا إلى مجلس الوزراء الإيطالى قال فيه أن الحرب ستكون طويلة ومرهقة لإيطاليا . ولكن من الصعب عليهم التقدم فى الداخل مما أضعف الروح المعنوية فى إيطاليا . فالإيطاليون على الشواطىء تحميهم السفن الحربية .

واستمرت المقاومة الباسلة لليبيين ولكنها كانت أعنف فى برقة منها فى طرابلس . وفسر ذلك بالدعم الذى تلقاه من مصر ووجود السنوسى الكبير فى واحة جغبوب التى كانت جزءاً من مصر فى تلك الأيام .

* * *

كانت مصر هى القاعدة الوحيدة التى يمكن أن تتخذ منها تركيا مقرا لقيادة عملياتها ضد الغزو الإيطالى لليبيا ومعبرا للمؤن والذخائر والجنود لتعزيز الحرب النظامية وحرب العصابات ضد الإيطاليين .

وكانت إيطاليا تتوقع ذلك . ومن هنا اتخذت كل الخطوات لمد سياسة الحياد البريطانية إلى مصر أيضا .

* * *

كان الجيش المصرى قوة عثمانية ولقب السردار يعطى السلطان الحق فى تعيين ضباط ذلك الجيش . والأراضى والقوات المصرية من الناحية الشرعية الرسمية تابعة للسلطان فى زمن الحرب .

وكان معنى إعلان حياد مصر فصلها عن تركيا وإنهاء حقوق السلطان العثمانى عليها ومنع المصريين من الجهاد للدفاع عن الإسلام . مع أن مصر ، من حيث القانون ، جزء من الإمبراطورية العثمانية .

* * *

ـ قال السفير الإيطالى فى لندن للسير ادوارد جراى وزير خارجية بريطانيا يوم ٢٩ من سبتمبر ١٩١١ :

ـ هل سيسمح للقوات التركية بعبور مصر إلى ليبيا ؟

قال الوزير :

ـ لم أبحث هذه النقطة بعد . ولكن ذلك يتنافى مع الحياد أن نسمح لدولة نحتلها باستخدام أراضيها أو مياهها الإقليمية لعمليات عسكرية .

* * *

وفى روما يلتقى وزير خارجية إيطاليا بالسفير البريطانى السير رينيل رود يوم ٣٠ من سبتمبر .

قال الوزير :

ـ لقد أعطيت التعليمات لقائد البحرية الإيطالى بمعاملة المياه الإقليمية المصرية كمنطقة محايدة .

وقال الوزير الإيطالى :

ـ إن الموقف الذى تتخذه إيطاليا سيكون نفس موقف الحكومة البريطانية ولن تسمح لتركيا باستخدام هذه المياه كقاعدة بحرية .

ويبلغ وزير خارجية بريطانيا سفيره فى روما بأن الحكومة البريطانية لن تسمح لتركيا باستخدام الأراضى أو المياه المصرية قاعدة لعملياتها ضد إيطاليا .

* * *

كان محتما أن تتدخل مصر فى هذه الحرب ضد إيطاليا دفاعا عن السيادة التركية فى ليبيا . ولكن كانت إيطاليا فى حالة سلام مع بريطانيا ، وهى المسئولة عن علاقات مصر الخارجية .

ومن هنا تخلصت بريطانيا من هذا الموقف الشائك بإعلان حياد مصر . وبذلك « اشترت » بريطانيا تعاون إيطاليا معها فى أوروبا على حساب مصر وتركيا .

طلب ولفريد بلنت من بريطانيا التدخل لمساعدة الليبيين .

ولكن مجلة « فورت نايتلى » التى تصدر فى لندن قالت « إن تعيين لورد كتشنر جاء نتيجة اتفاق بريطانيا مع إيطاليا التى طالبت برجل قوى فى مصر مع بدء مغامرتها فى طرابلس » .

وقالت المجلة « الهدف من ذلك منع الخديو من أداء واجبه نحو الباب العالى أو السماح للقوات العثمانية بالمرور عبر الأراضى المصرية » .

وكان المطلوب من اللورد أن يمنع وصول الذخائر والمؤن والقوات التركية والمتطوعين المصريين إلى ليبيا ، فإن إيطاليا اختارت الوقت المناسب للغزو بينما يوجد فى مصر الرجل العسكرى البريطانى المناسب ليحقق الحياد ويفرضه على البلاد .

* * *

كان من الضرورى قطع علاقات إيطاليا بمصر بعد أن قطعت علاقات تركيا بإيطاليا .

ولذلك توجه اثنان من سكرتارية دار المعتمد البريطانى إلى القنصل الإيطالى الكونت جريمانى فى القاهرة وأبلغاه ضرورة وقف أعماله الرسمية وأن يضع نفسه والإيطاليين بمصر تحت رعاية أية قنصلية أخرى .

وعندما عرف كتشنر بذلك أبلغ القنصل الإيطالى ، أن يعتبر تلك الرسالة كأن لم تكن ، وأن الأمر يسوى بين لندن وروما . ورغم ذلك فإن الماركيز جوليانو وزير خارجية إيطاليا أبدى ألمه الشديد للحادث وأوفد سفيره فى لندن برسالة إلى وزير الخارجية البريطانى يقول فيها :

« لقد اتفقنا على معاملة مصر كدولة محايدة فى الحرب والحفاظ على حيادها » .

وقال :

« يبدو أنكم مترددون فيما إذا كان على إيطاليا قطع علاقاتها بمصر . وإذا تم ذلك فإن القنصل الإيطالى يجب عليه مغادرة مصر لأنه يرفض أن يكون تحت الحماية الألمانية . وسيكون وقع ذلك على إيطاليا أشبه بالكارثة » .

* * *

كان حياد مصر هو السابقة الأولى من نوعها .

عندما وقعت الحرب بين روسيا وتركيا عام ١٨٧٧ اضطر القنصل الروسى إلى مغادرة مصر .

قال شريف باشا رئيس وزراء مصر ـ حينئذ ـ للقنصل البريطانى العام فيفيان يوم ١٢ من مايو :

ـ يسمح للرعايا الروس بالبقاء فى مصر تحت حماية القنصل الألمانى العام ، وتقضى أوامر الباب العالى بأن هذا التنازل لايمتد إلى الرعايا الروس الذين يتولون أى منصب رسمى بل يجب طردهم من البلاد فورا .

وفى تلك الحرب بعثت مصر كتيبة بقيادة الأمير حسن لمساعدة الجيش التركى .

وعندما قامت الحرب بين تركيا واليونان كان الموقف قد تغير تماما باحتلال القوات البريطانية لمصر .

ورغم ذلك غادر القناصل اليونانيون مصر . وتم الاتفاق بين كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا على تقسيم الرعايا اليونانيين إلى أقسام ثلاثة وأصبح كل قسم تحت حماية إحدى الدول الثلاث .

وبعث لورد سولسبورى إلى اللورد كرومر فى ٢٣ من أبريل عام ١٨٨٧ يقول :

« يجب أن تبقى مصر ـ من الوجهة العملية ـ محايدة قدر الطاقة . وسيصبح وضعها غريبا متناقضا مع روح الفرمانات التركية وسلوكها عام ١٨٧٧ إذا أصدرت أى بيان يعلن حيادها .

وإذا فعلت ذلك سنتلقى احتجاجات كثيرة وخاصة فى حالة انتصار تركيا » !

ولكن بريطانيا أصرت على حياد مصر فى حرب ليبيا تحقيقا لمصلحة الإنجليز مع ايطاليا ولأن كتشنر ـ كرجل عسكرى ـ يستطيع أن يفرض هذا الحياد وأن يلزم به مصر .

* * *

أبدت صحيفة « تانين » التركية أسفها لموقف كتشنر قالت :

« اللورد كتشنر شبه موظف تركى عام ، وقد عمل فى خدمة السلطة العثمانية زمنا ، وهو الآن فى خدمة الخديو

ونظرا لتجربته فى الحياة والظروف والأحوال المصرية والعثمانية كان عليه أن يعمل فى حذود واجباته الوظيفية وفى التنسيق والحفاظ على علاقات الصداقة بين مصر وتركيا ».

ولكن كتشنر اتخذ كل الخطوات لتطبيق حياد مصر رغم المشاعر المصرية المؤيدة والمساندة لتركيا تماما .

* * *

طغت أنباء الحرب الإيطالية التركية فى ليبيا على أنباء دولية كثيرة هامة مثل الثورة فى الصين ، وسقوط أسرة مانشو التى تحكم منذ عام ١٦٤٤ ، وإعلان الجمهورية وانتخاب صان يات صان رئيسا لها ، وإعلان الهدنة فى الحرب الأهلية فى المكسيك ، وتتويج ملك بريطانيا جورج الخامس وتعيين جورج كايو رئيسا لوزراء فرنسا ، ووصول زوارق الطوربيد الألمانية إلى مدينة أجادير المغربية التى تحتلها فرنسا واغتيال بيتر ستوليين رئيس وزراء روسيا .

القلوب لاتعرف الحياد

كان الخديو عباس حلمى الثانى متحالفا ـ سرا مع السنوسى الكبير . وكانت الحكومة البريطانية تعرف كل الاتصالات التى تمت بينهما .

بدأ الخديو عباس هذا التحالف عام ١٩٠٢ . وكان يهرب إليه السلاح ويعلن تأييده له . وبعث اللورد كرومر رسالة إلى وزير خارجية بريطانيا يكشف فيها هذه الاتصالات فى ٢٧ من سبتمبر عام ١٩٠٢ .

وأخذ الإيطاليون فى اختراق طرابلس وبرقة ـ ليبيا ـ عام ١٩٠٥ عن طريق بنك روما للحصول على النفوذ الاقتصادى هناك . وزادت اتصالات عباس السرية مع السنوسى فى تلك الفترة .

وفى عام ١٩٠٧ وجد الإنجليز أن داعيا دينيا اسمه الشيخ على الجربى يعمل فى ديوان أوقاف الخديو يلقى خطبا ملتهبة للبدو قرب الحدود الليبية .

وكان عباس يدفع للشيخ الجربى مقابل هذا العمل ، ومنحه حق الإقامة فى أملاك الخديو فى مريوط غرب الإسكندرية .

قال الجربى للبدو فى إحدى خطبه إن الخديو يعتبر خليفة للنبى عليه الصلاة والسلام ، ولذلك فإنه إذا أمر المسلمين بالقتال فعليهم الطاعة . وإذا كان الدين قد وحد المسلمين فمن الواجب عليهم طرد المشركين من البلاد .

ونقل أحد عملاء الإنجليز خطبة الجربى وقال إن حديث البدو الدائم هو رغبة الخديو فى شن حرب مقدسة لطرد الإنجليز من مصر .

ولما واجه كرومر الخديو بذلك لم يحاول الإنكار بل قال « خطب الجربى ليست ملتهبة » !

وفى صيف عام ١٩١١ زار الخديو إيطاليا يرافقه الأمير أحمد فؤاد ، الذى أصبح

بعد ذلك سلطانا ثم ملكا على مصر . واجتمع الخديو بالملك عمانويل الثالث ملك بريطانيا وملكتها إيلينا .

وكان الأمير أحمد فؤاد قد تلقى دراسته فى إيطاليا ويعرف لغتها واستمرت اتصالاته بها .

وكان يقدم الخديو لمضيفيه وينصح الخديو بما يجب أن يقال !

* * *

هذا هو الخديو ، له صلات طيبة بإيطاليا ، ولكنه فى الوقت ذاته يحاول تجنيد جيش من الليبيين يمكن أن يثير القلاقل ضد الإنجليز . وجاءت إيطاليا تشن الحرب ضد الدولة العثمانية التى تتبعها مصر ، وضد الشعب الليبى ، الذى تربطه بمصر روابط الدين والعروبة والجوار والمصلحة .

لم يتردد الخديو فى اتخاذ الموقف المناسب المساند لتركيا وليبيا .

فى مذكرات أحمد شفيق باشا رئيس ديوان الخديو قال :

« سهل عباس حلمى الثانى إرسال الإعانات والبعثات لطرابلس ومنها ماكان يحمل مدافع مفككة وسلاحا وذخيرة ومؤونة » .

وساعد الخديو الليبيين بطريق غير مباشر أيضا .

قام الشيخ على يوسف رئيس حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية ، حزب الخديو ، ورئيس تحرير صحيفة المؤيد الناطقة باسم الخديو بتأسيس جمعية الهلال الأحمر المصرى . وسافرت بعثات متتالية من الأطباء المصريين . وأقيمت مستشفيات ميدان لعلاج جرحى الحرب قرب الحدود .

وشكل أمير من الأسرة الخديوية ، عمر طوسون ، لجنة عليا لجمع التبرعات المالية والعينية وإرسالها إلى القوات العثمانية والليبية .

وسافر إلى ليبيا كل من عزيز المصرى ، الذى تولى بعد ذلك رئاسة أركان حرب الجيش المصرى ، وعبدالرحمن عزام الذى أسند إليه منصب الأمين العام للجامعة العربية ، بعد إنشائها ، ليتوليا الاشتراك فى تأليف الجيوش والجهاد .

وساند الشعب المصرى الاتراك والليبيين .

أقبل الناس على الاكتتاب العام للجهاد .

سافر الأمير عمر طوسون ، وبعض أعضاء اللجنة العليا لجمع التبرعات إلى المنصورة فجمع فى أقل من نصف ساعة مائة ألف وستة آلاف جنيه . . وهذا مجرد مثال على تأييد الشعب للمجاهدين .

وشكلت النساء المصريات لجانا لجمع التبرعات ، وأقيمت المزادات لتباع المجوهرات التى تبرعت بها المرأة المصرية لصالح المجهود الحربى التركى الليبى .

وأقيمت فى حديقة الأزبكية سوق خيرية خصص إيرادها للمجاهدين .

وقاطع الشعب المصرى البضائع الإيطالية وامتنع عن التعامل مع البنك الإيطالى فعاد كثير من التجار الإيطاليين إلى بلادهم .

قال توماس راسل ، الذى رقى بعد ذلك حكمدارا لبوليس القاهرة فى كتابه « فى خدمة الحكومة المصرية » إنه أثناء عمله فى صحراء مصر الغربية أنزل الأتراك على الشاطىء الغربى شحنة من السلاح فوضعها المصريون على مائة جمل فتسلل الأتراك من طرابلس وأخذوا الجمال والسلاح بمعاونة « المهربين » المصريين !

وكان مقررا عرض أوبرا عايدة عند سفح أهرامات الجيزة تحت رعاية الأمير أحمد فؤاد - الملك أحمد فؤاد فيما بعد - وميوله الإيطالية واضحة فأراد الشعب وقف العرض لأن الأوبرا إيطالية .

هاجمت العرض صحيفة « النيل » التى تصدر باللغة الفرنسية وصحيفتا المؤيد و« الافكار » وطالبتا بتقديم مسرحية عن معركة « عدوة » بين الحبشة وإيطاليا فى أول مارس ١٨٩٦ والتى لقيت فيها إيطاليا هزيمة منكرة لإثبات أن الإيطاليين ايضا يهزمون . ولكن الحكومة رفضت وأصرت على عرض عايدة .

قالت صحيفة « كوريرى دى لاسيرا » الإيطالية أن حركة التهريب من مصر لطرابلس مستمرة وأن الصاغ مصطفى كمال بك الذى تولى رئاسة الجمهورية التركية فيما بعد باسم كمال أتاتورك - يقود الجناح التركى الأيمن فى درنة ، وأن أنور بك رئيس الاركان ، والكابتن شكرى بك قائد مدفعية الميدان ، والكابتن شوكت بك قائد البطاريات استطاعوا المرور ، عبر مصر ، والوصول إلى درنة .

وقالت الصحيفة « الرقابة فى سيوة بلا فاعلية وأبلغ زعيم البدو عبدالستار الباسل

مراسل الصحيفة بأن عددا من رجاله التحقوا بالأتراك وأن ٢٥ ألفا يزمعون العبور إلى برقة وأن هذه المنطقة تساعد الأتراك ! »

* * *

ولكن اللورد كتشنر كان له موقف رسمى آخر يخالف تماما اتجاه الشعب والخديو .

إن تعليمات السير ادوارد جراى تنص على ضرورة التزام مصر بسياسة الحياد الصارم خوفا من أثارة المسألة المصرية دوليا ، أى مسألة الاحتلال البريطانى لمصر ، ولأن حياد مصر يؤدى إلى التعجيل بانتهاء الحرب فالأتراك لايستطيعون الاستمرار فى القتال فى ليبيا دون إمدادات عسكرية عبر مصر .

ومن ناحية أخرى فإن إطالة أمد الحرب ستدفع دول البلقان لانتهاز الفرصة لتوجيه ضربة قاتلة لتركيا واندفاع دولتى النمسا ـ المجر وروسيا ضدها وضد مصالحها فى أوروبا .

وكل ذلك قد يؤدى إلى حرب فى أوروبا ذاتها .

ومن هنا نفذ كتشنر سياسة الحياد تماما .

عندما تحركت القبائل السورية للدفاع عن ليبيا أوقفها عند القنال ، كما أوقف القوات التركية فى سيناء .

وعندما جاء الضباط الأتراك إلى مصر متنكرين قبض عليهم كتشنر وأخفاهم ، ولم يظهروا إلا وهم يستقلون السفن من موان مصرية عائدين إلى بلادهم !

ونقل كل المأمورين على الحدود المصرية الليبية وأبدلهم بالإنجليز لمنع تسلل القوات التركية إلى ليبيا .

قال الدكتور محمد شفيق غربال : « أرادت تركيا أن تنجد الحامية العثمانية بتلك الولاية عن طريق مصر فرفض كتشنر ذلك كأن مصر لم تكن ولاية عثمانية .

وراقب حدود مصر الغربية لمنع التعزيزات القادمة من تركيا عبر فلسطين ، ومنع نقل الجرحى والتجارة الليبية من دخول مصر » .

* * *

توجه وفد من كبار المصريين المسلمين إلى اللورد كتشنر وطلبوا منه إرسال ١٨ ألف جندى إلى ليبيا لمساعدة الأتراك .

قالوا له :

ـ إن الفرمان الصادر لمحمد على عام ١٨٤١ ينص على ان القوات المصرية البحرية والبرية يجب أن تكون مستعدة ، فى حالة الحرب للانضمام إلى قوات السلطان . ولابد أنه سيطلب ذلك .

تطلع اللورد كتشنر إلى صفحات فى كتاب أمامه ثم قال :

ـ نعم ، وفى فرمان ١٨٨٢ الذى أصدره السلطان للخديو الحالى أيضا .

قال المصريون :

ـ إذن ستعد الـ ١٨ ألف جندى .

ـ ليس لدى أى اعتراض على ذلك . ولكن لما كان من الصعب أن نجد جنودا آخرين ليحلوا محل الجنود المطلوب سفرهم فسأضطر فى هذه الحالة لأطلب من حكومتى أن ترسل لمصر ١٨ ألف جندى من الإنجليز لأنى لاأستطيع ترك مصر دون حماية .

خرج الوفد مقتنعا بأنه من الأفضل أن يرضى بالواقع حتى لايزيد عدد جنود الاحتلال البريطانى فى مصر !

وطلب بعض الضباط المصريين السماح لهم بالتطوع فى الجيش التركى ، فقال لهم فى لغة تنضح بالتهديد المقنع :

ـ لا أرى مانعا من إجابة هذا الطلب ولكننى أقول لكم مقدما بأنكم إذا سافرتم فمن الضرورى ملء مراكزكم فى الجيش بصغار الضباط . وعند عودتكم ستجدون أنفسكم بطبيعة الحال فى كشف الاستيداع !

وجاء وفد من مشايخ البدو برئاسة زعيمهم الشيخ ململوم السعدى واستأذنوه فى جمع المتطوعين لكى ينضموا إلى الجيش التركى ، فقال لهم إنه يهنئهم على ماأظهروه من الشجاعة والبسالة بتقديم هذا الطلب .

وأضاف :

ـ يوجد فى مصر ١٠٠ ألف من البدو ، لايدفعون الضرائب ولايجندون فى الجيش لأنهم رحّل يصعب الوصول إليهم عن طريق محصلى الضرائب أو مسئولى التجنيد .

وأضاف :

ـ بما أنكم لاتستطيعون خدمة السلطان إلا إذا تلقيتم تدريبا عسكريا فانصحوا أتباعكم بالالتحاق بالجيش المصرى فورا . وسأتولى تدريبهم بأسرع مايمكن .

وقال :

ـ إذا كان البدو يتلهفون على الاشتراك فى الحرب ، فمن السهل علىَّ إلغاء إعفائهم من التجنيد العسكرى وستضطر الحكومة عند عودتهم أن تطبق عليهم قانون القرعة العسكرية المعافين منه عند تجنيدهم .

انصرف البدو على الفور دون إلحاح ! ولكن مصر استمرت تساعد الأتراك سرا .

***

وصلت إحدى ناقلات الجنود التركية وسفينتان حربيتان تركيتان إلى بورسعيد يوم أول أكتوبر فبعث السير إدوارد جراى يوم ٢ من أكتوبر إلى اللورد كتشنر يقول :

« يجب أن تعطى تعليمات للقنصل العام فى بورسعيد بألا يبقى أى من هذه السفن فى بورسعيد أكثر من أربع وعشرين ساعة ويجب أن تلتزم بقوانين الحرب التى تنص عليها المادة ٤ لمعاهدة قناة السويس ، عند مرورها بالقناة » .

***

هلل شعب مصر عندما سمع بانتصار للأتراك استردوا فيه مدينة طرابلس .

وكان الليبيون قد شنوا يوم ٢٣ من أكتوبر حربا مقدسة ضد الإيطاليين فقد انتهزوا فرصة اشتباك الإيطاليين مع الأتراك وهاجموهم من الخلف وأطلقوا عليهم النار فقتلوا وأصابوا كل من وقع فى أيديهم مما جدد ذكرى معركة « العدوة » فأخمدوا هذه الانتفاضة بإجراءات شديدة العنف .

وأدت هذه المعركة إلى أضعاف الروح المعنوية الإيطالية فى العواصم الأوروبية كلها . وكانت النتيجة فقد ثقة العرب بإيطاليا واندفاعهم نحو الجيش التركى

يضاعفون قوته وعادت المخاوف الإيطالية من تجديد الكارثة الأفريقية واتباع سياسة سلبية بطيئة عالية النفقات بالبقاء فى الخنادق والاعتماد على مدفعيتهم .

* * *

أراد أبناء الإسكندرية الاحتفال بهذا النصر فتظاهروا يوم ٣١ من أكتوبر ولكن الإيطاليين واليونانيين فى المدينة هاجموهم وأطلقوا عليهم النار وجرى صدام أصيب فيه أوروبى واحد وجندى شرطة أوروبى أيضا و١٣ مصريا .

كان اللورد كتشنر فى ذلك اليوم فى الإسكندرية فأمر بحارة السفينة الحربية البريطانية « لانكستر » الراسية فى الميناء القيام باستعراض فى شوارع المدينة لإرهاب الأهالى . وأطلق خراطيم المياه على المتظاهرين .

وقدمت النيابة ١٠٦ من المصريين إلى القضاء فبرىء ٥٦ وأدين الباقون بالحبس والغرامة مددا تراوحت بين ١٠ أيام و٣ شهور .

وكان بين المتهمين عشرة من الأحداث قالت المحكمة بجلدهم ونفذ الحكم فورا !

أما اليونانيون الذين أطلقوا النار فقد سلموا إلى القنصلية اليونانية طبقا للامتيازات الأجنبية التى أفرجت عنهم لعدم كفاية الأدلة !

اتخذ كتشنر هذه الإجراءات ضد المصريين رغم أن الصحافة البريطانية ، ومجلس العموم البريطانى كانا متعاطفين مع المسلمين ، وقال أعضاء كثيرون فى مجلس العموم أنه من الصعب تجاهل المشاعر الشعبية للمسلمين فى مذبحة طرابلس .

وأصدر رئيس وزراء مصر بيانا اتهم فيه الصحافة المصرية بإثارة الهياج والاضطراب بنشر أنباء مثيرة عن هذه الحرب .

وبعث السير إدوراد جراى وزير خارجية بريطانيا بمذكرتين إلى السفير الإيطالى فى لندن تضمنت التعليمات التى أرسلتها الوزارة إلى السلطات البريطانية فى مصر بشأن الحيلولة دون أى انتهاك لحياد مصر .

رد المركيز إمبريالى السفير الإيطالى فى لندن يوم ٢٤ من نوفمبر ١٩١١ قائلا :

« ليس لدى الحكومة الإيطالية أدنى شك فى الولاء المطلق وحسن النية اللتين ستظهرهما السلطات البريطانية عند تنفيذ تلك التعليمات »

ولكن تشير المعلومات الواردة من مندوبى إيطاليا فى مصر أن هذه التعليمات لاتنفذ من قبل السلطات المصرية بنفس الدرجة من الكفاءة مما يجعل من الضرورى الحيلولة دون أى انتهاك للحياد .

ومن المؤكد أن العديد من المسئولين العثمانيين مازالوا يمرون بمصر ، وكذلك عبور الأسلحة والذخائر والمؤن للقوات التركية فى برقة وطرابلس .

ويمسك المركيز إمبريالى عن تحديد الحالات العديدة المشابهة التى سبق الإبلاغ عنها بواسطة السلطات الإيطالية . وتم وضع تلك الحالات بالفعل تحت نظر ممثل بريطانيا فى القاهرة .

ويناشد المركيز إمبريالى ، بجدية ، السير إدوارد جراى القيام بلباقته المعهودة ، بابلاغ اللورد كتشنر بذلك ليتم اتخاذ إجراءات فعالة محليا لوقف انتهاك حياد مصر .

ويقترح المركيز إمبريالى إرسال موظفين مصريين بريطانيين إلى الأماكن الواقعة على الساحل وكذلك المناطق الداخلية فى مصر ليتمكنوا من الإشراف بالفعالية المنشودة ، ومن خلال إجراءات ، رسمية ، على منع أى عمل مباشر يتم اتخاذه ويكون من شأنه انتهاك حياد مصر » .

* * *

وأصر الإيطاليون على مراقبة بعثات الهلال الأحمر المصرى لبرقة فأعلن كتشنر أنه يفعل .

ولكن الإيطاليين طلبوا إجراءات أشد فبعث السير رنييل رود السفير البريطانى فى روما إلى وزير خارجيته السير إدوارد جراى يقول :

« أبلغت وزير الخارجية الإيطالية بالخطوات الجارى اتخاذها بصدد مراقبة ممتلكات وأمتعة بعثة الهلال الأحمر المصرى ، والتحقق من الهوية القانونية لأعضائها .

وقـد أشـار وزيـر الخـارجية الماركيز « دى سان جو ليانو » ـ بأنه لايستبعد ان يكون هدف بعثة الهلال الأحمر ليس إنسانيا بحتا .

وقـال إنـه يثق تمامـا فى أن الإجـراءات التى قام بها لورد كتشنـر « ستحول دون وقوع أية تجاوزات »

وضغط كتشنر على الخديو ليغير موقفه تماما إزاء الحرب ويتخلى عن مساعدة تركيا .

استجاب الخديو بعد أن أعلنت إيطاليا ضم طرابلس رسميا . ومن ناحية أخرى فإن الخديو لم يستطع إلا الامتثال لِلُّورْد .

وفى مذكرات أحمد شفيق باشا قال :

« تغـير موقف الخـديو . طلب من كتشنـر بواسـطة حسين رشدى باشا وقف المساعدات ، وكان يقال إن البعوث ضلت الطريق . ومنعت مبعوث الهلال الأحمر العائدة من طرابلس ، من الدخول بالجرحى » !!

* * *

استغاثت الحكومة التركية بالخديو .

بعث إليه الصدر الأعظم يشكو الإجراءات التى اتخذتها السلطات المصرية لمنع مرور الأسلحة التركية إلى قواتها فى ليبيا ، وكتب الصدر الأعظم إلى الخديو عباس شاكيا ونـاشده استخدام نفوذه الشخصى لدى اللورد كتشنر لتخفيف الإجراءات المانعة التى اتخذت .

رد الخديو يوم أول يناير ١٩١٢ قائلا :

« تحدثت مع اللورد كتشنر بشأن برقيتكم فأبلغنى بما يلى :
بالرغم من رغبتى الحارة والمخلصة فى مساعدتكم إلا أننى لاأستطيع أن أسمـح بتخفيف الإجراءات العسكرية التى اتخذت لأنها إجراءات ضرورية لحماية مصر من تطبيق المادة الخامسة من اتفاقية لاهاى المبرمة عام ١٩٠٧ وأيضا لقوانينها المحلية التى تعتبر تقديم الأسلحة لدولة أخرى محظور نهائيا .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وكما يعلم الصدر الأعظم قام أربعة من الضباط الأتراك مؤخرا ومعهم مايزيد على ٥٠ جنديا مسلحين بالمرور عبر الأراضى المصرية لمدة ٣ أيام وكانوا يحملون الأسلحة وعلاوة على ذلك قاموا بأسر اثنين من الجنود المصريين وأخذوهما معهم .

وأنا واثق أنكم توافقوننى على أن الإصرار على مثل تلك الأعمال يؤدى ، إن عاجلا أو آجلا إلى وقوع صدام بين القوات التركية والقوات الموكول إليها حفظ النظام والأمن العام فى مصر ، والعواقب الخطيرة التى يمكن أن تحدث من جراء نشوب مثل ذلك الصدام .

ورغم أن ذلك قد يبدو مجافيا للذوق إلا أن مصر ملتزمة بحكم الظروف بإتخاذ الإجراءات العسكرية الوقائية لحماية نفسها من نتائج انتهاك أراضيها .

وعلى أية حال يسعدنى أن أدرس كيفية تعديل الترتيبات الحالية لتتمشى مع رغبات الصدر الأعظم إذا قمتم بوقف تقديم الأسلحة ومخالفة القانون » !!

ولم يخجل الخديو من كتابة هذه الرسالة للدولة التى عينته خديويا على مصر !

* * *

انتشرت الأنباء عن خرق مصر لحيادها ومساعدة تركيا ، ولذلك اتفق على التنسيق بين الكونت جريمانى القنصل الإيطالى العام واللورد كتشنر الذى يبلغ أولا بأول عند وقوع أى حادث .

وأبلغ اللورد الحكومة المصرية ضرورة الالتزام بالحياد وقال ، بعد شهرين من قيام الحرب ، إن كل الإدارات المصرية تنفذ التعليمات بإخلاص وكفاءة .

وقال اللورد لوزير خارجيته :

« تعليمات الحياد تتعارض مع مشاعر المصريين المسلمين الذين يتعاطفون مع تركيا ومن التقدير لهم أنهم ينفذون الأوامر الصادرة إليهم باتباع سياسة الحياد » .

سافر الخديَو إلى السلوم يوم ١٠ من يناير على ظهر السفينة المصرية « عبـدالمنعم » ولم يكن هنـاك داع لسفـره فى ذلـك الـوقت فانتشرت الإشاعات بأن هدفه مساعدة السنوسيين .

ونشرت إحدى الصحف المصرية أن اللورد كتشنر سافر على الفور متنكرا إلى السلوم ليتحرى موقف الخديو ويعرف الحقيقة !

واحتج توفيق باشا السفير التركى فى لندن يوم ١١ فبراير على القيود التى فرضتها مصر على انتقال الأشخاص والمؤن عبر الأراضى المصرية ومنع الاتصالات البرقية مما يتعارض مع معاهدة لاهاى .

ولكن الحكـومـة المصرية عطلت جريدة « العلم » النـاطقـة باسم الحزب الوطنى ثلاثة شهور لأنها اتهمت الحكومة المصرية بالنكاية فى تركيا وامتنعت عن إيصال البرقيات التى يبعث بها الجيش التركى من طرابلس إلى تركيا .

قال نواب إيطاليون زاروا مدينة طبرق إن قوافل متعددة تقوم بحركة تهريب من مصر فسألهم القنصل البريطانى :

ـ كيف تستـطيع الجـمال قطع الـرحلة على أرض صخرية بلا ماء ولديكم جنود وطائرات تستطيع اكتشاف المهربين ، ويمكن إرسال قوة تعترضهم وتأسرهم .

قال النواب :

ـ ولكن فى العملية مخاطرة .

وأضافوا :

ـ وقف حركة التهريب يجب أن تقوم به الدول المجاورة المحايدة !

* * *

سمحت السلطات البريطانية بعبور الإمدادات العسكرية المؤلفة من ٣ كتـائب من القـوات الحبشية من مصوع فى الحبشة إلى ليبيا عبر قناة السويس على السفينتين الحربيتين « كافور » و« أوروبا » .

ويبلغ عدد الجيش الأريترى ٢٠ ألف جندى .

اضطر حسين رشدى باشا وزير الخارجية إلى أن يبعث يوم ١١ من فبراير بمذكرة إلى اللورد كتشنر يعلن فيها أن مصر لم تتخل يوما عن مطالبتها بمصوع باعتبارها جزءا من الأراضى المصرية ولمصر حق السيادة عليها رغم احتلال إيطاليا لها ولذلك فليس من حق إيطاليا أن تسحب قوات من الأحباش لاستخدامها فى الحرب الطرابلسية « الليبية » .

وقال وزير الخارجية المصرى إن الاحتلال الإيطالى تم فى ظروف معينة وقد اعترف الإيطاليون بالسيادة المصرية ، وكان لإيطاليا قنصل فى مصوع بينما العلم المصرى ظل يرتفع فى مصوع جنبا إلى جنب مع العلم المصرى حتى منعت إيطاليا ذلك .

وكانت إيطاليا قد احتلت ميناء مصوع عام ١٨٩٥ فاحتجت مصر فورا فى ٥ من فبراير عام ١٨٨٥ ثم فى ١٦ من أغسطس ١٨٨٨ .

وقال حسين رشدى باشا أن نقل القوات الحبشية عبر قناة السويس من مصوع إلى طرابلس للقتال مع الإيطاليين يعتبر خرقا لحياد مصر وأن ولن تسمح بذلك .

أثارت قضية الجنود الأحباش الشعب المصرى الذى رأى أن بريطانيا تطبق مبدأ الحياد على تركيا وحدها .

وخافت إيطاليا من ضغط الرأى العام المصرى فتسمح مصر بعبور القوات التركية إلى طرابلس مما يغير الموقف العسكرى الإيطالى المضطرب هناك فاجتمع وزير الخارجية الإيطالى بالسفير البريطانى السير رينيل رود فى روما وقال له :

ـ لاتردوا على المذكرة المصرية أو الاحتجاج المصرى وإلا كانت لذلك نتائج تسيىء للعلاقات بين بريطانيا العظمى وإيطاليا .

وقال الوزير :

ـ ترى إيطاليا أن جزءا من أريتريا لم يكن فى يوم من الأيام مصريا !

وتوجه السفير الإيطالى فى لندن ليقابل وزير الخارجية البريطانى قائلا :

ـ لقد وقع اللورد كتشنر بصفته سردارا للجيش المصرى معاهدة مع الجنرال الإيطالى باراتييرى اتفاقا فى **٢٥** يونية **١٨٩٥** اعترفت فيه مصر بأن أريتريا أرض إيطالية .

وقال السفير :

ـ لقد عرض الأمر على البرلمان الإيطالى فى ديسمبر ١٩٠٢ ووقع اتفاق بين الكولونيل بارسونز باشا نيابة عن الحكومة المصرية والسنيور مارتين فى ديسمبر ١٩٠٨ !!

* * *

اضطر كتشنر للاجتماع بالقائم بالأعمال الإيطالى فى القاهرة وقال له :

ـ أريتريا لم تكن مستعمرة إيطالية حقيقية .

وقال اللورد :

ـ أرجو وقف إرسال مزيد من القوات من مصوع فإنى لاأريد أن تتوسع الصحف المصرية فى إثارة المناقشات حول هذه القضية .

ولكن وزير الخارجية الإيطالية أبلغ قنصله العام فى مصر بأن اريتيريا مستعمرة إيطالية ومن حقها الاستمرار فى إرسال القوات كما تريد !

قال الوزير :

ـ لن نسمح بمناقشة هذا الموضوع .

وعاد السفير الإيطالى يهدد وزير خارجية بريطانيا :

ـ إذا أثرتم هذه المسألة فسيكون لها صدى مؤلم فى إيطاليا .

وكتب الوزير إلى اللورد كتشنر « طمئن الحكومة الإيطالية » .

قال :

ـ احتلال الإيطاليين لمصوع مسألة تخص الباب العالى ـ تركيا ـ وإيطاليا .

وقد اعترفت مصر ضمنا وتلميحا بالموقف الإيطالى فى أريتيريا .

ولم تعترض الحكومة البريطانية أو تجادل ، وكان ذلك يعنى استمرار خرق الحياد المصرى لمصلحة إيطاليا وحدها .

اضطر السير إدوارد جراى إلى أن يبعث إلى سفيره فى روما قائلا :

« لن نتدخل لمنع مرور القوات الإيطالية عبر قناة السويس . وقد أرسلت التعليمات بذلك .

وكان هدف إيطاليا من ذلك التأثير المعنوى فى سكان ليبيا عندما يعرفون أن قوات مسلحة تحارب مع الإيطاليين .

ومن ناحية أخرى فإن القوات الأريتيرية التى تتحرك وتنتقل بالجمال والبغال تستطيع أن تحارب فى الصحراء بطريقة أفضل من المشاة والفرسان الإيطاليين بمعداتهم الثقيلة » .

* * *

رأت الجمعية العمومية اتخاذ موقف إزاء مايجرى فى ليبيا فاقترح الأعضاء احتلال مصوع وتقديم احتجاج لإيطاليا على استعانتها بقوات من أريتيريا للقتال فى ليبيا .

قال حسين رشدى باشا وزير الخارجية :

ـ هذا الاقتراح يتضمن شئونا سياسية دولية ويخرج عن اختصاص الجمعية .

هاج الأعضاء ضد الوزير الذى قال :

ـ أنتم تريدون بعث الخوف فى نفسى .

وانسحب من الجلسة .

* * *

استمرت إيطاليا تتحدى كل قواعد الحياد .

طلبت الحكومة المصرية من القنصل الإيطالى العام عدم الاستعانة بجنود أريتريا فى حرب طرابلس .

وأكد وزير الخارجية الإيطالى أن سيادة إيطاليا على أريتريا ليست موضع نقاش . ورغم ذلك اعترف الوزير الإيطالى للسفير البريطانى فى روما بأن الجزء الأكبر من أريتريا لم يكن فى يوم من الأيام مصريا .

ومن هذه الكلمات يتضح أن إيطاليا تعترف بأن جزءا من أريتريا يخضع لمصر !

استجابت بريطانيا لرغبة الوزير الإيطالى وامتنعت عن الرد على المذكرة المصرية أو تأييد وجهة نظر الحكومة المصرية فى عدم تجنيد الأريتريين للقتال فى ليبيا أو منع ناقلات الجنود من عبور قناة السويس .

وكان السبب فى ذلك اعتماد كتشنر على الخديو ورئيس وزراء مصر .

* * *

قال اللورد كتشنر فى تقرير إلى لندن :

« اتفق حين وصولى إلى مصر تقريبا أن الحالة السياسية فى الشرق الأدنى اضطربت كلها اضطرابا شديدا بما فعلت إيطاليا ، على غير انتظار قط حيث شهرت الحرب على السلطنة العثمانية وشنت الإغارة على طرابلس الغرب وبرقة .

ولا غرابة أن أثارت هذه الحرب عواطف الميل الشديد فى صدور أهل مصر إلى أهل تلك البلاد المحاربين المسلمين ، فذلك طبيعى ، نظرا إلى قرب تلك البلاد من بلاد مصر جغرافيا وإلى الصلات والروابط الشديدة بين أهلها ، وعربان القطر المصرى والعلاقات الدينية والتجارية بين الفريقين .

ولذلك كان هيجان الخواطر فى مصر شاملا متسعا وشديدا أيضا . ولكن أهل مصر أظهروا مع ذلك من الجلد وضبط النفس مايستحقون عليه أعظم مدح بالرغم من سوء إغراء بعض الجرائد الوطنية التى لاتحاسب ولاتقدر العواقب .

ووقف المصريون نفوسهم على فعل مايحق لهم فعله فبذلوا بذل

الكـرام لتخفيف الكـرب والشـدائـد التى تنتـج من الحـرب ولتجهيز مستشفيات الهلال الأحمر وإرسالها لعلاج الجرحى »

ومع ذلك قال اللورد :

« اعلنت مصر أنها على الحياد فى هذه الحرب .

وحافظ المصريون على هذا الحياد تمام المحافظة فأظهروا بذلك شغفا عجيبا للقيام بالواجب واحترام القانون والنظام مع شدة مابهم من الميول الدينية والعطف والحنان التى هاجمها طول هذا الجهاد قرب حدودهم » .

ولم تكن مصر صاحبة فكرة الحياد أو أنها التى اتخذت القرار بذلك بل صدر القرار فى لندن ونفذه اللورد فى القاهرة !

ولذلك بعث السير إدوارد جراى برقية إلى السير لاوثر السفير البريطانى فى تركيا يقول :

« أرجو أن تذكر الحكومة التركية أن جغبوب أرض مصرية وحذرهم من أن تقدم أنور بك تعتبره الحكومة البريطانية خرقاً لحياد مصر . ولا بد من إبلاغهم ذلك لأنور بك وإصدار التعليمات إليه بذلك » .

ونتيجـة لجمـود الحـرب فكـرت إيطاليا فى ضرب المضـايق العثمانية البوسفور والدررنيل مما يترتب عليه تعطيل الملاحة وتوقف التجارة الدولية عبر المضايق ولذلك بادرت بريطانيا فى ٢٩ من فبراير ١٩١٢ بتقديم مذكرة للدول الكبرى أوضحت فيها ماستتعرض له التجارة الدولية من خسارة إذا قررت الحكومة العثمانية إغلاق الدردنيل وزرع الألغام به كإجراء دفاعى .

واحتفظت بريطانيا لنفسها بحرية العمل !

* * *

نقلت إيطاليا الحرب إلى البلقان لتخفيف الضغط على قواتها فى ليبيا ، ومع ذلك ظلت المشاعر المصرية مع تركيا .

« وصف كتشنر فى تقريره إلى لندن آثار تلك الحرب البعيدة فى البلقان على شعب مصر .

قال :

« كانت آثار الحرب محسوسة بشدة هنا . وجاءت نتيجتها صدمة للأهالى فلم يكن لدى الناس باستثناء القلة القليلة ممن يتمتعون بالذكاء الحاد وبعد النظر ، أية فكرة عن مدى الانهيار الذى ينخر فى جسم هذه القوة العظمى « تركيا » .

وقد التزمت مصر بالحياد رغم المشاعر الوطنية التى أثارتها معاناة أشخاص يعتنقون دينهم نفسه ويقاسون ويلات الحرب » .

❋ ❋ ❋

كتب إسماعيل حقى فى صحيفة « تانين » التركية يقول :

« ربما يكون الحياد ممكنا بطريقة رسمية . ولكن لاتوجد وسيلة لتحييد قلوب المصريين » .

ولكن خديو مصر كان على العكس من شعب مصر ، انتهازيا تحول من تأييد تركيا إلى مناصرة إيطاليا بثمن طلبه من كتشنر ومن روما !



صاحب الجلالة ... اللورد

بعد ٨ أيام من وصوله إلى مصر بدأ اللورد نشاطه ليتعرف على الشخصيات التى لمعت أثناء غيابه عن البلاد .

أقام حفل عشاء بدار القنصلية شهدها ١٥٠ من كبار المسئولين المصريين والأجانب .

وكان يستيقظ مبكرا . يطالع بريده . وينتهى من إفطاره فى التاسعة ، ثم يظل طيلة الصباح يستقبل الزائرين .

ويقوم بجولة بعد الظهر بسيارته حول نادى الجزيرة ثم يزور المحال التجارية لشراء القطع الأثرية التى يهوى جمعها .

يطالع التقرير الذى يقدمه له وزير الداخلية عن حالة الأمن فى مصر .

وكانت السلطات البريطانية بعد اغتيال بطرس غالى قد أنشأت مكتبا خاصا للكشف عن الجمعيات السرية بعد ماتبين لهذه السلطات أن إبراهيم الوردانى الذى قتل بطرس غالى كان يشكل جمعية سرية .

قال تقرير للمكتب الخاص إن هذه الجمعيات وجدت قبل قضية الوردانى تحت أسماء مختلفة وأنها تعمل بمبادىء قومية متطرفة ولكن لايعتقد أنه معترف بها رسميا من قبل الحزب الوطنى وإن كانت مرتبطة بصورة أو بأخرى ببعض زعماء ذلك الحزب .

وقال التقرير إن زعماء وطنيين أوعزوا للطلاب بتكوين جمعيات تحت أسماء مضللة بين أقرانهم الطلبة والأصدقاء .

وذكر التقرير أسماء ٢٦ جمعية لبعضها نشاط اجتماعى علنى مثل تشجيع التعليم على أسس وطنية ورعاية الطلبة وإلقاء المحاضرات السياسية ونشر الأفكار الوطنية . ولبعضها أنشطة أخرى مثل التدريب والإضراب ، وإعداد المنشورات المعادية للحكومة والإعداد لاغتيال الشخصيات مثل الخديو وتشجيع التدخل الأوروبى لحل

القضية المصرية ودراسة النظم الفوضوية ، وتحقيق الجلاء ، والقيام بأعمال عنيفة ، وجمع الأموال لزيادة الموارد الوطنية ، ومقاطعة البضائع الإنجليزية .

وقال التقرير إن بعض الجمعيات تضم هنودا ويمنيين . ولكن أغلب أعضاء هذه الجمعيات من الطلبة المصريين .

* * *

وقالت مجلة « فورت فايتلى » الإنجليزية التى تصدر فى لندن :

« الحالة هادئة الآن فى مصر . والعمل الذى ألقينا مقاليده إلى اللورد كتشنر غير معقد ولامضطرب .

ومصر التى أظهرت سنة ١٩٠٧ وحدة تامة نراها الآن منقسمة إلى أربعة أقسام متميزة :

الاحتلال ومؤيدوه
والخديو والموالون له
والأقباط
والوطنيون وهؤلاء منقسمون أيضا »

وقالت المجلة البريطانية :

« لما كان الموظف المصرى ميالا ، بطبعه للرشوة وجب أن يبقى بعيدا عن وظائف الحكومة ما أمكن .

وهذه الوظائف يجب أن تعطى لإنجليز يوثق بعدلهم ، وبحسن معاملتهم ، من غير طمع فى مكافأة .

وحددت المجلة البرنامج الذى يجب أن ينفذه اللورد كتشنر :

يجب أن تؤخذ الحكومة برمتها من أيدى المصريين .

وهـذه السياسة تعنى أن منح الدستور وجلاء الجيش البريطانى خارجان عن مكان السياسة العملية » .

* * *

أخذت الصحف المصرية تنشر قصائد المديح فى اللورد .

ويكفى أن نطالع ماقالته عنه صحيفة « البصير» اليومية التى تصدر فى الإسكندرية باللغة العربية .

قالت : « إذا وجد رجل مثل اللورد كتشنر فى كل بلد فإن الميت يعود إلى الحياة ويصبح الفقير غنيا وينتشر العلم والحرية ويصير الجميع سعداء » .

تكررت مآدب اللورد للوزراء والمستشارين الإنجليز وضباط جيش الاحتلال .

وبدأ كتشنر زيارته للمدن المصرية وقد استهلها بطريقة تدريجية حتى لايثير أحدا .

زار كلية فيكتوريا بالإسكندرية . وهى مدرسة إنجليزية ، للتفتيش عليها ثم استقبل التجار وكبار المسئولين من أعضاء الجالية البريطانية .

ومن استقباله للإنجليز ، يستقبل اللورد عمدة ومشايخ دمياط ، ثم وفود أعيان الشرقية يشكرون على أنه رفع الشرقية من مديرية من الدرجة الثانية إلى مديرية من الدرجة الأولى ، وأدخل الصرف الصحى فى بعض مناطقها !

* * *

فى كتاب « تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية » قال الدكتور محمد شفيق غربال :

« تجول كتشنر فى المدن والأقاليم . وأصدر الأوامر مباشرة للموظفين . وتحدث عن مشروعاته وإصلاحاته .

ورفض أن يكون قنصلا مع القناصل . وأصر على أن تكون مقابلته للخديو فى التشريفات وحده وعباس يتململ . وعادت به الذاكرة لحادثة الحدود مع كتشنر حينما أرغم على الاعتذار له عن ملاحظات أبداها عن حالة الجيش المصرى » .

* * *

واللورد يهتم بالمظاهر .

سمع أن الخديو يريد إنشاء مستشفى فسأل المدير العام لمصلحة الصحة :

ـ أيستطيع إنشاء مستشفى قبلى ؟

واقتطع من أملاك الدولة ستمائة فدان ليوزعها على الزراع . وكان لابد لتحقيق هذا الغرض من إنشاء قرية ومسجد . فتم ذلك بسرعة كانت نتيجتها انهيار سقف المسجد .

أنفق ألوف الجنيهات لتجميل ميدان الأوبرا وقيل أنه كان يستطيع إنفاق هذه الأموال على الصرف الصحى !

وكان كتشنر صاحب القرار بنقل تمثالى رمسيس العملاقين من سقارة ليكون أحدهما فى حديقة الأزبكية والثانى فى مكانه الحالى أمام محطة سكة حديد القاهرة . وكان نقلهما يتكلف فى تلك الأيام مبلغا ضخما وهو عشرة آلاف جنيه !

وصف سعد زغلول مشروعات كتشنر بأن أكثرها زخارف وتمويهات .

ويتجه إلى قصر اللورد المصريون لشكره على تعيينهم فى مناصبهم .

ويحضر اللورد اجتماعات مجلس شورى القوانين أثناء نظر الميزانية .

وتنشر « المقطم » بعد شهرين ونصف الشهر أن عدد المصريين الذين « حجوا » إلى قصر الدوبارة ـ مقر كتشنر ـ بلغ ٦٠٠٠ من الأعيان والكبراء فى حين لم يزد عدد الأعيان الذين زاروا قصر الدوبارة فى عهدى كرومر وجورست معا على خمسين فى السنة .

وأخذت الصحف تنشر أسماء الوافدين على كتشنر للسلام عليه وتتغنى بوفودهم وتبين أن ذلك دليل على تعلق الناس باللورد وهو ماكانت تفعله الصحف ـ من قبل ـ احتفاء بالخديو !

* * *

كانت البداية فى فرض مراسم استقبال الخديو له .

ذهب لحضور التشريفات الخديوية بسراى عابدين لمناسبة عيد الأضحى فى غير الموعد المضروب لمعتمدى الدول الأجنبية ، وطلب مقابلة الخديو فأجيب إلى طلبه فى الحال .

وأصر كتشنر على أن تكون مقابلته للخديو فى التشريفات وحده وبملابس الفيلد ماريشال لا مع القناصل الآخرين . فوافق الخديو على أن يكون معتمد إنجلترا فى مقدمة رجال السلك السياسى .

ولكن هذا الغرور صدم قناصل الدول فإنهم كانوا يدخلون على الخديو بترتيب أقدميتهم ، ولكن كتشنر وجد موقفه طبيعيا . فقد أراد أن يدخل إلى مصر نظاما خاصا للاحتفاء بممثل إنجلترا بالأسلوب والأوضاع المستخدمة فى الهند . .

وفرض على إدارة البروتوكول فى قصر الخديو أن تمنحه مظاهر التكريم الخاصة بأمير البلاد فتطلق المدافع تحية له ويصطف حرس الشرف ، ويخصص له قطار خاص .

وتدخل فى كل شئون مصر حتى فى شئون معية الخديو أى تعيين رجاله وتنقلاتهم .

وكان كتشنر يذهب إلى السوق بنفسه يشترى مايريد ويتردد على محلات بيع التحف القديمة مرتين كل أسبوع ـ ولكن كتشنر كان لصا للآثار المصرية .

قالت الصحف المصرية أن اللورد يجمع التحف والآثار المصرية والسجاد الفارسى . وكان الهدف من النشر أن يعرف التجار أن اللورد يقبل الهدايا .

قال الخديو عباس فى مذكراته :

« حصل اللورد من بعثته إلى السودان لولعه بالتحف الأثرية ، على عدد كبير من الأشياء النادرة والغنائم .

وبالرغم من مركزه كممثل لصاحب الجلالة ملك بريطانيا كان أهل القاهرة يلحظون عربته كل يوم فى مواعيد منتظمة أمام محلات التحف الأثرية .

وكان المسيو ماسبيرو ، مدير متحف القاهرة ومصلحة الآثار المصرية يتمتع بمركز رفيع لدى جميع علماء أوروبا وكان مديرا عاما لمتحف القاهرة ولمصلحة الآثار المصرية . .

وقع لهذا العالم ، المسن ، الموقر ، حادث مؤسف مع اللورد كتشنر بشأن حصول اللورد على بعض قطع ، وقد دفع الرجل منصبه ثمنا لتصلبه . .

حدث ذات يوم على ماجرت به العادة أن وقع بيع فى القصر لكل المتاع التالف وغيره .

وكان بين الأشياء المعروضة للبيع سجادتان كبيرتان من « الأوبيسون » وكان الذى اشتراهما جدى . . فلما علم كتشنر أنهما ستطرحان فى المزاد العام ، لم يدخر وسعا ليحصل عليهما قبل البيع » . .

وقال هارى بويل الذى كان مستشارا شرقيا للورد كرومر فى مصر إن كتشنر كان يهوى جمع الآثار والتحف الفنية . وعندما كان مستشارا لوزارة الداخلية المصرية أخذ بعض اللوحات الأثرية من جدران مسجد شهير قرب دمياط .

وحدث يوما أن زار بيت موظف بريطانى كبير يعمل فى الحكومة المصرية ، فلما دخل حجرة المائدة قال للمضيف :

ـ ماذا جرى للصورة التى كانت معلقة فوق المدفأة ؟

قال الرجل مبتسما :

ـ زوجتى لاحظت أنك أعجبت بها عندما كنت هنا قبل أيام . وحتى تكون فى الجانب الآمن فإنها أغلقت عليها باب القبو !

وعندما زار فندق « الجزيرة بالاس » لاحظ أسدين من الرخام نقلا للفندق من أحد قصور الخديو فقال لمديرى الفندق :

ـ يكون موقع الأسدين أجمل فى دار الوكالة البريطانية !

ولكن المديرين اعتذروا . ولما طلبوا من كتشنر السماح بتصويره فى الفندق للدعاية له رفض إلا إذا نقل إلى قصر الدوبارة الأسدان . . . فوافق المديرون !

وكان تجار الآثار المصرية يغلقون محالهم عندما يرون سيارة اللورد تقترب خوفا فإن للورد طريقته فى الحصول على مايرغب من الآثار . . . من التجار !

يدخل المحل التجارى يمسك القطعة الأثرية ، ويقلبها بين يديه ، ثم يتركها وينتقل إلى قسم أو رف آخر ، ولكنه يعود للقطعة الأولى يستحسنها ويبدى إعجابه بها فلا يملك التاجر إلا أن يعرضها عليه كهدية .

يرفض اللورد

يلح التاجر

وأخيرا يوافق اللورد على أن يدفع ثمنها لها ، فإذا رفض التاجر ، ودائما يرفض ، فإن اللورد يصر على دفع مبلغ رمزى وهو جنيه مصرى واحد مهما كانت قيمة اللوحة وسعرها .

ولايستطيع التاجر إلا القبول !!

* * *

عندما زار السفارة البريطانية فى روما أخذ يتنقل بين ادوارها فقال له السفير :

ـ أرجوك لاتدخل الغرفة التالية .

قال كتشنر فى دهشة :

ـ ولماذا ؟

ـ يوجد طبق أثرى فإذا أبصرته فلن أراه مرة ثانية .

قال كتشنر مبتسما بعد أن رآه :

ـ عندى أحد أطباق ذلك العصر .

* * *

كان كتشنر يعرف مصر منذ الأيام الأولى للاحتلال ولكنه لم يدرك أن مصر تغيرت عن أيام الصدمة الأولى التى هزتها فى أعقاب الاحتلال .

لقد غاب عنها ١٢ سنة كاملة ، منذ كان سردارا للجيش المصرى وحاكما عاما للسودان .

ولكنه جاء اللورد إلى مصر فصدم ، أو صرع ، كل من أراد أن يقف فى طريقه .

لم يسأل المصريين آراءهم بل أعطى آراءه . ولم تكن فى حقيقتها آراء بل كانت أوامر لاتناقش .

وعندما كان رجال السياسة المصريون يقولون للُّورد ماذا تريد مصر كان يقول لهم ماالذى لاتريده مصر !

لقد أغلق صحفهم وترك السياسيين والشعراء وحدهم يتغنون بما يفعله اللورد الذى لايتوقف ليستمع إلى أحد .

علق الكاتب البريطانى ولفريد سكاون بلنت صديق أحمد عرابى فى مجلته الأسبوعية « مصر » التى تصدر فى لندن باللغة الإنجليزية على بداية عهد كتشنر فى مصر كتب يقول :

« ليس مطلوبا معلومات غير عادية أو سلطة أخلاقية عليا لمعرفة الدور الذى يلعبه اللورد كتشنر .

إن كل ديكتاتور أحمق فى التاريخ وضع بذور الثورة التى حولت عرشه إلى تراب وكان يزهو بيده الحازمة القوية .

إن دور الديكتاتور هو أبسط الأدوار التى يمكن أن يلعبها الإنسان » .

* * *

هزم اللورد كتشنر مصر قبل أن يبحر من إنجلترا . هللت الصحف لماضيه العسكرى بينما لم يهزم اللورد كرومر مصر إلا قرب انتهاء عمله فيها .

إن اللورد كتشنر ظهر لمصر ، كآلة ، أو قطعة حجر ، أو أبوالهول ، أو كرجل صنع من حديد ودم .

كان كتشنر يقسم الموظفين إلى قسمين أو طبقتين الأولى : الذين يصلحون لتحقيق أهدافه فيعنى بهم والاخرون هم الذين لاينفعون لتنفيذ خططه .

طلب الصحفى البريطانى سيدنى موزلى محرر صحيفة « ديلى ميل » التى تصدر فى القاهرة باللغة الإنجليزية ، إلى إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال أن يقدم كتابه « مع كتشنر فى مصر » .

قال الوزير المصرى إنه سيستأذن اللورد أولا ، فلما سمع اللورد ذلك ، صرخ غاضبا ، لأن الصحفى اعتاد انتقاد اللورد وقال للباشا :

ـ إذا كتبت المقدمة فإن ذلك يعنى دمارك السياسى والاجتماعى .

وأضاف :

ـ ودمار أسرتك ؟

فصدر الكتاب دون المقدمة . وفيه قال الصحفى :

« إن محمد سعيد باشا رئيس الوزراء كان يلتقى باللورد كل يوم تقريبا » .

وبطبيعة الحال كان رئيس وزراء مصر يتشاور مع اللورد ، فى كل الأمور ، أو يتلقى أوامره بشأنها . وهذا عكس ماكان يفعله جورست الذى كان يلتقى يوميا بأمير البلاد لتصريف الأمور معا ، أما كتشنر فاكتفى بلقاء رئيس الوزراء باعتبار أنه ـ أى كتشنر ـ صار أمير البلاد !

* * *

افتتح اللورد المشروعات العامة وطاف البلاد ، يقابل أعيانها بدلا من خديو مصر . ولأنه الخديو الجديد . . . البريطانى العسكرى .

كان يطلب خريطة الطرق التى يمر بها ، ويأمر بشق الطرق الجديدة كما يراها ، ويريدها وينفذ ذلك حتى ولو كانت الاعتمادات مخصصة لأعمال أخرى !

طلبت إحدى الشركات من اللورد مد طريق فأمر أن يقوم المساجين المصريون بذلك .

قيل له :

ـ سيهرب المساجين .

قال :

ـ دعوا جنودا من جيش الاحتلال يراقبون المساجين وهم يرصفون الطريق !

ونفذ قرار كتشنر . وكانت زيارته للأقاليم أشبه بزيارته الملوك . فهو يستقل قطارا خاصا مزودا بعربات نوم يقدم فيها الطعام بسخاء بالغ .

ويجلس بجواره على المنصة الرئيسية ، أثناء الاحتفالات ، مدير المديرية وكبير القضاة فى الإقليم وحكمدار الشرطة والأعيان .

وفوقهم لافتة ضخمة باللغتين العربية والإنجليزية تقول « مرحبا باللورد كتشنر صديق الفلاح » .

ويبدأ الحفل بقيام فرقة مدرسية تعزف السلامين البريطانى أولا ثم المصرى . ويلقى الخطباء كلمات وقصائد الترحيب بقدوم اللورد .

قالت صحيفة « المورننج بوست » من لندن « كل الناس يذهبون إلى اللورد وهو يجد وقتا للجميع بينما يردد :

ـ مهمتى تحسين أحوال الفقراء وأن أقدم إلى مصر كلها التحسينات التى تتفق مع مصادرها الطبيعية » .

وقالت الصحيفة « اللورد معروف لأفقر الشحاذين فى أى شارع فى مصر . والشحاذ يتكلم معه بلا خوف وبإعجاب وأمل .

والمصرى يقول عنه ـ هذا اللورد أبى ـ لأنه طيب مع الجميع . ويذهب إلى كل مكان فهو يتكلم اللغة العربية مثل أى مصرى . ويعرف كل مركز ويفهم كل مشكلة وكل خطة لتقدم البلاد » .

وكان هدف كتشنر من زياراته للريف المصرى إعادة الاتصال بين المسئولين البريطانيين والفلاحين المصريين .

وفى بداية عهد الاحتلال البريطانى لمصر كان الموظفون الإنجليز يدخلون أغلب القرى على ظهور الخيول والحمير .

وكانوا يجدون « متعة فى الحياة البدائية » داخل الريف المصرى .

ودعا اللورد الأثرياء والأعيان المصريين إلى حفلاته . وأعاد عهد كرومر فى استبعاد العنصر المصرى من الإدارة، وضاعف عدد الإنجليز وسلطاتهم ، فى الجهاز الوظيفى المصرى .

واحتفظ لنفسه بجميع المبادرات الهامة ، وكان يصدر وحده القرارات الحاسمة . وأصبح الموظفون الإنجليز والمصريون يعتمدون على توجيهاته ، والوزراء المصريون يعتمدون على رأيه شخصيا قبل آراء المستشارين البريطانيين ، ولم يكن اللورد يريد معارضة من أحد .

. عندما اعترض السير بول هارفى المستشار المالى البريطانى الذى عينه كرومر وكان أقوى المستشارين البريطانيين نفوذا فى الحكومة المصرية على سياسته المالية أرغمه اللورد على الاستقالة ، وعين بدلا منه ياوره السابق السير إدوارد سيسيل .

وعزل ديبوى مستشار وزارة الأشغال واختار بدلا منه ميردوك ماكدونالد الذى كان مطيعا للغاية فمنحته الحكومة البريطانية وساما بناء على طلب اللورد !

واضطر كبير مهندسى البلدية إلى الاستقالة لآرائه المستقلة ،فإن اللورد لم يسأل مستشاريه الإنجليز آراءهم ، وبالتالى لم يسأل المصريين آراءهم !

نشرت الصحف البريطانية أن كتشنر يدير البلاد لا من وراء ستار ولكن جهرا وعلانية كأنه ملك شرقى مطلق الإرادة لاترد له كلمة ولايدانيه أحد .

قالت مجلة « سبكتاتور » البريطانية :

« دون حراب أمامك أو خلفك لن توجد قوة معنوية والمعتمد البريطانى آلان خلفه توجد الحراب .

كتشنر هو الحاكم الحقيقى لمصر . ومصر ترى فى هذا الرجل روح القيادة التى يحترمها الشرق وبالذات فى بعض مراحل تطوره » .

كان كتشنر عنيدا لم يعترف يوما بأنه على خطأ ، يردد دواما :

ـ نحن ـ الإنجليز ـ هنا لأن الموقع الجغرافى لمصر يتطلب ألا يكون أحد فى مصر « سوانا » .

ولايمكن تغيير هذا الموقع الذى اختاره الله ، أى أن نكون فى الطريق إلى ممتلكاتنا .

بدأ عهده فى مصر بالتفاهم أو الوفاق مع الخديو .

ورأى الخديو أن يطرق الحديد وهو ساخن .

وجد أنه واللورد فى شهور العسل فبدأ المطالبة بإقصاء سعد زغلول .

وقصة المؤامرة غريبة غاية الغرابة .

وضع سعد زغلول مشروع حركة تنقلات وترقيات بين رجال القضاء فيستقيل محمود بك رشيد رئيس محكمة القاهرة الابتدائية احتجاجا على هذه الحركة .

وتنشر الصحف أن سبب الاستقالة يرجع إلى أن محمود رشيد كان مرشحا لمنصب رئيس محكمة استئناف الإسكندرية ، وأن سعدا التقى بكل من الخديو واللورد كتشنر ، وأقنعهما بترقية القاضى .

وقالت الصحف إن سعدا أبرق للقاضى مهنئا بالترقية ، فلما صدرت الحركة القضائية خلت من اسم القاضى .

أما السبب فى رفض الخديو واللورد ، ترقية محمود رشيد ، فيرجع إلى أنه كان رئيس المحكمة التى برأت الشيخ عبدالعزيز جاويش رجل الحزب الوطنى وتركيا والمعارض الحاد للإنجليز فى قضية « الكاملين » .

وكانت السلطات البريطانية قد قمعت ثورة قام بها الشيخ عبدالقادر فى الكاملين فكان عنوان مقال الشيخ عبدالعزيز جاويش « دنشواى أخرى فى السودان - ٧٠ مشنوقا و١٣ سجينا » فحوكم بتهمة إهانة وزارة الحربية .

* * *

اضطرت وزارة الداخلية إلى إصدار بيان تكذب فيه أن سعدا أبرق مهنئا القاضى بالترقية أو أنه أقنع اللورد بحق القاضى فى الترقية .

وتضمن البيان أن القاضى نفسه لم يذكر أنه استقال لهذا السبب . . أى لتخطيه فى الحركة القضائية . ولايعلن رجال القضاء احتجاجهم على تدخل اللورد فى القضاء ، ففى مصر توجد محاكم مختلطة ، وفى القضاء الأهلى يوجد قضاة أجانب !

ولكن اللورد اكتفى بتلقين كل من الخديو وسعد درسا .

لم يوافق على إقالة سعد ، ولم يسمح لسعد كوزير للعدل بترقية قاض برأ صحفيا معارضا للإنجليز .

لم يكتب اللورد كتشنر فى برقياته الرسمية إلى لندن شيئا . ولكنه أجتمع بالخديو يوم أول نوفمبر وبعث برسالة شخصية إلى وزير خارجيته السيرإدوارد جراى يشرح فيها ماجرى .

قال فى ٥ من نوفمبر ١٩١١ أى بعد شهر تقريبا من وصوله أنه « وجد مؤامرات من الوزراء ، وقد استطاع التغلب عليها » .

* * *

واستمر كتشنر فى سياسة التشدد .

لم يسمح بأية معارضة لسياسته .

عطل الصحف التى عارضت سياسته وأصدر قانونا يعاقب على الاتفاق الجنائى وسجن الوطنيين ونفاهم .

وكان من رأيه أن استقلال مصر أمر بعيد .

وعارض إقامة المنظمات الدستورية .

وعين نفسه رئيسا لنادى الجزيرة . وعندما رأى الأعضاء المصريين فى النادى يتحدثون فى السياسة وينتقدون الإنجليز طردهم جميعا وحرم عليهم عضوية النادى لأنهم أساءوا استعمال حقوق العضوية وسلوكهم ، فى رأيه ، يلغى حقهم فى هذه العضوية .

احتج بعض الإنجليز على ذلك واستقالوا من عضوية النادى تضامنا مع المصريين ولكن كتشنر لم يعبأ بهم .

وكان كتشنر يقول أن روح الحزبية بالنسبة للشرق مثل شراب قوى لأفريقى بدائى غير متحضر .

. . يقصد أن الحزبية تسكر الشرقى وتفقده الوعى .

قال الكاتب البريطانى « يونج » : الحركة الوطنية التى مزقها جورست وضعها كتشنر تحت حذائه العسكرى الثقيل .

ولا يخجل رئيس وزراء مصر فيصرح فى حديثه لصحيفة « إجيبشيان جازيت » التى تصدر باللغة الإنجليزية بأن هناك تفاهما بينه وبين اللورد وأنه نجح فى عمله بفضل ثقة الخديو ونصائح اللورد المضيئة .

وأفاض فى الحديث عن الانسجام الكامل بينه وبين اللورد كتشنر خلال خمسة شهور من العمل معا .

قابل كتشنر الليدى سولسبورى قرينة رئيس الوزراء فقال لها :

ـ المصريون الذين اجتمعوا فى جنيف قرروا ألا يحاولوا عمل شىء فى مصر مادمت قنصلا عاما .

* * *

فى إحـدى الحفلات التى دعا إليها ضباط الجيش المصرى القدامى والحاليين ألتقى كتشنر بأحد الضباط الذين خدموا معه فى حملة السودان .

قال اللورد للضابط :

ـ لقد أصبحت عجوزا وابيض شعرك .

قال الضابط بوقار :

ـ أصبحت صبغة الشعر رخيصة ياسيدى اللورد !

إشارة إلى أن اللورد يصبغ شعره فإن اللون الأبيض لم يظهر فى رأس اللورد !

* * *

فى كتابه « اللغز المصرى » قال القاضى مارشال :

« كان كتشنر رجلا شديد العزلة . ولم أعرف صديقا له فى مصر باستثناء رجلين : الضابط ماك موردو ياوره السابق والكولونيل أوزوالد فيتزجيرالد ياوره الحالى » .

لم تعـرف عن كتشنر أية ارتباطات عاطفية . وكان يرفض الاجتماع بأية سيدة تطلب لقـاءه فى دار المعتمـد البريطانى لتقديم شكوى ، وامتنع عن لقاء سيدات المجتمع الإنجليزيات فى القاهرة كما كتب رونالد ستورز الذى قال إن كتشنر كان يكره النساء .

وفى مذكرات الخديو عباس قال :

« لم يكن كتشنر يقبل أن يتزوج ضابط إنجليزى ، وكان إذا طلب منه الإذن بزواج ضابط يجيب بأن على ذلـك الضـابط أن يغـادر الجيش . . لقد كان حقودا وصبيانيا ، ثائر الأعصاب » .

وقال رونالد ستورز سكرتيره الشرقى ، وحاكم القدس . . . بعد ذلك :

ـ لم يكن اللورد يتردد فى أن يبدأ عملا ثم يعدل عنه ويمضى فى طريق آخر . ولايفتح فمه إلا لإلقاء الأوامر . وهو مثل كل الماريشالات ، بل ربما أكثر منهم ، لايطلب إلا الطاعة العمياء .

وأخـذ كثير من أصحاب الشكاوى من المصريين يوجهون رسائلهم إليه فقد أصبـح من الصـواب أن ترسـل العـرائض والمـطالب والالتماسات إلى دار المعتمد البريطانى بدلا من الوزراء المسئولين .

وحتى صحيفة الخديو « المؤيد » كانت تنشر الالتماسات الموجهة وكانت الرسائل فى أحيان كثيرة توجه باسم صاحب الجلالة اللورد كتشنر .

فى رأى السير لويد جورج الذى عمل مندوبا ساميا فى مصر عام ١٩٢٥ أنه لم يكن لدى كتشنر الذكاء أو الصبر أو بعد الرؤية التى يتمتع بها اللورد كرومر .

فكر فى أن تكون مصر والسودان فى دولة مشتركة تضم إلى التاج البريطانى مثل الهند وتعيين نائب للملك يحكمها كما هو الحال فى الهند .

وكان كتشنر يطمع فى أن يكون نائبا للملك فى الهند ولكنه فشل فى تحقيق أمنيته ولذلك رأى أن مصر ـ والسودان يمكن أن يعين كتشنر نائبا للملك . . . عليهما معا !

وصفه توم لتيل فى كتابه مصر بأنه : « ملك بلا عرش » .

* * *

فى كتابه « حياة اللورد كتشنر » قال المؤلف جورج آرثر أن صورة من البرنامج السرى الذى وضع لرحلة الخديو التفتيشية على الجيش المصرى فى الصعيد ووادى حلفا عام ١٨٩٤ وقعت فى يد أركان حرب السردار .

وهذا البرنامج كشف عن الهدف الحقيقى المبيت لرحلة الخديو والأقوال التى كان مقررا أن يبديها والتى تتصاعد وهو يخترق نهر النيل حتى يصل جنوبا ليعلن ملاحظاته النهائية عن حالة الجيش .

وقد ظُن ـ فى البداية ـ أن هذه الصورة مزورة ، ولكن مع تقدم الرحلة تبين أن سلوك الخديو يتناسب ويتفق تماما وبدقة مع البرنامج .

وعندما أدرك السردار هذه الحقيقة سارع بإبلاغ المعتمد البريطانى الذى طمأن السردار وطلب منه أن يلقى بكل ثقله ضد الخديو وأن الحكومة البريطانية ستسانده .

والمؤلف السير جورج آرثر كان صديقا لكتشنر ولابد أنه عرف منه القصة كاملة والمصدر الذى سرب صورة البرنامج إلى أركان حرب اللورد .

وفى مذكرات أحمد شفيق باشا قال :

« لما حدثت مسألة الحدود ، وأبدى الخديو ملاحظاته على الجنود تساءلنا نحن رجال الحاشية عما إذا كان هناك من أذاع نية الخديو ، فأتجهت الريب إلى حسين بك

محرم ياور الخديو المسئول عن مراسلاته السرية ، وكانت له صلة بكتشنر ، فى أنه الذى أبلغ نيات الخديو إلى كتشنر سرا » .

ويبدو أن أحدا من رجال الحاشية لم يبلغ الخديو بهذه الشكوك .

ولذلك نجد أن عباس حلمى لم يبعد ياوره بل أبقاه فى خدمته واختاره ياورا أول فى ٢ من أبريل عام ١٩٠٥ .

وفى عام ١٩١٢ نجد أن حسين محرم قد أصبح وكيلا لوزارة الحربية .

وصفه عباس محمود العقاد فى كتابه « سعد زغلول : سيرة وتحية » أدق الأوصاف[1] . وأوضح سر تمسك كل من الخديو وكتشنر بهذا الرجل فقال العقاد :

« كان من رجال الخديو بطبيعة الحال ، وصديقا للورد كتشنر يصاحبه فى رحلاته وزياراته ويعينه على بعض شأنه .

ويقال إن كتشنر كان يحسبه من عيونه على الخديو ، وإن الخديو يحسبه من عيونه على كتشنر ، فبهذا وذاك يحظى بالرضا من الجانبين » !

زار حسين محرم اللورد يوم ٢ من يناير ١٩١٢ ليدلى إليه بأسرار مايدور فى قصر الخديو كما اعتاد أن يفعل !

وأخذ الباشا يذكر اللورد بنفسه وبخدماته له .

ورأى « صاحب الجلالة » أن يهب « الباشا » منصبا ومالا .

ولم يدرك كتشنر أبعاد هذه « المنحة الملكية » ولم يتوقع أن يستغلها الخديو عباس حلمى الثانى ليتقاضى ثمن حياد مصر أو بعبارة أدق حياد الخديو فى الحرب التركية الإيطالية .

وكان الثمن . . . التضحية بسعد زغلول من خلال حكاية غريبة لاتخطر لأحد على بال ، وهى قضية أميرة من الأسرة الخديوية اسمها صالحة هانم أفندى التى فتحت فصلا مثيرا فى حياة سعد زغلول وفى تاريخ مصر كله .

صراع المصالح واللصوص

تزوجت « صالحة هانم » كريمة الأمير إبراهيم حلمى ، عم الخديوى عباس حلمى الثانى الأمير محمد إبراهيم وحيد الدين وعاشت معه فى فرنسا . توفى الأمير هناك يوم ٢٠ من أغسطس ١٩٠٦ ووصل جثمانه إلى الاسكندرية فى ٤ من سبتمبر وشيعت جنازته بالقاهرة فى اليوم التالى .

صحبت الأميرة جثمان زوجها حتى باب القبر ، وعادت بعد انقضاء فترة الحداد إلى باريس وعاشت هناك حياة ماجنة انتهت بالزواج من دبلوماسى روسى اسمه فلاديمير يوركوفيتش . تم الزواج فى الكنيسة البروتستانتية فى بطرسبرج بروسيا ، وأقامت الأميرة فى باريس مع زوجها .

الزوج ظل مسيحيا يتبع الكنيسة البروتستانتية . أما الزوجة فقالت إنها مسلمة . والقانون الروسى يعتبر هذا الزواج صحيحا .

حصلت الأميرة نتيجة هذا الزواج على الجنسية الروسية وأصبح اسمها ، بدلا من الأميرة صالحة هانم أفندى ، كما كانت تسمى أميرات ذلك الزمان ، السيدة صالحة يوركوفيتش .

فى مصر أمر الخديو بحذف اسمها من جدول أسماء الأسرة الخديوية .

ووقع الحجر على أملاكها لصالح أبنائها من زوجها الأمير . وعين المجلس الحسبى أمها قيمة ووصية عليها . ثم استبدلت أمها ، بناء على رغبة الخديو عباس حلمى الثانى ، بأحد الباشاوات وهو محمد باشا حسن . واختير أمير من الأسرة المالكة ، هو عمر طوسون ، وصيا على أبنائها .

بدأت كل الأطراف صراعا رهيبا على ثروة الأميرة .

الأميرة تملك أسمها لشركة اسمها « نيل لاند » فاشترى الوصى بقيمتها أرضا من الخواجة بناكى .

ولكن الأرض كانت رهونة للبنك العقارى .

كان الخديو وراء هذه الصفقة وقيل إنه حصل عن طريق وسيط هو يوسف باشا صديق ناظر الدائرة الخاصة للخديو على مبلغ يتراوح بين ٨ آلاف جنيه و٣٠ ألفا .

رأى الأمير عمر طوسون ، الوصى على أبناء الأميرة من زوجها الأمير أن صفقة شراء الأرض فى غير صالح الأميرة وأولادها فاعترض عليها وأراد إلغاءها . وأقام دعوى بذلك أمام المجلس الحسبى .

ورأى الزوج من ناحيته ، أنه لايجب توقيع الحجر على الأميرة وأن المجلس الحسبى ليس مختصا بالتصرف فى ثروتها ، لأنها لم تعد مصرية ، بل أصبحت روسية بالزواج .

ورأى الأمير عمر طوسون من ناحيته أن يلغى عقد الزواج فأقام دعوى أمام المحكمة الابتدائية الأهلية ثم الاستئنافية لإلغاء عقد الزواج فالأميرة مسلمة وزوجها مسيحى .

قضت المحكمة الابتدائية ببطلان الزواج لأن زواج المسلمة من غير المسلم باطل ولايحتاج بطلانه إلى حكم !

وأيدت محكمة الاستئناف الوطنية الأهلية الحكم الابتدائى ببطلان الزواج .

* * *

انتقل الصراع إلى القضاء المختلط فالامتيازات الأجنبية قائمة تحمى الأجانب .

الزوج الدبلوماسى اتجه إلى المحكمة المختلطة يطلب إلغاء قرار الحجر على الأميرة لتكون حرة فى أملاكها تبيع وتشترى على هواها ، لا على هوى الخديو أو القيم الذى اختاره ، وبالتالى إلغاء صفقة شراء الأراضى المرهونة .

تدخل فى الدعوى ، وأصبح طرفا فيها ، أمام المحكمة المختلطة ، الوصى على الأميرة محمد باشا حسن والوصى على أبنائها من زوجها الأول الأمير عمر طوسون ، والخواجة بناكى بائع الأرض والبنك العقارى الذى كانت الأرض مرهونة له ، والبنك الأهلى الذى يحتفظ فى خزائنه بأسهم شركة « نيل لاند » !!

رأى دائنو الأميرة الذين رهنت لديهم الأرض مقابل الاسهم أنه من الأفضل لديهم الاتفاق فيما بينهم ، حتى لايفتضح أمر الخديو فاتفقوا على تقسيط الدين ، وتحصل الأميرة على ثلاثة آلاف جنيه سنويا حتى يتم سداد كل الأقساط .

وقع الاتفاق بين الوصى على الأميرة والدائنين يوم ٢٤ من يناير عام ١٩١٢ . وقدم للمجلس الحسبى فأقره بسرعة غير عادية خلال ٢٤ ساعة وعرض على المحكمة المختلطة يوم ٢٧ من يناير . وطلب الدائنون والوصى شطب الدعوى مادام الاتفاق قد تم وأقره المجلس الحسبى .

تدخل زوجها ، خصما فى الدعوى ، وطلب إلغاء الاتفاق .

قال الوصى والدائنون إنه ليس من حق الزوج أن يكون طرفا فى الدعوى فزواجه باطل .

وقالت الزوجة إنها لم تعد من الرعايا العثمانيين بمجرد زواجها من الدبلوماسى الروسى بل أصبحت روسية . ولذلك فإن قرار المجلس الحسبى بالحجر عليها يعتبر لاغيا لأنها صارت روسية وبذلك عادت إليها حقوقها القانونية .

وقال الزوج إن زواجه بصالحة زواج صحيح حسب القوانين الدولية فهو زوج شرعى يحق له الدفاع عن مصالح زوجته ، ولايعيش مع زوجته حياة عشق وفسق !

وأضاف أن مسألة الجنسية تمحو المسألة الدينية ، والقانون العثمانى الصادر عام ١٨٩٦ يقضى بأن المرأة العثمانية إذا تزوجت من أجنبى تتبع جنسية زوجها .

رأت المحكمة المختلطة أن تبدأ نظر القضية من نقطة واحدة وهى : هل الزواج صحيح أم باطل ؟ وبالتالى هل الأميرة ماتزال مصرية أم أصبحت روسية ؟ !

قال أمين غالى رئيس النيابة إن صالحة هانم ، لايحق لها المقاضاة أمام المحاكم ، لأنها محجور عليها ، وزواجها من روسى لايخرجها من حكم الحجر ، لأن هذا الزواج فى نظر القانون المصرى غير صحيح . إذ لايجوز زواج المسلمة من مسيحى . ومتى كان الزواج غير صحيح ، فإن الزوجة فى نظر القانون المصرى لاتكون قد نالت الجنسية الروسية ، فحصولها عليها متوقف من وجهة نظر القضاء المصرى على صحة الزواج .

وقال إن القانون العثمانى الصادر عام ١٨٩٦ والقاضى بأن تفقد العثمانية جنسيتها إذا تزوجت من أجنبى لايمكنه أن يخالف أحكام القرآن . والهدف من القانون الزواج الذى يتم شرعا لا الزواج الذى لايعترف به الشرع .

أجلت القضية إلى يوم ٥ من فبراير لبحث موضوع صحة زواج الأميرة من الدبلوماسى الروسى .

* * *

أخطر اللورد كتشنر بالأمر فالزوج دبلوماسى صاحب نفوذ .

ناقش اللورد كتشنر الموضوع مع محمد سعيد باشا رئيس وزراء مصر وقال له :

ـ لابد من تسوية الموضوع .

قال رئيس الوزراء :

ـ القضية مازالت منظورة أمام القضاء والأبناء مصريون ، وأبوهم الراحل أمير مصرى ومن الأفضل استشارة وزير العدل قبل اتخاذ أى إجراء .

وهكذا أصبح وزير العدل المصرى سعد باشا زغلول طرفا فى قضية أملاك الأميرة صالحة هانم أفندى !

* * *

اطلع سعد زغلول على الاتفاق بين الأميرة ودائنيها فوجد أن الاتفاق ليس فى صالح الأميرة فقد أعطى الدائنين حقوقا لم يكونوا لينالوها لو أن القضاء أقر لهم بجميع طلباتهم .

بحث سعد الأمر مع محمد سعيد باشا وحسين رشدى باشا وزير الخارجية فتبين له أن القصد من الاتفاق ليس نفع الأميرة ، ولكن حسم الدعوى حتى لايكون هناك سبيل للطعن على الخديو الذى حصل على مبلغ من المال !

ولكن طلب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى سعد بصفته وزير العدل التصديق على الاتفاق .

قال سعد :

ـ لم أعلم بهذا الاتفاق إلا بعد تصديق المجلس الحسبى عليه . وأرى حفظ حق نظارة ـ وزارة ـ العدل فى استئناف قرار المجلس الحسبى .

وقال سعد :

ـ القيم على الأميرة محمد باشا حسن غير صالح للقيامة ومن الأفضل ـ ابتداء ـ تغييره فهو « لص » يريد سرقة أموال الأميرة وأبنائها !

قامت مشكلة ضخمة ، وهى من يبلغ خديو مصر بضرورة تغيير الوصى الذى اختاره !

حار محمد سعيد باشا رئيس وزراء مصر فى الأمر ، وأخيرا رأى أن الوحيد الذى يستطيع إقناع الخديو أو إزعامه ، هو كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر .

وجد اللورد أن الموضوع شديد الحساسية . ولكن اللورد الذى يريد دائما إذلال خديو مصر بعث إليه رشدى باشا وزير الخارجية يحاول إقناعه فلم ينجح .

رأى اللورد أن يقوم بهذه المهمة فقابل الخديو ـ يوم ٢٨ من يناير ـ وناقش الأمر معه وأقنعه بضرورة استبدال الوصى .

خاف الخديو فهو يعرف حقيقة الوضع .

عزل الوصى فورا واتفق الخديو واللورد على الوصى الجديد ، الذى يجمع إلى جانب رضاء الخديو ، عطف اللورد أيضا .

وهكذا تقرر اختيار اللواء حسين محرم باشا وكيل وزارة الحربية وصيا على أملاك الأميرة !

وكان يمكن أن تنتهى القصة عند هذا الحد فهى إحدى المسائل التى تتم بهذا الأسلوب كل يوم فى مصر منذ اختير اللورد كتشنر معتمدا بريطانيا لمصر فما يراه اللورد يتقرر فورا وبتوقيع الخديو وكل وزراء مصر .

ولكن سعد زغلول كان يختلف عن وزراء ذلك الزمان .

* * *

تبدأ القصة بماكليرث البريطانى وهو مستشار وزارة الحقانية الذى درس القانون فى فرنسا ويعرف اللغتين الأسبانية والألمانية . . وقد أمضى ١٥ سنة فى باريس تزوج خلالها من خادمة « البنسيون » الذى يعيش فيه . وبعد وفاتها تزوج بسيدة تركية !

فى الدقائق الخمس الأولى من وصوله إلى مصر تقلبت على الشفاه كلمة واحدة وهى أن ماكليرث غاية فى الذكاء .

وفى مذكرات سعد زغلول روى كل ماجرى :

اتصـل ماكليرث مستشار وزارة الحقانية ـ العدل ـ بسعد زغلول باشا تليفونيا وعـرض عليه أمـر اختيار حسـين محرم وهو يعتقد أن موافقة سعد ستأتى فورا عبر أسلاك التليفون . ولكن فوجىء بسعد يعترض بعنف قائلا :

ـ فاسد محل فاسد .

وأصر على رفض تعيين حسين محرم رغم إلحاح المستشار .

طلب منه ماكليرث الحضور إلى دار المعتمد البريطانى فجاء سعد زغلول ليجد كلا من اللورد كتشنر ومحمد سعيد باشا وماكليرث .

سأل اللورد سعدا عن حسين محرم فقال سعد :

ـ لايصلح للقيامة لعدم استقامته .

أى لايصلح قيما على تركة الأميرة .

قال اللورد مستفسرا :

ـ ماالذى فعله ؟

قال سعد :

ـ لاأدرى ولكننى أسمع أنه غير مستقيم . ولاأعرف لهذا الإجمال تفصيلا ، ولا ممن وصلنى هذا الاعتقاد .

قال كتشنر :

ـ إنى أعرفه منذ كنت بالجيش .

قال سعد :

ـ إن كنت تعتقد فيه الاستقامة فعيِّنه .

وجد كتشنر أن سعدا ينصب له فخا بحيث يعين قيّما ـ من اللصوص ـ لايرضى عنه وزير العدل !

قال كتشنر :

ـ إن كان مانسب إليه ، عبارة عن أمور ، القصد منها منفعة سيده ، فلا شيء في ذلك . أما إن كان مانسب إليه خيانة سيده فهذا مما يقدح في سيرته .

قال سعد :

ـ لاأدرى .

أوضح اللورد لسعد أنه يرغب ـ شخصيا ـ فى تعيين حسين محرم باشا وألح فى ذلك ولكن سعدا لم يعبأ بل قال :

ـ حسين محرم باشا سيىء الطباع بل أسوأ من الوصى السابق ، ولايمكن قبوله .

رد اللورد :

ـ عرفت حسين باشا لسنوات . وإنى مقتنع بأنى أعرف أى الضباط غير شريف فى الجيش . إن سمعة حسين باشا فى الجيش كانت دائما ممتازة .

وانضم محمد سعيد باشا إلى اللورد فى تعداد محاسن حسين محرم باشا . وقال :

ـ ماكان يمكن تعيين الباشا وكيلا لوزارة الحربية لو كانت له السمعة التى تذكرها ياسعد باشا .

ولكن سعد باشا ، بطريقته المعتادة ، أصر على رأيه .

أراد اللورد إثارة وزير العدل المصرى فقال :

ـ إن تعيين حسين باشا محرم فى منصب وكيل وزارة الحربية محل عديلك ـ يقصد اسماعيل سرهنك ـ ياسعد باشا ـ له دخل كبير فى موقفك !

وقال لسعد ورئيس الوزراء :

ـ من الأوفق من الآن وحتى المساء أن يبحث كل منكما عن حقيقة ماهو منسوب إليه ، إن كان خدمة له شخصيا أو خدمة لسيده !

وبدأ اللورد يتحدث مع محمد سعيد باشا بينما شغل سعد زغلول بالحديث مع ماكليرث مستشار وزارة العدل . وعندما انتهيا من الحديث قال اللورد مرة ثانية :

ـ كنت أظن أن المسألة انتهت بالنسبة لحسين محرم ولكنك أوجدت فيها صعوبة .

قال سعد :

ـ لاصعوبة ، إن كنت معتقدا فى استقامته يمكنك أن تعينه . ومع ذلك فربما ظهر من التحريات أن لاشىء عليه .

وضح من هذه المهلة القصيرة أن اللورد يرغب فى أن يقوم رئيس الوزراء ووزير العدل بتحريات شكلية ثم يعودا معلنيـن الموافقة على الوصى الذى اختاره الخديو واللورد .

ولكن وزير العدل قال أن المهلة قصيرة فقال كتشنر لسعد :

ـ مالم تقدم الدليل على اتهاماتك حتى العاشرة من صباح اليوم التالى فلابد من قبول حسين باشا كوصى جديد . .

خرج وزير العدل من مكتب اللورد ليطلب إلى رئيس الوزراء استدعاء صادق رمضان طبيب المعية لسؤاله عن معلوماته بالنسبة للوصى المقترح .

وتوجه الوزير إلى رئيس الوزراء وفى المساء فوجد صادق رمضان والشاعر أحمد شوقى بك .

قال أحمد شوقى أن الوصى الجديد المقترح أسوأ من محمد باشا حسن .

اقترح سعد تعيين محمد بك رشاد أو خالد باشا لطفى ، ورشح أحمد شوقى . . حسين شاهين باشا .

* * *

فى العاشرة من صباح اليوم التالى جاء رئيس الوزراء ووزير العـدل إلى قصر الدوبارة ، مقر المعتمد البريطانى . . السفارة البريطانية الآن .

قال محمد سعيد باشا وهو ينفض عن نفسه تهمة إثارة أى اعتراض على حسين محرم أو نثر الشكوك حول ذمته ، مع أنه يعرف الحقيقة :

ـ لم أقف على شىء .

ولكن سعدا فتح النار . قال :

ـ فى مناسبات عديدة سرق حسين محرم باشا الخديو .

وأضاف :

ـ كان ينتفـع من بيع الركائب الخديوية . يبيع العربة القديمة ويصلحها ثم يشتريها للركائب الخديوية على أنها جديدة . وكلف بشراء خيول للياوران فاشتراها وأعطاها بثمن أزيد . وعندما سافر مع الخديو إلى الحجاز كان يستأجر الجمل بمقدار ويقول إنه استأجره بمقدار أزيد ، ويقول الخديو نفسه عن حسين محرم باشا إنه « حرامى » .

قال اللورد :

ـ هذه الروايات غير معقولة . والخديو آخر رجل يمكن أن يسمح بأن يكون ماله عرضة للسرقة .

وقال كتشنر لسعيد :

ـ ما رأيك إذن ؟

قال رئيس الوزراء :

ـ الأحسن أن يعين أحد الأوصياء الثلاثة الآخرين .

قال اللورد :

ـ بفرض أن المعلومات غير صحيحة .

ولكن ذلك لم يثن سعدا عن موقفه فقال :

ـ الأفضل تعيين أحد ممن لاشبهة فيه .

وفى ظل تشدد سعد تقرر إبلاغ الخديو بكل التهم الموجهة إلى حسين محرم باشا .

* * *

قام محمد باشا سعيد بهذه المهمة فاجتمع بالخديو وعرض عليه كل ماجرى فقال عباس حلمى الثانى أنه سيبحث الأمر مع اللورد .

اجتمع الخديو والمعتمد البريطانى وحمل رئيس الوزراء النتيجة لسعد قائلا :

ـ أقنع الخديو اللورد باستقامة حسين محرم ويريد تعيينه .

قال سعد :

ـ فليعين .

قال سعيد :

ـ ومالعمل ؟ أعط الأوامر اللازمة لذلك .

قال سعد :

ـ مر رئيس المجلس الحسبى بما تشاء .

وامتنع عن إصدار القرار .

استدعى رئيس الوزراء ماكليرث المستشار القانونى لوزارة العدل وقال له :

ـ حقق الخديو ماقاله سعد زغلول وظهر من التحقيق فساد تلك الحملة واحدة واحدة .

قال ماكليرث :

ـ ولكن الناظر ـ الوزير ـ معارض فيه .

قال الخديو لمحمد سعيد :

ـ قدم سعد هذه الاتهامات ضد حسين محرم باشا ليحمل اللورد على الاعتقاد بأنى ـ أى الخديو ـ عندما تصرفت بناء على مشورة اللورد بإبعاد وصى سيىء فإنى قمت بتعيين وغد آخر .

ويمنح الخديو وساما لمحمد سعيد .

ويبلغ الخديو حسين محرم بأن سعدا طعن فى استقالته بقصد الوقيعة بينه وبين سعد . وقبل يومين من عيد جلوسه ، فى ١٢ يناير ، يكون الخديو قد وصل إلى السلوم ولايحضر عيد جلوسه ، وكأنه يسافر إلى الحدود الليبية تأييدا للأتراك ، وكان الهدف الضغط على كتشنر !

مضت أيام ثم قرأ سعد فى صحيفة الأهرام صباح الثلاثاء ٦ من فبراير ١٩١٢ النبأ التالى :

القيِّم الجديد

كتب محافظ مصر إلى سعادة الفريق حسين محرم باشا قرار تعيينه قيّما على الأميرة صالحة هانم أفندى بدلا من سعادة محمد حسن باشا المستعفى أى المستقيل وقد

عرف من حكاية هذا التعيين أن سمو الخديو المعظم اختار سعادته قيّما للبرنسيس . ودعاه مساء الأحد الأسبق لمقابلته فى قصر القبة بحضور عطوفة رئيس النظار وسعادة حسين رشدى باشا ناظر الخارجية وأقنعه باعتزال الخدمة الحكومية والتفرغ لمصلحة القوامة التى ستوكل إليه وأطرى أمانته وصدقه وبالغ كثيرا فى إكرامه .

وعرض عطوفة رئيس النظار مسألته على اللورد كتشنر فأقرها ثم التمس حسين محرم باشا إقالته من الخدمة مراعاة لصحته فتقرر فى الكشف الطبى أن صحته ساءت فى الخدمة .

ونشرت الأهرام أيضا أن السير رونالد وينجيت سردار الجيش المصرى أبرق إلى حسين محرم يأسف لأن صحته اضطرته لاعتزال الخدمة ويشكره على ولائه ومساعدته !

ولايتوقف الخديو عند هذا الحد لإغاظة سعد بل يعين ـ بعد ذلك ـ حسين محرم ناظرا للخاصة الخديوية !

أكد هذا النبأ كل ماكتبه سعد فى مذكراته عن حكاية حسين محرم ، وأن الخديو اقترح اسمه وأن اللورد أقره على اختيار الوصى على أميرة ماجنة من الأسرة الخديوية ، تزوجت من مسيحى روسى فى كنيسة سان بطرسبرج .

وهكذا نشرت الصحافة المصرية النبأ لتعلن للشعب المصرى أن قنصل بريطانيا وافق على تعيين قيّم جديد على أموال أميرة مصرية !

* * *

وجد الخديو فى اتفاقه مع اللورد فرصة للإطاحة بسعد من منصبه الوزارى قال لمحمد سعيد باشا :

ـ لن أشترك فى أى عمل فى الحكومة إذا لم يبعد سعد باشا من الوزارة .

نقل رئيس الوزراء موقف الخديو إلى اللورد الذى اجتمع بالخديو ، ووجد منه إصرارا على ضرورة إقالة سعد زغلول .

وصف حسين رشدى باشا العلاقة بين الخديو عباس واللورد كتشنر فقال :

« كان اللورد والخديو يكرهان بعضهما البعض .

الخديو لم ينس اذلاله على يد كتشنر فى حادث الحدود وكان كتشنر يتهم الخديو بعدم الإخلاص وأنه ليس صريحا معه » .

ولكن فى تلك الأيام من عام ١٩١٢ كان الخديو واللورد متفاهمين تماما .

وكان اللورد مستعدا لإرضاء الخديو بإقالة وزير !

* * *

انتشرت فى القاهرة إشاعات تقول بأن الجناب العالى - الخديو - غضب غضبا شديدا لمعارضة سعد فى مسألة محرم وكذلك اللورد كتشنر . وقد طلب الخديو من اللورد رفت سعد من وظيفته .

وقال آخرون إن اللورد عارض فى ذلك .

ونشرت صحيفة « الوطن » الناطقة باسم أقباط مصر فى اليوم نفسه - ٦ من فبراير - إن سعد زغلول سيستقيل من الوزارة ، كما نشرت ذلك صحيفتا « سفنكس » ، وجريدة « النيل » .

وضح من النشر أن الخديو هو مصدر النبأ ، ولكنه بدلا من أن يعلن ذلك بنفسه ، ترك للصحف التى تتحدث باسمه أن تقوم بالمهمة .

اضطر سعد إلى نفى نبأ الاستقالة فنشر فى صحيفة الأخبار حديثا مع صاحبها قال فيه :

« إن خبر الاستعفاء لا حقيقة له مطلقا . فالأمر لم يخطر على بالى ، ولن يخطر مادمت قادرا على القيام بواجباتى نحو أمتى وبلادى » .

وأصدر قلم المطبوعات التابع لوزارة الداخلية بيانا ينفى فيه تلك الإشاعة ولكن البيان ذكر أن النبأ « سابق لأوانه » !

وكان يمكن أن تموت الإشاعة لولا أن الأهرام نشر فى الصفحة الأولى يوم ١٢ من فبراير مقالا طويلا بقلم « عارف » عنوانه « حول سعادة سعد » باشا امتلأ بالهجوم على وزير العدل .

قال « عارف » :

« إن سعد باشا هو السياسى المرن اللين فى النظارة ، كما كان السياسى المرن

اللين فى القضاء . وأنه كغيره من السياسيين ، يشتد إذا لم يجد مايمنعه من الشدة والصلابة ، ويلين إذا وجد أمامه ظروفا ، أو حوادث تدعوه إلى المرونة واللين .

ولا يقف أبدا ، ككل حكيم ، فى وجه عاصفة ، يعتقد ، أو يظن ، أنها تزحزحه عن مقعد حلا له أن يقعد فيه » .

وأخذ الكاتب يعدد المواقف التى اتخذها سعد زغلول ضد بعض المشروعات ، ثم عدوله عن هذه المعارضة « بمجرد إشارة خفيفة لاحت له من جانب يتقيه ويحرص على رضاه » .

والمقصود بهذا التلميح هو المعتمد البريطانى .

ومن الأمثلة التى رواها عارف اعتراض سعد زغلول على مشروع المحاكم المتنقلة ثم موافقته عليه . وقبوله رئاسة لجنة المؤسسين للجامعة المصرية وانسحابه منها ، وعدم موافقته كوزير للمعارف على اعتماد قرش واحد لمساعدة الجامعة .

واعتراض سعد فى الجمعية العمومية عام ١٩٠٧ على تدريس العلوم فى المدارس الأميرية باللغة الإنجليزية ثم موافقته بعد ذلك .

ورفض سعد ومقاومته لمشروع مد امتياز قناة السويس ثم كان الوزير الوحيد الذى « امتطى حسامه للدفاع عن المشروع بمفرده » .

وموافقة سعد على التعديلات التى أدخلها مجلس شورى القوانين على مشروع قانون الاتفاقات الجنائية ثم رفضه لهذه التعديلات .

ووضع سعد مشروعا بتشكيل هيئة استئنائية لقرارات المجالس الحسبية نص فيه على أن يكون رئيسا لهذه الهيئة ويختار قضاتها الذين يجلسون معه وأن تعقد فى مقر وزارة العدل ثم عدوله عن ذلك .

وقال الكاتب :

« إن سعد باشا ضحى شيئا من اعتقاده وميوله امتثالا لإشارة خفيفة من جانب لايقبل الجدال . ومبدؤه الامتثال أو الاعتزال.

فى بداية كل عمل يستعمل التصلب والتشدد ثم متى بدا له مايدعوه إلى العدول عن التشدد والتصلب إلى اللين والمرونة جرى مع أحكام الزمان واستسلم للمقادير شأن كل سياسى حكيم » .

وأشار الكاتب إلى وجود خلاف بين سعد وعطوفة رئيس مجلس النظار تارة ، وبين سعد باشا ، وناظر المعارف تارة أخرى ، وبين سعد وناظر الخارجية آنا ، وبين سعد ورئيس محكمة الاستئناف أو النائب العمومى . وأنه أصبح فى خلاف مستمر مع أهل كل وسط يوجد فيه . وغاية مافى الأمر أن ذاك الخلاف إن كان فى مكان يوما ظهر فى مكان آخر فى اليوم ذاته » .

كان الهدف من هذا المقال هدم سمعة سعد زغلول تماما .

حاولت صحيفة الأهرام الدفاع عن سعد فقالت :

« الامر المهم كله أن تعرف لماذا يراد خروج سعد باشا من الوزارة لا من هو سعد باشا » .

* * *

قال سعد زغلول لرئيس الوزراء :

ـ هل قرأت ماكتبته جريدتك « الأهرام » و« النيل » .

وكان سعد يقصد بذلك أن الصحيفتين نشرتا تفاصيل الخلاف ، وموضوعات أخرى كثيرة ، لايعرفها إلا الخديو وكتشنر ورئيس الوزراء نفسه .

أقسم سعيد « بشرفه وذمته » أنه لادخل له فى ذلك .

ولكن حسين رشدى باشا وزير الداخلية قال بصوت خافت :

ـ هذا كلام سمك لبن تمر هندى !

وتحدث رئيس الوزراء عن رغبة يوسف سابا باشا وزير المالية فى الانتقال إلى وزارة أخرى وقد رفض ذلك اللورد كتشنر .

قال محمد سعيد باشا :

ـ لاأدرى ماذا أقول لسابا باشا .

قال سعد :

ـ قل له إن هذا النقل لم يحز القبول عند أولياء الأمور .

قال سعيد :

ـ هذه مأمورية صعبة وإنى مكلف بمثلها كثير !

أدرك سعد أنه المقصود بهذه الإشارة ، بعد الإشاعات والانباء التى نشرت عن الاستقالة . وفى مذكراته قال :

« وقع فى نفسى من هذه الإشارة شيء . ولكنى لم أتأكد منه . ولم أرد أن أتأكد منه » !

* * *

وتنشر صحيفة « الأجبشيان جازيت » يوم ١٧ من فبراير حديثا لرئيس الوزراء قال فيه .

« خلال الشهور الأربعة منذ جاء كتشنر إلى القاهرة تحققت أشياء كثيرة لصالح التقدم المادى والمعنوى فى مصر . وإذا كانت الحكومة قد استمرت فى أداء واجبها بنجاح ، فإن ذلك يرجع إلى الخديو وإلى نصائح اللورد كتشنر المستنيرة وتجاربه » !

وأشاد بمساعدة اللورد ونشاطه ، وأنه يشجع ، ويقدر تعاون المصريين فى إدارة شئون البلاد . وبين أن اللورد هو كل شيء فى حكم مصر فهو الذى يحقق الرخاء !

وحرص رئيس الوزراء على القول بأن مصر أوفت بالتزاماتها بالنسبة للحياد فى الحرب التركية الإيطالية .

وفى تقرير إلى لندن قال اللورد :

« فى الوقت الذى أدت فيه حروب طرابلس والبلقان إلى ردود أفعال هنا قام محمد سعيد باشا بكل مافى وسعه لتهدئة الشعور العام وتخفيف التعصب .

وفى هذا المجال أثبت تأثيره على الشيوخ ورجال الدين كمسلمين متطرفين فائدته الكبيرة .

وعلى الرغم من أنه كان وطنيا مشهورا فى السنوات السابقة ، فقد قام أثناء توليه منصبه بالعمل بإخلاص مع هذه الوكالة ـ دار المعتمد البريطانى ـ لمنع وقمع الفتن » !

* * *

كان اللورد كتشنر قد طلب إلى سعد زغلول أن يكون التعيين لوظائف القضاء الشرعى عن طريق امتحان مسابقة .

وضع سعد مشروعا بذلك وعرضه على رئيس الوزراء ووزير الخارجية فأدخلا عليه بعض التعديلات وأقراه فسلمه إلى اللورد .

أخذ كتشنر يقلب الصفحات باستخفاف ثم أعاد المشروع إلى سعد قائلا :

ـ اعرضه على محمد سعيد .

أخذ سعد من أسلوب الاستخفاف ـ وأحس أن فى الأمر شيئا ولكن لم يهتم ، وترك المشروع لسعيد فى بيته .

وسافر اللورد فى اليوم التالى ـ ١٩ من فبراير ـ إلى السودان .

سأل سعد رئيس الوزراء عن المشروع فقال :

ـ لم أقرأه .

وسأله عنه مرة ثانية فقال :

ـ عرضته على الخديو فنظر فيه ولم يقل شيئا .

وسأله عنه مرة ثالثة ورابعة يوم المولد النبوى ـ الجمعة أول مارس ـ ثم فى اليوم التالى ولكن بلا نتيجة .

* * *

زار على جلال باشا ـ أحد المقربين للخديو ـ وزير العدل وتناول إشاعة الاستقالة فقال سعد :

ـ تغير الخديو علىّ ، ولا أدرى لتغيره من سبب .

انتقل الحديث إلى مسألة المفتى واستبعاد الخديو سعد بشأنها فقال سعد :

ـ لادخل لى إلا أنى قلت ماأعتقده فيه من كونه مرتشيا . وكان إخوانى ـ الوزراء ـ موافقين لى فى هذا الاعتقاد ولكنهم سكتوا .

قال على جلال :

ـ سأنتهز الفرصة للكلام مع الخديو فى هذا الشأن .

قال سعد :

ـ إنى مستعد لخدمته فى دائرة الحق والعدل لأنى عاجز عن غير ذلك .

* * *

وفى الوقت ذاته نقل رئيس الوزراء إلى سعد اتفاق الخديو واللورد ضده .

قال له يوم ٢٩ من مارس :

ـ أريد أن أبوح لك بأمر ، ولكن أقسم لى أنك لاتبوح به إلى أحد .

قال سعد :

ـ لك ذلك . . ماهو ؟

قال محمد سعيد باشا :

ـ ألا تدرى ماذا يجرى فى هذا البلد ؟

قال سعد :

ـ فيما يختص بأى شىء ؟

قال رئيس الوزراء :

ـ فيما يختص بك .

قال سعد :

ـ لا .

قال محمد سعيد :

ـ إن المقربن من الخديو يشيعون ان هناك اتفاقا بينه وبين كتشنر على رفتك من وظيفتك وقد تكلمت فى صالحك .

قال سعد فى حدة ، وصوته مأخوذ يظهر عليه الاختناق ، كما روى فى مذكراته :

ـ أتريد أن تسألنى عن ذلك .

قال :

ـ نعم .

قال سعد :

ـ أنت أعلم بحقيقتها منى . هل تعرف مدى صحتها ؟

قال رئيس الوزراء :

ـ لا .

قال سعد :

ـ إذن لاحقيقة لها .

قال محمد سعيد :

ـ ولكنها قوية . وأريد أن أعرف حقيقتها .

قال سعد :

ـ معرفة هذه الحقيقة لاتكون منى ، بل من غيرى .

وأبدى سعد دهشته لطريقة محمد سعيد ، وقال :

ـ لماذا تهتم بهذه الإشاعة مادمت لاتعرف لها أى أساس ؟

قال :

ـ لأننا إخوان ومايهمك يهمنى .

قال سعد :

ـ فى يدك تسوية هذه المسألة إن كان لها أصل .

قال محمد سعيد :

ـ إنى تكلمت فى صالحك بالأمس .

قال سعد :

ـ كأنك على موعد مع جلال واتفاق على الكلام فى صالحى .

إن كان الاثنـان متفقين على رفتى فليفعلا . ولاأصدق إلا بعد أن يصل أمر العزل إلىّ . لأنى لم أرتكب ذنبا .

وأضاف سعد كما روى فى مذكراته :

ـ لست مكلفا أن أسهل الطريق أمام الحكومة فى ذلك !



الاستقالة

عاد كتشنر من السودان يوم ٤ من مارس ، فطلب سعد مقابلته ولكنه أرجاه يوما فقد كان يفكر فى الخطوة القادمة .

إن الأزمات تفجرت متلاحقة بشأن حياد مصر خلال شهر فبراير : زيادة عدد المصابين الإيطاليين فى معارك طرابلس وزيادة خسائر الحملة الإيطالية ماليا ، والضغوط الإيطالية لمرور القوات الأريترية عبر قناة السويس مما يخرق الحياد المصرى تماما لصالح إيطاليا .

ويتلقى كتشنر برقية فى اليوم ذاته ـ ٤ من مارس ـ من السير إدوارد جراى ورقمها ٥٢ شغلت باله وفرضت عليه أن يحسم الأزمة الوزارية فى مصر . قالت البرقية :

« قلت للسفير الإيطالى إنى راجعت المعاهدات الخاصة بمسألة اريتريا التى أبلغتها لى . وقد تعاملت مع هذا الموضوع كقضية قائمة بذاتها .

ولا بد أن نعترف بأن قوة المشاعر فى العالم الإسلامى تجعل الأمور ، بصفة عامة ، أكثر صعوبة بالنسبة لنا » .

ومن هنا أخذ اللورد كتشنر يفكر فى ضرورة التغلب على الصعوبات والتشدد فى الألتزام بالحياد التام فى مصر إزاء الحرب الليبية والحرص على وقوف الخديو مع الحياد . وخاصة أن الخديو على صلة قديمة بالسنوسيين !

* * *

توجه سعد للقاء اللورد فلما ذهب إليه أبقاه ينتظر عند السكرتير نصف ساعة وبعد ذلك قال له كتشنر بعد أن أبلغه سعد بحديث رئيس الوزراء :

ـ وضعنى سعيد فى مركز حرج لأنى لاأقدر أن أقول أن هناك شيئا لأنه لم . . . يتقرر ، إلى الآن ، شىء .

وأخذ اللورد يردد عبارة :

ـ وضعنى سعيد فى موضع حرج !

قال سعد :

ـ لاتقلق من هذا والأمـر سهل . قلت لك من أول الأمر إن كان وجودى فى الوزارة يضايقك فلا تكلف نفسك إلا أن تشير علىّ

وقال كتشنر :

ـ دافعت عنك ثلاث مرات . وكنت أرجو أن تتحسن الأحوال ، ولكنها لم تزد إلا خسارة وجاءت حادثة حسين محرم فزادت الأمر خسارة . وكنت ـ لعهدها ـ مؤيدا لك .

قال سعد :

ـ لم أقل شيئا مخالفا . وماأردت بها فعلت مناوأة الخديو . ولكنه رأى أبديته عندما سئلت عنه وأنا عالم بأنك تريد تعيين حسين محرم وتعرفه شخصيا غير أنى لايمكننى إلا أن أقول ماأعتقد .

قال كتشنر :

ـ لم أشك فى نزاهتك ، ولكن هذا وقع منك جريا على سجيتك .

وأضاف :

ـ إنك قلته متأثرا بحكم الوسط .

. . إشارة مرة أخرى إلى أن تعيين محرم وكيلا لوزارة بدلا من إسماعيل سرهنك ـ عديل سعد ـ كان له دخل فى ذلك .

قال سعد :

ـ طلبت من الخديو الاجتماع لأحادثه فى مسألة المفتى فرفض وقلت عقب هذا الرفض إن كانت الكلمة الأخيرة للخديو أقدم فى الحال استعفائى .

قال كتشنر :

ـ إن الحكومة الإنجليزية تساعد من كان مواليا .

قال سعد :

ـ العفـو إنى كذلك . وإن كان فىّ عيب فلا يكون إلا من شدة الصراحة . ويمكن أن تقول إنى خشن غشوم .

وأضاف :

ـ إنى أتحمل الضرر ولا أتخلى عنه . ولكن الذى يسيئنى أن الضرر لم يقتصر علىّ بل أصاب أهلى فإنهم يضارون .

أخذ كتشنر يكرر كلمات سعد باستخفاف فأثر ذلك فيه وقال :

ـ ليس لك عندى سوى إنى مستعد لمساعدتك على نفع بلادى بحضورى أو بغيابى .

وقال :

ـ إن كان وجودى فى الوزارة يضايقك فلا تكلف نفسك إلا أن تشير علىّ .

قال كتشنر :

ـ الوقت لم يحن . انتظر منى جلسة أخرى .

انصرف سعد والغيظ يملأ قلبه وروى ماجرى لماكليرث فدهش منه .

صمم سعد نهائيا على الاستقالة ولكنه رأى استشارة صهره مصطفى فهمى باشا وكان فى صعيد مصر فانتظر عودته وأبلغه بالقصة كاملة .

* * *

ويلتقى مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء السابق وصهر سعد ، والد زوجته صفية زغلول ، باللورد الذى قال له :

ـ سعد عنود . وقد عارض فى تعيين محرم وألح فى معارضته رغم أنى أظهرت له ميلى إلى تعيينه . لقد أسند إليه أشياء ظهر عدم صحتها . وأخطأ فى أنه كلف رئيس الوزراء بإقناع الخديو بالعدول عن تعيينه . ولو أنه عهد بها إلىّ لما وصلت المسألة إلى الحد الذى ذهبت إليه .

وقال :

ـ لقد دافعت عن سعد كثيرا ولكن الحال ازداد من سيىء إلى أسوأ وقد انقطع

الخديو عن عابدين أو رئاسة مجلس النظار ـ الوزراء ـ ودوام هذه الحالة غير مرض . ولقد أخرت الأمر إلى ١٥ من أبريل ليكون التغيير تاما .

قال مصطفى فهمى :

ـ سعد فيه شىء من العناد . ولكن الخديو عاكسه وهو مصمم على الاستقالة وقد انتظر عودتى ويريد أن يسببها .

خاف كتشنر أن تؤدى الاستقالة ونشر أسبابها إلى فضح أسلوب الحكم فى مصر والعلاقة بينه وبين الخديو فرجا مصطفى فهمى أن يؤجل سعد تقديم الاستقالة إلى أبريل .

وألح اللورد فى الرجاء فى عدم ذكر أسبابها . وقال :

ـ إذا جعل الاستعفاء بسيطا شمله من الرعاية مايسره .

* * *

اجتمع مصطفى فهمى بسعد وتداولا طويلا فى الأمر .

وافق سعد على تقديم استقالته ولكنه اختلف مع حميه على ذكر سبب الاستقالة .

وفى مذكراته قال سعد :

« إن كتشنر بعد أن تقابل مع الخديو للمرة الثانية فى شهر نوفمبر ـ المرة الأولى فى أول نوفمبر والثانية يوم ٢٧ ـ اتفق معه على التخلص منى . ولكنهما كانا يتحينان الفرص » .

وصف رونالد ستورز سعد زغلول فقال :

ـ إنه أمين ، متوازن ، لم ينحرف ، وكان كالرعد ضد الخديو .

لم يلتق سعد وسعيد وحدهما بعد ذلك وكانت كل مقابلاتهما فى حضور الوزراء وظلت العلاقة بينهما رسمية .

وزادت الخلافات بينهما عندما طلب رئيس الوزراء إلى سعد تعيين عضو بالذات فى لجنة التحقيق فى بلدية الإسكندرية فرفض سعد واقترح تعيين آخر . ولكن رئيس الوزراء أصر على اختياره وأصدر قرارا بذلك بصفته وزيرا للداخلية .

ويجتمع كتشنر بسعد ويشرح له مبررات القرار واعتذر لعدم اجتماع سعيد به لأنه كان مشغولا بكتابة خطبة الخديو فى افتتاح الجمعية العمومية يوم ٢٥ من مارس إشارة إلى أن سعد امتنع عن كتابة تلك الخطبة فتولى هذه المهمة محمد سعيد باشا .

قال سعد :

ـ أجلت الاستقالة لحين استشارة مصطفى باشا فهمى . ولكن حدثت هذه المسألة وأريد التعجيل بالاستقالة ولاأريد أن أشير فيها إلى أشياء كثيرة بل إلى عدم رضا الخديو عن خطتى .

قال كتشنر :

ـ لاتفعل لأنك تضر بمستقبلك . والحال لاتدوم فكم من عال سفل ، وسافل علا وربما تتحسن الاحوال بعد عام أو عامين وربما لاتتحسن أيضا .

ولكن الإنسان لايصح له أن يطاوع هواه . وكم فعلت العجلة أمورا ندمت عليها . ومع ذلك عندك رجل من أصدق الناس نظرا وأبعدهم بالعواقب فاستشره وافعل مايقوله لك وأخذ اللورد يكرر ذلك مرارا عديدة وألح فيه إلحاحا شديدا .

وردد مرة أخرى :

ـ إذا جعلت الاستعفاء بسيطا شملك من الرعاية مايسرك .

قال سعد :

ـ لابد أن يعرف الخديو الأساس الذى حملنى على الاستعفاء . ولاأريد من الخديو رتبة أو نيشانا بل أريد أن أكون بازائه حرا

* * *

ظل اللورد ٤٨ ساعة يفكر فيما يفعل .

لقد التزم الصمت فلم يبلغ وزير خارجيته بما جرى بينه وبين سعد ، والأزمة الوزارية القائمة ، اعتقادا منه أنه يستطيع الاحتفاظ بخيوط الموقف فى يديه ، وعلاج الأزمة وتهدئة الأمور كما فعل فى ٥ من نوفمبر .

وقد مضى على الأزمة شهر كامل .

الخديو لايتعاون مع سعد ، ولايمارس عملا . وسعد من ناحيته يعرف أنه وزير مؤقت فامتنع عن اتخاذ أى قرار هام ، وبقى ينتظر تعليمات أو إشارة من اللورد كتشنر ليقدم استقالته .

ووزير الخارجية فى لندن يخشى تعقيد الموقف فى العالم الإسلامى عامة ، ومصر خاصة ، بالنسبة للقتال الدائر فى ليبيا والتزامها الحياد .

وهـاهـو ذا سعد قد أدرك أخيرا أن الخديو واللورد قد حسما أمرهما واتفقا على التخلص منه .

ووجد اللورد أن الأزمة قد تنفجر ويجب أن يعلم بها وزير خارجيته .

* * *

تلقى اللورد صباح يوم ٧ من مارس ١٩١٢ برقية بوفاة شقيقه حاكم برمودة ، وجاءه المسئولون المصريون والبريطانيون ومبعوثو الدول الأجنبية يعزونه فى وفاة شقيقه ثم خلا إلى نفســه مساء ليكتب رسالة شخصية إلى السير إدوارد جراى عن الأزمة الوزارية التى نشأت عن تعيين حسين محرم والتى بدأت يوم ٢ من يناير .

وكان سعد قد روى القصة فى مذكراته . ولكنه لم يذكر تاريخها .

قال كتشنر :

« عزيزى السير ادوارد

كنت قد واجهت بعض الصعوبات فى المحافظة على الوزارة بدون مساس حتى الآن لكنى أريد أن تعلم أنه سيكون من الضرورى حدوث تغييرين بحلول منتصف ابريل تقريبا .

لقد استقال يوسف سابا باشا وزير المالية لأسباب خاصة ، فهو يرغب فى قبول مزيد من المناصب المريحة على الأسس التى عرضت عليه . وقد أجلته حتى ابريل لكن ليس من الانصاف منعه أطول من ذلك .

والتغيير الآخر أكثر أثارة للحيرة إذ أخشى أن يكون من الضرورى أن يذهب سعد زغلول باشا وزير العدل . فهو شخص مرهق للغاية فى العمل معه بسبب افتقاره التام إلى اللباقة .

وهو ليس على علاقة طيبة بزملائه أو بالخديو .

ومنذ تعيينه ظل ، بشكل أو بآخر ، على علاقة سيئة بصاحب السمو . . الخديو .

وأصبحت الخلافات بينهما حادة فى مايو الماضى عندما عرض سعد استقالته .

وبإيجاز أقول أنه كان علىّ فى ثلاث مناسبات أن أقدم النصيحة للخديو ولسعد باشا بشأن علاقاتهما المتبادلة .

وقد نجحت بشكل ، أو بآخر ، فى إنهاء النزاع .

وينبغى أن اذكر على أى حال أن طباع سعد باشا مرهقة بل أكثر من مرهقة . فرغم كل جهودى استمر فى تحدى الخديو الذى يحتقره بشكل شخصى .

وهو - سعد - يقول دائما أن هذا السلوك من جانبه يرجع إلى اقتناع خالص .

وكنت فى صفة رغم معارضتى لطريقته فى التصرف حتى وقع حادث أخيرا اعتقد أن من الافضل ذكره بالتفصيل » .

وبعد أن شرح اللورد تفصيل الخلاف بينه وبين الخديو من ناحية وسعد من ناحية أخرى حول تعيين حسين محرم ذكر موقف الخديو فى الإصرار على إقالة سعد زغلول وهو لا يختلف عما كتبه سعد زغلول فى مذكراته . قال اللورد :

« نظرا لكل ماحدث خلال الشهور الأخيرة لا يمكننى القول بأن الخديو بعيد عن الصواب .

ومع ذلك فقد حملته فى النهاية على الموافقة على ألا يتم شىء قبل ابريل عندما يخرج سابا باشا ويصبح من الضرورى تشكيل الوزارة .

وأعترف بأنه عندما يأتى ذلك الوقت فإنى لن أعارض تغييرا فى وزارة العدل .

ولقد تصرف الخديو عموما وخاصة فى مسألة الحياد بشكل طيب للغاية لكنه يرفض الذهاب إلى مجلس الوزراء أو مقابلة سعد باشا . وبقى بعيدا عن عابدين بقدر الإمكان ، رغم أنه يقابل الوزراء الآخرين فى القبة .

وآسف لإزعاجك بهذه القصة الطويلة ولكن كان ضروريا فى اعتقادى ـ لحسن سير الإدارة ـ أن يتم التغيير فى وزارة العدل فى أبريل ،

وقد تصرف الأقباط تصرفا حسنا فى الآونة الاخيرة .

وهكذا عندما يكون علينا تعيين خلف ليوسف سابا باشا فى وزارة المالية سيكون من الممكن اختيار قبطى رغم أنه من الصعب العثور على شخص قبطى مناسب » .

من الواضح أن كتشنر كان ذكيا عندما بعث بالمشكلة فى رسالة خاصة إلى السير إدوارد جراى وزير الخارجية ، وبذلك كان من الطبيعى ألا يتوقع ردا على رسالته بإقرار خطته فى إقالة سعد أو بالاعتراض عليها .

وكان يمكن لجراى أن يعترض ويرفض ، ولكنه لم يفعل فإن كتشنر كان مرهوب الجانب فى لندن منذ أعاد فتح السودان .

ولكن رسالة كتشنر تضمنت فقرة هامة . قال :

« لقد تصرف الخديو وخاصة فى مسألة الحياد بشكل طيب للغاية » .

يقصد بذلك حياد مصر بالنسبة للحرب بين تركيا وإيطاليا وهو الموضوع الذى يهم الحكومة البريطانية بالذات لأن صلتها بإيطاليا فى تلك الفترة كانت طيبة .

ولايوجد دليل على مدى تعاون الخديو فى موضوع الحياد من هذه البرقية التى بعث بها كتشنر إلى وزير خارجيته يوم ١٥ من مارس . قال :

« من المرغوب فيه ألا نعترف بأية مراسلات تجرى بين الخديو والباب العالى فى الشئون الخارجية .

وإنى مطلع على كل المراسلات التى تتم بين الخديو والصدر الأعظم وتتم استشارتى عادة فى الرد الذى يبعث به الخديو » .

* * *

أقامت تركيا نقطة عسكرية فى السلوم عند قيام الحرب مؤلفة من ضابط وعشرة جنود .

فأعلنت إيطاليا أنها ستقذفها بالقنابل إذا لم تنسحب .

رأى الأتراك تسليم الموقع لمصر وبدلا من أن يوافق الخديو على ذلك كتب للصدر الأعظم - يوم ١٥ من مارس - يطلب منه « عدم تعقيد الموقف بالنسبة لحياد مصر وانسحاب القوة التركية مسافة ميلين داخل الحدود المصرية » .

ومادام الخديو يرعى مصلحة بريطانيا فى المسألة الكبرى فلم لاترضيه بريطانيا فى مسألة عزل وزير حتى ولو كان سعد زغلول !

ومن ناحية أخرى فإن اللورد يعترف فى النهاية بأن سعد زغلول أراد الاستقالة . ففى الرسالة قال اللورد :

« حملته - أى سعد زغلول - فى النهاية على الموافقة على ألا يتم شىء قبل أبريل » .

ومعنى ذلك أن اللورد طلب من سعد البقاء شهرين كاملين فى الوزارة ، فالأزمة حول تعيين حسين محرم نشأت قبل ٦ من فبراير ، أى قبل صدور قرار تعيينه قيما ووصيا واللورديرجىء الاستقالة حتى منتصف أبريل .

ولايوجد وزير مصرى ، منذ الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩١٢ تأخر قبول استقالته شهرين وخاصة أن الوزير - سعد - يعرض تقديم الاستقالة .

السر فى هذا التأجيل أن اللورد يساوم الخديو . . . التزام الحياد مقابل خروج سعد .

ومن ناحية أخرى يعرف اللورد جيدا مارآه كرومر وماقاله السيرألدون جورست من ضرورة بقاء سعد سجينا داخل أسوار الوزارة ، ورهينة فى منصبه ، لأنه يمكن أن يتولى قيادة كل العناصر المعارضة للاحتلال ولنظام الحكم فى مصر .

وكان على اللورد أن يختار بين سعد والخديو ، بين الحياد واجتذاب إيطاليا نحو بريطانيا ودول الوفاق الثلاثى ، وبين وزير مصرى مهما علا قدره .

ورغم هذا كله أرجأ قبول استقالة سعد مرة أخرى من ٧ من مارس ، عندما كتب خطابه للسير إدوراد جراى ، وبين منتصف أبريل وهو الموعد الذى حدده لإعادة تشكيل الوزارة المصرية أو بعبارة أدق لخروج سعد زغلول من جهاز الحكم !

ومن ناحية أخرى فإن اللورد ترك لوزير خارجيته مهلة لاتخاذ القرار بشأن استقالة سعد إذا رأى الوزير استمرار بقائه فى الوزارة .

ولكن الوزير لم يرد ، وترك الأمر كله لكتشنر لأن الوزير يعنى بشىء واحد وهو حياد مصر !

* * *

أعلن فى الصحف أن مجلس الوزراء سيجتمع فى وزارة الداخلية للموافقة على المسائل المعروضة عليه ومن بينها التماس الإنعام بالنيشان المجيدى الأول على عطوفة الفريق حسين محرم باشا .

ووضح من هذا الإعلان أن الهدف منه ، ومن الاجتماع إبلاغ سعد زغلول أن الخديو ومجلس الوزراء واللورد ماضون فى مجاملة حسين محرم رغم أن سعد زغلول أكد أنه لص !

ويجتمع المجلس يوم ١٧ من مارس برئاسة محمد سعيد للنظر فى ١٨٥ مسألة .

وينصرف سعد زغلول من المجلس قبل انتهاء أعماله بثلث ساعة تماما ، كما نشرت صحيفة « الأهرام » ، أى قبل النظر فى منح حسين محرم نيشانا !

* * *

كان سعد مضطرب الفكر جدا فهو مدين للبنك الألمانى الشرقى بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه .

وأخذ البنك يتعسف فى معاملته ويبدى القلق على دينه ، ويضغط عليه للسداد وطلب منه ضمانا يغطى الدين . ولم يكن لديه هذا المبلغ .

ولكن بعض أقاربه قاموا بسداد المبلغ فأحس براحة وانشراح . ومن هنا عقد النية على الاستقالة .

بدأ سعد يحصى مزايا الوظيفة ومتاعبها مثل أى إنسان آخر يريد الإقدام على خطوة وهى : الاستقالة ، ويقدر أبعادها المنصب الوزارى أو مافيه ، من « مشوقات » .

وجد أن أهم هذه المزايا هى المرتب .

وفى مذكراته وصف حاله قبل وبعد المنصب الوزارى . قال :

« المرتب فى الحقيقية مبلغ لايستهان به . ولكنى لم أنتفع منه بشىء ولم أستشعر بأن ضخامته وسعت علىّ من ضيق أو زادتنى بسطة فى الملك أو لذة فى المعيشة .

أكلى هو أكلى لم أزد عليه ، والزى لم اتأنق فيه صنعا ومركبى لم يتغير . وملكى نقص ٢٠٠ فدان . وحملت دينا بعد أن كان جيبى عامرا بالمال على أن لى من معاشى ايرادا يكفينى شر الحاجة ويحفظ علىّ حريتى التى هى ألذ شىء فى العالم » .

* * *

نشرت صحيفة « المقطم » يوم ١٥ من مارس إشاعة بأن سعدا سيستقيل من منصبه . وقالت إنه فى شهرى أغسطس وسبتمبر راجت إشاعة مماثلة ولكن سعدا نفاها كما كذبها أيضا رئيس الوزراء .

وسألت صحيفة « الجريدة » محمد سعيد باشا عن حقيقة الأمر فقال :

ـ إن سعدا لم يستقل حتى الآن !

وأخذت الصحف تعيد الحديث عن الاستقالة فكتبت أن سعد زغلول شديد الاستياء من تعيين جميل ثابت بك رئيس النيابة الوطنية فى لجنة التحقيق فى بلدية الإسكندرية التى يرأسها إسماعيل صدقى باشا وكان سعد يرغب فى تعيين أحد رجال وزارة العدل وهو موريس بك .

ومن الواضح أن هذه الأنباء كانت تمهد لخروج سعد زغلول من الوزارة .

وتكررت الانباء التى تؤكد أن سعدا غير راضٍ عن بقائه فى الوزارة وأن الخديو ورئيس الوزراء والمعتمد البريطانى غير راضين أيضاً عن استمراره .

وقالت الصحف أن مافعله سعد زغلول فى مسألة المجلس الحسبى كان اعتمـادا على ثقة المعتمد البريطانى .

. . إشارة إلى إصرار سعد على تغيير قانون المجلس الحسبى ضد رأى الخديو ولبيان أن ذلك كان نتيجة لمساندة المعتمد البريطانى السابق ـ لورد كرومر ـ لسعد ضد الخديو .

وإشارة إلى أن المعتمد البريطانى الحالى ـ كتشنر ـ لم يعد يثق بسعد !

* * *

ولكن صحيفة المؤيد المعبرة عن رأى الخديو ، أوحت - إلى سعد بضرورة الاستقالة وإلا فإن الخديو سيضطر إلى إقالته بعد أن اتفق مع رئيس الوزراء على ذلك !

* * *

طرأ عنصر جديد فى الموقف .

ألقى محمد فريد زعيم الحزب خطبة فى اجتماع الجمعية العمومية للحزب يوم ٢٢ من مارس قال فيها :

« العميد - اللورد كتشنر - يحتفل بافتتاح سكة حديد الأبيض بالسودان ، ومشروع المصارف بالوجه البحرى كأنه حاكم البلاد ، ولاتمثل الحكومة المصرية بجانبه .

ونظارنا - وزراؤنا - يطرونه وينسبون إليه الفضل فى الإصلاحات .

وحملة الشهادات العالية من أبناء الأغنياء ، يلقون خطب الثناء بين يديه كأنهم بين يدى الخديو .

والمديرون يحشدون العمد والوجهاء بالمحطات احتفالا بهذا العميد الذى لايرى غيره الآن فى الاحتفالات الكبرى » .

وأشار محمد فريد إلى أن أهم مطالب الأمة « الدستور وإلغاء قانون المطبوعات الذى يجعل الجرائد تحت رحمة الحكومة ، تقفها أوتعطلهامتى أرادت . وقد غالت الحكومة فى استعمال هذا القانون » .

ويلتقى سعد بسعيد وحسين رشدى يوم افتتاح الجمعية العمومية ٢٥ من مارس فقال رئيس الوزراء :

- تحقق النيابة مع محمد فريد ، وستحبسه .

لم يرد سعد .

ويلتقيان مرة ثانية عند النائب العام عبدالخالق ثروت فقال سعيد :

- جرى التحقيق فعلا .

اعترض سعد على ذلك فانتحى به المستشار البريطانى قائلا :

ـ إنهم يفعلون الشىء فارضين ألا وجود لك .

يقصد بذلك أنه ـ كوزير للعدل ـ كان يجب أن يعلم بتكليف النائب العام بالتحقيق مع فريد .

قال محمد سعيد :

ـ لقد أقامت النيابة الدعوى على محمد فريد فما رأى ناظر الحقانية ؟

قال سعد :

ـ لاأعلم شيئا من ذلك .

ويستدعى رئيس الوزراء وزير العدل يوم الأربعاء ٢٧ من مارس . وكان عنده روكسيرا المستشار القانونى لمجلس الوزراء والنظار .

سأله سعيد :

ـ مارأيك فى إقامة الدعوى ضد الذين اشتركوا مع محمد فريد فى نشر خطبته بالجرائد .

قال سعد :

ـ قرأت الخطبة ولكنى لم أقرأها قراءة الناقد ولاأستطيع إبداء رأى فيها . وسأعيد النظر فيها .

واعترض على إقامة الدعوى دون علمه .

ويزور النائب العام عبدالخالق ثروت سعدا ليسأله رأيه فى إقامة الدعوى أيضا ضد أصحاب ورؤساء تحرير الصحف الذين نشروا خطبة محمد فريد فقال سعد .

ـ أعدت قراءة الخطبة وأرى أن المادة تنطبق عليهم .

. . أى يمكن محاكمتهم .

وأضاف :

ـ هذه أعدل خطبة ألقيت على الحزب الوطنى وليس من المناسب إقامة الدعوى بشأنها .

قال النائب العام :

ـ هذا رأى كل الناس ، ولكن القانون يعاقب

قال سعد :

ـ نعم ، ولكن لماذا يباغت الناس ؟

قال النائب العام :

ـ الأحسن ألا تتشدد والكل متفقون والقانون ليس معك .

قال سعد :

ـ بما أن التحقيق جرى على الفاعل الأصلى فلا مانع من أن يتبع مجراه الطبيعى بالنسبة لجميع الشركاء .

. . أى أنه يمكن محاكمة الصحفيين الذين نشروا الخطبة .

حققت النيابة مع محمد فريد ويدرك زعيم الحزب الوطنى أن النية متجهة إلى سجنه مرة ثانية فيسافر سرا إلى الخارج ولايعود إلى مصر إلا بعد وفاته جثمانا فى صندوق .

وبعد سفره قالت الجازيت : « هرب العصفور » .

* * *

جرت مفاوضات مع سعد قبل الاستقالة من قبل الخديو وقد رواها سعد فى مذكراته .

أوفد إليه الخديو ، على بك جلال . قائلا :

ـ يأسف الجناب العالى ـ الخديو ـ على انحرافه منك ويفكر فى أمر يعوضك عما فاتك من منصبك .

قال سعد غاضبا :

ـ يريد جنابه أن يميتنى ليحيينى ، ويخذلنى كى ينصرنى . لست مغفلا حتى أصدق هذا الوعد وأركن إليه .

وأضاف :

ـ أريد أن أكون مؤدبا وأن يقف الجناب العالى على حقيقة مايجرى حوله ، لا لفائدة تعود علىّ ولكن لمنفعته الحقيقية .

قال على جلال بك :

ـ سأسافر إلى الإسكندرية وأبلغ الخديو بذلك .

وعاد على جلال إلى القاهرة يوم السبت ٣٠ من مارس وقال لسعد :

ـ ستحدد لك تشريفات الخديو غدا ـ الأحد ـ موعدا لمقابلته .

قال سعد :

ـ سأنتظر بالاستعفاء ـ أى سأرجى الاستقالة ـ إلى ظهر غد ، فإن وصلنى خبر الموعد قبل ذلك فلن أقدم الاستعفاء ، وإلا قدمته .

انتظر سعد حتى الظهر فلم يحضر أحد أو يتصل به مندوب عن الخديو فأخرج كتاب الاستقالة الذى أعده منذ لقائه الأخير وفيه يقول :

« نظرا لعدم رضا سموكم عن الخطة التى أجرى عليها فى إدارة أمور الحقانية ـ العدل ـ وخصوصا فيما يتعلق بالمحاكم الشرعية ، والمجالس الحسبية ، فقد أصبحت عاجزا عن القيام بواجبات وظيفتى ويتحتم علىّ تقديم استعفائى فألتمس من المراحم قبوله . ولازلت أشكر المولى على نعمائه وأدعو بطول بقائه » .

قال فتحى زغلول ـ شقيق سعد :

ـ هذا الاستعفاء شديد .

قال سعد :

ـ إنه ليس بشديد .

قال فتحى :

ـ الأحسن تعديله بما يخففه .

قال سعد :

ـ خذه وأطلع عليه ماكليرث وانظر ماذا يقول ومايتم عليه الاتفاق .

غاب فتحى فترة طويلة ثم عاد يقول :

ـ ماكليرث لم يستحسنه ، وعرضه على كتشنر ، الذى أشار بصفة ودية بتخفيف لهجته ، وإن كان قد قال أن لا دخل له فى هذه المسألة .

رأى سعد أن يخفف الخطاب قليلا وكتبه على الصورة التالية :

« نظرا لعدم توفقى لمنوال رضاكم أصبحت عاجزا عن القيام بواجبات وظيفتى ولذلك تحتم علىّ أن أرفع إلى سدتكم السنية استعفائى من وظيفتى فأرجو قبوله . وأشكر المولى على نعمائه وأرجو شموله بعفوه وحسن رضائه » .

كتب فتحى خطاب الاستقالة بخطه فى الرابعة من بعد ظهر الأحد ٣١ من مارس وأرسلها إلى قصر عابدين ، فحملها محمد سعيد رئيس الوزراء إلى الخديو فى مقر رأس التين بالإسكندرية .

وتوجه إلى مصطفى فهمى باشا فوجد عنده على جلال فأبلغهما خبر الاستعفاء وصورته .

قال مصطفى فهمى :

ـ إنه شديد اللهجة .

وقال على جلال :

ـ هذا أخف مايكون ولكنك تسرعت فى تقديمه .

قال سعد :

ـ لم أتسرع وما كنت أقدر أن أؤخره أزيد من ذلك .

* * *

بعد ٤٨ ساعة زار ماكليرث سعدا مبديا الأسف على خروجه وقال :

ـ تكلمت كثيرا مع اللورد فى التعويض الذى طلبته فقال : ذلك عمل المستشار المالى .

وأضاف ماكليرث :

ـ كتشنر لايظن أنك خرجت إرضاء للخديو لكن مسألة حسين محرم هى التى أثرت فيه لأن ناظرا لايصح له أن يقول مثل ذلك فى حق أحد كبار الموظفين .

قال سعد :

ـ وهل تشاركه هذا الرأى ؟

قال ماكليرث :

ـ لا .

قال سعد معلنا رأيه بصراحة فى اللورد أمام أحد رجاله وهو ماكليرث :

ـ لا أفهم لهذا المعنى وإلا كنت أوافق بعدما سمعت عنه . فليفعل ذلك كتشنر فهذا لايدل على شىء أزيد من كونه رجل شؤم !

* * *

إن سعدا باستقالته انتفض ثائرا .

لقد فكر فى الاستقالة أول مرة فى فبراير عام ١٩٠٧ ، بعد ثلاثة شهور تقريبا من تعيينه وزيرا عندما فاجأ اللورد كرومر بذلك فأخذ اللورد يمضى نصف وقته فى تهدئته وإقناعه بمزايا الصبر .

وكان السبب ضيق سعد بالخديو وغيره ممن يقاومون مشروعاته الإصلاحية .

وفكر فى الاستقالة احتجاجا على التفكير فى إعادة العمل بقانون المطبوعات عام ١٩٠٩ وكتب مشروع خطاب بالاستقالة عدة مرات فى نفس السنة .

وأخيرا طرح التردد جانبا ، ولم ينتظر حتى يطلب منه كتشنر ذلك ، بل رفض أن يساومه الخديو ، ولم ينتظر عطفه عليه ، بل فتح باب عقله وقلبه ليخرج منه الثائر المتمرد الذى يرفض أن يكتفى بدور المصلح الذى يريد تحقيق تقدم مصر بالوسائل الدستورية وبإصلاح التعليم والقانون .

* * *

فى كتابه « سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ » قال الدكتور عبدالخالق محمد لاشين إن سعد زغلول أيد تماما الإجراءات القانونية التى

اتخذتها الحكومة ضد محمد فريد ، وأن سعدا خرج من الوزارة « مطرودا أو شبه مطرود لأنه لم تعد الحاجة ماسة إليه ، حيث كانت السياسة الإنجليزية الجديدة فى مصر قد استنفدت من وجوده كل أغراضها ، وأهمها كبت الروح القومية بسياستها التعليمية وضرب الحركة الوطنية بسياسة القمع القضائى » .

وقال الدكتور لاشين :

« الغريب فى أمر خروج سعد من النظارة ـ الوزارة ـ أنه لم يكن مناوئا للاحتلال فى شىء ، أو أنه كان فى موقف يسمح له بأن يدعى ذلك ، فكل أسباب استقالته ترجع إلى مناوأته للخديو ، وهو الموقف الذى كان سعد يعتقد أنه يساعد كتشنر به » .

وهكذا كله يجانب الحقيقة تماما ويظلم سعدا إلى أقصى درجات الظلم ويجرده من مزاياه وعدله وجهره بالحقيقة .

إن سعدا باستقالته لم يكن يعمل لحساب كتشنر ، بل إن الخديو انتهز فرصة عداء سعد لكتشنر ليطيح به وتضامن الخديو مع اللورد ضد وزير العدل .

إن كتشنر فى رسالته بتاريخ ٧ من مارس يقول أنه اتخذ قرارا بضرورة خروج سعد من الوزارة وذلك قبل أن يلقى محمد فريد خطابه فى يوم **٢٢** من مارس **١٩١٢** .

وفى هذه الرسالة أيضا أن السبب الأساسى لخروج سعد عدم موافقته على تعيين حسين محرم وصيا على أملاك الأميرة صالحة ومقاطعة الخديو لسعد ورفضه التعامل معه .

وكان اللورد كتشنر هو الذى اقترح اسم حسين محرم ، وأيده الخديو فى الاختيار ولكن سعدا عارض هذا الترشيح بكل قوة ورفض أن يساند حسين محرم فأسرع الخديو إلى ذلك نكاية فى سعد قبل أى شىء آخر .

ولم يستقل سعد ـ كما يقول سعد نفسه ـ لعدم أخذ رأيه فى محاكمة محمد فريد لأن استقالته كانت مقررة من قبل وأن كان قد أكد فى حديثه مع محمد سعيد أن التحقيق بدأ مع رئيس الحزب الوطنى دون استشارته ـ كوزير للعدل ـ أو إبلاغه !

إن سعدا لم يؤيد محاكمة محمد فريد بحال ، ولم يقف معارضا لها كما يقول فى مذكراته .

وهنا لابد من ملاحظة أن سعدا فى مذكراته يكشف عن مشاعره الحقيقية وآماله

وأحلامه ويدين نفسه فى هذه المذكرات أكثر مما يدينه أى معارض له !

ولكنـه كتب المـذكـرات لنفســه ، ولو أنه لم يكتبها إطلاقا ماعرف أحد نقاط الضعف فيه .

وبـذلـك يكون قد سبق كل الزعماء والعرب فى هذا التقليد الغربى فى كتابة المذكرات الشخصية ونشرها أيضا .

* * *

فى تقريره السنوى قال كتشنر :

« كان سعـد زغلول محاميـا ذا شهـرة عظيمة بين محامى المحاكمة الأهلية ثم صار مستشارا مشهورا فى محكمة الاستئناف الأهلية » .

واعترف كتشنر بأن سعدا أدخل « فى كل من الوزارتين المذكورتين إصلاحات كثيرة عظيمة القوة هو واضعها » .

* * *

فى مذكراته كتب سعد يقول :

« قضى الأمر وتخليت عن وظيفة نظارة الحقانية حيث قدمت استعفائى » !

ولــو أن سعـدا كان راغبـا فى الاستقـالـة متحمسـا لها ماكـان قد كتب بهذا الأسلوب . . . ومـاكـان قد قال « قضى الأمـر » مما يعـد دليلا على أنه أرغم على الاستقالة وأن هذا هو القضاء الذى لامفر منه !

إن هذه الكلمات فى مذكراته تكشف عن الضعف الإنسانى ، والحنين للمنصب والغضب من طرده ، أو إقالته ، أو إرغامه على الاستقالة ، والرغبة فى سداد ديونه المتراكمة ، التى أدت بعد ذلك إلى وفاة قاسم أمين سواء بأزمة قلبية أو ربما بانتحاره كما قد يظن .

وعلى أية حال فإن هذه الكلمات ظلت حبيسة مذكراته وأوراقه ، كتبها لنفسه ، أما الصورة الخارجية لسعد ، أمام الناس ، فهى صورة الغاضب ، والسياسى الذى بدأ العمـل السياسى فعلا أو اللعبة والمناورة السياسية ، عندما قال أنه احتج على محاكمة محمد فريد !

* * *

ولكن تبقى الحقيقة الهامة وهى أن سعدا رفض أن يعين لصا قيما على تركية سيدة مصرية ، ولم يقبل صفقة فيها غبن لأطفال مصريين . وكان سعد يعرف أنه بموقفه هذا يضحى بالمنصب الوزاى . ولكنه أقبل ـ راضيا ـ على هذه التضحية !

قال عباس محمود العقاد فى كتابه « سعد زغلول : سيرة وتحية » :

« شغل سعد نفسه بإنصاف يدخل فى أعمال وزارة الحقانية ، ولايقدم عليه كل وزير لأنه إنصاف يصدم الأقوياء من أصحاب الجاه والثراء ، وهو إنصاف القصرّ والمحجور عليهم من طغيان القيِّمين والأوصياء .

أخذ نفسه بإنصاف كل مظلوم مهضوم الحق من هؤلاء القصر والمحجور عليهم الذين تعرض حساباتهم على المجلس الحسبية . فلم يتراجع ولم يقف عند حد الحذر والمجاملة حينما عرضت عليه قضية من قضاياه لمصادمة مرهوبة جمعت عليه كل قوة فى البلاد المصرية ، لأنها مصادمة المال ومصادمة اللورد كتشنر ومصادمة الأمير عباس الثانى ، وهما قابضان على زمام كل قوة فعلية أو شرعية فى الحكومة » .

قال العقاد :

« عز على كتشنر أن تجترىء الوزارة على صديق من خاصة عشرائه يحميه كتشنر من جانب ولايخذله الخديو من الجانب الآخر .

وكان ينتحل الأسباب للخلاص من سعد باشا ويحسب أنه قادر على المجازفة باقصائه عن الحكومة لأنه رجل عسكرى تعود الطاعة والزلفى . ولم يتعود من الوزراء المصريين ولامن المرءوسين الإنجليز أن يقابلوه بإرادة كإرادته ، وكرامة لاتنحنى أمام هيبته ، فاتخذ من مسألة القيم سببا لإحراج سعد وإعفائه » .

وقال العقاد :

« كان من اليسير على سعد أن يتحاشى هذه المصادمة لو كان فى استطاعته الإغضاء عن باطل ، وهو مفتوح العينين . ومن الواضح أن هذه القضية ليست بالقضية الفريدة التى نصر فيها سعد قاصرا مظلوما ولكنها القضية الفريدة التى انتهت بتلك النهاية » .

* * *

تولى حسين رشدى باشا وزير الخارجية منصب وزير العدل بالنيابة فى نفس اليوم الذى قدم فيه سعد استقالته .

ومن غريب الصدف أن الجمعية العمومية تصوت فى نفس اليوم ، وللمرة الرابعة على طلب الدستور الذى يعود به سعد ، بعد ١٢ سنة ، رئيسا للوزراء !



عـــــارف

قال سعد يصف محنته فى المنصب الوزارى :

« لايليق للعالم أن يتنازل عن حريته مقابل مبلغ من المال مهما كان عظيما .

وإنى أكون منافقا لنفسى إذا كنت مع اعتقادى وميلى الشديد للحرية فى النور والعمل أضايق نفسى فى ميولها وأتنازل عن حريتها بغية أن أعيش عيشة البهائم .

الله يعلم أن الوظيفة لم تكسبنى جاها .

ولم أبحث فى أن أستفيد منها شيئا سوى حسن الأحدوثة والعمل لخير الناس . ولكننى لم أوفق فى ذلك لأن أيدى النظار فى الحقيقة مغلولة بغلين ومربوطة بقفلين : شهوات السلطة الشرعية وسياسة الدولة المحتلة ـ يقصد الخديو وكتشنر ـ وإرضاء كل منهما صعب على صاحب الذمة والضمير الحى .

لقد أردت فى كثير من الأحوال أن أوسع من ذمتى وهممت أن أميت من ضميرى لأعيش شريفا فلم أفلح .

كنت كلما حاولت ذلك ضاق خناق الذمة وثار الضمير وتشددت فى الأمر كثيرا .

ووصف سعد هذا المنصب فقال :

« ومن المشوقات حضور التشريفات وتحلية الصدور بالوسامات والحج بالمزركشات .

لا وربك ، لم يكن لها فى قلبى من سلطان . وماوجدت فى واحدة منها إلا وكنت أول المستخفين بها والمستصغرين أحلام الإنسان بسبب العناية بها .

وكثيرا ماكنت أترك الاحتفال والمحتفلين فكرا . وأحاسب نفسى عما ألاحظه فيها من ضعف الإنسان وشدة ميله للهذيان .

ومارأيت مظهرا تفقد الغنى فيه ، وتحس بالذلة والهوان أوضح من هذا المظهر . ترى إنسانا جمع عيوبا كثيرة يكفى واحد منها فى احتقاره والابتعاد عنه .

تراه فى وسط الاحتفـال قد أخذ الأنظار من كل الجوانب . وتلمظت الشفاه بحركات التملق والنفاق . وتنقلت الأرجل تقربا منه واستجلابا لالتفات ينويه أو ابتسام بيديه .

فإذا نطق بكلمة أمنوا عليها وإن كانت رابع المستحيلات .

وتكلفوا الضحك إذا ضحك ، والعبوس إذا عبس وسابقوه على كل حركة من الحـركـات ، ثم يتسـاءلون ويسأل كل منهم نفسه ، بعد الانفراد ، هل أحسنت الجواب الفلانى . وماذا يريد بالكلمة الفلانية أو النظرة الفلانية » .

* * *

زار أغلب النظار وأعضاء الجمعية العمومية سعدا بعد استقالته . وكذلك أول من وكله فى قضية ، وهو محام ، ظنا منه أن سعدا سيعود إلى المحاماة .

وتوجه عدد كبير من موظفى وزارة العدل إلى بيت سعد يشكرونه على الخدمات التى قدمها فى الوزارة .

* * *

فى البرقية التى بعث بها اللورد كتشنر إلى لندن يوم أول أبريل ١٩١٢ قال :

« بعث وزير العدل اليوم باستقالته . وسيقبلها سمو الخديو . ولكن نظرا لأنه سيغادر مصر غدا لمدة ثمانية أيام فى زيارة لممتلكاته فى الاناضول فإن تعيين خليفة للوزير سينتظر عودة سموه .

وفى الوقت ذاته فإن وزير الخارجية ـ حسين رشدى باشا ـ سيتولى مؤقتا أعمال وزارة العدل » .

ومن هذه البرقية تتضح عدة حقائق : أهمها أن استقالة وزير العدل متوقعة أو مطلوبة وأن الخديو سيقبلها فورا .

وهناك دليل هام وهو أن حسين رشدى باشا وزير الخارجية انتدب لتولى وزارة العدل بالإضافة إلى الخارجية فى اليوم نفسه الذى قدم فيه سعد استقالته بينما ظل يوسف سابا باشا ـ وهو مسيحى من أصل سورى ـ وزيرا للمالية ، وكان هو الذى سبق سعدا إلى إبداء رغبته فى الاستقالة . .فقد بدأت الصحف تتحدث عن استقالته فى أواخر ديسمبر مما يقطع بأن استقالة سعد وحدها هى المطلوبة .

ويقيم اللورد كتشنر حفل استقبال ضخما مساء أول أبريل بدار القنصلية على النيل يشهده ١٢٠٠ من المسئولين المصريين والأجانب . . . . عدا سعد .

ويسافر الخديو فى اليوم التالى إلى تركيا .

وتشيد الصحف المصرية بروعة الحفل وجماله وكثرة المدعوين .

وتقول صحيفة « المؤيد » الناطقة باسم الخديو التى يرأس تحريرها الشيخ على يوسف « إن السبب فى كثرة عدد المدعوين إن المعتمد البريطانى يريد تعليم مواطنيه الإنجليز ضرورة الاختلاط بالمصريين » !

* * *

عاد الخديو من تركيا يوم ١٢ من أبريل .

ولم يقدم يوسف سابا باشا وزير المالية استقالته إلا صباح الاثنين ١٥ من إبريل عندما توجه إلى قصر عابدين ليقدم الاستقالة شخصيا إلى الخديو ، الذى أبدى أسفه لاستقالته ، على العكس مما فعل مع سعد ، فإنه لم يقابله بعد الاستقالة ، وأنعم على سابا باشا بوسام « العثمانية » من الطبقة الأولى .

وصـدرت مراسيم إعادة تشكيل الوزارة يوم ١٥ من ابريل ١٩١٢ وهو الموعد الذى حدده قبل خمسة أسابيع اللورد كتشنر .

نقل حسين رشدى باشا من وزارة الخارجية إلى العدل وأختير القاضى يوسف وهبة باشا ليكون وزيرا للخارجية وأحمد حلمى باشا مدير المنوفية عين وزيرا للمالية » .

ويصبح رشدى باشا رئيسا للوزراء عام ١٩١٤ ويوسف وهبة باشا رئيسا للوزراء عام ١٩١٩ فإن الرجال الذين اختارهم كتشنر كان لابد أن يلمعوا !

وظل حسين رشدى باشا وزيرا للعدل وهو المنصب الذى شغله بالنيابة عقب استقالة سعد .

ورشحت الإشاعات يوسف سابا باشا حاكما للبنان ولكن كان هناك مرشحون آخرون أمام السلطان العثمانى !

* * *

زار اللورد كتشنر سعد زغلول فى بيته يرافقه رونالد ستورز السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى ومكث معه ساعة كاملة .

ورد سعد الزيارة للورد فى اليوم نفسه .

وكان هدف اللورد من الزيارة إلقاء اللوم على الخديو وأنه المسئول عن الاستقالة .

* * *

إن كل وزراء مصر الذين استقالوا فى ذلك العهد ، مرت استقالاتهم بهدوء وابتعدوا عن الرأى العام وابتعد عنهم الرأى العام ولم يهتم بهم أحد إلا سعد وحده ، ودون غيره .

أثارت استقالة سعد صدى بعيدا فى الصحافة المصرية ، التى تكلمت عن أسباب الاستقالة ، وماذا سيفعل سعد : هل سيعود إلى حياته الخاصة ، أم يمارس المحاماة ، وهل ينضم إلى الأحزاب ، وإلى أى حزب بالذات وماهو دوره السياسى بعد الآن .

. . كانت صحيفة « الجريدة » التى يرأس تحريرها أحمد لطفى السيد أول وأكثر الصحف دفاعا عنه ، فهاجمت رئيس الوزراء ، وكذلك صحيفة « الجورنال دى كير » الناطقة باللغة الفرنسية .

قالت صحيفة « الجريدة » إن أسباب استقالة سعد مشرفة للباشا .

وتنتقد « الجريدة » وكذلك صحيفة « الجورنال دى كير » محمد سعيد باشا رئيس الوزراء تحت عنوان « النزاع الوزارى » فاعترفت بالخلافات بين سعد والخديو وزملائه فى الوزارة وقالت : « لانستطيع أن ننسى مناقشات المجلس الحسبى » .

ودافعت صحيفة « الجريدة » عن سعد وهاجمت خصومه الذين « حاربوه وأسقطوه » وبالذات محمد سعيد باشا رئيس الوزراء واتهمته بأنه المسئول عن هذه الاستقالة .

وعبر أحمد لطفى السيد فى مذكراته عن ذلك فقال :

« كان الطرفان ـ عابدين وقصر الدوبارة ، أى الخديو وكتشنر ـ متبرمين بسعد لصراحته التى يبديها فى مجلس الوزراء ، وصلابته فى الحق والعدل وحرصه على أداء واجبه .

إنه استقال وترك الوزارة بين الثناء والاعجاب ، وألقى درسا نافعا للحاكمين والمحكومين على السواء » .

وقد اتهم سعد فى استقالته بأنه قد نقصه الدهاء اللازم للوزير لإرضاء السلطة . وهى تهمة عجيبة . على أنه نجح كثيرا فى حمل السلطة على الرضا برأيه وتحقيق مشروعاته .

دافعت صحيفة المؤيد عن الخديو .

قالت بعد أن ذكرت أن سعد باشا خدم الحكومة خدمة جليلة تنطبق على مداركه العالية ومعارفه الواسعة كما خدم القضاء والعدل . وأضافت :

« كنا نود لو أنهْ عالج الأمر خير علاج يوافق مزاج المنصب السياسى الذى يشغله ولابد لمثله منه فى كل زمان ومكان » .

وقالت :

« استعفاؤه من قبيل استعفاء المرحوم رياض باشا من وزارته الثانية فى عهد الخديو توفيق حيث ذكر فيه إنه استقال لأنه رأى مولاه منحرفا عنه . ولايمكن لوزير مصرى أن يبقى فى وظيفته ولايسعه أن يخدم الوطن إذا فقد ثقة حاكم البلاد الشرعى له » .

ولكن المؤيد قالت :

« كان يجب أن يتقدم استعفاء سعد باشا هذا الوقت بعدة أشهر » .

. . أى أنه كان ينبغى عليه الاستقالة منذ شهور !

وأرادت المؤيد أن تجرد سعدا من كل شىء فقالت إنه « سينشىء مكتبا للاستشارات القضائية يكون مورد كسب أضعاف ماكان يأتيه من المنصب الرفيع » .

. . . . أى أنه استقال ليكسب مالا !

أما صحيفة « الأهالى » التى تصدر بالإسكندرية وتعبر عن رأى محمد سعيد باشا رئيس الوزراء فدافعت عن رئيس الوزراء قالت :

« من مصلحة سعد باشا ألا ينساق بعض الكتاب فيتخذوا من استقالته سببا للغمز واللمز والتعريض بهذا أو ذاك ويجعلوها سببا لشفاء الحزازات .

إن رجلا نزيها مثل سعد باشا يأبى أن يظهر فضله انتقاص غيره » .

أما « العلم » صحيفة الحزب الوطنى فإنها لم تتعمد الدفاع عن سعد أو خصومه ، ولكنها أبدت ميلا إلى الوزير المستقيل لسببين جوهريين أولهما أنه خرج من الوزارة مغضبا فهو ـ بحكم الحال ـ أصبح فى صف الحزب الوطنى الذى يناصر كل من خاصم الخديو والإنجليز .

والسبب الثانى أن سعدا عرف بكثير مما اشتهر عن زعماء الحزب الوطنى حتى قيل إنه سيتولى رئاسة هذا الحزب عندما يخرج من الوزارة ، وسيحل محل محمد فريد والشيخ عبدالعزيز جاويش اللذين غادرا مصر .

أما باقى الصحف فبقيت على الحياد وإن أبدت الأسف على خروج سعد من الوزارة . ولكنها لم تهاجم الحكومة بسبب استقالته .

ونصحت بعض الصحف سعدا بأن يقيم دعوى على من يهاجمه أمام المحاكم بدلا من أن يبقى على مجادلته فى الصحف وإثارة الخواطر بما نشر .

ووصفت جريدة « الوطن » سعدا بأنه وزير كبير وعلامة مشهورة . وقالت إنه أعاد عهد الإرساليات ـ البعثات ـ فى المعارف ورفع مقام اللغة العربية وأبنائها وخدم العنصر المصرى فى المدارس الأميرية أكبر خدمة وسن من لوائح التعليم مايعد إصلاحا حقيقيا فى أكثر الأبواب .

وأما فى الحقانية فيكفيه فخرا أنه سن لائحة الأزهر ولائحة المجالس الحسبية وأنه أنشأ مدرسة القضاء الشرعى وكلها أعمال كبيرة تمت فى زمان قصير .

وأضافت :

« ظهر الأسف العام فى كل جهات البلاد وشعر الناس أن حكومتهم خسرت خسارة كبرى بخروج سعد من مصاف الوزراء ولولا أن الرجل كبير كما قلنا وأنه من قادة العقول المصرية لما قامت هذه الضجة ولا اشتعلت الأفكار باستعفائه » .

وكانت بعض الصحف قد اشارت إلى ضرورة استقالة الوزارة كلها بعد استقالة سعد .

قالت « الوطن » :

« إن الدستور لايوجب سقوط الوزارة كلها كلما خرج وزير وعين رجل جديد » .

وقالت الوطن :

« هناك سبب جوهرى ، غير اعتلال صحته ، قضى عليه باعتزال منصبه . وكنا نود لو أنه عالجه خير علاج يوافق مزاج المنصب السياسى الذى كان يشغله » .

ولكن أغلب الصحف التى تصـــدر فى مصر باللغتـين الإنجليزية والفـرنسية هاجمت سعد زغلول واتهمته بأنه لايتميز بالمرونة مع رئيس الوزراء أو الخديو وأشارت إلى موقفه العنيف عند تشكيل المجلس الحسبى وأنه على خلاف مع أغلب الوزراء .

وقالت صحيفة « الأجبشيان جازيت » :

« لايزال الناس يبالغون فى السبب الحقيقى لاستقالة سعد . ولكن هذا السبب اتضح منذ مدة إذ أصبحت العلاقات بينه وبين الخديو غير ودية .

إن الخديو والوكالة البريطانية متفقان على موضوع استقالة سعد التى لم يقابلها الناس بدهشة نظرا لإشاعتها مرارا قبل حدوثها » .

وأضافت :

« ليس من العدل أن يطعن على رئيس النظار لأن أحد زملائه استقال ، أو لأن دفـة الحكـومـة تسير بهدوء ، نجم عن اتفاق وتعاون عطوفة رئيس النظار ، وسمو الخديو ، واللورد كتشنر ، فإن هذا الاتفاق لايمكن أعداء الوزارة من خلق أى اضطراب .

إن سعد باشا لم يظهر أقل تسامح نحو سمو الخديو وكثيرا ماكان حجره عثرة فى سبيل زملائه وكان إذا طلب أمرا لايتنازل عنه قيد شبر . وشدة مراس كهذا يمكن أن تفيد فى بعض الأحيان إلا أنها كانت سببا لاضطراب عظيم فى الوزارة المصرية .

وأجمعت الصحف الناطقة باسم الخديو وكذلك الناطقة باسم المعتمد البريطانى والصادرة بلغات أجنبية على القول بأنه :

« ليس سرا أن علاقة سعد زغلول بالخديو لم تكن ودية فى الفترة السابقة . ولم يقدم سعد أية تنازلات للخديو ، وكان يفتقد الرقة والمرونة فى شخصيته فى بلد تطلب فيه المرونة . وأنه متى صمم لايعدل وأن الخديو واللورد كانا متفقين بالنسبة لاستقالته وأنها لم تكن مفاجأة لأحد » .

* * *

عبرت صحيفة الأهرام عن الموقف أصدق تعبير فقالت :

« كان سعد باشا فى الوزارة عضوا » مستقلا « يقول مايعتقد ويتصلب بما يوقن ، إلى أن يغلب على أمره فيتحول !

وطريقته ، غير طريقة الوزراء ، الذين تقدموه أو عاصروه - إلا رياضا - لأننا عرفنا وزراءنا جميعا . يجسون نبض السلطات العليا قبل أن يبدوا آراءهم ثم يبدون تلك الآراء على مرد تلك السلطات .

أما هو فكان يتقدم سواه بإبداء رأيه . ومن كان هذا شأنه فى وزارة مصرية كان مآله حتما ، كمآل سعد باشا ، أى اعتزال الوزارة » .

وأضافت الأهرام :

« الوزارة المصرية بين السلطتين الشرعية والفعلية ، لامندوحة لها أن يكون جميع أعضائها متفقين بالرأى والمسلك ، متحدين بالقصد والغاية ، مترابطين بالقلوب والأنفس هذا إذا أرادت أن تكون وزارة عاملة نافعة ناجحة .

والذين يقولون « ماذا بيد الوزارة المصرية مخطئون فى تساؤلهم فإن بيدها سلطة كبيرة وقوة عظيمة إذا توفرت فيها شروط التضامن والمعرفة والعناية لأن لسياسة الاحتلال حدا تقف عنده » .

وقالت الأهرام أيضا :

« المشادة فى الآراء ستنتهى وتضمحل لأن عطوفة الرئيس يقبض وحده منذ اليوم على دفة السياسة المصرية ، أو مانسميه نحن السياسة المصرية ، وهو فى الحقيقة بعض الشئون الداخلية الفردية الصغيرة الذى اعتاد شعبنا ، واعتادت ، صحفنا ، حسبانه كل شىء وفوق كل شىء .

وسيكون لكل ناظر ـ وزير ـ تمشية شئون نظارته فقط » .

ومعنى كلام الأهـرام أن محمد سعيد باشا رئيس الوزراء لم يكن رئيس الوزراء بالفعـل بل كان يشـاركـه سلطاتـه سعـد زغلول الـذى كان يتـدخل فى أمور كل الوزارات ، وأن سعدا كان يقول رأيه فى شئون مصر ، وأن هذا الرأى كان مستقلا تماما فهو ليس خاضعا للخديو أو للورد كتشنر أو لرئيس الوزراء .

وإذا كان سعد قد بقى فى الوزارة الشهور الأخيرة لكرومر ثم فى عهد جورست فإنه كان مستحيلا استمراره فى عهد اللورد كتشنر الذى يريد أن ينفرد بالسلطة فى مصر .

* * *

قالت صحيفة « التايمس » أرغم اللورد كتشنر سعد زغلول على الاستقالة ، وبذلك انتقم الخديو من سعد .

وقالت الصحيفة ذاتها ، ولكن عقب وفاة سعد زغلول عام ١٩٢٧ .

« إنه لم يستطع تأييد حجته ـ بالنسبة لحسين محرم ـ مع أن جميع الناس يعلمون أن شكواه فى محلها » !

* * *

وصف أحمد لطفى السيد فى كتابه « قصة حياتى » أعمال سعد زغلول فى وزارتى المعارف والعدل فقال :

« دخل سعد زغلول الوزارة بين تصفيق الأمة بأسرها واستحسانها . ولامعنى لإجماع الطبقات على استحسان دخوله الوزارة بكل ماعهدناه لوزير غيره عند تعيينه ألا يكون ناصرا للأمة مدافعا عن الحق متشددا فيه .

وكان سعد قد دخل الوزارة ليمثل فيها طبقة المتعلمين الأحرار الذين ليس على عقولهم سلطان إلا الحق ولا على قلوبهم إلا حب الوطن ونفعه ، فحقق فى المعارف سلطة المصرى ، وملأ كرسى الوزير ، وتمكن بقدرته ، وعلو نفسه ، من وضع مستشار وزارته عند حد القانون ، وسوى بين الموظفين الأجانب والمواطنين ، وحقق آمال الأمة فى أكثر ماطلبت ، فجعل التعليم باللغة العربية ، وجعل لغة التعليم هى لغة الامتحان . وأعاد عهد البعثات ، وجعل للأنظمة المدرسية قوانين لابد من عرضها على مجلس شورى القوانين ، إلى غير هذا من المشروعات التى أعادت إلى المعارف عهد وزيرها المرحوم على مبارك باشا .

وكان من أعمال سعد إنشاء مدرسة المعلمين ، ومدرسة القضاء الشرعى التى وجد فى إنشائها صعوبات جمّة كانت محكا لشجاعته الأدبية ، وقدرته الوزارية ودهائه السياسى .

فلما تولى الحقانية لم يفرط فى حقه بصفته وزيرا ، ولم يكن فيها بأقل من غيره على إقامة العدل ، منه فى نظارة المعارف ، على نشر التعليم حتى كان دفاعه عن اعتقاده مجلبة لمخالفة السلطة وتبرم الخديو والإنجليز به » .

* * *

لم يشف الخديو عباس حلمى الثانى غليله باستقالة سعد ، فإن صحفا كثيرة فى مصر ، وفى لندن ، ظلت تعلق على استقالته ، وأسبابها ، وتتنبأ بما سيفعله الوزير المستقيل .

قيل أنه سيرأس الحزب الوطنى .

وقيل أنه سينتسب إلى حزب الأمة .

وقيل أنه سيرشح نفسه نقيبا للمحامين .

ونفى سعد زغلول هذا كله .

كذَّب فى حديث لصحيفة « الاجبشيان جازيت » مانشر من أنه سينضم « لحزب الأمة » .

وقال إن الحزب لم يعرض عليه الانضمام .

ونفى أيضا أنه سيرشح نفسه نقيبا للمحامين ، وكان هو صاحب فكرة إنشاء هذه النقابة !

وقال إنه سيشتغل بالمحاماة ، ويكتفى بالاستشارات دون أن يترافع أمام المحاكم .

.... ولم يفعل !

ولكن الخديو رأى فى هذه التصريحات تمجيدا لسعد فقرر أن يشن حملة عنيفة ضده لتحطيمه وتشويه صورته أمام الرأى العام .

ولم يدرك الخديو أنه بهذه الحملة ، أعاد سعد إلى الأضواء ودفعه إلى أن يكون مركز اهتمام كل الصحف العربية الصادرة فى مصر والناطقة بلغات أجنبية وكذلك رجال السياسة و« قصر الدوبارة » مقر المعتمد البريطانى ، كما كان يسمى فى تلك الأيام .

* * *

نشرت الأهرام فى صفحتها الأولى ـ يوم ٦ من أبريل ـ مقالا بتوقيع « عارف » ـ وهو لاشك توقيع مستعار ـ قال فيه :

« دلت الحوادث إلى يوم استقالة سعد على أنه يستعمل الصلابة والخشونة ثم يرجع إلى اللين والمرونة متى قضت بها الظروف شأن المتبصر الحكيم .

روى بعض أخصاء سعد باشا أن سعادته روى فى مقام من المقامات العالية عبارة تمس بأمانة وكرامة رجل من كبار موظفى الحكومة . وكان يعتقد أنه إنما يخدم أمته وبلاده بما روى . ولكن يظهر أن الدهر لم يسعد سعادة سعد باشا حيث جنى عليه اجتهاده . وتبادر إلى الأذهان أن سعادته يريد بهذا العمل إيقاع النفرة بين مقامين من قادة الأمة ومن مصلحة البلاد تمكين عرى الوفاق وحسن التفاهم بينهما فترتب على ذلك مطالبة سعادة سعد باشا بإثبات ماصدر عنه فى هذا الشأن .

جد سعادة سعد باشا واجتهد فى أسباب المفتريات التى وصلته فاعتقد بصحتها ورواها فعجز سعادته عن إثبات ماروى ولم تفته ذلاقة اللسان ولاقوة الحجة والبيان .

وحينئذ تضاربت الأفكار واختلفت الظنون فى تشخيص العلة التى قضت على

سعادة سعد باشا بركوب هذا المركب الخشن وسرعان ماتزعزعت ثقة السلطة الفعلية فى مروياته وأقواله .

أما السلطة الشرعية فيقولون إنها زادت اقتناعا بأن ساعة استقالة سعادة سعد باشا إذا لم تكن قد فاتت من زمن مديد فإنها قد حانت » .

وقال الكاتب :

« رأى سعد فى الأيام الأخيرة أن يتلجىء إلى السلطة الشرعية وأن يستبدل بالصلابة والخشونة المرونة واللين والأخلاص وصدق الوفاء وحسن الولاء وأن يكون سلاحا للسلطة الشرعية على خصومها كما كان عدتهم من سنين مضت وفى ظروف انقضت » .

وقال الكاتب إن سعدا كان فى حيرة : هل يكتب الاستقالة مشفوعة بأسباب ضافية أم تكون بعبارات بسيطة .

وفضل أخيرا أن تكون الاستقالة بعبارة مختصرة وقد كان وحررها فى نسختين بعث بإحداهما يوم الأحد ٣١ من مارس إلى سراى عابدين والأخرى إلى سراى قصر الدوبارة .

وقد شاع أن أحد أقرباء سعد باشا روى أن سعادته سلم صورة الاستقالة إلى جناب مستشار نظارة الحقانية لتوصيلها إلى فخامة اللورد كتشنر بعبارة شفاعة مفادها كما يأتى :

لقد ضحيتمونى إرضاء لجناب الخديو
إن كان منزلتى فى الحب عندكم ماقد رأيت فقد ضيعت أيامى

وقد شاع أيضا عن ذلك القريب نقلا عن سعادة سعد باشا أن جناب المستشار تقابل مع سعادته فى اليوم التالى وقال له أن جناب اللورد بكل أسف يقرئك السلام . ويقول لك إنه قد بلغه ان الجناب العالى قد قبل استقالتكم وأن جناب اللورد ينظر إلى هذا القبول بعين الارتياح وإنه ان كان ضحّى كما يقولون فما عمل إلا إرضاء للصالح العام .

وقال الكاتب :

« حصلت الاستقالة بعد مضى أربعة أعوام من الوقت الذى كان يجب فيه

حصولها فلا أفهم لهذه الحركة من معنى ولا ستهوى رجال الأحزاب وأرباب الصحافة من سبب سوى السعى للحصول على قول أو عمل يعزى النفس عن مصابها ويشجعها على احتمال آلامها ويطمس معالم الحقيقة وماأدرى هل للباطل جولة ثم تضمحل » .

واختتم الكاتب مقاله قائلا :

« إن سعد باشا دخل الوزارة للشقاق والخلاف ، وخرج منها للراحة والسلام .

تولاها وليس له عدو وفارقها وليس له صديق » .

* * *

نشر سعد زغلول فى صحيفة « الجريدة » ردا على مقال عارف ، بعث به مراسل الصحيفة من محطة سكة حديد صهرجت فى اليوم التالى .

قال سعد زغلول :

« لا صحة للعبارات التى نشرها « عارف » فى جريدة الأهرام أمس وخصوصا مايتعلق فيها بالالتجاء لأحد أصهار العائلة الخديوية والتوسل به لمقابلة« الجناب العالى » للتوبة والاستغفار رجاء البقاء فى وظيفتى كى أكون فيها سلاحا بيد السلطة الشرعية ضد خصومه .

وإنى مستعد لبيان الحقيقة فى ذلك كله إذا كشف ذلك « العارف » عن اسمه وصرح بأنه مأذون فى نشر ماوراه لأن كرامتى تأبى أن أناقش من لا أعرفه .

وبيان الحقيقة على وجهها يستلزم إفشاء أسرار يقضى الواجب بكتمانها إلا إذا أذن أصحاب الشأن صراحة أو ضمنيا بإفشائها » .

طالبت صحيفة الوطن سعدا أن يرد بإسهاب على ماقاله عارف .

وقالت الوطن إذا كان سعد باشا يجعل إذن أصحاب الشأن بإفشاء الأسرار شرطا دائما للرد على مايقال فيه أو ينسب إليه من حين إلى حين فإنه ـ سعد باشا ـ سيبقى إلى ماشاء الله هدفا لسهام الطاعنين وطعنات الأعداء الغاشمين لايستطيع الدفاع بالصراحة وإظهار الحقيقة، معززة بالدليل والبرهان .

إن خطأ سعد باشا خطأ مزدوج لأنه ينبغى له أن يدرك غاية خصومه ويعلم أنهم لايتركونه بعد الاستعفاء ولايرجعون عن السعى فى إسقاطه من المقام الذى أحرزه فى صدر الأمة فإما أن يحارب مساعيهم بالسكوت التام والإعراض المستمر أو أن يرد ويفضح .

وقال الوطن :

« لانذهب مذهب سعد باشا فى موضوع الأسرار التى أشار إليها . ولانرى رأيه لأن سعادته يوهم فى رده التلغرافى على رسالة الأهرام أن هناك أسرارا تهول ، وخفايا شرحها يطول ، وأنه لو أفشى تلك الأسرار ، وباح بتلك الدفائن لأحدث فى القطر هرجا ومرجا وأثر فى الناس أكبر تأثير .

والحقيقة أن الأسرار التى ينوء بها سعد باشا ليست بأسرار حقيقية من النوع الذى تكنه صدور الوزراء فى كل البلاد . فما فى الناس من يطالبه بإفشاء الأسرار المتعلقة بسياسة الحكومة فى مسألة الحرب والحياد أو فى طلب إلغاء الامتيازات ، أو فى غير هذا من الأسرار الدولية . إنما الذى يطلبه الناس فى هذه الحالة بسيط صغير يمكن إجماله فى أن سعد باشا لم يكن على اتفاق تام مع زملائه ، أو أنه لم يرض سمو الخديو المعظم مدة وجوده فى الوزارة ولا هو بعار على أحد من الكبار لأن اختلاف الرجال دليل اشتغال عقولهم فى مختلف المسائل .

ولطالما خرج الوزراء من مناصبهم بداعى الاختلاف مع الملوك أو رؤساء الوزارات أو أصحاب القوة . ولم يحسب اختلافهم سرا غامضا ولا عد خروجهم عارا عليهم أو على الذين خالفوهم فى الرأى ،

وعلى هذا فإن سعد باشا قد « غلط » فى الامتناع عن الرد لأن مناظره لم يبح باسمه الصحيح أو لأن الرد يوجب إفشاء الأسرار .

وكان هدف الوطن من هذا القول توسيع هوة الخلاف بين سعد والخديو والمعتمد البريطانى و« عارف » ! .

التحقيقات

استمر « عارف » يهاجم سعدا ويحطم صورته ، وينسف ماضيه ، فى وزارتى المعارف والعدل .

كتب مقالا ثانيا فى جريدة الأهرام يوم ١٢ من أبريل قال فيه :

« يعلم الله ولا يجهل سعد باشا أنه لم يوفق إلى رضاء سمو ولى الأمر لا فى أوائل أيام تعيينه ولا فى أواخرها . ولهذا فلا حرج على من يرى أن السبب الذى بنى عليه سعد باشا استقالته الآن وهو عدم توفقه لرضا سمو الجناب العالى ليس هو السبب الحقيقى ، بل هناك سبب آخر .

وهـذا السبب ، على مايقوله الخبيرون ، هو اقتناع السلطة الفعلية أخيرا ، بأن لا نفع ، للمصلحة العامة إلا فى إقالة سعد باشا من الوزارة لتسير سفينة الأعمال فى سبيل التدبير والتفكير ، بعيدة عن عواطف المشاحنات وأمواج المخاصمات .

ويؤكدون أنه فى الأسبوع الذى استشعر فيه سعد باشا بهذه الفكرة قد أخذت فيه الاستقالة تنمو عنده ساعة بعد أخرى فى ٣١ مارس الماضى .

وهناك أدلة أخرى مادية تغنى عن الالتجاء للقرائن أو الفرضيات لإثبات أن أسباب الاستقالة لايوجد منها سبب واحد مفاده تأثر سعد باشا من معاملة الحكومة له معـاملة تمس بكـرامته أو تضطره للعمل ضد اعتقاده لأنه لو كان الأمر كما ذكر لاستعفى سعد باشا من الوزارة بعد دخوله فيها .

وأخذ الكاتب يذكر أمثلة تدل على أن سعدا كان لينا وهو وزير .

قال عارف :

« بعـد أن تولى سعـد باشـا نظارة المعارف بزمن قليل قام بحرا للتفتيش على المـدارس الأميرية فى الوجه القبلى . وعند زيارته لمدرسة مدينة أسيوط صادف فيها

تلميذا حديث السن فى غاية النجابة وعلم فى الوقت ذاته بأنه من عائلة متوسطة الحال فأمر بإعفائه من المصاريف المدرسية واعتباره مجانا بها .

ثم ماكاد سعادته يبرح مدينة أسيوط حتى وصل الخبر إلى مصر فاستدعته الحكومة إليها تلغرافيا . وبعد مناقشة وجدال فى هذا التصرف تقرر عدم عودة سعادة ناظر المعارف إلى مثله مرة أخرى . وكان ذلك مع وجود جناب اللورد كرومر فى الوكالة البريطانية وصهره عطوفة مصطفى فهمى باشا على رأس الوزارة المصرية .

ومع هذا لم يستقل سعد باشا ولم يغير خط سيره فى المرور . بل عاد ثانيا إلى الرفّاص الذى كان ينتظره بحاشيته وأطرافها فى النقطة التى تركه فيها وأتم مروره .

وتوفى المرحوم بطرس غالى باشا صباح يوم ٢١ من فبراير سنة ١٩١٠ فلازم سعد باشا سراى عابدين بصفته نائب رئيس مجلس النظار ، لأنه كان أقدمهم عهدا فى الوزارة ، وأخذ يتلقى الأوامر ويصدرها لجهات اختصاصها ويشرف على الأعمال العامة طول ذلك النهار الذى ماغربت شمسه إلا وكان عطوفة محمد سعيد باشا فى مسند رئاسة النظار وأخذ يشتغل فى تشكيل الوزارة الجديدة .

لم يأب سعد باشا الدخول فيها مع أنه أقدم عهدا ، وأكبر سنا ، وأطول قامة ، ويرى أنه أغزر علما وأفصح لسانا ، وأقوى حجة وبيانا ، من عطوفة محمد سعيد باشا ، وإن كان يوجد فرق هائل بين التعليمين والنشأتين .

وخلا محل أحد قضاة محكمة الاستئناف الأهلية فرشح سعد باشا لهذا المحل أحد رؤساء المحاكم الأهلية . ورشحت النظارة رئيسا آخر فتشدد سعد باشا وتصلب .

ويقال إنه تقدم لأكثر من ذلك فهنأ الرئيس الذى رشحه بمركزه الجديد . ثم نظرت الحكومة فى الأمر وقررت عدم الموافقة على ترشيح سعد باشا الناظر وقبول ترشيح النظار .

وفى الحال أمضى بختمه - سعد باشا - المذكرة التى أرسلت من النظارة لرئاسة مجلس النظار بذلك . ولم يحتج سعد باشا على هذا العمل ولم يستقل .

وخلا بمحكمة الاستئناف المختلطة كرسى أحد قضاتها فرشح سعد باشا موظفا كبيرا لهذا المركز ثم هنأ الموظف المشار إليه بمنصبه الجديد فرأى ولاة الأمور تعيين موظف آخر لهذا المركز لأسباب ، كانت غير مجهولة على سعد باشا .

وقد نفذت الحكومة مارأى ولاة الأمور ووقع سعد باشا بختمه على المذكرة التى أرسلت لمجلس النظار المختص بهذا التعيين ولم يحتج ولم يستقل .

وخـلا بالمحاكم الشرعية محلات بعض قضاتها فصمم سعادة سعد باشا الناظر على تعيين قضـاة بالمراكز الخالية من متخرجى مدرسة القضاء الشرعى دون غيرها وصممت اللجنة المختصة بأمر الانتخاب ، على غير مارأى سعادة الناظر ، فتشدد سعد باشا وتصلب فى إنفاذ رأيه فرأت الحكومة موافقة وتعضيد اللجنة فى رأيها ، وقد كان .

وأمضى سعد باشا بختمه على المذكرة المرسلة لمجلس النظار بهذا الخصوص ولم يحتج ولم يستقل .

هذا قليل من كثـير من الحـوادث الـواقعية التى لايجادل فيها ، أستاذ كبير ، ولا فيلسوف جليل ، والتى تدل على أن مشروع الحكومة فى محاكمة فريد بك بدون علم سعادة سعد باشا ناظر الحقانية لم يكن سببا من أسباب الاستقالة التى يكفى لحصولها ألف سبب وسبب من هذه الفصيلة لما تقدم شرحه وبيانه » .

رد عبدالعليم صالح المحامى على مقالى عارف فتكب فى الصفحة الأولى من الأهرام قال :

« الأمة المصرية فى حاجة إلى ذاك المحامى النزيه المخلص القانونى المتوقد الذكاء يعيد لها سيرتها الأولى فى المحاماة ، ويخدمها تلك الخدمة الصادقة فهى ، بذلك ، ترحب به على بكرة أبيها » .

* * *

بعث سعد زغلول فى اليوم التالى لنشر مقال عارف ـ ٧ من أبريل ـ بالرسالة التالية إلى جريدة الأهرام :

« حضرة الفاضل صاحب امتياز جريدة الأهرام الغراء

نشرتم فى جريدتكم مقالة تحت إمضاء عارف ثم تركتم تبعة أقوال كاتبها إليه فى عبارة لايسعنى إلا أن أشكركم عليها .

ونظرا لما ورد فى هذه المقالة من الأمور التى تمس كرامتى ، ولايسعنى السكوت عليها ، قد عزمت على أن أرفع أمرها للقضاء .

ولذلك أرجوكم ان تتفضلوا ببيان اسم ذلك العارف حتى أتمكن من محاكمته طبقا للقانون .

أجاب داود بركات رئيس تحرير الأهرام على سعد بالرسالة التالية :

« سعادة أفندم سعد زغلول باشا الأفخم . .

عن استقالة سعادتكم من نظارة الحقانية طلبت من كاتب هذه المقالة التصريح باسمه فكتب إلىّ بالتصريح باسمه إذا طلبت منى المحاكم ذلك وأنه متحمل تبعة ماكتب وماسيكتب .

فبناء على جوابه هذا ترونني آسفا لعدم استطاعتى إعلان اسمه بغير الطريقة التى حددها لى أفندم » !

* * *

تقدم سعد يوم السبت ١٣ من أبريل ، أى فى اليوم التالى للمقال الثانى ببلاغ إلى النيابة ضد « عارف » .

تولى التحقيق على توفيق بك رئيس النيابة فاستدعى داود بركات رئيس تحرير الأهرام لسؤاله .

حضر عن سعد زغلول إبراهيم الهلباوى بك ومحمد يوسف بك المحاميان .

قال داود بركات :

ـ قبــل أن أجيب على أى سؤال . هل أنـا مطلوب فى تحقيق ضدى أو ضد الأهرام ، أو للاستفهام منى عن أمر يتعلق بالمقالين ؟

قال على توفيق :

ـ ليست لدى شكوى ضد الأهرام أو رئيس تحريرها .

وقال محمد بك يوسف المحامى :

ـ لايطالب سعد باشا الأهرام بشىء وإنما يسألها عن اسم الكاتب .

عندئذ سأل المحقق رئيس تحرير الأهرام عن اسم الكاتب فقال :

ـ لقد أباح للأهرام إعلان اسمه للنيابة إذا طلبت ذلك والكاتب هو إسماعيل أباظة باشا . وقد قال فى كتاب بعث به للأهرام إنه « يتحمل وحده دون سواه مسئولية ماكتب وماسيكتب بهذا الإمضاء » .

عند ذاك وجه رئيس النيابة كلمة إلى الهلباوى بك وهى :

ـ ماقولكم بالإجابة التى سمعتموها من داود أفندى بركات ؟

قال الهلباوى :

ـ إنى مأمور من سعد باشا ألا أطلب شيئا من حضرة داود أفندى بركات ولا ضد أحد آخر من موظفى الأهرام لأن سعادة الباشا لايرغب مطلقا فى تعقب الصحافة فيما تنشره خدمة لحرية الصحافة التى يجب تعضيدها ، ويطلب التحقيق مع كاتب المقالين دون سواه وهو إسماعيل أباظة باشا .

وطلب محاميا سعد سماع أقوال إسماعيل أباظة باشا .

* * *

كان إسماعيل أباظة باشا فى الثامنة والخمسين من عمره . وهو عميد الأسرة الأباظية فى مديرية الشرقية . حفظ القرآن صغيرا وتخرج فى مدرسة الإدارة « الحقوق » وعمره ٢٩ سنة .

تقلب فى عدد من الوظائف حتى وصل إلى منصب وكيل مديرية ـ محافظة الشرقية ـ استقال منها ، واشتغل بالمحاماة . ثم أصدر جريدة الأهالى عام ١٨٩٤ فى سن الأربعين .

اختير منذ عام ١٨٩٦ عضوا فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وهما الهيئتان التشريعيتان فى مصر .

كان مستشار للخديو عباس .

قال أحمد شفيق باشا رئيس ديوان الخديو أنه « مامن وزارة تتألف إلا استشير فى تأليفها ، ولاحادثة هامة تقع إلا كان لرأيه أثر فى الحكم الذى ينتهى إليه أمير البلاد . وكان فى وزارات بطرس باشا غالى ومحمد سعيد باشا وحسين رشدى باشا « مسموع الكلمة » فى كل الأمور . وقد اختاره الخديو وصيا على ممتلكات إحدى شقيقاته » .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بدأت الصلة بين الخديو وإسماعيل أباظة عام ١٩٠٨ فكان يعهد إليه ببعض المهام .

وكان الخديو يستشيره فى أغلب الأمور ويدعوه إلى حضور كثير من الاجتماعات الهامة .

أراد الخديو تعيينه وزيرا فى وزارة بطرس غالى وفى اجتماع مع ميلن شيتهام السكرتير الأول بدار المعتمد البريطانى ١٩٠٨ أخذ الخديو يغالى فى امتداح إسماعيل أباظة باشا ويصف ذكاءه واعتداله فقال شيتهام :

ـ من المرغوب فيه ألا تبدى انحيازا أو عطفا خاصا لأحد ، أو تلزم نفسك بسياسى معين ، أو مجموعة سياسية بالذات !

عرف الخديو من ذلك أنه لاأمل فى قبول الإنجليز إسناد منصب الوزارة إليه فعدل عن ذكر اسمه . ولكن الإشاعة تسربت إلى لندن فسألت وزارة الخارجية الدون جورست الذى نفى إن إسماعيل أباظة رشح وزيرا !

ولم تكن الصلة طيبة بين سعد وإسماعيل أباظة الذى شكاه إلى بطرس غالى فى ديسمبر ١٩٠٨ لمعاملته له . فقال سعد :

ـ هذه مسألة شخصية لايمكن التدخل فيها بصفة رسمية .

وفى يولية عام ١٩٠٨ توجه إسماعيل أباظة على رأس وفد من مجلس الشورى إلى لندن وقابل السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا وقدم إليه مذكرة يطلب فيها زيادة اشتراك الشعب المصرى فى تصريف أمور البلاد .

وانتقد القنصل البريطانى لأنه وضع مشروع قانون بسلطة مجالس المديريات لايختلف عن القانون الذى وضع قبل ذلك بـ ٢٦ سنة فكأن المجالس لم تتقدم خطوة واحدة فى سبيل الإصلاح .

وطلب أن يعين المعتمد البريطانى المصريين الأكفاء فى الوظائف التى يمكنهم القيام بها .

ضاق المعتمد البريطانى فى مصر السير الدون جورست بما فعله إسماعيل أباظة ووجه اللوم للخديو عباس ، وقال له ·

ـ أنت أوصيتنى به فنصحت وزير الخارجية بمقابلته !

قال الخديو عباس حلمى فى مذكراته :

« أحس سياسيونا الطيبون فى لندن أنهم لايزالون فى اجتماع ببلادهم . فبدأوا منذ دخولهم يشكون من تصرف الإنجليز فى مصر ، ويطالبون بعدد كبير من الإصلاحات . وكان معنى ذلك أنهم لايقرون إدارة جورست الذى تأثر تأثرا كبيرا لهذا الحادث ، ولم يغفر ماعاش لأولئك الرجال ، وإنى لأحمل مسئولية الحادث وكان فى وسعى تجنبها ، وكان من واجبى أن أبين لأولئك الذين ذهبوا ليمثلونا أن رحلتنا يجب أن يكون هدفها التفاهم ، وعليهم أن يفصحوا عن رغبتهم فى التعاون » .

وكان من نتيجة ذلك أن غضب الخديو على إسماعيل أباظة وقاطعه .

ولكن الصلة تجددت .

قال ميلن شيتهام فى رسالة إلى لندن « يميل الخديو إلى تعيين إسماعيل أباظة رئيسا للوزراء بدلا من محمد سعيد » .

ولكن وزارة الخارجية البريطانية قالت « إنه متآمر ولن توافق على تعيينه »

وأوفده الخديو مرة أخرى إلى لندن فى صيف عام ١٩١٠ للاتصال بالسياسيين البريطانيين المستقلين للعمل لحساب الخديو .

وسافر إسماعيل أباظة بعد ذلك إلى القسطنطينية وقيل إنه سيلتقى هناك بالخديو سرا .

وفى عام ١٩١١ سافر إسماعيل أباظة مع الخديو إلى تركيا وقيل أنه وسيط الصلح بين الخديو وزعماء الحزب الوطنى المقيمين فى القسطنطينية .

ولكن اتهم إسماعيل أباظة بسرقة أموال شقيقة الخديو ـ وكان الخديو قد عينه قيّما على أموالها ـ فخلعه الخديو من القيامة .

وعندما عرض على الجمعية العمومية مشروع مد امتياز قناة السويس عام ١٩١٠ وقف إسماعيل أباظة ضد المشروع فضاق به السير الدون جورست وأرغم الخديو على عزله من الوصاية على أملاك الأميرة لأنه أساء استغلال منصبه كوصى !

* * *

جرت فى ٩ من يناير عام ١٩١١ الانتخابات لعضوية مجلس الشورى فرشح إسماعيل أباظة باشا نفسه للمرة الخامسة عن مديرية الشرقية ، وكان قد فاز بعضوية المجلس أربع مرات . ولكنه سقط وفاز خصمه مصطفى باشا خليل ، فقد حصل إسماعيل أباظة على أصوات خمسة من المندوبين بينما نال منافسه سبعة أصوات .

ومعروف أن كل مندوب يمثل خمسين ناخبا . ومن هنا جاءت أهمية كل مندوب .

قال إسماعيل أباظة باشا إن الانتخابات زورت لمصلحة منافسه ، وبنى ذلك على أسباب من بينها أن أحد المندوبين وهو يمثل خمسين ناخبا ـ الذى أعطى صوته لمصطفى باشا خليل سبق إدانته جنائيا بالتزوير . وقال إن حسن حسيب بك نقل مديرا للشرقية بهدف إسقاطه .

قدم إسماعيل أباظة باشا طعنا أمام القضاء ضد صحة انتخاب خصمه على اساس أن الانتخابات باطلة فسارعت الحكومة المصرية بإصدار عفو عن جريمة هذا المندوب وبذلك لم يعد الطعن فى هذه النقطة يقوم على سند قانونى !

وبدلا من الشكوى إلى رئيس الوزراء ووزير الداخلية محمد سعيد باشا من تزوير الانتخابات ، كتب إسماعيل أباظة باشا شكوى طويلة باللغة الفرنسية فى ١١ صفحة وبعث بها إلى السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى ليقدمها إلى السير الدون جورست المعتمد والقنصل العام البريطانى فى مصر .

قال فى رسالته .

« أبعث إليك بخطابى ، يافخامة اللورد ، وأترك لك أصدار القرار الذى تمليه عليك مشاعرك النبيلة .

- *منذ عامين وأنا أواجه سلوكا عدائيا من الموظفين الإداريين فى المديرية على اختلاف درجاتهم الوظيفية .*
- *فى نوفمبر وديسمبر من العام الماضى وجدت الاضطهاد لا يحتمل مما يدعو إلى الشك فى أن مصدره ليس محليا . وفى يناير وفبراير الماضيين أيقنت أنه يأتى من السلطة المركزية أملاه افتراض العداء الشخصى لى من دولة الاحتلال .*

- الموقف العدائى ضدى أسبابه :

١ـ أنى كنت على رأس الذين حرضوا على إصدار القرار الشهير الذى اتخذته الجمعية العمومية والذى دعاكم إلى مهاجمتها فى تقريركم السنوى .

. . يقصد بذلك رفض الجمعية العمومية لمشروع مد امتياز شركة قناة السويس ٤٠ سنة .

٢ـ أنى على رأس المتطرفين المعادين للحكومة .

٣ـ إنى معارض شخصى للسياسة البريطانية فى مصر .

وهذه الاتهامات والافتراءات هى من إعدائى الحقيقيين ، اختلقوها ونشروها لكسب عطف الآخرين والحصول على مساندتهم .

- قدمت شكاوى متكررة لأولى الأمر . . . . مصريين وإنجليز ! ولكن حركة العداء لى اتخذت أبعادا أكبر .

- شكواى اليوم ضرورية جدا لأن عدة أحداث ولقاءات أوضحت بجلاء أن العداوة العامة تجاهى ذاعت وانتشرت بين موظفى الدولة عقب عدة شائعات وافتراضات وهمية لاأساس لها بأن ممثل دولة الاحتلال ـ أى الدون جورست ـ اختصنى بكراهية وعداوة شخصية ، ويسره ايذائى وضياع مصالحى ومصالح أسرتى وحتى معاونى الذين يرتبطون بى بأية رابطة .

- الذين يتهموننى بأنى على رأس المتطرفين ينسون أن السير الدون جورست رجل متحرر عادل مقتنع بالأفكار الدستورية ، وهى الأولى بالقيام بواجبه أمام ضميره بعيدا عن أى انتقام شخصى . وينسون أيضا أنه يتابع أعمال كل عضو فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومحاضرها التى تنشر فى الجريدة الرسمية ـ الوقائع ـ ومنها يتضح أنى الوحيد الذى عارضت كل زملائى فى المواقف التالية :

١ـ أصر زملائى فى جلسة ٢٤ مايو ١٩١٠ على إنشاء مجلس نواب يماثل المجالس النيابية فى أوروبا وله نفس صلاحياتها .

وكان مصطفى باشا خليل الذى تناصره الحكومة الحالية بين المطالبين بذلك .

وفى الحقيقة كنت الوحيد بين ٨٤ عضوا الذى طالب بمجلس نواب محدود

الصلاحية يقتصر على الشئون المصرية ولايكون لهذا المجلس الحق فى التدخل فى المعاهدات الدولية والامتيازات الأجنبية .

وظللت أدافع عن هذا الاتجاه الذى انتهى بقبول الأعضاء بالإجماع وجهة نظرى .

٢ـ وفى جلسة أول يناير ١٩١٠ وجه لى الشكر كل من وزيرى التعليم والعدل على آرائى المعتدلة والمعقولة التى أبديتها فى مشروعات قانون العقوبات الجنائية .

- وأذكر سيدى اللورد بأنى كنت العضو الوحيد فى الهيئة التشريعية الذى طلب وقف الجلسة عند وفاة جلالة ملك بريطانيا العظمى وتقديم العزاء رسميا للشعب والحكومة البريطانية .

وقد أخذت المبادرة مع مجموعة من اصدقائى أعضاء الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين واشتركنا فى صلاة الجنازة التى أقيمت على ذكراه وكنت أول من شد على يدكم معزيا فى تلك الظروف المؤلمة .

ومن الظلم أن يدعى بأن لى مشاعر معادية للشعب البريطانى .

- من أمثلة اضطهادى :

١ـ عند اختيار عضوين عن منطقة الزقازيق فى لجنة الرى أجمع الكل على انتخاب اثنين من أسرتى فألغت وزارة الداخلية العملية وأمرت بإجراء انتخابات جديدة ففاز اثنان آخران من أسرتى . لم تكتف الوزارة بإلغاء الانتخابات مرة أخرى فحسب بل منعت تمثيل الزقازيق فى اللجنة .

٢ـ أراد المجلس الحسبى عام ١٩٠٩ اختيارى قيّما على أموال الأمير سيف الدين بعد استقالة شاغل المنصب .

وكان والدا الأمير قد أبديا هذه الرغبة لأن أملاك الأمير تقع فى مديرية الشرقية . ولكن هذا القرار لم يلق ارتياحا من السلطة التى طلبت من المجلس العدول عن هذا القرار .

٣ـ أبدى عبدالحميد صادق باشا رغبته كتابة فى أن أكون قيّما على أمواله للصلة التى تربطنى به وأيد المجلس الحسبى ذلك ولكن الحكومة اتخذت الإجراءات القضائية لتتولى بنفسها هذه المهمة بدلا منى .

٤- تدخـل ممثلو الحكـومة بكل الطرق المباشرة وغيرها للحيلولة دون انتخابى فى الجمعية العمومية وقد كللت جهودهم هذه المرة بالنجاح ليفوز شخص لم يسبق له ذلك .

٥- تدخل موظفو الحكومة لمنع انتخاب أفراد من أسرتى فى لجنة تأديب العمد والمشايخ .

٦- منعت محكمة الاستئناف ترشيح مصطفى باشا خليل للجمعية العمومية لأن أحد المندوبين الذين انتخبوه مدان فى قضية جنائية فتدخلت الحكومة وأصدرت قرارا بالعفو عنه قبل نظر الطعن .

ولاتوجد سابقة من هذا النوع فى سجلات الحكومة المصرية قبل أو بعد الاحتلال .

٧- ومن أمثلة اضطهادى أيضا قرار الحكومة بنقل مأمور المركز واثنين من قيادات البوليس وبعض رجال القضاء وبينهم رئيس النيابة بدعوى أنهم من معارفى .

٨- أثناء نظر محكمة الزقازيق الطعن فى انتخاب مصطفى باشا خليل فى الجمعية العمومية بوصفه ممثلا للمجلس المحلى لهيا تدخل ممثلو الحكومة وتحيزوا للباشا بحيث تعذر على هيئة المحكمة الوصول إلى الحقيقة .

٩- أراد الأمير عزيز أن أتولى إدارة دائرة والدته ، الموضوعة تحت وصايته ، بدلا منه ولكن الحكومة اتصلت به لتغيير رأيه . فلما أصر الأمير على موقفه ، لم يكن لقانون المجلس الحسبى الأخير من هدف إلا خلع الأمير نفسه من الوصاية .

- منذ تشرفت بمعرفة فخامة اللورد كمستشار لوزارة الداخلية ثم مستشار مالى للخديو وأخيرا عام ١٩٠٧ كممثل لجلالة ملك بريطانيا فإنى أكن له احتراما بالغا وأقدر صفاته النبيلة .

ولم أسمح لنفسى أبدا أن أفكر فى عمل عدائى ضد ممثل الاحتلال أو المعارضة لشخصه بل إن مثل هذا العمل ضد مصالحى وضد مصالح شعبى .

ولم أفكر فى قول أو فعل أى شىء يضايقكم أو يثير غضبكم ، أو حتى على الأقل يعارضكم .

وإنى مقتنع بأن كل هذه الوقائع حدثت بدون علم ممثل الاحتلال . ولو علم ماأمر بها وأقرها .

ولقد ظللت شهرا أفكر فى كتابة هذا الخطاب وأمضيت شهرا آخر أراجع كلماته حتى لاأكتب كلمة تتجاوز الحدود » .

لم يرد السير الدون جورست على هذا الخطاب .

وعلم إسماعيل أباظة باشا بأن السير الدون جورست يزمع السفر إلى لندن فبعث إليه فى ٥ من أبريل يطلب السماح له بلقائه مدة عشر دقائق قبل سفره فتلقى بعد يومين رسالة من سكرتيره يقول فيها :

« كلفنى السيد المعتمد البريطانى إبلاغكم أنه تلقى رسالتكم ونظرا لأنكم تطلبون منه مساعدتكم بتحقيق العدالة فساعدوها بنفوذكم فقد ثبت أنكم لم تساعدونا اطلاقا خلال السنوات الثلاث الماضية » .

وسافر جورست إلى لندن فى ٨ من أبريل عام ١٩١١ فبعث إسماعيل أباظة باشا يوم ٢٩ من يونيه عام ١٩١١ إلى السير ادوارد جراى وزير خارجية بريطانيا بشكوى أخرى فى ٧ صفحات يتهم فيها السير جورست بأنه « يستغل نفوذه لشن حرب معلنة عليه ، وعلى كل من يرتبط به ، وقال إنه سبق له تقديم شكوى للسير الدون جورست باعتباره ممثلا للمملكة الحامية للعدالة والغيورة على تطبيق القوانين » .

وقال :

« السبب فى ذلك أنى فى عام ١٩٠٨ سافرت إلى لندن وتشرفت بلقائكم ومنذ ذلك الحين تعرضت للاضطهاد الذى استمر حتى بعد سفر السير جورست .

لقد اتهمت بالعمل ضد الأمة البريطانية » .

وراح إسماعيل أباظة يفند هذا « الاتهام » بترديد ماكتبه من قبل للسير جورست قائلا :

« لست ضد الأمة البريطانية فإنى أبحث عن مصلحة بلادى . فلم هذه الحرب المعلنة ضدى من قبل معتمدكم ؟

إنه يريد الانتقام منى لأسباب شخصية محضة كما ذكر لى أصدقاؤه الذين طلبت منهم تسوية الأمور بينى وبينه .

لقد وجد أننى لم أمتدح أعماله فى مصر ، ولم أحطه بالزهور ، سواء فى خطابى فى الحفل الذى أقيم فى لندن للوفد البرلمانى المصرى أو فى لقائنا بكم فقد اعتبر هذه جريمة . كما طالبت بتشكيل لجنة للرد على تقريره السنوى عام١٩٠٨ ،وقد فندت اللجنة ـ وكنت بين اعضائها ـ الاتهامات التى وجهها إليها فكان ذلك من أسباب حقده علىّ واضطهاده لى ولأسرتى .

إن المعتمد البريطانى يستغل ثقتكم به لاضطهادنا ومضايقتنا فى مصالحنا وسمعتنا رغم جهودنا ـ حتى هذه الساعة ـ لتسوية خلافاتنا معه .

إنه طرف ضدنا وأصبحنا ضحاياه يوميا وسينتهى الأمر بهدم أسرنا .

إننا نرجوكم وقف هذا التيار ومعاملتنا بالعدل والمساواة .

وقد فكرت فى الحضور إلى لندن للقائكم وتقديم شكواى شخصيا لولا سوء حالتى الصحية فرأيت أن أكتب إليكم معربا عن عميق احترامى وسأظل الخادم المخلص الأمين » .

ومات السير الدون جورست فى ١٢ من يولية فبعث إسماعيل أباظة باشا برسالة ثانية إلى السير إدوارد جراى يوم ١٨ من يولية يبدى أسفه فيها لوفاة المعتمد البريطانى وقال :

« شكواى ليست ضد المعتمد السابق فحسب ، ولكنها ضد الحكومة المصرية أيضا لتصرفاتها تجاهى التى بدأت منذ عامين وسلوكها الذى يتنافى مع القوانين والنظام والعدالة .

وقد أصبح معتادا أن يقول كبار رجال الدولة والموظفون أن إنجلترا تؤيد التصرفات التى تجرى وترغب فى استمرارها .

لاتصدقوا ياسيدى أن مصدرمتاعبنا قد انتهى بوفاة السير الدون جورست أو بتعيين قنصل عام جديد .

وعندى أدلة تؤكد الاضطهاد الذى أتعرض له والمواقف التى لن تنتهى إلا إذا رأيتم وضع حد لها .

لقد أيدت الحكومة منافسا لى فى انتخابات الجمعية العمومية فشل ضدى فى انتخابات المجلس المحلى ، ولم يسبق له أن تقدم لأية انتخابات منذ ١٥ سنة نظرا للأحكام الجنائية التى صدرت ضده .

وقد ذهبت جهوده هباء ، حينئذ ، لأن نوايا الحكومة ضدى لم تكن معروفة لجميع طبقات الشعب وكبار رجال الدولة كما هى معروفة الآن .

لقد حصل منافسى على ٦٦٪ من مجموع الأصوات وهذا لا يمكن أن يحدث إلا بفضل مساندة الحكومة وتدخلها الواضح لعيون الجميع .

وقد أعلن مدير الشرقية ، وهو أداة الحكومة لاضطهادى ، أنه فخور بنجاح خصمى وأنه سيقوم بإبعادى عن المجلس المحلى بدعوى أنى امتنعت عن حضور عدة اجتماعات .

وإنى واثق من أن المدير سينفذ خطته إلى أن يحين اليوم الذى تبدى فيه حكومة بريطانيا العظمى عدم رضائها عن مثل هذه الأعمال وتصدر الأوامر اللازمة لوقف هذا التيار .

ومن المؤكد أنه مسموح لكل مصرى بالشكوى ضد تزوير الانتخابات ولكن الأحداث الجارية لاتشجع أبدا على استعمال هذا الحق .

وقد حدث ذلك عقب رحيل ممثلكم عن مصر مما يجعل المضايقات من نصيبنا سواء كان القنصل العام فى مصر أم لا ، بصحة جيدة أو بلا أمل فى شفائه .

إن العلاج الوحيد الممكن ياسيدى أن تضعوا حالتى محل اعتبار وأن تصدروا الأوامر لحمايتنا من هذا النظام الاستثنائى لننعم بالعدالة والقانون ، وهى الفضائل النبيلة شعار ورمز حكومتكم ودولتكم بين جميع الحكومات والأمم .

وعندى أمل كبير أن تولوا رجائى الاهتمام والرعاية اللازمين وأتمنى أن يتفضل السيد الوزير بتشريفى بالرد عن طريق أى وسيط لغرس بعض الطمأنينة فى قلبى .

وهذا كل ماأرجوه وهو ليس مستحيلا على عدالتكم وحكمتكم المعهودة » .

ويسافر إسماعيل أباظة باشا إلى لندن ليتابع قضيته فيعرف نبأ تعيين اللورد كتشنر قنصلا عاما على مصر فيبعث من فندق سيسيل بشارع ستراند فى لندن برسالة ثالثة إلى السير إدوارد جراى تاريخها ٢ من أغسطس قائلا :

« نصحنى الأطباء بالسفر إلى فيشى للعلاج . وقد جئت إلى لندن لأعـرف أين أصبحت مشكلتى . وقد تأكدت من تعيين اللورد كتشنر معتمداً وقنصلا عاما على مصر .

وبما أنى مقتنع بصفاته العالية وهى أحسن ضمان لحل مشكلتى فقد قررت العودة فورا إلى فيشى ومنها إلى مصر عقب إتمام العلاج .

وقد حرصت على ابلاغ سيادتكم أن موضوعى لم يحل بعد » .

ولكن السير إدوارد جراى واللورد كتشنر وميلن شيتهام يرفضون الرد على هذه الرسائل والالتماسات والتوسلات التى لم يعرف بها شعب مصر الذى كان يستمع فى القاهرة إلى خطب إسماعيل أباظة باشا العنيفة ضد الاحتلال البريطانى !

* * *

وفى يونية عام ١٩١١ ألقى إسماعيل أباظة خطبة على مسرح برنتانيا تميزت بعنف اللهجة التى انتقد بها الإنجليز والاحتلال والقنصل العام البريطانى .

قال إن منصب الوزير لاقيمة له مادام بجانبه مستشار بريطانى فى كل وزارة !

وقال إن مصر لم تتقدم خطوة واحدة نحو الحكم الذاتى خلال ثلاثين عاما من الاحتلال البريطانى .

وفى خطابه هاجم المعتمد البريطانى واعتبره مسئولا عن قانون المطبوعات مما يعتبر عودة إلى ماكانت عليه الأحوال قبل ٣٠ سنة .

وقال إسماعيل أباظة :

« فى عام ١٨٨٤ كنـا نستـورد دقيقـا ثمنه ١٣٤,٠٠٠ جنيه وفى عام ١٩٠٩ استوردنا دقيقا ثمنه ١,٨٣٠,٠٠٠ .

وفى عصر محمـد على أرسلنا ١٥٥ مبعوثا للدراسة فى أوروبا وفى عهد عباس حلمى الثانى أرسلنا ٤٣ .

فما هو الإصلاح !

إنه الحكم الذاتى . ولكن خلال ٣٠ سنة من الحكم البريطانى لم نتحرك خطوة واحدة نحو الحكم الذاتى » .

ويكتب نائب القنصـل العـام البريطانى إلى لندن معلقا على الخطبة فقال إن الخطيب امتنع عن مهاجمة الحكومة ورئيسها محمد سعيد باشا وأنها ربما تكون محاولة من جانبه للصلح مع رئيس الوزراء .

ورغم عنف الخـطاب ضد الإنجليز بعث إسـماعيل أباظة إلى وزير الخارجية البريطانى رسالته السابقة باللغة الفرنسية يشكو فيها من المعاملة السيئة التى يلقاها من السير جورست !

وكان واضحا من هذه الرسالة التى لم يعرف بها شعب مصر أن الباشا يهاجم الإنجليز علنـا ويعتـذر إليهم سرا . ولذلك رأى السير ميلن شيتهام القائم بأعمال القنصـل البريطانى العام فى مصر عدم الرد على الشكوى . وأيد هذا الرأى وزير خارجية بريطانيا !

* * *

هذا هو إسماعيل أباظة أراد الخديو تعيينه رئيسا لتحرير صحيفة « المؤيد » بعد اعتزال صاحبها الشيخ على يوسف فى الحملة ضد سعد ثم اختاره لتطليخ سمعته أمام الرأى العام بدعوى أنه ـ أى سعد ـ الرجل الذى ينحنى أمام القنصل العام البريطانى فى مصر . . فى حين تفضح هذه الرسائل إسماعيل أباظة بأنه الرجل الذى ينحنى أمام وزير خارجية بريطانيا ويطلب منه العدل والانصاف من حكومة مصر !

* * *

استدعى المحقق إسماعيل أباظة يوم الأحد ١٤ من أبريل وسأله :

ـ اشتملت المقالة المذكورة على عبارات سب وقذف على سعادة سعد باشا عن أعمال فى مدة وزارته وبعد خروجه منها .

فقـد نسبتم إلى سعـادته أنه روى فى أحد المقامات العالية ضد كبار الموظفين مفتريات عجز عن إثباتها بعد أن حاول ذلك بقصد التفريق بين السلطتين الشرعية والفعلية فما هو الجواب على ذلك ؟

أباظة باشا :

ـ طلب النيابة وصل لى ليلة أمس وقد حضرت لها اليوم فى الميعاد الذى حددته . ولأجل الاجابة على هذا السؤال وعلى غيره مما ورد بالمقالة المذكورة وبالمقالتين الأخرين إذا اقتضى الحال يلزمنى مدة أسبوعين على الأقل لتحضير أوجه الدفاع وأدلة الثبوت عن كل واقعة بذاتها .

الهلباوى :

ـ سعد باشا ليس بموظف عمومى حتى يجوز لأباظة باشا أن يثبت ماعزاه إليه وقد نشر عنه بعد أن استقال فصار كأحد الأفراد .

إسماعيل أباظة :

ـ بل انتقدت عمله وهو فى دست الوزارة وكتبت مايؤخذ عليه بصفته وزيرا ولهذا فإن لى حق إثبات ماقلت .

قال على توفيق رئيس النيابة لمحامى سعد :

ـ ألا ترى أن سعادة أباظة باشا يحق له أن يثبت ماكتبه عن سعادة سعد باشا فيما يتعلق بعمله فى وظيفته العمومية التى كان يشغلها أم أنت تعتبر الباشا كأحد الأفراد .

أجاب المحامى بأنه سيستشير سعادة موكله .

إسماعيل أباظة :

ـ لابد من حضور سعد باشا بنفسه لأنه أعرف الناس فيما يتعلق بشخصه ويتعذر على حضرة المحامى أن يجيب عنه . وهناك مسائل قد يرى سعد باشا ، بعد المناقشة والحاجة ، أن من مصلحته أن يتركها !



القضيــــة

كان يمكن لسعد أن يتمسك بأنه لم يعد وزيرا ولذلك فليس من حق إسماعيل أباظة ـ قانونا ـ أن يدافع عن نفسه باثبات حقيقة ماكتبه .

ولكن سعدا سلك مسلكا آخر عند استئناف التحقيق مع إسماعيل أباظة عندما جاء مع محاميه مصطفى فهمى عزت وإبراهيم دسوقى أباظة يوم ١٨ من أبريل .

قال محمد يوسف محامى سعد :

ـ يصرح سعادة موكلى بأن الغرض من رفع هذه الدعوى ليس التشفى أو الانتقام بل بيان الحق بدفع الباطل .

ولـذلـك لايعارض سعادة المتهم فى إثبات الوقائع التى قذف بها بكل الطرق القـانونية بل يتحداه حتى بالنسبة للوقائع التى لم تكن متعلقة بوظيفته والتى زعم صدورها منه بعد الاستعفاء وصيرورته من آحاد الناس فلا نتمسك بالقانون فى عدم جواز إثباتها .

ولايتمسك بالترتيب الوارد فى نفس المادة ٢٦١ عقوبات وجرى العمل عليه فى المحاكم من وجوب إثبات حسن نية القاذف قبل إثبات صحة ماقذف به ، بل يتنازل عن ذلك الترتيب أيضا رغبة فى ظهور الحقيقة .

إسماعيل أباظة :

ـ طلبت حضـور سعـد شخصيا لتقـرير النقط الأساسية التى أقيمت عليها الدعوى لأنه يوجد كثير من المسائل التى لايتأتى لغير سعادة المدعى بالحق المدنى أن يجاوب عليها .

وكان هذا السبب من ضمن الأسباب التى دعت للتأخير فى الجلسة الماضية .

وقد وعد حضرة محمد بك يوسف الوكيل عن سعادة المدعى بالحق المدنى بأخذ رأى سعادته فى هذا الخصوص وأريد الآن معرفة ماتراءى لسعادته فيه .

الهلباوى بك :

ـ أتينا اليوم لسماع دفاع المتهم لا للنظر فى توجيه طلبات منه ضد سعادة المدعى المدنى .

نطلب منه بيان الوقائع التى يريد إثباتها اليوم وأدلة الثبوت . وإذا فرضنا وتمسك فى دفاعه بنقطة عجز وكلاء سعادة المدعى المدنى عن الجواب عنها حينئذ يأتى الوقت للنظر فى معلومات المدعى المدنى شخصيا فأطلب السؤال عن تحديد الوقائع التى يطلب إثباتها وعن أدلة الثبوت .

محمد بك يوسف :

ـ سعادة المدعى المدنى ـ سعد باشا ـ لايريد الحضور .

* * *

بدأ إسماعيل أباظة مناورات لتأجيل التحقيق .

طلب من محاميى سعد تقديم توكيلهما عنه فلما قدماه قال : لابد أن يكون التوكيل محددا .

قال الهلباوى بك :

ـ إن امتناع سعادة أباظة باشا عن تقديم الأدلة على الوقائع التى قذف بها أعتبره عجزا تاما فإن بقى مصرا على الاجابة أطلب اعتبار التحقيق قد انتهى وسعادة المدعى المدنى يكتفى بما جرى ويكتفى برفع دعواه مباشرة أمام المحكمة المختصة .

أباظة باشا :

ـ إننى لم أجاوب بكلمة واحدة فى الموضوع لحد الآن وإنى أؤجل كل كلمة فى الموضوع حتى يثبت حضرتا الوكيلين صفتهما بطريقة رسمية وحدودهما وإلا فإن رأيا من مصلحة المدعى المدنى رفع الدعوى مباشرة لجهة الاختصاص فلهما ذلك وأوافقهما عليه » .

* * *

انتهى التحقيق على هذا النحو فانتقل إسماعيل أباظة بحملته من « الأهرام » ، إلى « المؤيد » ، الصحيفة المعبرة عن رأى الخديو .

كتب إسماعيل أباظة يقول أن تأييد صحيفة « الجريدة » لسعد يرجع إلى مصلحة شخصية واهتمام مباشر فإن آراء الوزير السياسية تتفق مع آراء « الجريدة » وحزب الأمة .

ردت الجريدة بأنها « لم تعد تختلف مع سعد بعد أن ترك الوزارة بل أنها تزداد اقترابا منه ، وهناك روابط تجمعها به ، الصداقة وآراء الجريدة التى تنسجم مع آرائه » .

علقت صحيفة « الجازيت » على ذلك بأن سعدا ألقى بثقله وراء حزب الأمة ، وهذا يفسر سلوكه منذ البداية ضد الخديو ورئيس الوزراء .

ومعروف أن كرومر شجع إنشاء صحيفة « الجريدة » عام ١٩٠٧ بهدف معاداة الخديو والدعوة المعتدلة للاصلاح ولكن الصحيفة انطلقت تعارض الإنجليز والخديو معا .

* * *

أقام سعد دعوى جنحة مباشرة ضد إسماعيل أباظة لأنه قذف فى حقه بمقالين امتلأ بالشتائم .

وبرر سعد ذلك بأسباب ثلاثة :

انفعاله نتيجة للاتهامات القاسية التى وجهت إليه .
ورغبته فى أن يشفى غليله .
وأخيرا أن يقرر الحقيقة على وجهها الصحيح .

وكان سعد يعرف أن إقامة هذه الدعوى ستحرمه من أى منصب يمكن أن يقدمه له الخديو عباس أو اللورد كتشنر . ولكنه كان قد اتخذ قراره .

وكان سعد يؤمن بأن فى مصر قضاة يحمون أصحاب الحقوق ولو كانوا ـ مثله ـ من المغضوب عليهم !

ورأى أنه يجب أن يخدم المصلحة المصرية العامة وأن يجهر بالحق ، ولو كان فى ذلك حرمان له من مركز سام أو يغضب ولاة الأمور .

ووضع سعد خطته فى الدفاع على أساس أن القاذف وهو إسماعيل أباظة عليه أن يثبت كل واقعة اتهمه بها .

أما الوقائع فهى خمس :

- نسب إسماعيل أباظة إلى سعد أن اللورد كرومر عينه وزيرا ليكون ضد الخديو ويلعب لعبة الاحتلال .
- إن سعدا طلب من أحد أفراد أسرة الخديو التدخل لصالح سعد ليقف مع الخديو ضد أعدائه وكان دائما مع أعداء الخديو .
- إن سعدا عين للاختلاف بين الخديو والمعتمد البريطانى واستغنى عنه عندما اتفق الطرفان .
- إن سعدا لعب مع الصحافة لتغنى أغنيته فتضيع الحقيقة .
- لم يستطع إثبات الاتهامات التى وجهها إلى أحد المسئولين ولذلك فقد ثقة الدولة .

ومن الطبيعى أن يستعين إسماعيل أباظة بشهود من الوزراء والمسئولين ولذلك استعد سعد بشهود آخرين .

عرف كتشنر بذلك فتوجه للخديو يسأله ، وهو يعلم أن إسماعيل أباظة أحد رجال الخديو ، ولابد أنه حرضه على كتابة المقالات أو أن إسماعيل أباظة أراد مجاملة الخديو على حساب سعد .

نفى الخديو أى دور له فى النشر وقال :

ـ أباظة « عملها » بغير علم منى .

* * *

قبل ٢٤ ساعة من إعلان التشكيل الوزارى الجديد ، بحث اللورد كتشنر عن مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء السابق وصهر سعد زغلول فوجده فى عزبته فى الريف فبعث إليه رونالد ستورز السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى وكاتم أسرار اللورد يستدعيه .

قال اللورد :

ـ إنى قلق من القضية التى أقامها سعد ضد إسماعيل أباظة . وقيل إن أباظة

سيستدعينى شاهدا ولو فعل ذلك لوقعت فى حيرة بين الامتناع عن الحضور وهو عيب عندنا لايليق الوقوع فيه .

وأضاف :

ـ إذا حضرت فقد أقول مالا يصح قوله وفيه مساس بسعد باشا . فهل من طريقة تخرجنى بها من هذا المأزق ؟

أخذ الرجلان يفكران فى حل .

قال مصطفى فهمى :

ـ لاأرى أفضل من أن تعلن الحكومة عدم صحة بيان أباظة باشا .

قال اللورد :

ـ فات الوقت . وكان يجب أن تعلن الحكومة ذلك عقب نشر المقال المطعون فيه .

واقترح اللورد أن يكتب إسماعيل أباظة خطابا لسعد يعتذر فيه عما نشر لعدم صحته ويعتذر عن خطئه .

وافق مصطفى فهمى على الفكرة ووعد بإقناع سعد زغلول بقبول الاعتذار والتنازل عن القضية .

قال اللورد :

ـ هذه خدمة لن أنساها !

واتفق على أن يجتمع سعد وإسماعيل أباظة عند الخديو لتصفية الموقف نهائيا .

* * *

اجتمع مصطفى فهمى بسعد الذى وافق بشرط واحد وهو أن ينشر خطاب إسماعيل أباظة إليه فى الصحف . وأبلغ مصطفى فهمى ذلك إلى اللورد الذى طلب منه أن يبلغ شكره إلى سعد باشا .

واجتمع اللورد بالخديو ليقنع رجله إسماعيل أباظة .

وحاول الخديو إقناع الباشا بكتابة خطاب الاعتذار فرفض .

وأمضى سعيد باشا رئيس الوزراء الليل كله يلح على إسماعيل أباظة ولكنه أصر على الرفض .

ويجتمع الأمير حسين كامل عم الخديو بمصطفى فهمى وسعد .

أراد الأمير من سعد أن يتنازل عن بلاغه فى النيابة فأصر سعد على موقفه قائلا :

ـ المشكلة لاتحل إلا بأحد أمرين إما اعتذار إسماعيل أباظة أو صدور بيان من الحكومة يكذب ماجاء فى مقالى إسماعيل أباظة .

ونشرت الصحف المؤيدة للحكومة أن هناك محاولات للصلح ، ولكن صحيفة « الأخبار » قالت :

ـ الصلح لايناسب الجمهور .

رأى الأمير حسين كامل أن يجتمع الخديو بسعد وإسماعيل أباظة لحل الخلاف ولكن لم يتم ذلك لإصرار الكاتب على ماكتب ورفض سعد التنازل إلا بشروطه .

وبذلك سقطت محاولات الوساطة وقرر سعد الاستمرار فى قضية الجنحة المباشرة ، أى دعوى القذف ضد إسماعيل أباظة الذى ـ برفضه الاعتذار ـ نحا عنه ـ أى سعد ـ الحرج .

قالت « الأهرام » قبل المحاكمة ـ تميل الحكومة إلى جعل الجلسة سرية منعا للقيل والقال .

وانتشرت الاشاعات بأن إسماعيل أباظة سعى لأن تكون الجلسة سرية لعدم الإضرار بسعد .

وقالت إشاعات أخرى أن الحكومة هى التى تسعى فى ذلك . ونشرت صحيفة الجازيت أن كل جهد يبذل لمنع نشر الأمور السياسية التى يمكن أن تكشف عنها دعوى القذف .

* * *

بدأت المحكمة نظر الدعوى يوم الخميس ٣٠ من مايو وسط حشد من الإثارة لم يسبق له مثيل فى تاريخ القضايا الصحفية فى مصر . وكان سعد قد أمضى فى الوزارة خمس سنوات وزيرا للمعارف والعدل دخل معارك كثيرة ضد دوجلاس دنلوب

المستشار البريطانى لوزارة المعارف . وأيد مد امتياز قناة السويس واشتهر بأنه فى نزاع مع الخديو عباس حلمى الثانى .

أما الاتهامات الموجهة ضده فهى تجرده من أهم ماشتهر به وهو الصلابة فى الحق ، وتصويره فى صورة الرجل الخانع لكتشنر يستعين به ضد الحاكم الشرعى لمصر الخديو عباس حلمى الثانى .

* * *

لجأ اللورد كتشنر إلى الأميرة نازلى فاضل يرجوها الضغط على سعد حتى لايحضر جلسة المحاكمة .

اتصلت الأميرة بسعد مرتين ترجوه ذلك . وكان صعبا على سعد أن يرفض رجاءها فهى التى أقنعته بدراسة اللغة الفرنسية ، ودراسة الحقوق ، وفى صالونها التقى باللورد كرومر الذى اختاره وزيرا لأول مرة . ولكن سعدا تخلص من ضغطها فلم يعطها جوابا شافيا .

وفى مذكراته قال :

« أشعر براحة ونوع من الاطمئنان ولاأجد فى نفسى ميلا للعودة إلى مركزى ، وأهم شىء تصبو نفسى إليه رضا الناس عنى .

أحمد الله على الراحة من العناء . وأصبحت اليوم حامدا شاكرا . وأشعر من نفسى اطمئنانا وميلا إلى الابتعاد عن كل مايضيق من حريتها ويحوجها إلى الغير » .

خاف الخديو أن يفضحه سعد زغلول فبدأت صحيفة « المؤيد » الناطقة باسمه تطالب سعد بالصلح والتنازل عن القضية وفضها بلا محاكمة ولا أحكام لأن إقامة الدعوى من الأمور التى لاتشرف سعد باشا زغلول ولاتليق بمقامه الكبير » !

وقالت « المؤيد » :

« لا يحفل الكبراء بمثل مطاعن أباظة باشا ولايقيمون الدعاوى بشأنها ، والتنازل أولى بكرامة سعادته من الإصرار لأن نشر مطاعن ودعاوى فى جريدة « الأهرام » أقل ضررا بسعد من المرافعة ونشر مايقال خلالها فى كل صحف البلاد .

وأيدت الوطن الصلح قائلة : « العلة الوحيدة التى تدفع الوطن هى حب الصلح بين كبيرين من أهل القطر وحب الخير لسمعة المصريين » .

ان سعد باشا معتدى عليه وهو المصاب وهو الشاكى من إهانة لحقت به فعلا فإذا طالبناه بالصفح عن زلة المعتدى والتنازل عن طلب محاكمته وجب علينا أن نتقدم بالصلح إلى السبب الأصلى والرجل الذى أحدث القضية بمقالاته والتنازل عما قال بالاعتذار لسعد باشا ثم تكلف المشتكى بعد ذلك قبول العذر وإقفال باب الخصام » .

* * *

جاء الألوف إلى قاعة المحكمة ليستمعوا إلى شهادة الشهود من كبار رجالات مصر الذين أعلنت الصحف إن إسماعيل أباظة سيستشهد بهم ضد سعد .

واندفع الناس إلى قاعة المحكمة حتى كسروا أحد أبوابها .

رأس الجلسة القاضى دبروجلو وكان من أعضائها على ذو الفقار وتوفيق رفعت .

خيب القاضى أمل الحاضرين عندما أعلن سرية الجلسة إلا على المحامين والشهود .

وكان للقاضى عذره فى ذلك فإن القضية تتناول أخطر أسرار السياسة والحكم فى مصر فى ظل الاحتلال البريطانى ومدى سلطة الخديو ونفوذ المعتمد البريطانى !

ولكن محامى إسماعيل أباظة قال صراحة :

ـ أمر اللورد كتشنر بسرية الجلسة .

* * *

استمر نظر الدعوى ثلاث ساعات .

استدعى الشهود الذين طلبهم إسماعيل أباظة وهم توفيق نسيم باشا وأحمد شفيق باشا وإبراهيم نجيب باشا محافظ القاهرة ، وعلى جلال باشا ، وفتحى باشا زغلول شقيق سعد زغلول ، وأحمد مظلوم باشا وزير المالية السابق ، ومحمد عنانى باشا وزير الحربية والبحرية السابق وكلهم من رجال السياسة .

ومن الصحفيين لطفى بك السيد رئيس تحرير صحيفة « الجريدة » والشيخ يوسف الخازن صاحب صحيفة « الأخبار » المعطلة وجميل شبلى مراسل صحيفة « الاجيبشيان جازيت » التى تصدر فى الإسكندرية باللغة الإنجليزية وأمين الرافعى رئيس تحرير صحيفة « الشعب » .

نفى رجال الصحافة يوسف الخازن وشبلى جمال وأمين الرافعى أن سعدا أطلعهم على أسباب الاستقالة أو كلفهم بمدحه أو قال لهم إنه بعث بصورة من الاستقالة إلى اللورد كتشنر .

وقال أمين الرافعى أنه زار سعد مرات بعد الاستقالة . ولكنه لم يحدثه عن أسبابها . ولم يناقشه فى الحكم الصادر على محمد فريد .

وقال إن سعدا أبلغه بأنه لم يؤخذ رأيه فى محاكمة فريد وأنه لم يقدم الاستقالة إلى كتشنر .

وتمسك الرافعى بحق الصحفى فى كتمان مصادر أخباره .

وقال أحمد لطفى السيد أنه لم يطلع على الاستقالة ولكنه عرف أنها لعدم رضا الخديو وأكد أن سعدا لم يكتب المقال الذى نشرته « الجديدة » دفاعا عنه بل إن سعدا لامه على بعض ماجاء فى المقال .

وتمسك أيضا بحق الصحفى فى عدم إذاعة أسرار المهنة .

وقال الشيخ يوسف الخازن أن سعدا لم يمل عليه المقالات التى نشرها دفاعا عنه بل جمعها من مصادر متعددة .

وقال جميل شبلى أن سعدا أبلغه بأشياء لم تنشر .

وتمسك بدوره بواجب الصحفى ومسئوليته ورفض الإجابة عن كثير من الأسئلة .

وقال كل من فتحى زغلول وإبراهيم نجيب أن سعدا لم يقدم صورة من استقالته لكتشنر قبل أن يقدمها للخديو ، أو أن كتشنر ناقش سعدا فى لهجة الاستقالة . وقال فتحى زغلول أنه نازع سعدا فى لهجة الاستقالة فحسب .

وكذب على جلال أن سعدا لجأ إليه . وقرر أنه الذى عرض وساطته ، وأن سعدا لم يرد إليه زيارته الأولى التى حدث أثناءها الكلام عن الوساطة .

وقال إنه فى المرة الأخيرة التى زار فيها سعد كان مكلفا بذلك من قبل الخديو الذى وعد بمقابلة سعد وأنه سيرسل إليه التشريفاتى لتحديد جلسة المقابلة !

وقال على جلال أنه لام سعد زغلول على تعجيله بالاستقالة .

وكان هذا أهم ماجاء فى مقالات القذف .

وشهد أحمد مظلوم باشا ومحمد عنانى باشا بأن سعدا ضرب المائدة بقبضة يده فى اجتماع مجلس الوزراء الذى حضره الخديو عند نظر قانون مدرسة القضاء الشرعى .

وفى شهادة أحمد شفيق باشا قال إن الخديو عباس حلمى الثانى كان مستاء من هذا الحادث لأن سعدا تعمد ذلك استخفافا به ، أى بالخديو .

ولكن محاميى سعد قالا إن هذه الواقعة لايفيد إثباتها فى موضوع القذف .

وقال أحمد شفيق أن أباظة باشا كان مندفعا فيما كتب بتأثير خصومته لسعد باشا واعتقاده أن ماكتبه يرتاح إليه الخديو .

سأل القاضى إسماعيل أباظة :

ـ هل أنت مصر على ماكتبته ؟

أجاب بالإيجاب .

أراد الدفاع عن إسماعيل أباظة استدعاء حسين محرم باشا للشهادة ولكن الدفاع عن سعد رفض الموافقة على الاستشهاد به .

ولكن المحكمة وافقت على استدعائه للشهادة .

قال حسين محرم ـ وهو أصل القضية وسبب الاستقالة المباشر ـ إن الخديو دعاه إلى القصر ، وأبلغه أن سعدا طعن فى استقامته ، ولكنه ـ أى الخديو ـ لم يصغ إلى هذا الطعن وعينه قيّما على صالحة هانم وأن سعدا كان قد رشح الأمير عمر طوسون بدلا منه .

وقال إن اللورد كتشنر يعرفه وكان يميل إلى تعيينه .

ومن الواضح أن الشهود امتنعوا عن الإدلاء بكل مالديهم من أسرار ماجرى فى استقالة سعد وتخفيفه لنص الاستقالة بعد رجوع شقيقه فتحى إلى دار المعتمد البريطانى . ولكن شهود سعد جاملوه فاعتذروا بسرية المهنة .

أما خصومه فلم يجرؤوا على قول الحقيقة حتى لاتتضح الأسباب الحقيقية

للاستقالة ، وحقيقة العلاقة بين الخديو واللورد ، كما أن كشف مايدور فى كواليس السياسة المصرية ، يضع الخديو وكتشنر فى موقف شديد الحرج .

ولولا أن سعدا روى الحقيقة كاملة فى مذكراته لظل مافعله سرا مدى الدهر . ولكن الرجل كان صادقا مع نفسه ومع التاريخ عندما سطر الحقيقة دواما على الورق .

ويكفى للدلالة على مدى الحساسية السياسية التى أحاطت بالقضية أن نذكر أن أحمد شفيق باشا عندما كتب مذكراته بعد ربع قرن ، من هذه الأحداث ، لم يشر إلى الأسباب الكاملة لاستقالة سعد وامتنع حتى عن كتابة شهادته أمام المحكمة !

* * *

ترافع إبراهيم الهلباوى المحامى عن سعد فقال إن الشهود خذلوا إسماعيل أباظة .

أرجأت المحكمة نظر القضية إلى يوم الأحد ٣ من يونية .

وتولى الدفاع عن إسماعيل أباظة اثنان من أعضاء حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية ـ حزب الخديو ـ وهما محمد بك أبوشادى ومصطفى بك عزت مما يقطع بأن الخديو وراء الحملة الصحفية ضد سعد.

قال مصطفى عزت إن مانشر لايعد قذفا بل هو انتقاد من سياسى إلى آخر ، وأن المتهم كان حسن النية فى قذفه .

وقال إن سعدا سعى بعد استقالته ليكون وكيلا لدائرة الأميرة خديجة هانم .

وقال محمد أبوشادى بك فى مرافعته التى استغرقت ساعتين :

« عاكس سعد الخديو فى كل فرصة » .

وقال :

ـ سعد ميال للثورة . حبس فى الثورة العرابية . وقد حاول استمالة الآخرين لإحداث ثورة ضد الخديو ،وكان يعارض الخديو فى كل فرصة . وهو أيضا عضو فى حزب الأمة .

وقد كتب إسماعيل ماكتب منعا لهذه الثورة .

ونفى جميع الشهود الاتهامات التى وجهها إسماعيل أباظة لسعد .

ودافع إسماعيل أباظة عن نفسه ساعتين فلم يخرج عما قاله محاموه .

خشى اللورد كتشنر أن يستدعى للشهادة فى القضية فسافر إلى مالطة .

وسافر الخديو أيضا إلى أوروبا .

واستغرقت مداولات المحكمة ساعتين ثم أصدرت الحكم ، وهو يقضى بتغريم إسماعيل أباظة عشرة جنيهت وأن يدفع لسعد تعويضا قدره جنيه واحد .

لم تذع المحكمة حيثيات الحكم فور صدوره مما دعا البعض إلى القول بأن رئيس المحكمة ينتظر عودة اللورد كتشنر من الخارج ليطلع على أسباب الحكم أولا . . ففى ذلك الزمان كان القضاة الاجانب يعنيهم رضاء اللورد وتأييده .

قال فتحى زغلول ، شقيق سعد ووكيل وزارة العدل ، لشقيقه أنه ، والأميرة نازلى كانا يعرفان حكم المحكمة قبل صدوره .

وقالت حيثيات الحكم - بعد إعلانها - أن إسماعيل أباظة لم يثبت الوقائع التى أثارها وأن عوامل شخصية دفعته لكتابة ماكتب وألزمته بمصروفات الدعوى .

وأمرت المحكمة بنشر الحكم فى ثلاث صحف « الأهرام » و« المؤيد » و« الأهالى » باعتبار أن الأهرام نشرت مقالات القذف ، أما « الأهالى » فهى صحيفة شبه رسمية للوزارة وتعبر عن سياسة حكومة محمد سعيد باشا و« المؤيد » صحيفة الخديو التى أعادت ، بعد صدور الحكم ، نشر اتهامات إسماعيل أباظة مرة أخرى تحت عنوان « بيان لابد منه للرأى العام المصرى فى دعوى سعد باشا » !

قال سعد فى مذكراته معلقا على الحكم :

« لم تعلق الجرائد الكبرى ولا الموالية لنا شيئا عن هذا الحكم غير أن جريدة « البورص » عدته ترضيه لنا .

وقد ورد إلىّ بعض التهانى تلغرافيا من بعض الأصدقاء ولكنها قليلة جدا ، وكذلك زارنى بعض الناس لهذه الغاية . ولكن لغاية الآن لم أر ماكنت أنتظر من الإنعطاف » .

واستمرت الحملة لتشويه صورة سعد زغلول .

نشرت جريدة « الوطن » بعض ماقاله محامو إسماعيل أباظة فى مرافعاتهم بطريقة غير مباشرة على هيئة مقالات.وقالت إن بعض الوقائع لم تثبت ثبوتا كافيا .

ولم يكن إسماعيل أباظة وحده الذى هاجم سعد زغلول بل إن أحمد فؤاد محرر مجلة الصاعقة انتقد سعد بعنف ، وأساء إليه بصورة عنيفة ، فأقام سعد ضده دعوى قذف فقضى بحبس أحمد فؤاد ـ غيابيا ـ لمدة شهرين !

* * *

كتب ولفريد بلنت فى مجلة « مصر » التى تصدر فى لندن معلقا على استقالة سعد قال :

« أجبر اللورد كتشنر سعد زغلول ، وزير العدل ، على الاستقالة من منصبه ليحل محله آخر يقوم بالمحاكمات القمعية .

وحتى نفهم ماتوحى به هذه الحركة يكفينا أن نذكر من هو الوزير المفصول .

إن سعد زغلول رجل شديد الأمانة والوطنية ، تصبغه حاسة الواجب أكثر من أى وزير آخر . وهو من أبرز أتباع المفتى الأكبر السابق والمصلح الدينى الحر الشيخ محمد عبده .

وقد اختير سعد من جانب اللورد كرومر ، قبل أن يغادر القاهرة بفترة قصيرة ، من أتباع الشيخ كأفضل وأنزه مسلم يمكن أن يوجد فى مصر ليمثل فكرة الإصلاح الاخلاقى والسياسى على أساس قومى ، والتى يرى اللورد كرومر أنها يمكن أن تنجح . وأسند منصب الوزارة لسعد زغلول ، وهو أقل المتطرفين وأكثرهم حرصا واستعدادا لقبول أن البعث السياسى لمصر يحتاج إلى صبر ، ونسبة متمهلة من التطور .

وقد عاب عليه اعتداله فى هذه النقطة ، الجيل الجديد ، بينما يكن له احتراما لوطنيته واستقامته .

وهذا هو الرجل الذى أزاحه كتشنر لأنه عقبة فى طريقه تمنع تلاعبه الاستبدادى بالمحاكم .

وفصل سعد زغلول يثبت ـ دون حاجة إلى تفسير آخر ـ أنه ليس لمصر أى أمل تحت الحكم الجديد ، فى تطور حر أو إحياء قومية غير الخضوع الأخرس للأوامر العسكرية » .

ومن هذه الكلمات تتضح نوايا كتشنر . . القمع .

بدأ كتشنر بعد استقالة سعد يطارد الحركة الوطنية .

كتب اللورد كرومر إلى كتشنر يقول :

« إنه لعزاء حقيقى لى عندما أفكر أنه تحت رعايتكم ، لن يضيع هباء عملى فى مصر الذى قضيت فيه طيلة حياتى وكنت أخشى ذلك .

دعواتى لك بالاستمرار والتوفيق » .

طلب كتشنر إلى المصريين الابتعاد عن السياسة لأنها تثير الاضطراب ولم يثمر الهياج السياسى شيئا .

وبعد تقديم استقالة سعد اجتمع مجلس الوزراء يوم السبت ٥ من أبريل وقرر تعطيل صحيفة « وادى النيل » التى تصدر بالإسكندرية لأنها نشرت مقالا رأت فيه السلطات تحقيرا للجيش وأن الحكومة فشلت فى أداء واجبها نحوه ، أى نحو الجيش .

وقضى يوم ٣٠ من أبريل ١٩١٢ بحبس محمد فريد سنة مع الشغل ومعاقبة كل من إسماعيل حافظ وعلى فهمى كامل بالحبس ثلاثة شهور وذلك لخطبة محمد فريد فى الجمعية العمومية للحزب الوطنى التى نشرتها اللواء .

وعطلت صحيفتا « مصر الفتاة » و« اللواء » لأنهما شنتا هجوما عنيفا على مجلس الوزراء واتهمتا أعضاءه بالفساد وعدم الولاء للإسلام .

وأوقفت العلم ثلاثة شهور و« الأخبار » ثلاثة شهور أيضا فكتبت صحيفة العلم تقول : « سلام على الأقلام » !

ثم عطل مجلس الوزراء صحيفة « العلم » نهائيا لنشرها مقالا لمحمد فريد قالت الحكومة أنه يثير مشاعر المسلمين ويدعو للعنف ويعرض الأمن العام للخطر ، كما اعتبرته إهانة للسلطان العثمانى والصدر الأعظم .

وبعث كتشنر إلى وزير خارجيته أنه وافق على تعطيل الصحيفة قبل إصدار القرار .

نشرت صحيفة « كولونيا زايتونج » التى تصدر فى ألمانيا برقية من مراسلها فى القاهرة قال فيها :

« تعتمل فى نفوس طبقة معينة من مواطنى مصر ، موجة رفض عنيفة ضد الحكومة الإنجليزية والإجراءات التى تقوم بها وغالبا تملى عليها من إنجلترا .

وتؤمن تلك الطبقة بأنها تؤدى خدمة جليلة لبلادها عن طريق إثارة الطبقات غير المتعلمة لممارسة أعمال العنف ضد الحكم البريطانى .

وتتناسى أن اللورد كتشنر يحكم مصر ويسيطر عليها ويده القوية جاهزة دائما عند الضرورة .

وتم العثور على خطابات وزعت بالبريد على البيوت ، فى أقاليم مصر موجهة ضد الأوروبيين وتحرض على العصيان .

ولم تعد هناك صحيفة وطنية واحدة فى القاهرة فقد قامت الحكومة بتعطيل كل الصحف بسبب المقالات التى تحرض على الفتنة .

وقد تم منذ أيام قليلة فقط إغلاق « اللواء » الجريدة الوطنية التى أسسها الزعيم ذو المواهب الخارقة مصطفى كامل باشا مؤسس الحزب الوطنى » .

* * *

ويمنع كتشنر مجلة « مصر » التى تصدر فى لندن شهريا منذ مارس عام ١٩١١ من دخول مصر .

وهذه المجلة يصدرها ولفريد بلنت صديق أحمد عرابى الذى دافع عنه وهاجم الاحتلال الإنجليزى لمصر ؛ وذلك بدعوى أن المجلة تثير الرأى العام .

كتبت المجلة تقول : « كشفت سياسة اللورد كتشنر النقاب عن شخصيتها الكاملة بأن هدفها الرئيسى وضع حكومة مصر فى أيد بريطانية عسكرية » .

وشكا بلنت إلى السير جراى لأن الامتيازات الأجنبية ترغم الحكومة المصرية على

السماح بإدخال وبيع الصحف الأجنبية فى مصر ولكن جراى رفض الشكوى وظلت المجلة ، التى تدافع عن مصر ، ممنوعة من الدخول .

* * *

وبدأ تلفيق القضايا ضد الوطنيين .

فى أوائل يولية قبض على إمام واكد ومحمود طاهر العربى - طالبين . ومحمد عبدالسلام البرعى المحرر بصحيفة اللواء - وأعمارهم جميعا لاتتجاوز ٢٤ سنة - بتهمة الاتفاق على اغتيال الخديو ورئيس الوزراء واللورد كتشنر ومحمد مجدى باشا والبروجلو المستشارين بمحكمة الاستئناف .

وفى أقل من ستة اسابيع تم التحقيق معهم وحوكموا أمام محكمة الجنايات فقضت بمعاقبة إمام واكد بالأشغال الشاقة ١٥ سنة والمتهمين الآخرين بالسجن ١٥ سنة أيضا .

بعث ميلن شيتهام ، بعد صدور الحكم إلى لندن يقول :

« من الصعب التصديق بأن هذه المؤامرة تم التخطيط لها دون إثارة من جانب الصحافة الوطنية التى تكرر النداء باللجوء إلى القوة ، أى الاغتيال » .

وقال :

« هناك قطاع من الرأى العام لايميل إلى الاعتقاد بأن جريمة سياسية بهذا الحجم يمكن التخطيط لها وأوشكت أن توضع موضع التنفيذ » !

وقد اعتمد الاتهام على أقوال حسنى كامل شقيق مصطفى كامل الذى أبلغ عن المتهمين باعتباره صديقا لهم وعلى صلة وثيقة بهم . وقد أفرج عنه كما يقول المستشار القانونى البريطانى لوزارة العدل برونييت بموافقته ، ولم يقدم كشاهد فى القضية .

وتتخلص تفصيلات الاتهام فى أن إمام واكد وطاهر العربى اتفقا على ارتكاب جرائم القتل وأن طاهر العربى سافر إلى الإسكندرية فى ٢١ من يونية لاغتيال رئيس الوزراء ولكنه لم يحاول أن يقتله . وانتظر فى محطة السكة الحديد اللورد كتشنر ولم يتعرض له .

واجتمع الثلاثة ، مع رابع مجهول فى « مقهى العائلات » بشبرا فى أول يولية واتفقوا على تنفيذ الجرائم .

وكـان جورج فليبـدس مأمـور الضبط ـ رئيس المبـاحث ـ بالقاهرة وثلاثة من مأمورى الأقسام يقفون خلف سياج من الحصير فى حديقة المقهى وسمعوا تفاصيل الاتفاق ثم تعقبوا المتهمين فى عربة الترام ، وقبضوا عليهم عند نزولهم فوجدوا مع إمام واكد مسدسا به ٤ طلقات .

ووجـد بين الأوراق التى قال رجال الشرطة أنها دليل إدانة خطاب مرسل من شخص آخر إلى إمام واكد بتاريخ ٢٩ من يونية وفيه يقول :

« حضر صديقك الموجود فى الإسكندرية إلىّ فى منتصف ليلة أمس وأخبرنى أنه حاول شراء ماطلبته منه ولكن فشل ، ويعلل ذلك بأنه وجد المحال مغلقة يوم الجمعة وخاصة أنك تركت معه ١٠ قروش أنفقها فى ركوب الترام ، وأنه عاد ليلا من طريق آخر وأصبح بدون نقود . . »

وقال رجال الشرطة أن كلمات « صديقك » فى الاسكندرية إشارة إلى محمد طاهر العربى ، والمحال المغلقة تشير بوضوح إلى فشل طاهر . .

والغريب فى هذه القضية أن المحكمة قالت فى حيثيات حكمها . . « إن المتهمين كانوا يزمعون بالفعل تنفيذ اتفاقهم ولايمزحون » !

ورغم تفاهة الأدلة إلا أن الحكم صدر بهذه العقوبة القاسية وثبت ـ عام ١٩١٧ ـ أن جورج فليبدس مرتشى يبتـز أمـوال المعتقلين وقـد حكم عليه بالسجن خمس سنوات واعترف ، بعد إدانته بأن قضية المؤامرة كانت ملفقة .

وقد أثير موضوع فليبدس فى مجلس العموم البريطانى فى ٢١ من أغسطس عام ١٩١٧ عندما قدم كنج عضو المجلس سؤالا إلى وزير الخارجية عما إذا كانت ستجرى تحقيقات بشأن المتهمين الذين أدينوا بالسجن أو نفوا من مصر نتيجة لجرائم ارتكبها فليبدس وهل ستصرف لهم تعويضات .

ورغم ذلك بقى المصريون الأبرياء الثلاثة فى السجن لاستيفاء مدة العقوبة !

* * *

وعنـدما سافر اللورد كتشنر إلى لندن لقضاء أجازته كتب ميلن شيتهام القائم بالأعمال فى ٢ من سبتمبر ١٩١٢ يقول :

« تحسن الموقف العام فى مصر بشكل كبير » .

إن هرب محمد فريد والشيخ عبدالعزيز جاويش وإدانة المتآمرين بالاعتداء على الخديو واللورد كتشنر وتعطيل اللواء قد ساهموا جميعا فى تحسين الأمور .

وأصبحت لهجة الصحف الوطنية أكثر اعتدالا بشكل كبير . وصار الانقسام واضحا ، فقد قررت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى بأغلبية قليلة فقط عدم استبعاد محمد فريد من الزعامة .

وأسمع من جميع الجهات أن هناك شعورا شعبيا حقيقيا ضد المتطرفين والطلبة الذين تأثروا بهم بدرجة كبيرة . وقد انعكس التغيير بشكل كبير على الصحافة .

والشىء الواضح بصفة خاصة هو التغيير السار فى سلوك مسئولى الحكومة العديدين المعروفين دائما بنزعاتهم الوطنية .

إن كل شىء هادىء تماما فى البلاد . وهناك روح أفضل تعم بالفعل وتساعد الحكومة بشكل كبير » .

* * *

ويستقيل محمد فريد من رئاسة الحزب الوطنى فى ٢٢ سبتمبر ١٩١٢ ، ويبعث ميلن شيتهام القائم بأعمال كتشنر إلى لندن يقول :

« يعتبر سقوط محمد فريد حلقة جديدة فى سلسلة الأحداث التى تمثل تحطم الحزب الوطنى الذى كان صاحب نفوذ عظيم منذ ٣ سنوات

وهذا الحدث يعتبر فى حد ذاته ذا دلالة فى تاريخ مصر الحديث .

ويتملكنى الشعور بأننا قطعنا خطوة كبيرة للأمام نحو تصفية كوادر الحزب .

وهناك قرائن مؤكدة تدل على جهود الخديو لاستخدام نفوذه فى اتجاه آخر . وسيتم إعادة تكوين الحزب على أساس خط أكثر احتراما . وإن

كان سيحتفظ بشخصيته المعادية للإنجليز ويبدو أنه سيتم تعيين إسماعيل أباظة زعيما جديدا للحزب ، وهو تطور غريب نظرا لما يتمتع به هو والخديو من كراهية الوطنيين القدامى » .

ولكن الإنجليز يحذرون الخديو من التقارب مع الحزب الوطنى مرة أخرى كما كان يفعل فى عهد كرومر .



فراغ ... فى القيادة

أنشأ محمد على باشا عام ١٨٢٩ « مجلس المشورة » ويضم ١٥٦ عضوا يمثلون مختلف الطبقات منهم ٢٣ من كبار الموظفين والعلماء و٢٤ من مأمورى الأقاليم و٩٩ من كبار الأعيان ويرأسه ابنه - إبراهيم باشا .

وهذا المجلس سلطته استشارية تقتصر على مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية ونظر اقتراحات الأعضاء والشكاوى ويعقد مرة واحدة فى السنة .

ولكن هذا المجلس لم يشارك فى حكم البلاد . ولم يجتمع فى عهد عباس وسعيد .

ولما تولى إسماعيل باشا أنشأ مجلس شورى النواب عام ١٨٦٨ من ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ٣ سنوات ، ويبحث المجلس المسائل والمنافع الداخلية التى تراها الحكومة من اختصاصه ويبدى رأيه فى اقتراحات الأعضاء .

ويقوم بانتخاب الأعضاء عمد البلاد ومشايخها فى المديريات ، والأعيان فى القاهرة والإسكندرية ودمياط ، ويجتمع المجلس شهرين فى السنة وجلساته سرية ومن حق الخديو حله .

ولم تكن للمجلس سلطة إصدار قرارات بل يقدم رغبات للخديو .

وقد عقد المجلس ٣ دورات ، ولم يدع إلى الانعقاد عامى ١٨٧٤ و١٨٧٥ . ثم عاد إلى الانعقاد بعد إجراء انتخابات جديدة وفضته الحكومة فى ٢٧ من مارس ١٨٧٩ ولكن الأعضاء اعترضوا على ذلك وطالبوا بتعديل نظام المجلس وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه وحقه فى إقرار القوانين والميزانية .

ولكن الدستور لم يصدر فقد خلع الخديو إسماعيل عن العرش ففضت الحكومة المجلس .

ولما تولى الخديو توفيق بقى مجلس شورى النواب معطلا عامين ثم أحياه الخديو محمد توفيق وافتتحه فى ٢٦ من ديسمبر عام ١٨٨١ . وقد أصبح هذا المجلس جمعية

تأسيسية وضعت الدستور الذى صدر يوم ٧ من فبراير ١٨٨٢ . وانفضت دورة المجلس يوم ٢٦ من مارس ١٨٨٢ .

ولم يجتمع المجلس بعد ذلك فقد تتابعت أحداث الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر فحل مجلس النواب .

وبعد الاحتلال البريطانى لمصر صدر الأمر العالى فى أول مايو ١٨٨٣ بإنشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وهما مجلسان استشاريان ، ليحلا محل مجلس النواب .

شكل مجلس شورى قوانين من ٣٠ عضوا ، ١٢ منهم يعينهم الخديو بمشورة الوزارة . وينتخب الرجال مندوبين عنهم وهؤلاء المندوبون ينتخبون أعضاء مجالس المديريات وتنتخب مجالس المديريات ١٤ عضوا يصبحون أعضاء فى مجلس شورى القوانين .

أما الجمعية العمومية فتضم بين ٨٢ و٨٤ عضوا - حسب عدد الوزراء - وتضم النظار وأعضاء مجلس شورى القوانين وعددهم ٣٠ وينتخب المندوبون ٤٦ عضوا .

وكان الغرض من إنشاء مجلس شورى القوانين أن يكون هيئة صغيرة تساعد النظار - الوزراء - وتحول دون سن القوانين التى لاتوافق الأهالى أو فيها ظلم عليهم كما تضم ممثلين للأقباط .

وتعرض على هذا المجلس كل القوانين والأوامر العاليه

ويجوز للمجلس أن يشير على الحكومة فيما يتعلق بالقوانين الداخلية وينتقد الميزانية ، ومصروفات الحكومة ، ويسأل النظار .

أما الجمعية العمومية فتضم ممثلين اثنين لكل مديرية وعددا مناسبا عن المدن والبندر ووظيفتها البحث فى المسائل التى تهم مصالح البلاد .

ويشترط موافقة الجمعية على كل مشروع يتضمن ضريبة جديدة .

وتجتمع الجمعية مرة كل عامين .

* * *

خلال ١٢ سنة من حكم عباس حلمى الثانى مرت الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين بثلاث مراحل . الأولى فى عهد الخديو توفيق من ١٨٨٣ حتى وفاته عام ١٨٩٢ وقد تميزت بالخضوع والاستسلام للإنجليز . والثانية من ١٨٩٢ حتى عام ١٩٠٤ ، كان مجلس شورى القوانين يقدم خلالها نقدا هادفا ومعتدلا ضد الاحتلال البريطانى . والثالثة هى العودة للاستسلام والخضوع من ١٩٠٤ حتى عام ١٩٠٦ بعد توقيع الاتفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا .

وبعد حادث دنشواى طلب أعضاء الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين بصفة عاجلة إقامة نظام برلمانى فى مصر . وقد استمر اجتماع الجمعية عام ١٩٠٩ أربعة أيام وكانت الجلسات سرية . يقرأ سكرتير الجمعية الاقتراحات فأغلب الأعضاء لايعرفون القراءة !

وقد عرض على الجمعية ٨٥ مشروع قرار ووفق على ٥٤ منها ولم تتح للأعضاء فرصة المناقشة الكافية .

* * *

بدأ الوزراء يحضرون الجلسات فى ٥ من ديسمبر ١٩٠٨ .

وفى مارس ١٩٠٩ صدر القانون بجعل جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية علنية بعد أن كانت سرية .

وتميزت هذه المرحلة بالنقد العنيف للاحتلال .

وفى آخر تقرير للسير ألدون جورست قال :

« أظهر مجلس الشورى والجمعية العمومية ميلا متزايدا إلى أن يكونا آلتين بأيدى الحزب الوطنى يستعملها للتحريض والإثارة ضد الاحتلال البريطانى ، بطلبها المتكرر لحكومة دستورية تامة ، وحملاتها المتكررة على الحكومة ، وتجاوزهما حد الاعتدال فى مشروع قناة السويس .

ولم تستطع أن تتولى قيادة المجلس وزارة بطرس باشا أو وزارة محمد سعيد باشا ، أو أن تنشىء فيه حزبا للحكومة . وقطع الأمير حسين كامل رئيس المجلس والجمعية الأمل وعدل عن إدخال روح النظام والاعتدال إلى المجلس فى مداولاته » .

وقال جورست :

« أعضاء المجلس لاينوبون فى الحقيقة إلا عن فئة البكوات والباشوات الأغنياء .

والمجالس التى تنوب عن الأمة نيابة حقيقية لاتكون فى بلاد لا يعرف القراءة والكتابة فى أهلها غير ٦٠٠ ألف نسمة من ١١ مليونا » .

* * *

وهكذا نجد أن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية عكسا الحالة السائدة فى البلاد ، وارتفاع الروح الوطنية ، وإن لم تكن المبادرة للمجلسين .

ومنذ قيام الحياة النيابية ، الاستشارية ، فى عهد الخديو إسماعيل عام ١٨٦٦ جلس فى مقاعد المجلس والجمعية ٥٠٠ عضو .

وكانت أغلبية الأعضاء - ٦٦,٧٧٪ - فى عهد إسماعيل من موظفى الحكومة أى من العمد وكبار الموظفين .

وبعد عام ١٨٨٢ كانت نسبة العمد والموظفين عشرة فى المائة من الاعضاء فى مجلس شورى القوانين وبين عشرة وخمسة عشر فى المائة فى الجمعية العمومية .

وتبين أن ٤٩٦ من هؤلاء الأعضاء من كبار الملاك إذ يملك كل منهم فى المتوسط ٢٦٢ فدانا ، كما أن غالبيتهم من سكان المدن الكبرى .

وتنص القوانين على أن يختار لعضوية المجلسين من يدفع ضريبة سنوية مقدارها ٥٠ جنيها على الاقل ولايدفع هذه الضريبة إلا من يملك أكثر من ٥٣ فدانا . وبهذا النص أصبح محتما أن يكون اعضاء المجلسين من كبار الملاك .

* * *

وصدر فى أول يولية ١٩١٣ القانون النظامى بإنشاء الجمعية التشريعية لتحل محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية معا ، وكان حسين رشدى باشا وزير العدل قد سافر إلى باريس لتوقيع قانون الجمعية من الخديو الذى يقضى اجازة الصيف فى فرنسا فقد رأى كتشنر التعجيل بإصدار القانون .

وكان الناس ينتخبون أعضاء مجالس المديريات وهؤلاء ينتخبون ممثليهم فى الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين . ولكن عدل القانون لينتخب الأهالى رأسا نوابهم فى الجمعية التشريعية حتى يمتنع الضغط على الناخبين قدر الإمكان وتصبح الانتخابات أبسط وأيسر حالا .

ولكن نص القانون على أن يكون عضو الجمعية مالكا لحد أدنى من الأرض مما يجعل عضوية الجمعية مقصورة على الملاك . ونص على إجراء الانتخابات على درجتين . فكل خمسين ناخبا يختارون مندوبا عنهم وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون المرشحين .

ونص على زيادة اختصاصات الجمعية الاستشارية فلا يجوز إصدار أى قانون مالم يقدم للجمعية لأخذ رأيها فيه .

وأعطيت الجمعية حق إرجاء الموافقة على أى قانون لمدة شهر . وبعد انتهائه يمكن للجمعية إقرار القانون أما إذا استمرت فى الاعتراض عليه فمن حق الحكومة إصداره أو حل الجمعية وإجراء انتخابات جديدة لها .

ومنحت الجمعية حق اقتراح القوانين ، عدا القوانين النظامية . ولمجلس الوزراء أن يوافق على المشروعات أو يرفضها فإن كتشنر لم ير أن تكون للجمعية سلطة الفيتو على قرارات الحكومة .

أى أن للجمعية سلطة الفيتو على قرارات زيادة الضرائب فحسب .

ولايجوز ربط رسوم أو أموال إلا بموافقة الجمعية .

ونص على أن تستشار فى كل سلفة .

وتضم الجمعية ٨٣ عضوا منهم ١٧ معينون - بينهم الوزراء - و٦٦ من المنتخبين .

وكان المعينون يمثلون الأقباط والبدو والأطباء . ولم يكن هناك ممثلون عن المحامين بين المعينين .

وكان الهدف من زيادة عدد الأعضاء المنتخبين ألا يكون للخديو دخل فى تعيينهم وأن يزداد تمثيل الفلاحين فى الجمعية .

ومن ناحية أخرى فإن الشروط التى تتوفر فى الأعضاء تجعل من المحتم أن يكونوا من كبار ملاك الأراضى ، أى الموالين للاحتلال .

* * *

أرجئت انتخابات الجمعية لأن اللورد كتشنر يحصل على أجازة ٣ شهور فى السنة أثناء الصيف يقضيها فى لندن . وقد حرص على أن تجرى الانتخابات أثناء وجوده فى مصر ولذلك أجلت الانتخابات لحين عودته .

واعترفت الصحف المصرية بذلك فقالت إن هذه الانتخابات أجلت لتوافق اللورد الذى أصدر بعد عودته نداء وجه فيه التحية لشعب مصر بمناسبة عودته . وقال البيان :

« يرغب اللورد كتشنر فى أن يعرف كل مصرى أن الانتخابات القادمة للجمعية التشريعية ستكون محايدة تتفق وقواعد العدالة والمساواة » .

استقبل اللورد وفدا من الحركة التعاونية جاء يهنئه بسلامة الوصول . فقال أعضاء الوفد بعد الاجتماع :

« إذا كان هناك شىء يجعل اللورد أسعد إنسان فى مصر فهو وعده بأن يكون أول مشروع قانون يعرض على الجمعية بعد تشكيلها خاصا بإنشاء النقابات الزراعية المصرية .

وقال الأعضاء إنهم استقبلوا تصريح اللورد بابتهاج بالغ .

وهكذا قرر اللورد أسلوب الانتخابات والتشريعات التى ستعرض على الجمعية ، وقرر أيضا مكان انعقادها .

قالت الصحف المصرية :

« نظرا لزيادة عدد أعضاء الجمعية التشريعية عن عدد أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وعدم اتساع القاعة لهم وللصحافة أيضا ، فقد علمنا أن اللورد كتشنر أمر بإعادة تأسيس القاعة وتوسيعها » .

* * *

شتت كتشنر احزاب مصر فلم يعد لها تأثير .

الحزب الوطنى بلا قيادة قوية ، بعد وفاة مصطفى كامل ، وهجرة محمد فريد ومصادرة صحفه .

تخلى عنه الخديو فى عهد جورست ، وسمح بمحاكمة زعمائه فى بداية عصر كتشنر ، ولم يعد الحزب قوة مؤثرة فى الحياة السياسية .

وحزب الأمة يضم أصحاب الأملاك بلا فاعلية بين طبقات الشعب .

وباقى الأحزاب مجرد أسماء على الورق لاوجود لها فى الحياة السياسية المصرية إلا من حيث الشكل .

والشعب لايثق بالخديو بعد الهزائم المتلاحقة له على يد كرومر ، و ووفاقه الودى مع جورست ، ثم خضوعه لعدوه القديم كتشنر ، وموقفه المخزى ضد تركيا فى حرب طرابلس ـ ليبيا ـ وعدم تأييده للمسلمين الذين يحاربون الإيطاليين .

والسلطان العثمانى عبدالحميد عزل ، بعد أن ظل يحكم تركيا ٣٤ سنة ، وتولى بدلا منه شقيقه الأمير رشاد ـ ٦٤سنة ـ الذى كان يسمى « السلطان الأبله » فإن رجال جمعية الاتحاد والترقى كانوا يحكمون السلطان ، ويحكمون باسمه أيضا .

أصبح هناك فراغ فى الأحزاب والقيادات السياسية فى مصر .

ومن هنا جرت الانتخابات للجمعية التشريعية على أسس غير سياسية وغير حزبية .

ولم يكن سعد زغلول ينتمى إلى أى حزب ، ومع ذلك كان الوحيد بين المرشحين الذى دخل الانتخابات على أساس سياسى ، وهو أنه معارض للحكومة فرحبت به صحف المعارضة وهللت له باعتباره نصيرا وبطلا للحريات .

رشح سعد نفسه فى ٣ دوائر هى الدرب والأحمر وبولاق والسيدة زينب وإتجه إلى الشعب لأنه مصدر السلطة والقوة بالنسبة له ومنه ـ وحده ـ يجد التأييد والدعم والمساندة ، مستخدما أحدث أسلوب فى الدعاية الانتخابية .

نشر بيانا انتخابيا ، وهو أول بيان انتخابى يصدر فى مصر أوضح فيه خطته ومبادئه قال فيه :

« إذا شاء أبناء وطنى أن ينتخبونى نائبا عنهم ، فأنا أعدهم بأن أجدّ فى خدمتهم بالبحث عن كل العلل والأسباب التى يشكون منها ، وجمع الشواهد وإعداد الأدلة

والحجج التى أتوصل بها إلى إقناع زملائى فى المجلس حتى يؤيدونى فيما أقترحه على الحكومة من التعديل لخير الأمة ، وإلى إقناع الحكومة بصحة اقتراحنا واستمالتها إلى قبوله ، والعمل به حبا لخير الأمة .

إنى اختبرت أحوال التدريس والمدارس زمانا طويلا ، فإذا انتخبت فى الجمعية التشريعية فإنى أعـاهد الأمة على إفراغ الجهد فى توسيع نطاق التعليم حتى يتيسر لأبناء الفقراء أن ينبغوا كأبناء الأغنياء .

وأنا لا أزال مقيما على رأيى فى إعطاء الصحافة الحرية اللازمة لنجاحها ، فإذا انتخبت فسأحاول إقناع الحكومة بوضع قانون تصان به حرية الصحافة ويصان به النظام العام من ضرر شططها .

وإنى أجعـل حاجـات معـظم الأهـالى نصب عينى ، وخصوصا المزارعين ، فأسعى فى سبيل الزراعة والرى ، ومد السكك الحديدية والزراعية ، وأدرس مسألة أسعار القطن درسا دقيقا ، وأبذل جهدى فى إتخاذ الوسائل التى تحمى مصالح الزراع » .

علقت المقطم على هذا البيان فقالت :

« قوبل بيان سعد باشا بالارتياح والاستحسان » .

كتب سعد فى مذكراته يقول :

« لاشك فى تداخل الحكومة فى الانتخابات ولاينتخب إلا من لاتخشى بوادره ، ولاتهاب ظواهره ولايقدر على معارضة آرائها ولايصلح إلا للتصديق على مايقال له وتنفيذ مايشار به » .

قال كتشنر لحسين رشدى وزير العدل :

ـ رشح سعد نفسه ألا يعلم أن وجوده فى الجمعية التشريعية يجعله فى صفوف المعارضة ويسد عليه أبوابا أخرى .

* * *

هاجمت الصحف المؤيدة للحكومة واللورد سعدا .

نشرت جريدة « الأفكار » ٤ مقالات تطعن فيها على سعد وتطالب بعدم انتخابه .

فى مقال عنوانه « خشونة وجفاء » أسندت فيه هذه الأوصاف إلى سعد وقالت إنه كان ينتسب إلى عصبة جمال الدين الأفغانى كما سجن فى جمعية الانتقام !

وهاجمته للترقيات التى نالها أثناء عمله الوظيفى فى بداية حياته .

وأحس سعد وهو يطالع هذه المقالات بأن لإسماعيل أباظة يدا فيها !

ونسبت صحيفة « الأكسبريس » التى تصدر بالإسكندرية إلى سعد عدم الإخلاص للوطن وطعنت فى أمانته !

وقال سعد :

ـ أحاطت الحكومة منزلى بالجواسيس ونبهت على الموظفين أن ينقطعوا عن زيارتى واستعملت الجرائد المساعدة من طرف الحكومة فى التشهير بى .

* * *

بعث اللورد إلى سعد شقيقه فتحى زغلول يطلب لقاءه قائلا :

ـ اللورد يحترمك كثيرا وقد بلغه أنك تميل إلى الحزب الوطنى وستكون مع الخديو ويريد أن يراك .

ويبلغ اللورد الرسالة ذاتها عن طريق عدلى يكن الذى قال لسعد :

ـ اللورد يعتذر عن مسألة حسين محرم لأنك عاندته فيها .

وكان اللورد يخشى أن يصبح سعد رجل المعارضة فى الجمعية التشريعية فطلب إلى محمد محمود باشا ـ الذى أصبح بعد ذلك رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين ـ إبلاغ سعد ذلك .

قال محمد محمود لسعد :

ـ اللورد يتخوف من أن تكون وظيفتك فى الجمعية هدم أعماله والإساءة إلى إصلاحاته وأن تكون متحدا مع الخديو بقصد الانتقام من اللورد .

وأخذ كتشنر يغرى سعد مرة أخرى بالوزارة .

قال محمد محمود :

ـ للّورد فيك آمال كبار . وفى نيته أن تكون فى الوزارة قريبا .

أجاب سعد :

ـ أما المعارضة فلست برجلها ولا هى من قصدى وفى نيتى أن أشتغل بروح المسالمة .

وإذا أرادوا إطلاعى على المشروعات قبل تقديمها للجمعية للمداولة فيها والاتفاق على مانتفق عليه ونختلف فيه كان ذلك أدعى للمسالمة . أما الخديو فلا ارتباط لى معه . وقد تكلم معى بعض المقربين مرتين لمقابلته فرضت إلا بعد إجراء الانتخابات .

وأضاف سعد :

ـ إنى أحتقر نفسى إذا كنت آلة فى يد الخديو وكذلك لست رجل الاحتلال ولكنى رجل الأمة والبلاد التى رفعتنى إلى هذا المكان وأنابتنى للدفاع عن صوالحها فإذا اتحدت مع مصالح الخديو كنت من المخلصين له وإن اختلفت كنت مع الأمة وكذلك الأمر مع الاحتلال .

إن عندى أسبابا تحملنى على الانتقام . ولكن مصلحة الأمة عندى فوق كل شهوة .

وإذا كانت خطتى تؤدى إلى الوزارة فبها وإلا فلا رغبة لى فيها بعد مالاقيت فيها مالاقيت ومن ذا الذى يرضى بأن يكون بين كتشنر والخديو . ذاك يأمر وهذا ينهى .

وأضاف :

ـ لاشىء يأخذه علىّ إلا مسألة حسين محرم وقد تبين له أنه المخطىء فيها .

ومـا كانت ملزمـا أن أقول عن رأى يخالف اعتقادى لأنه كان يميل إلى تعيين المذكور على أنه قد ظهر له فساد الرجل .

وأخذ سعد يروى لمحمد محمود ماجرى فى مسألة تعيين حسين محرم ثم قال :

ـ لماذا لاتعرض رئاسة الجمعية التشريعية علىّ .

كل الناس يقولون أنى رجلها ،أو وزارة الأوقاف ، على إنى أحتقر الوزارة وقد كتبوا فى جريدة « البروجريه » إنى طامح فى الوزارة وكنت أود أن أرد فأقول إنى احتقر هذا المنصب فى بلادى .

أخذ الخديو واللورد يتقربان إلى سعد .

قال اللورد لمصطفى فهمى باشا صهر سعد :

ـ أعرف فيه ـ أى فى سعد ـ الصراحة فى القول والصدق فى اللهجة وحرية الضمير .

قال سعد عندما أبلغه مصطفى فهمى ذلك :

ـ ماكان أحسن هذا الكلام عندما طلبت وظيفة القنال !

وقال :

ـ الطرفان اللذان اتفقا على إعفائى أصبحا يخطبان ودى ويلتمسان القرب منى .

وأضاف :

ـ أؤكد لك أنى لا أكون رجل الخديو ولا رجل الاحتلال . ولكن رجل الحقيقية ولا أبغى عنها حولا .

وقال اللورد كتشنر لسعد عندما توجه للقائه يوم ٢ من أكتوبر بعد عودته من أجازة الصيف فى لندن :

ـ يجب على الشعب أن ينتخب للجمعية رجلا من ذوى الأفكار المعتدلة والذوق السليم الذين يراعون مصالح صغار الناس وعامتهم ولاترتفع حرارة رءوسهم بالمعارضة فى المشروعات النافعة بعصبية عمياء خالية من التعقل .

وأضاف :

ـ لابد أن يعلم المصريون أن الإنجليز إذا تخلوا عنهم فلابد أن تستولى عليهم دولة أخرى ، والإنجليز خير لهم من غيرهم .

وأخذ اللورد يتحدث ساعة كاملة عن قانون الجمعية وماأعطى للأعضاء من حق اقتراح القوانين وحمل الحكومة على قبولها .

رد سعد :

ـ هذا الحق ليس جديدا بل هو قديم .

اضطرب اللورد كما وصفه سعد فى مذكراته فتراجع سعد قائلا :

ـ العفو هو حق جديد.

قال كتشنر :

ـ أشرت على محمد سعيد رئيس الوزراء بإعادة قيد الناخبين الذين سقطوا فى القيد بالجداول ولو مضت المدة المسموح لهم خلالها بذلك رأفة بهم .

ومرة أخرى اعترض سعد قائلا :

ـ هذا ضد القانون .

ولكنه ـ أى سعد ـ وافق اللورد بعد ذلك خشية إغضابه أيضا .

وقبل أن ينصرف سعد قال للُّورد :

ـ أريد أن أعرض عليك مسألة .

قال اللورد :

ـ افعل .

قال :

ـ أريد أن أرشح نفسى لوظيفة عضو بمجلس إدارة قناة السويس التى خلت . وهذه الوظيفة ليست لها صلة بالخديو .

ضحك اللورد وقال :

ـ المراد تعيينه رجل يكون ذا معارف مالية .

قال سعد :

ـ أكون شاكرا إذا فكرت فى وظيفة أخرى . والغرض ألا أكون منسيا وأن أكون على البال . نعم إنى اخطأت فى الماضى ولكن . .

سهر سعد ليلة ٨ من أكتوبر عام ١٩١٣ يعيد قراءة مذكراته وماورد فيها من حادثة المجلس الحسبى وحسين محرم وحديث محمد سعيد له عن اتفاق السلطتين على إخراجه من الحكومة .

وكتب فى اليوم التالى يقول :

« إن مزاج اللورد لم يتفق مع مزاجى وقد ضحَّى بى ليكسب رضا الخديو ولا أمل لى الآن فى تغيير فكره » .

* * *

اعتذر اللورد كتشنر لمصطفى فهمى باشا يوم ٢٥ من أكتوبر عام ١٩١٣ عن تعيين سعد فى وظيفة بشركة قناة السويس .

قال اللورد :

ـ رشح يوسف سابا وزير المالية السابق نفسه الآن لهذه الوظيفة كما تقدم إليها كثيرون .

وأضاف :

ـ ليس لسعد نصيب فيها .

رد مصطفى فهمى قائلا :

ـ فى سعد كفاءة ولاينبغى إضاعة مستقبله وخصوصا مع صدقه فى القول وإخلاصه فى العمل . وإذا كان الناس يجدون فيه صعوبة وغلظة فإن صداقته تنفع .

وقال مصطفى فهمى :

ـ مارغبت فى هذا العمل لسعد إلا لإبعاده عن المعارضة .

وافق اللورد على الأوصاف التى أطلقها مصطفى فهمى على سعد ولكنه لم يعط كلمة تشير إلى أن سعدا سيعين فى الشركة .

وعندما يبلغ مصطفى فهمى ذلك لسعد قال :

ـ لابد أن وشاية ألقيت إليه فى حقى .

وقال :

« إنى الآن متيقن أن كتشنر لايميل لى قطعا . ولايرغب فى مساعدتى ولذلك يجب علىَّ أن أصرف النظر عنه والأمل فيه والتعويل عليه فإنى لست من رجاله ولا هو من أنصارى »

قال حسين رشدى لسعد أن الإنجليز رشحوا لمنصب المدير فى شركة قناة السويس يعقوب أرتين باشا .

ورشح الخديو كلا من يوسف صديق وشكرى باشا .

وأضاف رشدى :

ـ الأفضل أن تتولى رئاسة إحدى محاكم الاستئناف المزمع إنشاؤها أو رئاسة الجمعية التشريعية المزمع تشكيلها .

وافق سعد زغلول ووعد رشدى بالسعى لدى كتشنر ثم لدى الخديو ولكن رشدى قال :

ـ إن سعيد ربما يعارض ولكن إذا وافق الخديو وكتشنر فإن سعيدا لن يعارض .

قال سعد :

ـ أفضل أن أكون فى شركة القنال على أن أكون فى وظيفة أخرى لأنى أريد أن أعيش عيشة هادئة .

وأضاف :

ـ عليك أن تسعى فى الأسهل .

ولكن رشدى لم ينجح فى مسعاه .

قال كتشنر لحسين رشدى :

ـ إن سعدا لم ينجح فى الدفاع عن مد امتياز قناة السويس وإن يعقوب أرتين أليق منه لهذه الوظيفة .

قال سعد :

ـ ليس للورد ميل إلىّ وإنى مكروه عنده .

أصر كتشنر والخديو على موقفهما فى عدم عودة سعد إلى القضاء أو تعيينه فى مجلس إدارة شركة قناة السويس ليظل فى المعارضة وهو عكس ماكان يريده السيرالدون جورست !

* * *

روى السير رونالد ستورز أن كتشنر استدعاه فى أحد الأيام وأطلعه على مذكرة تلقاها من مصطفى فهمى باشا يطلب فيها تعيين سعد زغلول مشرفا على المبعوثين المصريين فى فرنسا عندما خلا المنصب .

أيد ستورز تعيين سعد ولكن كتشنر قال :

ـ إنه مثير للمتاعب . لابد أن نبحث له عن عمل أفضل .

* * *

وصف اللورد كتشنر المعركة الانتخابية فى مصر فقال :

« سعى المرشحون فى استمالة المندوبين إليهم بكل الطرق المعتادة ، فعقدوا اجتماعات كثيرة وخطبوا خطبا عديدة ، ولم يخل الأمر من قدح واتهام . ولكن لم يحدث مايكدر صفو السلام .

واشتد اهتمام الناس بأمر الانتخابات وراجت بينهم سوق المناظرة وهيجان الخواطر بعد أن كان السكوت شاملا .

وأخطأت الصحف فأوهمت الناس بأن الأهالى غير مبالين بأمر الانتخاب » .

* * *

كان عدد الناخبين مليونى نسمة .

وجرى الانتخاب على درجتين يوم ١٣ من ديسمبر ففاز ٤٣ وأعيد الانتخاب فى ٢٣ دائرة يوم ٢٠ من ديسمبر .

فاز سعـد فى دائـرتين هما بولاق والسيدة زينب وهى أول وآخر مرة فى التاريخ البرلمانى المصرى ينال سياسى هذا التكريم بانتخابه فى دائرتين معا .

وقدم ضد انتخابه طعنان رفضتهما محكمة الاستئناف . وقد اختار أن يكون ممثلا عن دائـرة السيدة زينب ، وقد ظل يمثلها فى مجلس النواب عقب إعلان الاستقلال وصدور الدستور حتى مات عام ١٩٢٧ .

وقال فى مذكراته :

« حضرت جموع حاشدة صائحة بقولها : « فليحيى نائب الأمة ، فليحيى سعد باشا ، إلى أن وصلوا إلى المنزل فلاقيتهم وصافحتهم وعانقتهم . ومازالوا يتواردون جماعات جماعات حتى ملأوا الجنينة وكانت أصوات الهتاف تخترق عنان السماء ، وكان منظرا مؤثرا جدا أخذ من نفسى مأخذا عظيما » .

كان من بين أعضـاء الجمعية ٢٣ يحملون لقب « باشـا » و٤٤ يحملون لقب « بك » و٩ يحملون لقب « أفندى » و٧ يحملون لقب « شيخ » .

وكان من بين الأعضاء ٤٩ من الملاك و٨ من المحامين و٤ من التجار و٣ من العلماء والرؤساء الروحيين ومهندس واحد .

وكـان ٢١ من الأعضـاء المنتخبين و٤ من الأعضاء المعينين أعضاء فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

وبـين الأعضاء الـ ٦٢ المنتخبين فاز خمسة من الحزب الوطنى و١٤ من حزب الأمـة الـذين كانـوا يحسون بالعداء والمرارة من محمد سعيد باشا و٩ قال الإنجليز أنهم يتحركون بأوامر الخديو والـ٣٨ الباقين من ملاك الأراضى وهم محدودو الكفاءة والتعليم وليست لهم آراء سياسية ويمكن انضمامهم إلى الـ١٧ المؤيدين للحكومة .

وقال تقرير للسير رونالد جراهام البريطانى مستشار وزارة الداخلية المصرية .

« ألقى الخـديـو بثقله فى المعـركة الانتخابية وراء مرشحى الحزب الوطنى ومعارضى الحكومة وسعد زغلول فالخديو صار معزولا ويبحث عن المساندة والتأييد فى أى مكان » .

وقال جراهام :

كان سعـد زغلول أكثر المرشحين شعبية ، أيده المحامون ورجال حزب الأمة والحزب الوطنى والقصر ولذلك فاز بأغلبية كبيرة وهو المرشح زعيما للمعارضة فى الجمعية .

ولكن الصواب جانب جراهام تماما إذ قال فى تقريره (إن التطرف والعداء للحكومة الذى ينتظره المتطرفون من سعد يبعد عن ميوله ونواياه) .

دعا اللورد سعدا لمقابلته عن طريق حسين رشدى باشا . وتم اللقاء يوم ٢٦ من ديسمبر عام ١٩١٣ فهنأه على فوزه فى الانتخابات وقال :

ـ أرجو أن تساعد الجمعية على بلوغ القصد وأن تهتم بها غاية الاهتمام لأنها مولودتى .

ولم يقابل سعد الخديو إلا بعد نجاحه فى الانتخابات عندما ذهب يشكره لتعزيته فى وفاة حماته ، قرينة مصطفى فهمى باشا .

أخذ الخديو يهنىء سعدا على فوزه قائلا :

ـ إنك نفخت فى الانتخابات روحا عظيمة ، لما ظهرت فى الميدان التفت الناس لها وتسابقوا فى الترشيح . وقد انتخبت الأمة رجالها من أهل الكفاءة .

* * *

قال كتشنر بعد إعلان نتيجة الانتخاب :

« كان الملاك المعروفون عند الناخبين شخصيا أعظمهم فوزا أما السياسيون الأفاقون فلم يقضوا وطرا .

وتركيب الجمعية ، على مايرام ، بوجه عام ، وفيها رجال يعلمون حاجات البلاد ورغباتها ، قادرون على إظهارها والتعبير عنها » .

وحدد اللورد مهمة الجمعية ، قال فى تقرير لحكومته قبل اجتماع الجمعية التشريعية :

« نجاح التجربة أو عدم نجاحها يتوقف على معاونة الجمعية التشريعية للحكومة بروح الاخلاص والجد قاصدة خير أهل مصر ، وإذا كانت الحكومة تقبل منها تلك المعونة بمثل تلك الروح ، كان ذلك خطوة واسعة فى سبيل التقدم الحقيقى .

. أمـا إذا تغلبت على الجمعيـة المؤثـرات الخارجية والآراء السخيفة وتشبثت بعـداء الحكومة بلا مسوغ ، وتعلقت بأهداب المخاصمة غير اللائقة والمعارضة غير المعقولة والسعى الباطل فى زيادة نفوذها الشخصى واستخفت بالمزايا التى تنال فى هذه المجالس النيابية فإنها تخرب نفسها بيدها ولاتقتصر على ذلك بل تقنع كل العقلاء بأن مصر لاتصلح الآن للمجالس النيابية » .

ولكن ماتمناه اللورد لم يتحقق . . أو بعبارة أخرى لم يتحقق مارجاه اللورد من وراء الجمعية فقد حدد الأعضاء هدفهم وهو بعيد تماما عما كان يريده اللورد .

* * *

وتكتب صحيفة الأهالى التى تصدر فى الإسكندرية الناطقة باسم محمد سعيد باشا رئيس الوزراء :

« يندهش الإنسان حين ينظر إلى العمل الجسيم الذى عمله اللورد كتشنر فى سنتين اثنتين .

يندهش ولايرى مندوحة من أن يعجب لهذه الإرادة الفعالة وهذا النشاط الجم » .

الخديو يبيع نفسه

دعا اللورد كتشنر أعضاء الجمعية إلى حفل شاى فى دار المعتمد البريطانى إشارة إلى أنه « راعى الجمعية » وصاحب الفضل فى إنشائها . قاطع الحفل عضو واحد من الحزب الوطنى وهو عبداللطيف الصوفانى وافتتح الخديو الجمعية فى اليوم التالى - ٢٢ من يناير عام ١٩١٤ - فأطلقت المدافع فى مصر إيذانا بإقامة هيئة نيابية جديدة أشمل ، وأوسع اختصاصا ، من الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين .

ووقف الجنود البريطانيون على جانبى الطريق للاحتفال بموكب الخديو واللورد وهما فى طريقهما إلى الجمعية بينما هتف المتظاهرون من شباب الحزب الوطنى مطالبين بالدستور .

عينت الحكومة أحمد مظلوم باشا رئيسا للجمعية وعدلى يكن وكيلا .

* * *

استغرق موضوع واحد خاص بسعد أغلب جلسات دورة الجمعية .

أعلن فى الصحف أيضا أن سعدا يصر على أن يرأس الجمعية إذا غاب رئيسها بوصفه الوكيل المنتخب . ولكن الحكومة قالت إن الوكيل المعين أى عدلى يكن هو الذى يرأس الجمعية إذا تخلف رئيسها أحمد مظلوم باشا عن الحضور .

وهكذا دار الصراع . . . وسط حملة صحفية قوية مؤيدة لسعد .

* * *

فى أول جلسة جرى انتخاب الوكيل الثانى .

أبدت الحكومة رغبتها فى جعل الانتخاب سريا . ولكن الأعضاء رأوا العلانية .

أخذ الرأى فوافق على الانتخاب العلنى ٤٦ ضد ٣٥ طالبوا بالسرية . وبدا ذلك مؤشرا لسير المناقشات فى الجمعية !

رشح سعد زغلول نفسه ضد خمسة منافسين بينهم محمد باشا يكن .

ووضح أن سعدا سيفوز . . فعندما طلب إليه التصويت قال ضاحكا :

ـ أنا أنتخب محمد باشا يكن .

ظهرت على شفاه الأعضاء ابتسامة وكأن سعد يقول لخصمه :

ـ لاصوتى ينفعك ، ولاصوتك بنافعك !

وعندما جاء دور محمد سعيد باشا رئيس الوزراء أعطى صوته لسعد زغلول .

وقد فاز سعد وكيلا منتخبا بأغلبية ٦٥ صوتا مقابل ١٥ صوتا نالها المرشحون الخمسة .

* * *

عقد سعد زغلول عدة اجتماعات فى بيته للأعضاء المؤيدين له للتنسيق فيما بينهم وتنظيم المعارضة ضد الحكومة داخل الجمعية .

وشكلت لجنة لوضع اللائحة الداخلية للجمعية بين أعضائها سعد الذى انتخب أيضا رئيسا للجنة الاقتراحات .

عقدت اللجنة خمسة اجتماعات فطلب حسين رشدى وكيل العدل النص فى اللائحة على منح رئيس الجمعية سلطات كافية ليتسنى له إدارة الجلسات بطريقة تناسب الحكومة ولكن أغلبية الأعضاء نجحوا فى تقييد سلطة الرئيس .

طلب حسين رشدى باشا وزير الحقانية ـ العدل ـ أن يوضع نص فى اللائحة بالنسبة لرئاسة الجمعية ومن ينوب عن الرئيس إذا غاب .

رأت الحكومة أن يكون الوكيل المعين عدلى يكن باشا رئيسا فى غيبة الرئيس الحقيقى لتبقى فى يدها الرئاسة .

ولكن سعد زغلول رأى ألا ينص على هذا الموضوع فى اللائحة وترك المسألة يقررها الوكيلان مادام الاتفاق سائدا بينهما قياسا على المتبع فى اللائحة الداخلية لمجلس النواب الفرنسى .

تجنبت اللجنة المشكّلة لإعداد اللائحة الداخلية للجمعية هذا الموضوع ، وأغفلته عمدا ، ووضعت مشروع اللائحة من ٨٤ مادة لاتتضمن نصا بشأن رئاسة الجمعية ومن ينوب عن رئيسها إذا غاب !

رأت الحكومة بعد الأغلبية التى حصل عليها سعد ، أن توقف أعمال الجمعية فلا تجتمع حتى تتم اللجنة وضع اللائحة الداخلية لأنه لايوجد نظام مكتوب للاجتماعات ، فقال سعد :

ـ لدينا النور الإلهى يرشدنا إلى مايجب علينا اتباعه .

أقره الأعضاء على ذلك .

تفجرت مشكلة رئاسة الجمعية التشريعية مرة أخرى يوم ٢٤ من فبراير ١٩١٤ .

أثار العضو إبراهيم راجى الموضوع مرة أخرى فاقترح أن يحل وكيل الجمعية المعين ، لا المنتخب ، محل رئيسها فى حالة غيابه .

وإبراهيم راجى كان ملازما بالجيش العرابى ، استسلم للإنجليز ، وأصدر الخديو توفيق عفوا عنه ، وظل يرقى حتى وصل إلى رتبة الأميرالاى ـ العميد ـ .

وقد انضم ، بعد اعتزال الخدمة العسكرية ، إلى حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية ، حزب الخديو ، واختير عضوا بمجلس إدارته مما يؤكد أن اقتراحه يصادف هوى الخديو ورضاه .

قال محمد سعيد باشا معلقا على اقتراح إبراهيم راجى :

ـ كان ذلك يتم فعلا فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . وأطلب منكم أن تضعوا نصا فى اللائحة يخول للوكيل المعين حق الرئاسة عند غياب الرئيس وإن لم تفعلوا فهذا تصريح للحكومة . والحكومة تنفذه .

قال عبدالعزيز فهمى .

ـ هذا مرفوض شكلا .

قال سعد :

ـ لو كان الأمر شخصيا بينى وبين زميلى عدلى يكن لاخترت ، مع السرور ، أن يكون عدلى باشا هو الذى يرأس الجمعية ، بعد الرئيس ، لمكانته من الفضل .

إن الوفاق سائد بيننا ، وكل منا يعرف قدر صاحبه ومنزلته ، فإن كانت المسألة مسألة أشخاص ولى فيها حق شخصى فإنى أتنازل عن حقى فيها إلى زميلى . ولكن المسألة ليست مسألة سعد وعدلى إنما هى مسألة ترتبط بحق الجمعية وحقوق الأمة .

وقال :

- إنى مستعد للاستقالة من الوكالة وأفضل أن أكون عضوا بسيطا فى جمعية تحافظ على حقوقها وتحترم كرامتها من أن أكون وكيلا او رئيسا لجمعية تتهاون فى حقوقها .

لقد بحثت فوجدت أنه فى الثلاثين عاما ، هى مدة عمر مجلس الشورى ، لم يرأس الوكيل المعين مجلس الشورى إلا مرة واحدة ولم يرأسه الوكيل المنتخب أصلا . فلماذا تهتز الحكومة هذه الهزة وترتج هذه الرجة لأمر لم يتحقق إلا مرة واحدة فى الثلاثين سنة .

قال محمد سعيد باشا :

- روح القانون تعطى الرئاسة لوكيل الحكومة كما كان يحصل من ٣٠ سنة فى مجلس الشورى ولائحته صريحة فى ذلك ، فإن لم تجدوا وضع مادة فى اللائحة بهذا الخصوص فليكن فى علم الجمعية أن هذا تصريح للحكومة وهى متمسكة بذلك وستنفذه .

قال سعد زغلول :

- هل هذا اقتراح أم إلزام . إن الحكومة بتصريحاتها لاتلزمنا بالإطاعة ، بل يلزمنا بذلك نص القانون فإن صرحت بالتنازل عن حق لها قبلناه أما أنها تعترف بأن لها حقا لانعترف به أو تسلب حقا منا فلا .

وكان عليها قبل أن تصرح تصريحها هذا أن تأتى بقانون .

وأضاف سعد بجرأة وهجوم عنيف على محمد سعيد باشا :

- عندى أن تصريح رئيس الوزراء لاقيمة له الآن . وقد رأى مجلس الشورى أن تكون الرئاسة عند غياب الرئيس للوكيل المعين . أما الجمعية فلا ترى ذلك .

ولامحل للنظر فى هذه المسألة الآن لأنه ليست لها قيمة عملية . وأنا أقبل أن تكون الرئاسة لعدلى باشا بصفتى الشخصية لا بالنيابة عن الأمة .

قال عبدالعزيز فهمى :

- لايصح أن يسمى تصريح الحكومة بل هو إنذار .

قال محمد سعيد باشا :

ـ لماذا تؤول كلامى هذا التأويل .

قال عبدالعزيز فهمى :

ـ لأنكم قلتم أنكم تنفذون ذلك .

قال حسين رشدى باشا وزير العدل :

ـ الحكومة تنفذه بالقانون .

وأضاف :

ـ الأفكار متجهة إلى عدم النظر فى هذه المسألة حتى يجىء مايستوجب النظر فهل تريدون الفصل فيها الآن .

قال عبدالعزيز فهمى :

ـ أخشى أن الحكومة غدا بعد أن وثقنا من أننا اتممنا عمل اللائحة الداخلية تأتى بديكريتو ـ مرسوم ـ يقضى بإضافة مادة جديدة .

تدخل الوزير مرة أخرى لينهى هذه الأزمة قال :

ـ لم تفكر الحكومة فيما تظنونه . والحكومة لم تشر إلى إثبات حق ، أو نفى حق .

بل كل ماهناك أنها حفظت لنفسها الحق . والحق لاينفذ إلا بالطريق القانونى فليس فى المسألة مايستوجب أن تسيئوا الظن بالحكومة .

سحب إبراهيم راجى اقتراحه وأقفلت المناقشة وأقرت الجمعية لائحتها الداخلية من ٨٤ مادة دون إضافة مادة بشأن أى الوكيلين وتركت ذلك للممارسة بين سعد وعدلى ـ وإن كانت قد وضعت بذور الخلاف بينهما الذى ظهر بعد ذلك بنحو عشر سنوات .

واتفق على عدم إجراء أى تعديل فى اللائحة إلا بناء على اقتراح موقع عليه من ٢٥ عضوا .

ولكن هذا النقاش حدد موقف سعد من الحكومة .

وصفت الأهرام فى صفحتها الأولى ماجرى فى الجلسة فقالت :

« بوغتت الجمعية مباغتة ، وفوجئت مفاجأة فتولتها الدهشة بداءة ذى بدء . ثم تلت الدهشة الحدة ، ثم ارفضت الجلسة « لامعنا ولاعلينا » ولكن صداها رن فى القطر رنة الناقوس الساكن تقع عليه الضربة فجأة .

إن الضربة واحدة ولكنها تركت وراءها رنينا سيدوم » .

وقالت :

« لو أن الجمعية قررت أن يرأس جلساتها فى غياب الرئيس الوكيل المنتخب لكان لها ذلك لأنه حق من حقوقها . ولم يكن للحكومة أن تمنعها فهذا القرار لايعترض نصا أو حكما من نصوص القانون النظامى وأحكامه . ولكن الجمعية لاحظت أن الحكومة تميل إلى تقديم الوكيل المعين على الوكيل المنتخب فلم تستطع الجمعية التنازل عن حقها .

إن السلطة تريد أن تفهم الجمعية أن ماتريده منها يكون . ومالاتريده لايكون ، وهى سياسة ماكنا نودها لا للحكومة ولا للبلاد » .

أيدت كل الصحف العربية موقف سعد عدا صحيفتين هما « الأهالى » الناطقة باسم محمد سعيد باشا و« المقطم » الناطقة باسم المعتمد البريطانى .

أما الصحف الفرنسية فقد اختلفت فيما بينها .

قالت صحيفة « البيراميد » :

« ألا تعلم الحكومة أن بعض المراكز المتطرفة تعيب على الجمعية اعتدالها وتساهلها . وإذا كانت تعلم ذلك أما كان يحسن بها أن تعامل الجمعية معاملة تدل على الميل إلى الحرية بدلا من الاعتداء على حقوقها فى مسألة اعترف لها القانون بها » .

وأيدت « البروجريه » وجهة نظر الحكومة لأن القانون ـ فى رأيها ـ أعطى حق الرئاسة إلى الرئيس ووكيل الرئيس الذى تعينه الحكومة . أما الحق الذى أعطته الحكومة إلى الجمعية باختيار وكيل ، فإنما يرجع إلى أن الحكومة أرادت به مراعاة عواطف الجمعية وتعويدها مسألة الشورى شيئا فشيئا .

ورغم أن صحيفة « الإيكو أجبسيان » أيدت سعدا إلا أنها خرجت عن الموضوع فطالبت بمجلسين نيابيين أحدهما للأعضاء المعينين والثانى للمنتخبين !

ولكن الحكومة لم تهدأ .

طاف ١٣ من الأعضاء على زملائهم يحملون عريضة باقتراح تعديل على اللائحة الداخلية يخول الوكيل المعين ، دون الوكيل المنتخب ،حق رئاسة جلسات الجمعية التشريعية .

هاجمت الصحف ذلك وقالت :

« نعتقد أن ولاة الأمور ، أعلى وأرفع ، من أن يرتضوا هذه السياسة الخرقاء ، التى ترمى إلى جعل النواب آلات صماء » .

ووجهت نداء إلى النواب فقالت :

« لايهولنكم التهويل والإنذار والإزعاج والكلام الفارغ ، وسيروا إلى الغرض السامى الذى انتدبتم له واعلموا أن الشرق ضحى كله لخدمة الاشخاص وعلى مذابح الشخصيات » .

وينتهز سعد الفرصة فيثير القضية مرة أخرى بجلسة ١٧ مارس .

قال :

ـ سمعنا بأن قوما يطوفون بعريضة يريدون أن يحصلوا فيها على توقيع ٢٥ عضوا كما تقضى اللائحة الداخلية لأجل تقديم اقتراح بأن يكون الوكيل المعين رئيسا فى غياب الرئيس .

هل نسعى بأنفسنا ضد أنفسنا بأن نقدم عريضة لأنفسنا نطلب بها حقا للحكومة ضدنا .

أنا لا أتصور ذلك .

فليس للحكومة مطلقا ، بصفة كونها حكومة ، أن تتداخل بأى وجه من الوجوه فى وضع لائحتنا الداخلية . وإنما للنظار أن يبدو آراءهم فيها ، بصفتهم أعضاء فى الجمعية ، لابصفة كونهم أعضاء الحكومة ، لأن قراراتنا فى موضوع اللائحة الداخلية لاتبلغ للحكومة بل تنفذ هنا ومنفذها هو الرئيس .

لذلك لم نرد مطلقا أن نقر الحكومة على تداخلها . ولم نقبل أن تتداخل الحكومة فى أمرنا هذا لأننا لم نر فى ذلك منفعة للأمة .

والحكومة بصفتها حكومة ليس لها أن تطلب وضع أى نص فى اللائحة .

ويضيف :

ـ لايثقل على أسماع بعض حضراتكم قولى إننا لانعرف الحكومة مطلقا لأن هذه ألفاظ قانونية ولاتجد الحكومة غضاضة فيها .

ويجب أن نتعود ، وتتعود الحكومة معنا مثل هذه الأقوال ولاتعدها جارحة .

ويقول :

ـ يظهر أن كلمتى بأن تصريح الحكومة ليس له قيمة . قد أكبر شأنها كيف أن الحكومة لايكون لتصريحها قيمة . هذا أمر كبير !

لا ليس بكبير .

الحكومة تعرف أن مثل هذا القول قانونى وهى لاتتأثر منه . ولكن الحكوميين تأثروا له .

وهى تعرف أن كل كلام ، وكل تصريح مهما كان مصدره عظيما لاقيمة له متى كان مخالفا للقانون .

* * *

ولكن « الأهرام » بينت من هو صاحب القرار الأخير فى اختيار الرئيس من بين الوكيلين فقالت :

« الأوفق والأصح فى هذه المسألة السعى والإلحاح والتظلم لأولى الأمر وخصوصا لفخامة اللورد كتشنر الذى يظهر لنا كل يوم ميله إلى مساعدة المصريين وتعضيد الجناب الخديو المعظم فى أمر منح المصريين حق الشورى » !

ولكن اللورد رأى الابتعاد عن هذه المشكلة وتركها للممارسة كما فعلت الحكومة !

* * *

استطاع إبراهيم راجى بك ، بعد ثلاثة أسابيع جمع توقيعات ٣٨ عضوا على اقتراح وكيل الجمعية المعين مرة أخرى بأن يحل محل الرئيس فى غيابه .

وكان بين الموقعين أربعة من أعضاء حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية . وأقام محمد الشريعى باشا وكيل الحزب مأدبة عشاء فى منزله لـ ٣٦ نائبا ممن وقعوا على الاقتراح !

وهذا يؤكد من جديد معارضة الخديو لسعد .

ولكن سعدا ومؤيديه استطاعوا إرغام الأعضاء على بحث مشروع قانون خاص بالطعن فى أحكام محاكم الجنايات . . . مدرج فى جدول الأعمال .

وفى اليوم التالى ـ ١٧ مارس ـ نوقش اقتراح الأعضاء بأن يتولى الوكيل المعين رئاسة الجمعية ، فاعترض سعد قائلا :

ـ هذه طريقة لانسلم بها أن نقول هذه عريضة مقدمة من جماعة لم تذكر أسماؤهم إن كانوا موجودين قولوا لنا .

ارتفعت أصوات من كل جانب تقول :

ـ موجودون . موجودون .

قال سعد :

ـ ليست المسألة بالضوضاء تؤخذ ولكن بالقانون . وحكم القانون هو النافذ لاحكم الضوضاء .

إن درج الاقتراح فى جدول الأعمال باطل شكلا لأنه أدرج بغير ذكر أسماء مقدميه فنحن لانعرف للآن ـ قانونا ـ من هم أولئك الأعضاء الذين قدموه !

تحولت الجلسة إلى اجتماع عاصف فعرض الرئيس إدراج الاقتراح فى جدول الأعمال فأيده ٤٤ ضد ٣٢ ، وكانت أصوات الوزراء الثمانية هى التى رجحت الفوز .

طرح الرئيس إضافة المادة للائحة للتصويت فلما أحس سعد بأن الاقتراح سيفوز بالأغلبية تأبط محفظته وخرج فتبعه ٢٨ من أعضاء الجمعية ، انسحبوا من الاجتماع احتجاجا على موقف رئيس الجمعية .

نظر رئيس الجلسة إلى القاعة فلاحظ أن أغلب المقاعد خالية ، فأوقف الجلسة لإحصاء عدد الأعضاء فالقانون يشترط لصحة الاجتماع حضور ثلثى الأعضاء .

تبين أن الحاضرين ٥١ عضوا بينما يجب أن يكون عددهم ٥٣

رفعت الجلسة للاستراحة وخرج بعض النظار والوزراء يبحثون ٤٥ دقيقة عن عضوين ليكتمل العدد القانونى . وبقى الباقون ينتظرون دون جدوى فأعلن رئيس الجمعية تأجيل الاجتماع .

قال سعد للصحافة :

ـ رأيت وأصحابى مقاطعة متواصلة مريرة ومسلكا عدوانيا . إنهم يريدون منعنا من الكلام ورئيس الوزراء محمد باشا سعيد وناظر الزراعة وناظر المعارف يعضدونهم ولذلك بارحنا الجلسة .

وقال :

ـ اقتراح الثمانية والثلاثين لم يقدم حسب الأصول ، ولم تذكر أسماء مقدميه فى الجلسة . وطلبوا نظـره على وجه الاستعجال ، أثناء نظر مشروع قانون .

منعونى ، أنا وأصحابى ، من الكلام فلما رأينا المقاطعة الشديدة العنيفة متكررة بلا انقطاع استنتجنا أن ضدنا معارضة مريرة منظمة ومشجعة من الحكومة .

ونحن لم ينتخبنا منتخبونا لنناقش اقتراحات تولدها الأميال والأهواء ولكننا انتخبنا فقط لنشتغل فى مشروعات القوانين والمشروعات المتعلقة بالنتائج العمومية .

كان من بين الذين حضروا هذه الجلسة رونالد ستورس المستشار الشرقى للوكالة البريطانية ، أى دار المعتمد البريطانى ، وميلن شيتهام السكرتير الأول .

ووضح أنهم جاءوا ليشهدوا هزيمة سعد ، ولذلك غادروا الاجتماع مع بعض أعضاء الجمعية إلى دار المعتمد البريطانى مباشرة .

قال سعد فى الجلسة التالية :

ـ ننسحب كلما حصلت مخالفة للقانون . ومن أراد أن يطاع فعليه أن يحترم القانون .

ومن يريد أن يسمع منا دفاعا مرا فليخالف القانون .

أدركت الحكومة أنها يجب أن تسمح لسعد بأن يقول مايريد فى الجمعية وإلا أوقف اجتماعاتها .

ولكن الحكـومة تعلمت درسا هاما وهى أنها فى صراعها مع سعد يجب عليها الألتزام بالقانون وحشد الأنصار لتفوز عند التصويت .

استمرت المناقشة حول اقتراح راجى بك يومى ١٨ و١٩ مارس عندما أدرج فى جدول الأعمال اقتراح باضافة مادة جديدة للائحة تنص على أن يرأس الوكيل المعين الجلسة عند غياب الرئيس ويحل محل الوكيل المعين عند غيابه الوكيل المنتخب .

فاز الاقتراح بأغلبية ٤٤ صوتا ضد ٣٢ !

* * *

فى هذه الجمعية دخل سعد زغلول مرحلة المعارضة العلنية ضد الاحتلال وضد كتشنـر . فقـد كوّن أغلب الأعضاء المنتخبين بزعامته المعارضة ، التى عبثا حاول مقـاومتهـا الوزراء والـ١٧ عضوا الذين يؤيدونهم ، وكانت الجمعية هى الامتحان الحقيقى للقدرة السياسية لسعد من ناحية ، وكتشنر والحكومة من ناحية أخرى ، وحقق سعد زغلول شعبية ، بغير منافس !

أثار سعد موضوع المادة ١٦ من قانون الجمعية فى حالة استمرار الخلاف بين الحكومة والجمعية الجديدة ، أى بعد حل الجمعية ، وتشكيل أخرى وذلك بالنسبة للمشروع الذى يترتب عليه حل الجمعية الأولى . قال سعد :

ـ هذه المادة تعتبر تهديدا للجمعية .

وطلب أن تعلن الحكومة موافقتها على أنه عند حل الجمعية بعد الخلاف حول رفضها لمشروع قانون فإن الحكومة لاتستطيع حل الجمعية مرة ثانية لنفس السبب .

فأعلن محمـد سعيد باشـا رئيس الـوزراء أن الحكومة تعول على رأى الجمعية الجـديدة ولاتحلهـا بسبب ذلـك المشروع نفسـه . . مؤيدا وجهة نظر سعد . . أو خضوعا لرأيه !

* * *

غير الخديو فى أواخر عام ١٩١١ موقفه من الحرب الإيطالية ـ التركية فقد أوقف المعونات للسنوسيين مدعيا أنها ضلت الطريق إلى ليبيا ومنع دخول الجرحى الأتراك إلى مصر !

وبدأت مفاوضات الصلح بين تركيا وإيطاليا فى ١٢ من يوليو عام ١٩١٢ .

واضطر الجنرال كارلو كانيفا قائد الحملة الإيطالية على ليبيا إلى الاستقالة فى سبتمبر عام ١٩١٢ .

واستمرت مفاوضات الصلح حتى ٨ من أكتوبر عام ١٩١٢ ووقعت معاهدة الصلح يوم ١٢ من أكتوبر عام ١٩١٢ فى « أوشى » قرب مدينة لوزان السويسرية وتقضى بانسحاب الجيش العثمانى من طرابلس وبرقة وتركهما لإيطاليا ، فانتهت الحرب بالنسبة لتركيا ، ولكنها لم تنته بالنسبة لإيطاليا ، فإن السنوسيين كانوا يقاومون بعنف . وقد طلب السنوسى حماية بريطانية فرفضت وزارة الخارجية .

وكان الخديو مدينا يريد بيع سكة حديد مريوط للإيطاليين .

قال الخديو لكتشنر عام ١٩١٢ :

ـ ابحث عن مشتر لهذا الخط . وقد عرضته على الشركات البريطانية ولم أجد استجابة .

وفى عام ١٩١٣ اهتم الخديو بمساعدة الإيطاليين للوصول إلى تسوية مع السنوسيين .

وقال محمد سعيد باشا رئيس الوزراء لكتشنر إن الإيطاليين أعطوا الخديو ١٠٠ ألف جنيه .

وأضاف رئيس الوزراء :

ـ الخديو على وشك بيع الخط لمجموعة شركات إيطالية .

قال كتشنر :

- بنى الخط على أرض حكومية ولايمكن بيعها إلا بموافقة مجلس الوزراء .

وجد كتشنر أن عقد البيع قد تم وتضمن نصا يقول بأن الحكومة الإيطالية أعطت مجموعة الشركات امتيازا بمد خط سكة حديد من ولاية برقة إلى السلوم وأن نصف أرباح هذا الخط ستكون للخديو .

أى أنه يمكن أن يكون فى هذه الحالة مد خط السكة الحديد من الإسكندرية حتى ولاية برقة .

وتقدم عرض آخر لشراء الخط من بنك درسدن الألمانى .

وكان البنك الألمانى مستعدا لاقتسام الصفقة مع الإيطاليين .

ولكن كتشنر منع الخديو من توقيع العقد مع الإيطاليين وحذره من أنه سيضع نفسه فى موقف محرج . قال الخديو :

- إنى مستعد لإلغاء العقد إذا اشترت الحكومة المصرية الخط الحديدى .

لم يلتزم كتشنر بشىء . ولكن وعد بأن ينصح الحكومة المصرية بالشراء ولكن بثمن يقدره الخبراء طبقا للقيمة الحقيقية .

وهدد كتشنر الخديو بأن الحكومة المصرية ستقاوم امتلاك الأجانب - الإيطاليين - للخط ، وإذا أقاموا دعوى بطلب تعويض وحكمت لهم المحاكم المصرية فإن الخديو سيدفع الثمن من أملاكه الخاصة !

وكان معنى ذلك زيادة ديون عباس وخرابه إذا لم يجد أحدا يقرضه .

وبعث مجلس الوزراء المصرى ، بموافقة جراى وزير خارجية إنجلترا ، للخديو يعترض على بيع الخط لشركة إيطالية لأن الامتياز شخصى للخديو ويجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء .

حاول الخديو أن يمنع الوزراء من إرسال هذا الإنذار ، ثم حاول سحبه دون جدوى فاجتمع بالوزراء وسبهم بعبارات عنيفة قاسية بذيئة .

وحاول الحصول على موافقة تركيا على بيع الخط وخاف إذا عرف الشعب المصرى أنه سمح للإيطاليين باختراق البلاد وشراء الخط الحديدى فتراجع .

* * *

ظل الخديو - حتى مارس عام ١٩١٣ - يغرى القبائل الليبية على الجدود بالمال والسلاح للهجرة إلى مصر ليكون له جيش غير رسمى .

وفى منتصف عام ١٣ كانت شركة إعلانات إيطالية تعمل فى مصر لها نفوذ على الصحافة المصرية ، ويوجهها الخديو لحساب القصر ، وتتولى مهمة الإعلان لصحف مصرية عديدة مثل « المؤيد ة و« العلم » و« الأهالى » و« الجريدة » وصحف فرنسية وإيطالية عديدة ، وتملك صحيفة « الديلى ميل » الناطقة باللغة الإنجليزية .

وكان لهذه الشركات ثلاثة مديرين أحدهم أنتروفاند مدير فرع بنك روما بالإسكندرية .

وكان الخديو عباس يحصل على أموال من هذا البنك .

وأوفد عباس فى صيف عام ١٣ مبعوثا خاصا إلى ابن شقيق السنوسى يدعوه للاتفاق مع الإيطاليين على وقف حرب العصابات مقابل تعيينه زعيما على السنوسيين بدلا من عمه الشيخ أحمد السنوسى الكبير .

وأوفد عبدالحميد شديد نائب مدير فرع بنك روما فى الإسكندرية إلى روما للتفاهم على التسوية مع وزير المستعمرات الإيطالى .

* * *

ولكن بريطانيا عرفت بالمفاوضات السرية التى يجريها عبدالحميد شديد فى روما فاحتجت وطلبت فصله لأنه شجع الخديو على التصرف مستقلا عن مجلس وزرائه وعن الإنجليز .

قال السكرتير العام لوزارة الخارجية الإيطالية للسفير البريطانى :

- لقد عرض صغار الأتراك فى القسطنطينية والخديو عباس القيام بالوساطة مع السنوسى ولكننا فضلنا الخديو لأن فرص نجاحه أفضل .

وأضاف : .

- مُنح الخديو مبلغا كبيرا من المال للقيام بهذه المهمة ، وسيحصل على مبلغ آخر إذا نجح .

وقد تم ذلك عن طريق وزير المستعمرات الإيطالى .

ووعد السكرتير العام بتجنب هذه الأعمال فى المستقبل !!

* * *

ضبط الإنجليز نصوص الرسائل التى كان يبعث بها عبدالحميد شديد من روما للخديو وفيها مايفيد لقاء شديد مع محمد فريد زعيم الحزب الوطنى فى مدينة باول الإيطالية ومساعدته بإعانات مالية .

وضبط الإنجليز أيضا نص الاتفاق الذى حمله شديد إلى باتشيلى رئيس بنك روما وفيه يعلن الخديو موافقته على وقف أنشطة الجمعيات المصرية التى تهرب السلاح لرجال المقاومة السنوسيين ، وأن يستعمل ـ الخديو ـ نفوذه لإقناعهم بأن لا فائدة من مقاومة الإيطاليين ، وكذلك القيام بحركة ضد إنجلترا فى مصر يقوم بها الجيش إذا قامت الحرب بينها وبين ألمانيا ـ وإغلاق قناة السويس ومقاطعة البضائع الإنجليزية ، وتشجيع البضائع الإيطالية ، ومقاطعة البنوك الإنجليزية والتعامل مع بنك روما .

وزار الأمير محمد على ، شقيق الخديو ، روما ، يرافقه رئيس رابطة التجار الإيطاليين فى مصر وكان بنك روما هو المؤسسة غير الحكومية ، التجارية الوحيدة التى زارها الأمير !

ولكن السنوسيين بعثوا إلى عباس يقولون :

ـ إنك شجعتنا على الجهاد ثم تطلب منا الآن الخضوع للغزاة المسيحيين .

وكان خصوم الخديو قد أبلغوا السنوسيين بأن سر وساطة عباس يرجع إلى أنه يريد الحصول على أموال الإيطاليين .

ومن هنا طلب السنوسى وقف الوساطة !

كان مستحيلا استمرار كتشنر فى سياسة الوفاق مع الخديو التى اتبعها جورست إذ لايمكن أن ينشأ وفاق بين عدوين .

ولم يكن كتشنر مستعدا لتفويض سلطة للخديو أو الوزراء . ولم يكن هناك وزير ـ فى ظل اللورد ـ صاحب سلطة أو يستطيع ممارسة تأثير مستقل على الأحداث .

لقد أراد اللورد أن تكون كل الخيوط فى يده . وتجاهل الخديو قدر مايستطيع . وجعل دار المعتمد البريطانى مركز الحكم كما كانت أيام كرومر .

وفى عصره عرف وزراء مصر الخوف .

فى عهد جورست كانت الالتماسات والشكاوى والعرائض تقدم للخديو ، وفى عهد اللورد أصبحت المظالم كلها تقدم لدار المعتمد البريطانى . وبهذه الطريقة أصبح كتشنر ـ من خلال الشكاوى ـ يعرف كل مايرتكبه الخديو من أخطاء وفضائح .

ومن ناحية أخرى كان الهدف من زيارات كتشنر للأقاليم أن يستمع للناس وأن يستجيب لهم فتكون له الشعبية ويصبح فى نظر الجميع الحاكم المصلح .

حاول عباس التحالف مع الحزب الوطنى مرة أخرى بعد القطيعة بينه وبين زعماء الحزب خلال سنوات الوفاق مع جورست ولكنه لم ينجح فى تحقيق هذا التقارب فإنه ـ أى عباس ـ وافق على محاكمة زعماء الحزب خلال سنوات الوفاق مع جورست ، وبارك سجنهم فى أوائل عهد كتشنر .

رأى كتشنر إذلال الخديو ليعتزل بسحب ديوان الأوقاف من إشرافه وتحويله إلى وزارة ، وجعل منح الرتب والنياشين من اختصاص مجلس الوزراء ، كما كانت فى عهد الخديو توفيق ، على أن تتم بموافقة كتشنر أيضا !

وكانت الأوقاف وزارة قبل عام ١٨٨٤ ولكن المصريين جعلوها إدارة .

وكانت ٥٪ من أراضى مصر الزراعية تحت إشرافها أى أكثر من ٣٠٠ ألف فدان وإيراداتها تفوق النصف مليون ٥١١٠٠٠ وإيراداتها تزيد على مصروفاتها ٨٣ ألف جنيه .

فكر اللورد فى عزل الخديو ولكن كرومر بعث إلى كتشنر ينصحه أن يزن بعناية نتائج عزل عباس ، وأن محاولة بيعه خط سكة حديد مريوط لشركة إيطالية لاتكفى أمام الرأى العام لتبرير هذا الإجراء العنيف .

وقال كرومر محذرا .

« لاتجعل الخديو مركزا يتجمع حوله الوطنيون فقد تثار المسألة المصرية كلها نتيجة للعزل ولكن حاول إذلاله بأن تجعل حضوره اجتماع مجلس الوزراء بدعوة توجه إليه من المجلس وبموافقتك وسيفضل الاعتزال بدلا من هذه المعاملة » .

توجه اللورد كتشنر بعد عودته من إجازة الصيف فى لندن ، لمقابلة الخديو يوم ٦ من نوفمبر ١٩١٣ وقال له :

ـ المحاولة الأخيرة التى تمت أثناء غيابى لإعادة إحياء الحزب الوطنى خلقت انطباعا سيئا للغاية فى إنجلترا .

قال الخديو :

ـ لم أسمع شيئا عن ذلك .

قال اللورد :

ـ تم التخطيط لذلك فى القصر . وكتبت فيه المقالات التى نشرت بعد ذلك فى «المؤيد» يوميا ـ تقريبا ـ تحرض على إعادة تشكيل الحزب الوطنى .

قال الخديو :

ـ أنا لا أقرأ المؤيد ! وفى كل لقاءاتى بالشعب فى الإسكندرية كان موضوع الحديث عن الانتخابات .

أيقن اللورد أن الخديو يكذب فقد أبلغه بحقيقة ماجرى فى الاجتماعات اثنان من الوزراء المصريين !

عند ذاك رأى اللورد أن يلقى بقنبلته فى وجه الخديو قال :

ـ ترى الحكومة البريطانية أن يتولى شئون الأوقاف وزير مسلم مسئول يعاونه مجلس مسلم .

وأضاف بلهجة التهديد :

ـ يجب أن تتوقف الفضائح الحالية والخاصة ببيع الرتب والنياشين ، ولابد من وضع قواعد لمنحها .

وكان كتشنر يعنى بذلك أن الخديو يسرق الأوقاف ويبيع الرتب والأوسمة .

ولم يتوقف اللورد بل أضاف :

ـ يجب أن يكون المرشد الهادى لك فى هذا الأمر مرسوم والدك الخديو توفيق الصادر فى أبريل عام ١٨٨١ والذى يحدد إجراءات مرضية للغاية فى أسلوب منح الألقاب والأوسمة .

قال الخديو :

ـ سيكون غير لائق نزع وزارة الأوقاف من إشرافى المباشر لتكون تحت إشراف وزير .

قال اللورد :

ـ لقد أوصى اللورد كرومر بذلك عام ١٩٠٦ ووافقت الحكومة البريطانية من حيث المبدأ وترى أن الوقت قد حان الآن ، للتنفيذ .

أخذ الخديو يناقش مسألة إنشاء وزارة للأوقاف ويجادل ويعارض دون جدوى فقد حسم اللورد المناقشة قائلا :

ـ لست مستعدا لمناقشة هذا المبدأ فإن وزير الخارجية السير إدوارد جراى هو الذى اتخذ القرار .

قال الخديو :

ـ مادام الأمر قد تقرر فعلىّ التنفيذ . ولكنى لن أكون مسئولا عنه .

وأضاف :

ـ أعلم أن الترتيبات الضرورية لبدء هذا الإصلاح تتطلب دراسة دقيقة .

وطلب الخديو مهلة أسبوع لدراسة الأمر .

قال اللورد :

ـ وهل تكفى هذه المدة ؟

أجاب الخديو بالايجاب .

وافق اللورد ولكنه حذر الخديو بطريقة مستترة لعدم إثارة أى تعصب دينى فى هذا الشأن فإن الحكومة البريطانية لن تسانده .

. . أى لن تعاون الخديو .

قال اللورد :

ـ سأبلغ لندن أنك تتصرف فى هذا الموضوع بنية حسنة .

قال الخديو :

ـ لا أعرف لماذا تغير رأى الحكومة البريطانية ولم يعد طيبا بالنسبة لى .

قال اللورد بوقاحة :

ـ يجب أن تتأكد سموك من أنه طالما بقى الجيش البريطانى فى مصر فإن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها مسئولة عن السلوك السليم للحكومة المصرية . والجيش البريطانى هو الذى وضع والدكم على العرش وحفظه لك منذ ذلك الحين !

ولم يتوقف اللورد :

ـ أستطيع إبلاغ سموكم أن الحكومة البريطانية غير راضية عن حاشية سموكم وثقتها قليلة فى هذه الحاشية .

قال الخديو بعنف :

ـ لا . إنك تعنينى أنا .

كان اللورد يعنى الخديو فعلا . ولكنه رأى تجنب صدام مباشر .

قال :

ـ أعنى ماقلته وهو حاشية سموكم .

قال الخديو :

ـ كان لورد كرومر يكرر ذلك دائما عن حاشيتى .

قال اللورد :

ـ لا أعرف ذلك . ولكنى أسف لمضى وقت طويل دون تحسين . وإنى واثق من أنك ستنفذ بدقة متناهية الواجب الذى ينبغى أن تقوم به .

وعرض اللورد بعد ذلك الثمن الذى يدفعه مقابل موافقة الخديو .

قال :

ـ سأكون مستعدا بعد ذلك لمناقشة موضوع شراء سكة حديد مريوط بالسعر الذى تحدده وزارة المالية !

فى برقية إلى لندن قال اللورد :

« أشك فى أن تسوية هذه الأمور ستتم بسرعة » .

وقال اللورد :

« الخديو عنيد يخشى افتضاح أعماله فى الأوقاف عندما يتولى شئونها وزير » .

رجل يمثل الشعب

اجتمع الخديو بالوزراء حتى الثالثة صباحا لمناقشة الإنذار البريطانى .

أبلغ الوزراء اللورد بأن الخديو عدل عن موافقته على مبدأ إنشاء وزارة للأوقاف . ولكنه لم يقرر بصفة نهائية هل يقبل أو يرفض . وسننتظر أسبوعا حتى يتخذ القرار .

قال اللورد :

ـ ليست لدى السلطة لإمهال الخديو وقتا يقرر فيه إذا كان سيقبل أو يرفض نصيحة الحكومة البريطانية . ويجب أن يعرف أنه ستكون للحكومة البريطانية حرية التصرف الملائم فى الموقف الناشىء عن سلوك الخديو عندما أبرق لها بذلك .

عاد الوزراء إلى اللورد صباح ٩ من نوفمبر قائلين :

ـ رفض الخديو قرار الحكومة البريطانية وهو يعد مذكرة بأسباب الرفض وسيرسلها خلال أسبوع .

وقال محمد سعيد لكتشنر :

ـ ألقى الخديو بطربوشه على الحائط ، وأقسم يمين طلاق لزوجته أن اللورد سيطرد من مصر أو يقتل .

وقال رئيس الوزراء :

ـ استولى الخديو على ٨٠ ألف جنيه من إيرادات الأوقاف ، و٤٠ ألفا من بيع النياشين .

وقال الوزراء إنهم بذلوا قصارى جهدهم لإقناع الخديو ، ولكنه عنيد يخشى ماسيتم كشفه إذا تولى وزير مسئولية الأوقاف .

أخذ كتشنر يتشاور فى أمر عزله فسأل مندوب الصدر الأعظم التركى الأمير سعيد

حليم عن رأيه فى إنشاء وزارة للأوقاف فقال أنه موافق ويراها أمرا ضروريا . وأضاف الصدر الأعظم للويس ماليت السفير البريطانى فى تركيا :

ـ مادامت هنـاك وزارة للأوقاف فى القسـطنطينية فما الذى يمنع إنشاء وزارة للأوقاف فى مصر .

وأضاف :

ـ تلقت الحكومة العثمانية شكاوى كثيرة عن انتشار الفساد فى أوقاف مصر !

وتلقى كتشنر رسالة أخرى من رئيس وزراء تركيا عن طريق وكيله فى مصر قال فيها :

« يرغب رئيس الـوزراء فى إبـلاغك أن رأى الحكومة العثمانية فى الخديو لم يتغير ، وإذا أصبح من الضرورى لصالح مصر الإطاحة بأكبر الشخصيات فإن الحكومة العثمانية ستكون على استعداد للتعاون » .

. . ومعنى ذلك أن تركيا توافق على عزل الخديو !

خضع الخديو فى نهاية الأمر .

عدل الوزارة ، وأصدر فى ٢٠ من نوفمبر **١٩١٣** أمرا بتعيين أحمد حشمت باشا ـ وزير المعارف ـ وزيرا للأوقاف ، ومحمد محب باشا ـ مدير الغربية ـ وزيرا للزراعة ، وأحمد حلمى باشا وزير المالية وزيرا للمعارف ، وسعيد ذو الفقار باشا مدير الدقهلية وزيرا للمالية .

ولكن الخـديو لم يعتـزل فكتب كتشنر إلى حكومته يقترح ذلك . ولكن وزارة الخـارجية البريطانية خشيت نتائج هذا العمل العنيف الذى يؤدى إلى اثارة المسألة المصرية مرة أخرى .

وأعلن مسئول بريطانى أن عزل عباس سيخلق مشاكل للإنجليز .

وقال فانسيتارت المسئول فى الخارجية البريطانية يوم **١٤** من يناير سنة **١٩١٤** أنه **«حان الوقت لتوجيه تحذير نهائى للخديو »** .

* * *

وكانت إيطاليا قد عرضت ٨٠٠ ألف جنيه ثمنا لخط سكة حديد مريوط . ولكن الحكومة المصرية عرضت ٣٧٦ ألف جنيه فوافق عباس ووقع العقد فى ٥ من فبراير ١٩١٤ وسدد الثمن لا لعباس بل لدائنيه . . بقصد إذلاله .

* * *

احتج سعد زغلول فى الجمعية التشريعية على إنشاء وزارتى الزراعة والأوقاف دون التشاور مع الجمعية .

وقال إن الجمعية اجتمعت فى يناير ولكن القانون النظامى ينص على أن تنعقد فى أول نوفمبر ، فقال رئيس الوزراء أنه لاعلاقة لذلك بقواعد الاجراءات .

تم تأجيل الموضوع .

وعاد سعد يهاجم الحكومة مرة أخرى ، عندما عرضت على الجمعية ميزانية وزارة الأوقاف ، لأن قانون تحويل إدارة الأوقاف إلى نظارة كان يجب أن يعرض على الجمعية أولا لأخذ رأيها فيه لأن القانون نص على ذلك . واقترح تأجيل مناقشة ميزانية الوزارة حتى يبت فى قرار إنشائها أولا .

وقال إن الحكومة انتظرت ثلاثين عاما دون أن تحول الأوقاف إلى وزارة وكان يمكنها أن تنتظر قيام الجمعية لتعرض عليها القانون فقد صدر القانون فى ٢٠ من نوفمبر ١٩١٣ بإنشاء وزارتين جديدتين للزراعة والأوقاف بينما لم تجتمع الجمعية إلا فى ٢٣ من يناير .

وكانت مصلحة الزراعة قد أنشئت عام ١٩١٠ وألحقت بوزارة الأشغال فلما أصبحت وزارة تولاها محمد محب باشا .

وكان كتشنر يرى أن بعض أموال الأوقاف والرتب والأوسمة قد استغلت ضد الاحتلال ، فلما صارت وزارة شكل لها مجلس أعلى من خمسة أعضاء منهم شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية ومن أعضاء معينين . وقد عين وزيرا للاوقاف أحمد حشمت باشا .

وقال سعد إنه لايريد إحراج الحكومة ويطلب منها السبب الذى حملها على الاستعجال .

قال :

ـ يمكننى أن أتجاوز عن سؤالها عن الضرورة التى ألجأتها إلى إصدار القانون !

وكانت مصر كلها تعلم أن اللورد كتشنر هو الذى هدد الخديو بضرورة تحويل إدارة الأوقاف إلى وزارة !

قال أحد الأعضاء لسعد :

ـ إذا اتبعناك فى رأيك ووقع ضرر ماذا نفعل ؟

رد سعد :

ـ تكلمت بكل حرية عن الخديو وسلطته ، وعن الحكومة وإجراءاتها وأنا مسئول عن كلامى !

* * *

أخذ ثلاثة من أمراء الأسرة الخديوية ، وهم الأمير محمد على شقيق الخديو ، وأحمد فؤاد ، وعزيز حسن يرددون ـ علنا ـ بأن الخديو قرر عزل رئيس الوزراء ، لأنه وقف مع الإنجليز ضد الخديو فى مسألتى سكة حديد مريوط وإنشاء وزارة مستقلة للأوقاف . . مما أثار استياء الخديو منه فأخذ يبحث أسماء المرشحين للوزارة الجديدة .

عرف اللورد كتشنر فأوفد حسين رشدى وزير العدل إلى الخديو يسأله باسم كتشنر :

ـ هل تزمع تغيير الوزارة دون التشاور مع اللورد ؟

قال الخديو :

ـ لايمكن إجراء ذلك دون مشاورة مع اللورد . واللورد على حق عندما يصاب بالضيق بعد سماع هذه الإشاعات .

قال حسين رشدى باشا :

ـ فى هذه الحالة يطلب اللورد منكم أن تنفوا علنا ماقاله الأمراء .

قال الخديو :

ـ سأتخذ الخطوات اللازمة لنفى ماقاله الأمراء وسأوبخهم على مافعلوه .

ويتـوجه رئيس الوزراء لمقابلة الخديو فيطلب منه عقد اجتماع لمجلس الوزراء برئاسته ، أى برئاسة الخديو .

ويعرف اللورد أن الخديو يزمع إثارة مشاكل فى اجتماع المجلس تسمح له بافتعال مبرر لعزل رئيس الوزراء فيكتب إلى لندن يوم ١٦ من مارس ١٩١٤ قائلا :

« على الخديو التنازل عن فكرة التغيير الفورى للوزارة .

إن الوزارة تتمتع بالأغلبية فى الجمعية التشريعية . والمعارضة ضد رئيس الـوزراء لايـزيد عدد اعضائها عن ١٢ عضوا . ويواجه رئيس الوزراء صعوبات مع زملائه وأعدائه الكثيرين فى البلاد . ويقوم سعد زغلول بمهاجمة رئيس الوزراء بعنف داخل البرلمان وخارجه .

وكنت فى نوفمـبر المـاضى ، أثناء مقابلتى للخديو بشأن موضوع الأوقاف قد أوصيته بتغيير بعض أعضاء حاشيته ولكن شيئا من هذا لم يحدث .

وأشرت إلى هذه النقـطة معه مرة ثانية بمناسبة مشروع خط سكة حديد مريوط فاضطرب . وهناك تقارير بأن اثنين من الحاشية دأبوا على محاربة رئيس الوزراء » .

وطلب كتشنـر من وزير خارجيته تحديد الموقف الذى يتخذه تجاه الخديو . وقال :

« من الـواجب إيقـاف الخـديـو تمامـا عن المضى فى مساره الحالى فالدوافع إليه هى من طبيعة الخديو الشخصية التى أثارها الخطاب الذى أرسله إليه مجلس الوزراء لوقف الصفقة الإيطالية لشراء خط سكة حديد مريوط .

ومن الضرورى التحدث إليه صراحة فى ذلك ومطالبته بالتخلص فى الحال من أفراد حاشيته الذين اشتركوا فى هذه الدسيسة مع الإشارة إلى رئاسة الخديو لمجلس الوزراء .

وإذا كنتم غير راغبـين فى تأييـد الوزارة فيجب إبلاغ الخديو بأنه سيسمح بإجراء تغيير وزارى فى الخريف عندما تكون الجمعية التشريعية فى أجازة ونكون أنا والخديو قد عدنا من أجازتنا » !

زادت حدة التوتر بين الخديو ورئيس وزرائه محمد سعيد باشا .

ورأى كتشنر أن محمد سعيد باشا لم يحسن التعامل مع الجمعية التشريعية .

قال الخديو للُّورد يوم ٢٣ من مارس ١٩١٤ :

ـ أرجوك أبلغ وزارة الخارجية البريطانية بأن رئيس الوزراء فقد ثقتى لأسباب عديدة وأريد تغييره بأسرع مايمكن .

وعـرض الخديو التغييرات التى أدت إليها مواقف محمد سعيد ومشاجراته مع الوزارة . بحيث كان مستحيلا على كتشنر أن يجد الرد المناسب .

أراد كتشنر الانتقال بالحديث إلى موضوع حاشية الخديو واستبعاد بعض أفرادها فوجد من الخديو ترحيبا هائلا :

واستمر عباس حلمى فى استرضاء اللورد :

ـ إنى مستعد لقبول مصطفى فهمى رئيسا للوزراء ، وليست هناك ضرورة لتغيير أى من الوزراء إلا إذا طلب ذلك مصطفى فهمى باشا .

وجد كتشنر ، كما قال فى برقياته « اقتراح تعيين مصطفى فهمى من شأنه إرضاء المسئولين الأوربيين فى الحكومة ويرضى البلاد بصفة عامة .

ولم يكن مصطفى فهمى صديقا للخديو فى يوم من الأيام . وكان دائما يؤيد ، وبولاء ، الحكومة البريطانية وممثليها فى مصر ـ وأعتبره صديقا قديما ودائما لى »

حاول كتشنر إقناع الخديو بعدم التغيير قائلا :

ـ الوقت ليس مناسبا لذلك فالجمعية التشريعية منعقدة .

رغب اللورد فى تصفية الخلافات بين الخديو ورئيس الوزراء دون جدوى . وألح على الخديو بتأجيل التغيير ، حتى يعود من عطلته الصيفية السنوية المعتادة ، ولكنه فشل فى إقناعه بالعدول عن رأيه .

وأخيرا قال الخديو تماما كما كان يفعل أمام كرومر :

ـ لن أفعل شيئا حتى يصلنى رد لندن .

بعث اللورد إلى وزير خارجيته يقول :

«فى هذه الظروف سيكون من الصعب المعارضة فى تغيير رئيس الوزراء وإلا نشأت القطيعة بينى وبين الخديو»

رد اللورد جراى يوم ٢٥ من مارس قائلا :

« إذا كان رئيس الوزراء يستحق الثقة ، وكان التغيير فى غير الصالح العام ، فإنى أمنحك سلطة إبلاغ الخديو أنه يجب أن يسترشد فى هذا الأمر بنصيحة الحكومة البريطانية !

ولا أستطيع أن أقرر ، دون معرفة الأسباب التى جعلت الخديو يرغب فى إقالة رئيس الوزراء وتقييمك لها .

وسيكون من المؤسف ، بينما نحن فى طريقنا إلى حل مشاكلنا مع تركيا بطريقة ودية ، أن يكون هناك شىء يدعو للقطيعة مع الخديو ، ولكن إذا كان الخديو يتصرف بطريقة خاطئة فسيكون علينا اتخاذ قرارنا والتمسك به » .

* * *

قال كتشنر يصف رئيس وزراء مصر :

« كان محمد سعيد باشا عند توليه منصبه شخصا مرغوبا فيه من الخديو ، ولكن تغيرت العلاقات بينهما تغيرا تدريجيا ، وكاملا . فالاحتكاك بينهما أصبح ذا طبيعة حادة . ولا يمكن إصلاح الموقف .

وعندما تولى محمد باشا سعيد المنصب بعد وفاة بطرس غالى كان هناك شعور عام بأنه أنسب رجل للتصرف فى الأمور الصعبة ، وممارسة تأثير من شأنه التهدئة لإصلاح الموقف الثائر بين العناصر المتصارعة فى البلاد .

وقد وافقت ، عند حضورى إلى مصر ، على منحه جميع وسائل الدعم الأساسية لتسير الأمور فى مجراها السليم .

ولكنى شعرت تدريجيا أن وسائله فى تنفيذ أعمال الحكومة جعلت من الصعب تقديم المعونة الكاملة له .

ويعانى محمد سعيد من عدم أهليته دستوريا . ولا يتخذ مواقف

واضحة ومستقيمة فى تعامله مع السلطات العليا ، أو زملائه الوزراء ومساعديه ومعاونيه الرسميين .

وقد أظهر ولعا بالوسائل الملتوية لتحقيق أهدافه .

وسمح لنفسه بصراعات من وقت الآخر ، مع زملائه الوزراء ، لم يكن فيها ، أبدا ، على حق . وقد تركت آثارا تضعف تماسك الوزارة .

وليست لمحمد سعيد شعبية فى هذا البلد ، وأتباعه قليلون وأظهر فى تعامله مع الجمعية التشريعية نقصا فى الدهاء والتعقل وأثار عداءات شخصية بين أعضائها .

وكان مضطرا فى مناسبات عديدة إلى إلقاء نفسه على هذه الوكالة ـ دار المعتمد البريطانى ـ أو على المسئولين البريطانيين لتخليص نفسه من المواقف الصعبة التى وضعه فيها سوء إدارته للأمور .

ورغم حصوله دائما على هذه المعونة ، كنت أشعر بهواجس عما إذا كان قد أضر بوضعنا » .

ومن هنا رأى كتشنر التضحية به ، كما ضحى بسعد من قبل إرضاء للخديو ، بأن اللورد وجد أن رئيس الوزراء فشل فى التعامل مع الجمعية التشريعية . . أى فشل فى الوقوف فى وجه سعد كمنافس وكخصم ! !

وهذا هو السبب الأساسى للإطاحة بمحمد سعيد . وكانت استقالة الوزارة ، بعد شهرين من افتتاح الجمعية دليلا على أن حملة سعد ضدها قد نجحت .

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن سعد زغلول أطاح بالوزارة المصرية وأسقطها رغم أن الجمعية التشريعية هيئة استشارية لاتملك إصدار قرار بحجب الثقة عن الوزارة !

* * *

بعث كتشنر إلى لندن يوم ٢٨ من مارس يقترح :

« الموافقة على السماح للخديو بتغيير الوزارة على أساس السياسة العامة ، وليس بسبب كراهية الخديو الشخصية .

وفى الوقت ذاته اعترف اللورد بأن اقتراح الخديو دعوة مصطفى

فهمى باشا لتولى السلطة سيصاحبه تحسن فى الإدارة المصرية لهذا البلد » .

* * *

رغب كتشنر فى الاحتفاظ بكل من حشمت باشا ومحمدمحب باشا ،ولم يكن مصطفى فهمى يريد بقاءهما فى الوزارة فسافر إلى الأقصر ليدرس الموقف بهدوء فتبعه رونالد ستورس إلى الأقصر لإقناعه ، ولكن مصطفى فهمى باشا أصر على تغيير الوزيرين .

ويلتقى كتشنر بمصطفى فهمى باشا يوم ٤ من أبريل بعد عودته من الأقصر ليجد أن حالته الصحية أسوأ بكثير مما توقع . وقد رفض طبيبه الخاص الدكتور هربرت ميلتون فكرة توليه الوزارة إلا على أساس أن يتفرغ لرئاستها ولايتولى مسئولية أية وزارة أخرى وأن يقوم بكل العمل من منزله لا من مقر رئاسة الوزارة !

ويفاجأ كتشنر كما روى فى برقيته إلى وزير خارجيته :

« اتضح لى أن مصطفى باشا فهمى وقع تحت تأثير زوج ابنته سعد زغلول الذى قابله فى صعيد مصر ، وعاد إلى القاهرة بصحبته .

اقترح مصطفى فهمى باشا تغيير جميع الوزراء الحاليين عاجلا أو آجلا ، وأن يبعد ـ بوجه خاص ـ الموالين للحكومة البريطانية .

وكان الوزراء ـ البدائل ـ الذين اقترحهم يتميزون بالولاء لسعد .

وقد عرضت كل حجة . والتمست منه بصفة شخصية . ولكنى فشلت فى إقناعة بتغيير موقفه ، وأعتقد أن ذلك يرجع إلى وعد ما قطعه على نفسه لزوج ابنته ـ سعد زغلول ـ بخصوص هذا الأمر »

ويلتقى الخديو بمصطفى باشا الذى رشح وزراء جددا، غير مرغوبين ، من الخديو ، ومن كتشنر ، أيضا .

استبعد كتشنر والخديو مصطفى باشا فهمى كرئيس للوزراء بعد أن كانا يلحان عليه فى الرجاء لقبول المنصب .

وإذا كان سعد قد اختير وزيرا فى عهد كرومر عام ١٩٠٦ لأسباب قد يكون من بينها أنه زوج ابنة رئيس الوزراء مصطفى فهمى باشا فإن مصطفى فهمى باشا استبعد

من الترشيح لرئاسة الوزراء بعد سبع سنوات لأن ابنته زوجة لسعد زغلول وأن مصطفى باشا بعد وفاة زوجته أصبح خاضعا لتأثير زوج ابنته .

اجتمع كتشنر بالمستشار المالى للورد سيسيل ومستشار وزارة الداخلية رونالد جراهام للبحث عن بديل لمصطفى فهمى ثم اجتمع بالخديو واتفقا على أن اثنين من الوزراء يصلحان لتولى منصب الرئاسة وهما حسين رشدى باشا وزير العدل وإسماعيل سرى باشا وزير الأشغال العامة .

استبعد سرى لأنه فنى يبتعد تماما عن السياسة واتفقا على رشدى باعتباره محاميا قديرا ومتحدثا جيدا ، يستطيع أن يكون مقنعا فى الجمعية التشريعية .

ومن ناحية أخرى صديق لسعد وكان رسوله إلى كتشنر .

احتفظ كتشنر بمحب باشا وضحى بأحمد حشمت باشا الذى خرج من الوزارة ولم يكن أحد يريد بقاء محب باشا إلا كتشنر فقط !

* * *

شكلت الوزارة الجديدة فى ٥ من أبريل ١٩١٤ وتولى حسين رشدى باشا بالإضافة إلى رئاسته للوزارة منصب وزير الداخلية أيضا .

ضمت الوزارة ٧ وزراء .

دخلها لأول مرة عدلى يكن وزيرا للخارجية وإسماعيل صدقى وزيرا للزراعة وعبدالخالق ثروت وزيرا للخارجية .

قال كتشنر مبررا اختيارهما :

« إنهما رجلان قديران يضيف ضمهما قوة للحكومة . وهما متحدثان جيدان وسيفيدان فى الجمعية التشريعية . فقد ظلت الحكومة عاجزة عن التعبير عن نفسها فى مواجهة هجوم المعارضة » .

وهكذا فرضت المعارضة إعادة تشكيل الوزارة برئيس ووزراء يستطيعون الوقوف ضد سعد زغلول !!

وفى الوقت نفسه كان سعد يتجه اتجاها آخر . . الاتجاه الحقيقى الذى سار فيه عام ١٩١٨ وبدأ المضى فيه عام ١٩١٤ ، فقد انتشرت الإشاعات بأنه سيتولى الوزارة .

قال فى حديث لصحيفة « جورنال دى كير » :

ـ لا أقبل وزارة إلا بعد استشارة أنصارى فى الجمعية التشريعية ، واستشارة الناخبين .

وهـذه الكلمات تعنى أنه أصبح رئيس حزب ، وإن لم يكن الحزب قد شكل بصفة رسمية ، ومن ناحية أخرى فإنه صار مسئولا ، لا أمام الخديو ، أو كتشنر ، بل أمام ناخبيه . . أى أمام الشعب !

* * *

عينت الحكومة سعيد ذو الفقار وكيلا للجمعية بدلا من عدلى يكن الذى اختير وزيرا .

واجتمعت الجمعية يوم ٧ من أبريل بعد تولى حسين رشدى باشا رئاسة الوزارة .

قال رئيس الوزراء الجديد للأعضاء :

« خير مانفتتح به أعمالنا أن نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا وإياكم لخدمة الوطن العزيز . وإنا لعاقدو النية على العمل معكم فى خطة الصراحة والتفاهم والوئام فى أداء تلك المهمة التى ندبتنا إليها ثقة مولانا الخديو المعظم » .

رد سعد معلنا رغبته فى التعاون مع الحكومة .

ولكن رئيس الوزراء الجديد قال ، أثناء إحدى الجلسات فى حوار عاصف مع سعد :

ـ الحكومة لاتتنازل عن رأيها بحال من الأحوال !

قال سعد :

ـ لعمرى إنها كلمة كبيرة جدا لايستهان بها . إن الحكومة تقول لنا لاتناقشوا ولاتتكلموا . إننا أتينا هنا لنتناقش مع الحكومة فإما إقناعها برأينا ، وإما أن تقنعنا برأيها ، ثم لها بعد ذلك الكلمة الأخيرة . نحن لسنا بأوصياء على الأمة بل وكلاء عنها .

* * *

أحرج سعد وزير الأوقاف الجديد يوم ٢٤ من مايو عند مناقشة ميزانية وزارته .

قال الوزير إنه حديث العهد بهذه الوزارة والمناقشة تقتضى أبحاثا لم يباشرها .

قال سعد :

ـ الجمعية تريد أن تعلم هل ناظر الأوقاف مستعد للمناقشة أم لا . هذا سؤال بسيط .

اعتذر الوزير قائلا :

ـ بينت لحضراتكم حالتى الخصوصية فافعلوا ماتشاءون .

قال سعد :

ـ إذن نتناقش وحدنا !

وأخذ الأعضاء يناقشون ميزانية الوزارة دون أن يشترك الوزير فى الحوار !

واستمرت مناقشة ميزانية الوزارة خلال ٦ جلسات كاملة .

كتب سعد فى مذكراته :

« يخطب ودى كل من المقامين . وتجذبنى كل من القوتين . وأنا واقف بين الاثنين أشعر بلذة من هذا التجاذب . وأشكر الله على أن أخضع لى خصومى وجعلهما يطلبان القرب منى بعدما أقصيانى عنهما وأبعدانى عن تعاملهما .

وأقول فى نفسى:اربأ بنفسك عن الطرفين والزم الوسط بين الأثنين ولاتكن رجل مصلحة إلا مصلحة الأمة التى رفعتك على أعناقها بعد أن وضعاك تحت أقدامهما فإن ملت إلى غنى توسعه أو جاه تعرضه ، فأنت خائن عهد ، وناكث وعد وأنت محتقر عند نفسك » .

* * *

فى جلسة ٣٠ من مايو أثناء مناقشة مشروع القانون الخاص بردم المستنقعات ، المعروفة بالبرك ، طالب سعد بتطبيقه على المصريين والأجانب معا فقال رئيس الوزراء :

ـ الحكومة لاتملك التقنين للأجانب كما تملكه للوطنيين ، نتيجة الامتيازات

الأجنبية التى تلزم الحكـومـة بعـرض أى مشروع خاص بالأجـانب على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة .

وقال رئيس الوزراء :

ـ أرى الإسراع بتنفيذه على الوطنيين ـ المصريين ـ الآن .

قال سعد :

ـ إذا نفـذنـا المشروع على الـوطنيين دون الأجانب يكون هناك ظلم ظاهر ، ولاتصل الحكومة إلى غرضها لأن الوطنيين قد يتنازلون عن البركة للأجانب فلا ينفذ القانون .

وحيث إن الصحة العامة تنحنى أمامها كل جنسية فيجب أن ينفذ المشروع على النوعين فى الحال ولاأرى محلا للاستعجال .

نحن عشنا والبرك موجودة مدة طويلة فلتبق سنة أيضا إلى أن ينفذ المشروع على النوعين وخصوصا أن فكرة التنفيذ على الأجانب كانت عند الحكومة فى مشروعها الأول . فلا أفهم ماذا طرأ حتى عدلت الحكومة عن ذلك .

اعتذر رئيس الوزراء بأن الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة ستدخل فى دور العطلة القضائية الصيفية ويتغيب معظم أعضائها بالأجازة .

وقال سعد :

ـ إذا فرض ولم ينفذ هذا القانون على الأجانب فلا يعمل به .

قال رئيس الوزراء :

ـ إذن هل يلغى قانون العقوبات لأنه لاينفذ على الأجانب ؟

قال سعد :

ـ لو كان المصرى يمكنه أن ينقلب فى يوم واحد ، أجنبيا كما يمكنه نقل ملكه ، لقلت أن لالزوم لقانون العقوبات مادام لايطبق على الأجانب ومع ذلك أقول إن كل قانون خاص بمنافع أو مرافق عامة لاينفذ على الوطنيين والأجانب معا يكون غير عادل .

إن هذا القانون يجعل الوطنى يحتمى بالأجنبى . ويدفع الوطنيين لأن يتنازلوا عن بعض أملاكهم للأجانب . ونحن نعم أن أغلب أطيان البلد مرهونة للأجانب . وإذا كانت الأطيان مرهونة وبها برك لايسرى القانون على الأجنبى إذ لايمكن نزع ملكية البركة .

وأضاف :

ـ الحكومة مخطئة فى عدم تطبيق هذا القانون على الوطنيين والأجانب فى آن واحد .

وأنا هنا لأنبه الحكومة إلى خطئها وهذه وظيفة الجمعية . فلماذا تتأثر الحكومة عندما نرشدها .

اقترح العضو عبداللطيف المكباتى أن يتضمن القانون نصا آخر يحتم على الحكومة أن تردم مستنقعاتها ويجوز لأحد الأهالى أن يردمها ويستولى عليها مجانا .

تدخل رئيس الوزراء قائلا :

ـ هذا اقتراح ثورى !

قال سعد :

ـ اقتراح المكباتى بك فى غير محله ولكنى لا آراه اقتراحا ثوريا . وما أظن أن عطوفة رئيس النظار قصد بكلمته معنى الثورة التى يزعجنا تصورها جميعا . بل قصد أن يقول إنها ثورة فكر قامت برأس مكباتى بك لأننا كلنا بعيدون عن الثورة !

تراجع حسين رشدى باشا وقال :

ـ أنا متحقق من أنكم بعيدون حقيقة عن مثل هذا الاقتراح .

قال سعد :

ـ لكل منا أن يرى رأيا ويجب عليه أن يحترم كل الآراء .

ويجب على الحكومة أن تسير بنا سيرا غير هذا السير لأنه عيب عليها أن يكون فى هذه الجمعية ثورة .

قال حسين رشدى باشا :

ـ أنا لا أرمى الجمعية بذلك .

قال سعد :

ـ أمثال الألفاظ التى يقولها عطوفة رئيس النظار عن حدة ربما تضطره يوما ما أن يعمل أمورا لاترضى بها نفسه ولاضميره .

أرجو أن يقتصد فى مثل هذه الألفاظ لأن هذا ليس من صالحنا ولا من صالحه أو من صالح بلاده .

نحن قوم هادئون جدا . ولكن علينا ، وعلى الحكومة من قبلنا ألا تتسرع فى وصف أعمالنا وترمينا بالثورة .

وهزمت الحكومة بأغلبية ٤٢ صوتا ضد ٤١ فقد قررت الجمعية أن يطبق القانون على الأجانب والمصريين معا ولايسرى على المصريين وحدهم !

* * *

وفى الجلسة رقم ٣٩ بتاريخ ٩ من يونية قال سعد زغلول الذى كان يرأس الجلسة :

ـ كنت أميل كل الميل إلى تأجيل الاقتراحات التى قدمها الأعضاء للدور المقبل لولا وجود الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ من قانون الجمعية التى تنص على عدم انفضاض دور الانعقاد الاستثنائى إلا إذا بعثت الجمعية إلى الحكومة برأيها فى جميع المسائل التى عرضت عليها .

قال وزير العدل :

ـ هذه المادة لاتنطبق إلا على مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة ولذلك يحق للجمعية ، إذا أرادت ، أن تؤجل إبداء رأيها فى أى اقتراح أو أية عريضة إلى دور الانعقاد القادم .

ولكن سعدا لم يقبل هذا التفسير ، وأجل الاقتراحات إلى آخر جلسة للجمعية ، التى نظرت الاقتراحات قبل فض الدورة .

وقال سعد :

« إنى رجل وضعت تحت تصرف أمتى عقلى واختبارى وبيانى . فهو واجب أخذته على نفسى أقوم به لأريح ضميرى . ويسرنى ويشرفنى أن أكون خادما لها لازعيما » .

وافقت الجمعية فى ١٣ من يونية على مبدأ تعديل قانون الشركات التعاونية الزراعية بأغلبية ٣٠ صوتا ضد ٢١ . وقد نص فيه على حل الشركة إذا اشتغلت بالسياسة اشتغالا يضر بالأمن العام ، وذلك بقرار من مجلس الوزراء .

اعترض سعد زغلول . قال :

ـ مجلس النظار سلطة عليا ، لإدارة شئون الأمة لا لإدارة شئون القضاء . أما السلطة التى يلجأ المظلوم إليها ، والتى ميزان العادلة فى يدها ، فهى المحكمة لامجلس النظار إن المحاكم هى التى توزع العدل بين الناس .

وإذا قلنا إن هذا الأمر لايصح أن يعطى لمجلس النظار لانكون بخسناه حقه .

مجلس النظار ، مجلس تشريعى من جهة ، وإدارى من جهة ثانية ، وسياسى من جهة ثالثة ، ولكنه ليس بمحكمة !

وأنا لا أبغى أن أتحاكم إليه بهذه الصفة بل أمام قاض جزئى معين بمعرفة مجلس النظار وتقديمه وتأخيره وعزله ونقله معلق بيد هذا المجلس .

أريد أن أحاكم أمام هذا القاضى الصغير فى شرفى وعرضى ومالى خير لى من أن أحاكم أمام ذلك المجلس الكبير لا لأنى لا أثق بهذا المجلس الكبير . ولكن لأنى أخشاهم بصفتهم سياسيين وإداريين .

أخشاهم وأخشى أحكامهم ، ولاحرج علىّ مطلقا لأن صفاتهم السياسية والإدارية تتغلب عليهم كقضاة وربما منعتهم من إقامة العدل كما ينبغى .

واعترض سعد على المبدأ الذى وضعه القانون وهو أن يكون حل الشركات بواسطة السلطة الإدارية بدل السلطة القضائية .

وقال سعد :

ـ قلنا للحكومة ماهو العمل السياسى الذى تخافين منه وبأية صورة تكيفينه وعند أى حد تقفين فيه فلم نسمع لها جوابا .

الأشتغال بالسياسة فى أصله ليس من شأنه تكدير الأمن العام .

وهذا الأمر بلاشك من المسائل القانونية التى يرجع فيها إلى المحاكم والتى هى من اختصاص القضاء .

أعلنت الحكومة أن النص الخاص بحل الشركة إذا اشتغلت بالسياسة يجب أن يظل قائما فى مشروع القانون وضغطت الحكومة بصفة شخصية على الأعضاء لإقرار هذا النص وإلا فلن يصدر مشروع القانون .

وافق الأعضاء بأغلبية ٢٨ ضد ٢٢ بعد جلستين آخرين فى ١٥ و١٦ من يونية . ومر القانون فى الجلسة رقم ١٧ التى لم يحضرها سعد وأعلن الرئيس فض الدورة !



الزعـــــيم

عقـدت الجمعية ٤٣ جلسـة وكـانت تجتمع ٣ مرات كل أسبوع أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء .

وقد وافقت خلالها على قوانين شركات التعاون الزراعية وإعادة النظر فى الأحكام الجنائية والمقاييس والمكاييل والبرك ، ومشروعات قوانين أخرى أقل أهمية .

واضطرت الحكومة إلى العدول عن تقديم عدة قوانين مثل البلديات وغيرها خوفا من رفضها .

وخـلال الشهـور الخمسـة التى عاشتهـا الجمعية ثبت أنها لم تقبـل بالـدور المحدود الذى رسمه لها كتشنر فقد عبأ سعد الرأى العام المصرى وراء أعضاء الجمعية فى طلب الإصلاحات الدستورية .

وتمتعت الجمعية بسلطات فعلية ، لا قانونية ، أو دستورية ، فى رفض مقترحات الحكومة .

واستجاب الشعب بحماس لسعد زغلول وهو يعلن أن أعضاء الجمعية مسئولون فقط أمام الشعب المصرى وحده .

وأيد الرأى العام سعدا . وكشف ذلك عن الهوة الواسعة التى تفصل بين نظام الحكم ، وهو أشبه بحماية مقنعة ، وبين الشعب الذى يريد نظاما أكثر ديمقراطية .

وأظهر الوزراء رغبتهم فى محاولة المصالحة مع الجمعية ، وخوفهم من اقتراح أو تأييد أى إجراء لا يحصل على الأغلبية .

وكان كتشنر وحده ضد الجمعية التشريعية لأنها لاتتفق مع مزاجه وأسلوبه الديكتاتورى .

ومن هنا كانت كراهية اللورد العميقة التى استمرت طويلا ضد سعد زغلول .

* * *

وكان للإنجليز رأى آخر . .

قالوا إن الخديو وسعد أزاحا جانبا من خصوماتهما القديمة . ووصلا إلى اتفاق وتفاهم وتعاون فى خطة ضد الاحتلال .

وقال السير رونالد جراهام مستشار وزارة الداخلية المصرية :

« أوضحت المناقشات الأولى للجمعية أن قسما كبيرا من الأعضاء يحركه العداء وعدم الثقة والشكوك فى الجمعية ويتمثل ذلك فى سعد زغلول ومؤيديه » .

وقال جراهام فى تقرير تاريخه ٢٦ من يونية ١٩١٤ :

« خلال الجزء الأكبر من الدورة تميز سلوك غالبية أعضاء الجمعية ، تجاه الحكومة والسلطة ، بقدر من العداء والاندفاع ، وأيضا الرغبة الواضحة فى الإقلال من شأن الوزراء .

ورغم أن الجمعية لاتزيد عن كونها مجلسا استشاريا ، فإن الأسلوب الذى تعاملت به الصحافة معها وتغطية كافة جلساتها ومناقشاتها ، أدت إلى اهتمام الدائرة المحدودة من هؤلاء الذين يشغلون أنفسهم بالسياسة ، مما أعطى الجمعية أهمية لاتتناسب مع حجم سلطاتها .

وبذلت الجمعية كافة الجهود الممكنة لزيادة سلطاتها واكتساب الحق فى إرغام الحكومة على الخضوع لإرادتها بصورة شرعية .

وشجع هذا الاتجاه الموقف الضعيف للوزراء ، وسعيهم لخطب ود الجمعية والحصول على الأغلبية بأى ثمن واضطر كل وزير لإظهار تعاطفه مع الجمعية وإلا اتهمته الصحافة بأنه غير وطنى ورجعى ، يعوق مسيرة مصر للحصول على حكومة وطنية .

والمصريون الذين يمكنهم أن يتحملوا لفترة طويلة ماتقوله الصحافة عنهم ، يمكن إحصاؤهم على أصابع اليد الواحدة مالم تقدم لهم مزايا فورية .

وهذه الجمعية ستكون عاملا هاما فى المستقبل فى نجاح ، أو حتى وجود ، أية وزارة مصرية .

وكان سعد باشا هو الشخصية المسيطرة على جلسات الجمعية إذ تتوافر لديه كافة مقومات الخطيب السياسى . وكانت خطبه تهز الجمعية . ومكنته اللائحة الداخلية المرنة ودراساته القانونية من الحديث فى موضوع واحد مرارا وتكرارا فى الجلسة الواحدة .

وكان أكثر من ند لجميع الوزراء الذين لم يظهر منهم أى استعداد برلمانى .

وقد وجد الخديو فى الجمعية سلاحا جديدا يمكن استخدامه . ووجد فى شخصية سعد باشا الرجل المناسب الذى يمكن أن يفيد منه .

لقد ظهرت من جديد بعد أن اختفت منذ عام المشاعر السياسية فى القاهرة والإسكندرية وباقى مراكز المحافظات . وتزايدت أنشطة الوطنيين وأبلغ عن تشكيل لجان سياسية فى المحافظات .

وبعد سقوط محمد سعيد باشا أصبحت المعارضة تحت سيطرة سعد زغلول باشا الكاملة .

إن الخديو دعم الجمعية التشريعية كوسيلة لمعارضة الاحتلال وإن رجاله يتعاونون مع أعضاء الجمعية المعارضين وخضع الوزراء أمام الضغط المشترك للخديو وأعضاء الجمعية وأصبحوا ، أى الوزراء ، لا يستجيبون لرغبات كتشنر » .

وقال جراهام :

« إن الخديو كان يبعث بالرسل لأعضاء الجمعية الذين يؤيدون الحكومة لإقناعهم بتغيير موقفهم » .

وقال :

« لابد من التفكير فى وسائل لإنهاء تدخل القصر فى أعمالها » .

* * *

وفى تقرير للمعتمد البريطانى قال :

« تميز سعد زغلول بهجماته العنيفة المريرة على الوزراء والمسئولين البريطانيين وعلى لورد كتشنر شخصيا .

ولم يكن سعد رحيما بزملائه السابقين : الوزراء .

كان يعرف كيف يخترق دفاعهم وكان يجد متعة فى « نغزهم » وقد أثارت المناقشات غريزة القتال لديه .

وكانت خطبه عنيفة فيتراجع الوزراء مخذولين . وأصبح الحكم بالنسبة إليهم صعبا .

وفى تقرير للمستشار القانونى البريطانى السير برونييت قال :

كان سعد زغلول وعبدالعزيز فهمى من الأعضاء البارزين فى الجمعية التشريعية . ولم تكن هناك حاجة لتعيين ممثلين عن المحامين فى الجمعية فقد فاز عدد منهم فى الانتخابات .

ولم تكن العلاقة طيبة بين الوزراء وزميلهم الوزير السابق سعد زغلول لعجز الوزراء عن اتخاذ السلوك المناسب إزاء خصم سياسى . وكان رد الفعل هو تعاطف الأعضاء السريع مع سعد زغلول » .

وقال تقرير بعد ذلك للسير هنرى مكماهون المعتمد البريطانى الذى خلف كتشنر :

« أصبح موقف سعد غير مرضٍ لدرجة أن كتشنر نحاه عن منصبه الوزارى وعندئذ عاد سعد زغلولٌ إلى العضوية العاملة بالحزب الوطنى .

وقد قام عباس حلمى الخديو السابق الذى كان فى ذلك الوقت فى صدام معلن تقريبا مع لورد كتشنر ، بتأمين خدمات سعد زغلول بصفته عميلا وتم اختيار سعد بتأثير نفوذ عباس حلمى وكيلا للجمعية التشريعية الجديد التى شكلت عام ١٩١٣ » .

* * *

وفى تقرير للمعتمد البريطانى عام ١٩١٨ قال :

« جذبت قدرات سعد زغلول بعض اهتمام اللورد كرومر الذى صمم على تجربة منح سعد زغلول منصبا وزاريا .

لم تكن التجربة ناجحة فقد أبقى سعد زغلول على اتصاله بالحزب الوطنى وأظهر عداء ملحوظا للموظفين البريطانيين الذين يعملون معه .

ولما صار سلوكه غير مرضٍ بوضوح فقد عزله اللورد كتشنر من منصبه فأصبح سعد بين قائمة العاملين النشطين فى الحزب الوطنى » .

* * *

قال الدكتور محمد شفيق غربال :

« لايهمنا من أمر الجمعية التشريعية إلا شىء واحد هو أنها تمثل فى حياة سعد زغلول مرحلة جديدة ، تلك هى عودته للحياة العامة بعد اعتزال الوزارة عن طريق النيابة عن الشعب .

ولم يكن العهد بالوزراء السابقين أن يفعلوا شيئا إلا الإقامة فى بيوتهم منتظرين الدعوة للعودة لدواوينهم .

وقد تجلت لبعض الأعضاء فى اجتماعات الجمعية التشريعية ومناقشاتها ومداولاتها مواهب برلمانية واستعداد سياسى ملحوظ » .

* * *

أنتهى دور انعقاد الجمعية الأول يوم ١٧ من يونيه ١٩١٤ على أن تعود الجمعية إلى الانعقاد يوم أول نوفمبر ١٩١٤ .

فى اليوم التالى لانتهاء دورة الجمعية ـ ١٨ من يونيه ١٩١٤ـ سافر اللورد كتشنر إلى لندن لقضاء أجازته السنوية .

وسافر الخديو عباس حلمى الثانى إلى تركيا كما اعتاد أن يفعل كل صيف .

وقبل عودة كتشنر إلى مصر اختير وزيرا للحربية ، فانتقم من عباس حلمى وساهم فى إصدار قرار بعدم عودته إلى مصر ، ثم أصدرت بريطانيا قرارا بعزله من منصبه .

. . ولم يعد كل من اللورد أو الخديو إلى مصر . . . أبدا .

* * *

اشتعلت الحرب العالمية الثانية وكان يجب أن تجتمع الجمعية التشريعية يوم الأول من نوفمبر طبقا لقانونها الأساسى لإقرار القوانين المالية الجديدة بفرض رسوم تقتضيها ظروف الحرب مثل زيادة ضريبة الدمغة ورسوم المحاكم وتحديد مساحات الأرض المزروعة قطنا وغير ذلك .

وكان أمام الحكومة المصرية ثلاثة خيارات :

الأول : إصدار التشريعات دون استشارة الجمعية .

الثانى : استشارة الجمعية .

الثالث : وقف أعمال الجمعية .

وكانت محاكم الاستئناف الأهلية المختلطة قد اعتبرت التشريعات التى صدرت فى غيبة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية الملغاة غير قانونية .

ورأى شيتهام القائم بأعمال المعتمد البريطانى أن إصدار قوانين دون استشارة الجمعية ربما يؤدى إلى اعتبار هذه التشريعات غير قائمة وغير سارية . وإذا أثيرت مسألة قانونية أو عدم قانونية هذه التشريعات وصدرت أحكام قضائية فإن ذلك ربما يجعل كل إجراءات الحكومة غير قائمة .

وبعث شيتهام إلى السير ادوارد جراى يوم ٩ من سبتمبر يقول :

« لا يرغب الوزراء فى استشارة الجمعية ، وهم فى ذلك متأثرون بما ثبت من عدم مسئولية الجمعية وانقسامها خلال دورتها السابقة .

وربما يفشل الأعضاء فى فهم الضرورة التى دعت إلى إصدار هذه التشريعات وبالذات هناك احتمال معارضتهم للإجراءات المالية التى تؤثر على مصالحهم الشخصية .

وفى رأيى ضرورة الحرص على تجنب التعقيدات التى ستنشأ عن عقد الدورة فى أول نوفمبر .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

إن افتتـاح الجمعية سيعطى فرصة للمؤامرات ضد وزارة التزمت بالتعاون معنا .

والحل هو تعطيل الجمعية .

وقد وضعت الوزارة مسودة تشريع ، بموافقتى ، يصف الظروف الحـاضرة التى تستـدعى إجـراء عاجـلا من السلطة التنفيـذية بتأجيل اجتـاعـات الجمعيـة التشريعيـة حتى أول يناير القادم على أن تعرض التشريعـات الصـادرة أثنـاء تعطيل الجمعية خلال ١٥ يوما من تاريخ انعقادها وإلا فإن هذه التشريعات لاتعتبر سارية المفعول » .

رأى السير ادوارد جراى أن ينص على أن التعطيل مؤقت ولكن الوزراء رأوا أن يتم التعطيل تباعا كلما تطلبت الظروف ذلك وحتى تعود الأمور إلى حالتها الطبيعية .لا

ووجهة نظر الوزراء أن الرأى العام قد يظن أن الجمعية التشريعية مهددة بوقف أعمالها بصفة دائمة .

* * *

صدر أمر عالٍ فى ١٨ من أكتوبر بتأجيل الدورة شهرين ونصف إلى أول يناير عام ١٩١٥ .

وأصبحت للوزارء السلطة فى إصـدار كل تشريع اقتضته مصلحة بريطانيا فى الحرب دون خوف من معارضة الجمعية .

وأعلنت الحـماية على مصر فى ١٨ من ديسمـبر عام ١٩١٤ لقيام الحـرب بين بريطانيا وتركيا .

وفى اليوم التـالى أعلن قرار عزل عبـاس وقبول الأمير حسين كامل أن يكون سلطانا على مصر بخطاب وجه إليه من السير ميلن شيتهام القائم بأعمال كتشنر بناء على تعليمات من الحكومة البريطانية !

وكان يجب دعوة الجمعية التشريعية إلى الانعقاد للاعتراف بنظام الحكم الجديد ويقسم أعضاؤها يمين الولاء للسلطان . ولكن السلطات البريطانية اكتفت بدعوة

أعضـاء الجمعية إلى قصر عابـدين للقـاء السلطان حسـين كامل يوم أدائه اليمين الدستورى وتسلم مهام منصبه .

ولكن عبـداللطيف المكباتى عضو الجمعية رفض أن يذهب إلى قصر عابدين للقاء السلطان وتهنئته وأبلغ كبير الأمناء عدم اعترافه بالنظام الجديد وأنه يعده باطلا .

ويلتقى سعد زغلول بالسير برونييت المستشار القانونى البريطانى .

شكا سعد من عدم دعوة الجمعية التشريعية للانعقاد .

قال برونييت :

ـ كان من رأيى أن تجتمع الجمعية ليؤدى أعضاؤها يمين الولاء للسلطان .

فوجىء المستشار القانونى بسعد يقول :

ـ عند انتخابنا أقسمنا يمين الولاء للخديو وماكنت أستطيع أداء اليمين للسلطان الجديد !

وفى تقرير إلى لندن قال برونييت :

« لا أعرف ماالذى سيكون عليه موقف سائر الأعضاء إذا قدر لهم الاختيار بين أداء اليمين للسلطان أو اتخاذ موقف العداء الصريح لنظام الحكم الجديد وهل ستكون لديهم الشجاعة لمثل هذا القرار . ولكن تصريح سعد لى جعلنى أقتنع بصواب القرار بعدم دعوة الجمعية للانعقاد » .

وفى ٢٩ من ديسمبر ١٩١٤ صدر مرسوم بتأجيل دور الانعقاد إلى ١٥ من فبراير ١٩١٥ وفى ١١ من أبريل أجلت الجمعية إلى أول نوفمبر .

استمـر تردد الحكـومـة بالنسبـة لانعقاد الجمعية ، فلم تكن واثقة من موقف أعضائها ، كما يقول تقرير برونييت ، وكانت هناك صعوبات متزايدة بالنسبة لموافقة الجمعية على التشريعات الجديدة .

وأخـيرا صدر مرسـوم فى ٢٧ من أكتوبر عام ١٩١٥ بتعطيل الجمعية على أن تعرض عليها عندما تستأنف الانعقاد ، كل القوانين التى صدرت فى غيبتها :

ولم يكن أحد يعرف متى تنتهى الحرب التى استمرت نحو ٤ سنوات .

ويقول برونييت :

« لو أن الجمعية عقدت لزادت أعباء الوزراء فى تلك الظروف الدقيقة ونشأت صعوبات فى شرح أمور السياسة العليا لأعضاء الجمعية » .

قال الكولونيل ألجود فى كتابه « مصر فى فترة انتقال » :

« لو أن كتشنر عاد إلى مصر لكان أمامه خياران لا ثالث لهما :

ـ إقناع الخديو بأن يشكل سعد الوزارة وأن يحكم الخديو مصر من خلال سعد .

ـ أو يرى تحلل الحكومة التدريجى فإن مجلس الوزراء لم يكن ندا لسعد ومؤيديه الستة والستين من أعضاء الجمعية التشريعية » .

* * *

أراد السلطان حسين كامل ، أثناء مشاورات توليته ، وكذلك رئيس وزرائه حسين رشدى تعيين سعد وزيرا فرد السير إدوارد جراى وزير الخارجية بحسم وفى ١٥ من ديسمبر عام ١٩١٤ « **لا يجب أن يدخل سعد زغلول الوزارة** » .

* * *

وفى مايو عام ١٩١٥ خلا منصب وزير الأوقاف باستقالة إسماعيل صدقى عقب فضيحة مدوية نشأت عن علاقته بابنة يحيى باشا إبراهيم .

رأى حسين رشدى باشا رئيس الوزراء أن يشغل المنصب الوزارى الخالى سعد زغلول باعتبار أنه يؤيد السلطان حسين كامل منذ توليه هذا المنصب ، كما أنه صديق لحسين رشدى .

عرض الأمر على السلطان الذى وافق إذ يؤدى تعيين سعد إلى تقوية مركز الحكومة .

وسأل حسين رشدى المعتمد البريطانى فى مصر عن رأيه ، طالبا موافقته ، كما جرت العادة فى مصر منذ الاحتلال البريطانى وطبقا لقرار السير جرانفيل فى ٤ من يناير عام ١٨٨٤ .

قال السير هنرى مكماهون :

ـ أقترح أن نسأل اللورد كتشنر ـ وزير الحربية ـ عن رأيه الشخصى أولا قبل تقديم اقتراح تعيين سعد بصفة رسمية نظرا لعدم لياقة مواقف سعد السابقة تجاه اللورد .

وافق رشدى باشا فكتب مكماهون إلى اللورد يوم ١٤ من مايو يقول :

« هناك بعض المخاطر فى تعيين سعد نتيجة لشعبيته ومركزه لدى الجماهير .

إن عقلى متفتح بخصوص هذه المسألة لأنها تتعلق بوزارة الأوقاف وخفاياها ، ولأن مضايقات سعد يحد منها إذا كان داخل الوزارة بعكس الحال إذا كان خارجها ، أى خارج الوزارة .

ولكن السير إدوارد سيسيل المستشار المالى وإسماعيل سرى باشا وزير الأشغال والحربية والبحرية ويوسف وهبة باشا يتشككون فى قدرة حسين رشدى باشا فى السيطرة على سعد بناء على خبرتهم السابقة معه .

ولما كان الأمر كذلك فهل مازلتم عند توصيتكم السابقة الخاصة ببقاء سعد خارج الوزارة .

وإذا كان الاقتراح بتعيين سعد محل شك فسيقدمون اسم إبراهيم فتحى باشا » .

ورغم أن اللورد كتشنر كان وزيرا للحربيه ورأيه ليس ملزما للمعتمد البريطانى فى مصر فإن مكماهون رأى ضرورة استشارة كتشنر أولا ، مما يدل على أنه لايزال يفكر فى سعد وفى قلبه وعقله منه شىء .

رفض كتشنر تعيين سعد زغلول .

ويجلس أحمد فؤاد سلطانا على عرش مصر فى أكتوبر عام ١٩١٧ فيطلب من المعتمد البريطانى السير رونالد وينجت تغيير وزيرين فى الوزارة ، ويقترح تعيين سعد زغلول وزيرا للزراعة وعبدالعزيز فهمى وزيرا للأوقاف . ويكتب وينجت إلى لندن قائلا :

« لاتوجد لدى أية اعتراضات قوية على تعيين سعد وعبدالعزيز فهمى فى حد ذاتها » .

ويرد وزير خارجية بريطانيا قائلا :

ـ لا أعترض على سعد باشا وزيرا إذا أشرت بذلك .

ولكن المعتمد البريطانى السير رونالد وينجت رأى بقاء الوزارة كما هى دون تغيير . كما رأى أن الوزيرين المقترحين وهما سعد زغلول وعبدالعزيز فهمى ليسا مرضيين تماما » .

ويضيف فى حديث لرئيس وزراء مصر فى ذلك الحين حسين رشدى باشا :

ـ إن تصرف سعد زغلول فى مهاجمة سياسة الوزارة ، أثناء حكم أسلافى ، يقصد كتشنر ، دفع الحكومة البريطانية إلى حرمانه من الاشتراك فى الحياة السياسية لمصر وتعيينه يعنى تنازلا كبيرا للمطالب المصرية .

ويجتمع مجلس الوزراء برئاسة رشدى باشا فيقرر أغلبية الوزراء أن دخول سعد زغلول وعبدالعزيز فهمى الوزارة يضفى عليها لونا مشكوكا فيه وأنه يجب على رئيس الوزراء ألا يطالب بدخولهما الوزارة .

ولا يدخل سعد زغلول الوزارة .

وتكون النتيجة تعيين إبراهيم فتحى باشا وزيرا للأوقاف .

* * *

أخذ سعد زغلول أثناء الحرب العالمية الأولى يتعلم اللغة الألمانية فكان رونالد ستورز عندما يلقاه يناديه قائلا :

ـ الهر بارون !

* * *

تغير مصير أبطال الرواية . . . بسبب السياسة . . وبسبب القدر أيضا !

الخديو عباس حلمى : سافر إلى تركيا لقضاء أجازته الصيفية يوم ٢٠ من مايو عام ١٩١٤ .

اقترح السير رونالد جراهام فى أغسطس عزل عباس أو إرغامه على الإقامة فى الخارج بمعاش مناسب وتغيير نظام تعيين الوزراء ليكون التعيين والفصل بموافقة الإنجليز . ولكن بدأت نذر الحرب العالمية الأولى فمنع كتشنر عودته إلى مصر وقررت الحكـومة البريطانية إعلان الحماية عليها فعزلت عباس وتولى عمه السلطان حسين كامل حكم مصر .

وفى سنة ١٩١٥ أوفد عباس الثانى مبعوثا إلى السفير البريطانى فى روما يرجوه السماح لابنه الأمير محمد عبدالمنعم بأن يتلقى علومه فى إنجلترا فرفض طلبه .

وظل يتقرب إلى بريطانيا محاولا العودة إلى تولى عرش مصر ، وعندما وجه اللورد كيلرن إنذاره الشهير إلى الملك فاروق فى ٤ من فبراير عام ١٩٤٢ زحف الخديو السابق إلى السفـارة البريطانية فى برن يعلن استعداده لأن يخلف ابن عمه على العرش . وتعهد بتنفيذ كل ماتطلبه بريطانيا .

ولكن فاروق خضع للإنذار البريطانى ولم يعتزل العرش إلا فى ٢٦ من يولية ١٩٥٢ . بعد ٨ سنوات من وفاة عباس حلمى الثانى . الذى حكم مصر ٢٢ سنة ، وعاش منفيا منسيا ٣٠ سنة ومات فى جنيف عام ١٩٤٤ .

اللورد كتشنر : تولى منصب وزير الحربية فى بريطانيا فى ٥ من أغسطس ١٩١٤ فاختار أوزوالد فيتزجيرالد - ياوره فى مصر - سكرتيرا عسكريا له وكان قد رقى إلى رتبة كولونيل . وقد أقام مع كتشنر فى بيته فى لندن .

ومن هنا زادت الإشاعات حول العلاقة بين الرجلين .

دعى لزيارة الاتحاد السوفيتى ، استقل السفينة الحربية « هامبشير » فأصابها لغم لتنفجر ، فغرق ، ومعه سكرتيره العسكرى فيتزجيرالد .

وصلت أنباء وفاة اللورد إلى لندن يوم ٦ من يونية عام ١٩١٦ .

فى كتاب جورج كاسار « كتشنر : مهندس النصر » الصادر عام ١٩٧٧ قال :

« كتب حديثا بعض الكتاب صراحة ، بدون وجه حق ، أن كتشنر كان مصابا بالشذوذ وهذه تهمة سخيفة وإنى أذكرها لأنفيها بصفة نهائية . وإذا كان كتشنر مدانا بهذا السلوك الجنسى السيىء فإن اعداءه كان لابد أن يشيروا إلى ذلك عام ١٩١٥ عندما تآمروا ضده ولكن لم تظهر أية إشارة بذلك » .

وفى كتاب فيليب وارنر « كتشنر : الرجل والأسطول » ـ الصادر عام ١٩٨٥ ، كتب يقول :

« قيل إن العلاقة بين اللورد وفيتزجيرالد كانت أكثر من مجرد صداقة ولكن لايوجد مايدل على الشذوذ الجنسى فى أى من الرجلين » !

محمد سعيد باشا : احتجب عن السياسة بعد استقالته ، وهى ، فى حقيقتها ، إقالة عام ١٩١٤ .

وبعد قيام ثورة عام ١٩١٩ وبقاء مصر بلا وزارة ٢٨ يوما اختار السلطان ـ الملك فيما بعد ـ أحمد فؤاد رئيسا لأول وزارة إدارية فى ٢٠ من مايو لمدة ستة شهور ، أى يدير ، ولايحكم ، كما كان يفعل نوبار باشا .

وعندما فاز سعد زغلول فى الانتخابات عام ١٩٢٤ وتولى رئاسة الوزارة اختاره وزيرا للمعارف ثم أسند إليه وزارة العدل أيضا تماما كما بدأ سعد حياته السياسية !

وربما يكون سعد قد أراد إذلال رئيس الوزراء الذى ساهم فى إرغامه على الاستقالة عام ١٩١٢ بأن يكون وزيرا تحت رئاسته عام ١٩٢٤ !

حسين رشدى : أنابه عباس حلمى الثانى ليتولى منصب قائم مقام الخديو أثناء رحلته إلى تركيا فى صيف عام ١٩١٤ ، فلما بدأت نذر الحرب ومنع الإنجليز عباس من العودة وافق حسين رشدى على إعلان الحماية على مصر فى ١٩ ديسمبر عام ١٩١٤ .

وقد أقنع حسين رشدى القائم بأعمال المعتمد البريطانى ـ فى غياب كتشنر ـ ميلن شيتهام بعدم ضم مصر إلى بريطانيا بعد أن وافق مجلس الوزراء البريطانى على ذلك

وكان حسين رشدى يظن أن إعلان الحماية يعنى فصل سعد عن تركيا سيعطيه إجراء أوسع للحكم الذاتى ولكن أمله لم يتحقق . وسخر حسين رشدى كل إمكانيات مصر لخدمة بريطانيا فى الحرب وجعل البلاد معسكرا عاما للقوات البريطانية .

وبقى حسين رشدى صديقا لسعد زغلول ، أيد سفره على رأس وفد مصرى إلى لندن عام ١٨ للتفاوض بشأن استقلال مصر .

وقد ظل حسين رشدى رئيسا للوزراء خمس سنوات حتى عام ١٩١٩ وعين رئيسا لمجلس الشيوخ وفى عام ٢٧ ثار جدل عنيف بينه وبين الخديو السابق . هاجم الخديو

رئيس وزرائه السابق واتهمه بأنه خائن وباعه للإنجليز وللسلطان حسين كامل . وأنه حنث بيمينه الذى أقسمه لأميره .

وعاش حسين رشدى فقيرا يسكن بالإيجار ،ومات - عام ١٩٢٨ - مدينا بمبلغ ١٥٠٠ جنيه لبنك مصر !

إسماعيل أباظة : فاز فى انتخابات الجمعية التشريعية ولكنه لم يلمع فيها كما لمع فى الجمعية العمومية عندما قاد الحملة الشرسة ضد مد امتياز قناة السويس . وبعد وفاته عام ١٩٢٧ اجتمع فى حفل تأبينه سعد وكل وزراء مصر فقد هدأت العداوة بتأثير الزمن والأحداث . . ونعاه الخديو من منفاه فى أوروبا .

ميلن شيتهام : السكرتير الأول لدار المعتمد البريطانى منذ عام ١٩١١ حتى عام ١٩١٩ الذى كتب عدة تقارير عن نشاط سعد فى الجمعية التشريعية وتعاونه مع الخديو وتعاون الخديو معه .

نقل وزيرا مفوضا فى السفارة البريطانية فى باريس وفى عام ١٩٢٢ واجه فضيحة كبرى .

كان فى الثانية والخمسين من العمر متزوجا من السيدة أناستاسيا وهى ابنة دبلوماسى روسى اسمه مورانيف ، عندما اكتشف أن زوجته على علاقة بدبلوماسى بريطانى شاب اسمه نايجل والترلو ، وكانت لزوجته علاقات غرامية سابقة حرصت على إخفائها إلا فى هذه المرة فأقام دعوى طلاق تقرر نظرها فى شهر أكتوبر .

رأت الحكومة البريطانية أن الصحافة الفرنسية ستتناول القضية فعجلت بنقله من باريس .

وصدر حكم الطلاق فى العام التالى - ١٩٢٣ - ولم تتزوج بصديقها « لو » إلا بعد ست سنوات !

ولكن الفضيحة جعلت شيتهام يتنقل بين السفارات البريطانية الأوروبية ولايستقر فى أى منها ولم يرق إلى منصب السفير أبدا . وعاش حتى التاسعة والستين يبكى حظه وتتابعه أصداء فضيحته !

صالحة هانم : قررت المحكمة المختلطة تأجيل قضية صالحة هانم لمدة عام ليتفق الأطراف على حل المشكلة فيما بينهم ، فإن القضية تعقدت لدرجة عجزت معها المحكمة عن الوصول إلى قرار . وبقى الوصى الجديد حر التصرف فى أموالها .

حسين محرم : قدمت الأوقاف الخديوية التى أصبحت الأوقاف السلطانية ، بلاغا إلى النيابة ضد حسين محرم باشا وآخر بأنهما سحبا مبالغ لحسابهما من الأوقاف الخديوية ومن دائرة الأمير سيف الدين فقدمتهما النيابة إلى محكمة الجنح .

ورغم أنه حكم فى القضية بالبراءة إلا أن الاتهام ظل معلقا فوق رأس حسين محرم باشا كما قال سعد عام ١٩١٢ وإن عجز ـ يومئذ ـ عن تقديم الدليل .

السير ادوارد جراى : أصيب بالعمى فى أواخر حياته .

دوجلاس دنلوب مستشار وزارة المعارف : بقى فى خدمة الحكومة المصرية لايستطيع أحد طرده من منصبه حتى قامت ثورة ١٩١٩ فاعتزل دنلوب ورحل عن مصر كلها .

إيطاليا : نجحت بريطانيا فى جذب إيطاليا إليها نتيجة الحياد فى الحرب التركية ـ الليبية ، وبالذات حياد مصر .

وظلت إيطاليا مترددة فى تجديد انضمامها إلى الحلف الثلاثى الذى يضم ألمانيا ـ دولة النمسا ـ المجر حتى ٥ من ديسمبر عام ١٩١٢

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى لم تدخلها مع ألمانيا بل أعلنت الحياد . ثم اشتركت فى الحرب متضامنة مع بريطانيا وروسيا فى مايو ١٩١٥ ضد ألمانيا والنمسا ـ المجر رفاقها القدامى فى الحلف الثلاثى !!

* * *

كان جورست على حق عندما كتب لوزير خارجيته السير إدوارد جراى يقول :

« هذا أمر مهم للاستقرار السياسى فى مصر أن يبقى سعد زغلول فى موقع المسئولية وإذا خرج من الوزارة فربما يحصل منه مايسوءنا » .

ولكن بريطانيا أضاعت فرصا كثيرة للاحتفاظ بسعد داخل حصار المناصب بعد استقالته عام ١٩١٢ .

أبى كتشنر إعادته إلى القضاء ، ورفض تعيينه مندوبا للحكومة المصرية فى شركة قناة السويس أو عضوا بمجلس إدارتها ولم يوافق على أن يكون مشرفا على مكتب البعثات المصرية فى باريس .

وأصر على عدم اختياره رئيسا للجمعية التشريعية .

ورشح اسمه وزيرا مرتين أثناء تولى كتشنر منصب وزير الحربية ولكنه اعترض بعناد ، رغم أنه لم يكن الوزير المختص بشئون مصر ، ولكن السير إدوارد جراى وزير الخارجية خضع لكراهية كتشنر لسعد زغلول .

وعندما تولى بلفور وزارة الخارجية التزم بما قرره كتشنر قبل وفاته .

وهكذا فإن سبع فرص ضاعت من بريطانيا للاستمرار فى إحكام القيود حول سعد .

* * *

كانت لكرومر دوافعه السياسية ، قبل الشخصية - إذا صح أن هناك عاملا شخصيا ، فى اختيار سعد وزيرا بعد مذبحة دنشواى بالذات .

وكان من رأى الكثيرين أن سعدا سيتولى زعامة المتطرفين الوطنيين - كما يسميهم الإنجليز - ومن هنا كبلوه بقيود المنصب .

* * *

إن سعدا كان يعتقد بأنه يمكن تحقيق استقلال مصر نتيجة التطور لا الثورة ، ويظهر هذا بوضوح عندما نجده يدافع عام ١٩١٠ عن مشروع مد امتياز قناة السويس أربعين سنة .

كان ضد المشروع فى البداية وطالب بضرورة تعديله ، فلما وافقت الشركة على ذلك أيد سعد مد الامتياز ، وفى الوقت ذاته كان صاحب الرأى بأن يكون القرار النهائى للجمعية العمومية ، تطبيقا لعقيدته واقتناعه بالتطور الدستورى ، وأن يكون الشعب صاحب القرار .

ومن هنا رأى الإصلاح وسيلة للتعجيل باليوم الذى تحكم فيه مصر نفسها . . . بنفسها .

وعندما وجد سعد أن الإنجليز يحاولون اخماد روح التمرد فى المصريين عارض القوانين التى تؤدى لذلك مثل قانون المطبوعات والاتفاق الجنائى وغيرها ، ولم ينجح فى محاولاته ، وأقرت القوانين بضغوط بريطانية .

ولم يكن ضد دنلوب تأكيدا لنفوذه كوزير فحسب ، بل لأن المستشار البريطانى يعوق حركة إصلاح التعليم كما يتمناها وزير المعارف .

وفى الجمعية العمومية أطلق روح المعارضة ضد الإنجليز ، وجمع المعارضين ، وأصبح - بغير شك - زعيما لكل الوطنيين .

وانضم إليه عباس حلمى الثانى فى أواخر أيام حكمه عندما سانده فى الجمعية التشريعية بعدما رأى من قوته وشعبيته .

وتضامن مع سعد السلطان حسين والملك فؤاد اللذين أرادا كسبه لصفهما ووافقا على تعيينه وزيرا لضمان حصولهما على التأييد الشعبى الذى يحتشد وراء سعد ، ولكن الإنجليز رفضوا إيمانا وثقة منهم بأنه ليس رجلهم بل يعمل ضدهم ويحارب نفوذهم ووجودهم .

* * *

فى جلسة الجمعية التشريعية يوم ٣٠ من مايو عام ١٩١٤ ، عندما علق حسين رشدى باشا رئيس الوزراء على اقتراح لأحد مؤيدى سعد فقال :

ـ هذا اقتراح ثورى .

رد سعد قائلا :

ـ نحن قوم هادئون جدا ، بعيدون عن الثورة .

وكانت السنوات بين عامى ١٩١٤ و١٩١٨ فترة انتظار وترقب طويلة لسعد ولمصر وهى حبلى بالثورة !

وأدرك سعد أن البلاد التى اختارته ليتحدث باسمها كوكيل للجمعية التشريعية قد فوضته ليتحدث باسمها ويطالب بحقوقها بعد الحرب .

وأحس سعد بنبض الشعب منذ انضم للثورة العرابية . وقد حررته السنوات الست التى مرت على استقالته من أعباء الوزارة والتزاماتها وأغلالها .

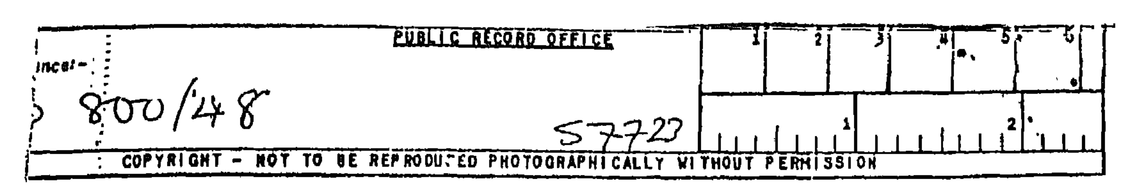
واتخذ سعد الطريق الثورى ، دفعته إليه الظروف ، والإحساس العميق بأنه صاحب رسالة ، وقبل كل هذه العوامل . . الشعب الذى اختاره زعيما له وقائد لثورته . وفرضه فى أول انتخابات حرة رئيسا للوزارة .

وقد عاد سعد إلى جهاز الحكم .

لم يعد بقرار من الخديو أو السلطان أو الملك أو الإنجليز .

وكان وحده دون كل أبطال الرواية الذى خلده التاريخ .

تمت



Private.

BRITISH AGENCY,
CAIRO.

7 March 1912.

My dear Sir Edward,

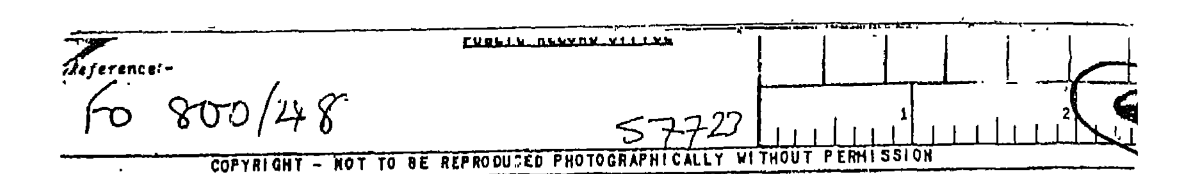
I have had some difficulty in keeping the Ministry intact up to the present, but I think I should let you know that about the middle of April two changes will become necessary.

Saba Pasha, Minister of Finance, has resigned for private reasons, i.e., he wishes o accept more lucrative posts on boards which have been offered to him. I have put him off till April, but it is not fair to retain him longer.

The other change is much more embarrassing. Saad Zagloul Pasha, Minister of Justice, will, I fear, have to go. He is a very trying person to work with, owing to a complete want of tact, and he does not get on well with his colleagues or the Khedive. Ever since his appointment, Saad Pasha has been on more or less bad terms with H.H., and the difference between them became acute last May, when Saad offered to resign. These

---

نص الرسالة الشخصية التى بعث بها اللورد كتشنر القنصل البريطانى العام فى مصر فى ٧ من مارس عام ١٩١٢ إلى السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانية وفيها يشرح السبب الحقيقى لاستقالة سعد زغلول من منصبه كوزير للعدل .



differences were patched up for the time being, but when I came out I found that a good deal of friction still existed. To make a long story short, I have on three occasions had to give advice to the Khedive and Saad Pasha on their mutual relations, and more or less succeeded in making up the quarrel. I must say, however, that Saad Pasha's character is very difficult, if not impossible. Notwithstanding all my efforts, he continues to apply pinpricks to the Khedive, whom he personally detests. He always claims that this conduct is due to honest conviction, and, until a recent incident occurred, I was rather in his favour, though disapproving his manner of action. I think I had better describe the last case more fully.

One of the Princesses of the Khedive's family, after a life of extreme extravagance in Paris, married a Russian, and her property in Egypt was consequently placed under trust for her children by a former marriage.

Lawsuits were instituted about this property, and a settlement of the question at issue turned on the bad character of the trustee appointed by the Khedive. I

was dragged very unwillingly into the affair by the Prime Minister, and eventually pointed out to the Khedive that I thought he should change the trustee. It was rather a delicate matter, but the Khedive at once agreed to do so, and nominated General Hussein Moharrem Pasha, the Under-Secretary of State for War, a very loyal officer, who served with me for a long time. I naturally thought that all was satisfactorily settled and was discussing the subject with the Prime Minister, when it occurred to me that, as the case was sub judice, we had better ask the advice of the Minister of Justice before going further.

Saad Pasha came to the Agency, and at once said that Hussein Moharrem Pasha had a very bad character, even worse than the former trustee, and that he could not accept him. I replied that I had known Hussein Pasha for years, that I was convinced I knew which officers of the Army were dishonest, and that Hussein Pasha's reputation in the Army had always been excellent. The Prime Minister said the same, and added that Hussein Pasha could not have been appointed Under-Secretary for

War had he such a reputation as Saad Pasha described.

Saad persisted, in his usual way, but, as I could not help thinking that the fact that Hussein Pasha had replaced Saad Pasha's brother-in-law in the post of Under-Secretary for War probably had a good deal to do with the latter's attitude, I said that unless he could bring proof of his allegations to me by 10 a.m. next day, Hussein Pasha must be accepted as the new trustee.

Next morning Saad Pasha and the Prime Minister came, and the former stated categorically that on several occasions, which he named, Hussein Moharrem Pasha had robbed the Khedive. I pointed out how extremely unlikely this story seemed, and that the Khedive was about the last man who would allow himself to be robbed with impunity; but nothing I could say would move Saad, and it was finally decided that the charges must be referred to the Khedive. Mohammed Said undertook this, with the result that the accusations were easily proved to be without the least foundation.

H.H. then declared that Saad brought these charges against Hussein Moharrem Pasha in order to make me

believe that he, when acting on my advice in removing a bad trustee, had knowingly appointed another scoundrel, and he said he would not take any further part in the administration if Saad was not removed from the Ministry.

I saw the Khedive, and found him very determined. I could not say that, considering all that had passed in the last months, he had not a good deal of right on his side. However, I at last got him to agree that nothing should be done until April, when Saba Pasha was going and a reconstruction of the Ministry would be necessary. I admitted that, when that moment arrived, I would not oppose a change in the Department of Justice. In general affairs, and particularly regarding neutrality questions, the Khedive has been behaving very well, as far as I know, but he refuses to appear at a Council of Ministers or to meet Saad Pasha. He keeps away as much as possible from Abdine, though he sees the other members of the Cabinet at Koubbeh.

I am very sorry to bother you with this long story, but I think it is inevitable, for the good working of

the administration, that a change in the Ministry of Justice should be made in April. The Copts have been behaving well lately, so when we have to replace Saba Pasha at the Finance a Copt will probably be chosen, though it is hard to find a good one.

Yours very truly

Kitchener

الفهرس

الموضوع	الصفحة

كتب للمؤلف

١ـ حكايات صحفية	الناشر أخبار اليوم
٢ـ الزواج سنة ٢٠٠٠.	النشار أخبار اليوم
٣ـ تاريخ للبيع	الناشر أخبار اليوم
٤ـ ولا عجيب إلا الصين	الناشر أخبار اليوم
٥ـ دفاع عن الزوجات	الناشر أخبار اليوم
٦ـ سرقة واحدة مصرية	الناشر أخبار اليوم
٧ـ الصحافة قصص ومغامرات	الناشر أخبار اليوم
٨ـ الشعب والحرب	الناشر المكتب المصرى الحديث
٩ـ التليفزيون	الناشر المكتب المصرى الحديث
١٠ـ التاريخ السرى لمصر	الناشر المكتب المصرى الحديث
١١ـ حرب البترول (المحاضر السرية لاجتماعات وزراء البترول العرب)	الناشر مجلة الاذاعة
١٢ـ عندما يموت الملك	الناشر دار التعاون
١٣ـ سنة من عمر مصر	الناشر دار المعارف
١٤ـ التاريخ السرى لمصر (طبعة أكبر بوثائق بريطانية وأمريكية)	الناشر دار المعارف
١٥ـ أصول الحكم	الناشر دار المعارف
١٦ـ الشيطان	الناشر دار المعارف
١٧ـ دنيا الصحافة	الناشر دار الهلال
١٨ـ أفندينا يبيع مصر	الناشر مؤسسة الأهرام
١٩ـ ٥ أيام هزت مصر	الناشر مؤسسة الأهرام
٢٠ـ الإنسان حيوان تليفزيونى	الناشر مؤسسة الأهرام
٢١ـ سرقة ملك مصر	الناشر مؤسسة الأهرام
٢٢ـ من قتل حسن البنا	الناشر دار الشروق
٢٣ـ صاحب الجلالة التليفزيون	الناشر مكتبة غريب
٢٤ـ أنهم يقتلون الأدباء	الناشر مكتبة غريب
٢٥ـ أقوال غير مأثورة	الناشر مكتبة غريب

رقم الإيداع : ٨٦٧٤ / ١٩٨٨
الترقيم الدولى ٩ - ٢٢٣ - ١٧٢ - ٩٧٧

دار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة
ص . ب (٥٨) الدواوين تليفون ٣٥٤٢٠٧٩



هذا الكتاب

هو أول كتاب يصدر عن سعد زغلول قبل ثورة عام ١٩١٩ مدعم بالوثائق البريطانية والأمريكية ومذكرات سعد .

وقد أمضى سعد زغلول نحو خمس سنوات ونصف وزيرا للمعارف والعدل .

وفى كتاب الصحفى والمؤرخ المصرى محسن محمد حقائق جديدة مثيرة عن سعد خلال توليه منصب الوزارة جاءت فى مذكراته وأيدتها الوثائق السرية والأوراق الشخصية لكل من اللورد كرومر واللورد كتشنر اللذين توليا منصب القنصل والمعتمد البريطانى فى مصر والسير ادوارد جراى وزير خارجية بريطانيا .

وهذه الوثائق والأوراق تكشف عن العلاقة بين سعد وقناصل بريطانيا والمستشارين الانجليز فى الوزارات المصرية .

إن سعدا فى الوزارة ، لا يختلف عن سعد الثائر عام ١٩١٩ إنه كالرعد ضد الانجليز وضد الخديو أما استقالته التاريخية فى مارس عام ١٩١٢ فإن سببها الحقيقى لم يذكر من قبل .

وقد قدم محسن محمد محضر اللقاء العاصف بين اللورد كتشنر وسعد الذى أدى إلى هذه الإستقالة . وكان السبب المباشر أن سعدا رفض كوزير للعدل تعيين وصى لا يثق فيه على أموال أطفال قصر . أما سبب الإستقالة فكان باهظا دفعته تركيا وكسبته ايطاليا ، وكانت بريطانيا هى الوسيط !

وقد تبدو القصة غاية فى الغرابة فما علاقة سعد بالحرب الإيطالية ـ التركية فى ليبيا ، وما صلة وزير العدل المصرى سعد زغلول بها .

إن الكتاب الجديد يقدم قصة تلك الصفقة الدولية التى أدت إلى استقالة سعد . . وذلك لأول مرة !

عبد الحميد أحمد غريب

دار غـريب للطبـاعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة
ص . ب (٥٨) الدواوين تليفون ٣٥٤٢٠٧٩